دار العيداروس للكتاب الحديث

الكتاب السادس

دراسات في :

الخليج والجزيرة العربية

البروفيسور الدكتور / محمد حسن العيدروس



دار الكتاب الحديث

دار العيدروس للكتاب الحديث

دراسات فى:

الخليج والجزيرة العربية

الكتاب السادس

الدكتور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية -
رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

953.001 العيدروس ، محمد حسن.
م ح د ر دراسات فى الخليج والجزيرة العربية/ محمد
حسن العيدروس.-ط 1.- القاهرة:دار الكتاب الحديث ،2008م.
مج. 384 ص ؛ 24 سم .
تدمك: 2 -192-350-977

1- شبه الجزيرة العربية – تاريخ .
أ- العنوان



القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria B. P. No 061 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 dkhadith@hotmail.com E-mail
السويد	SCANDINAVIAAN CULTUER COMMERCIAL CONNECTIONS Norra kvar stad 8 . – 27396 Tommelilla- Sweden " EMAI: alaidaroosgp@hotmail.com
الامارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص ب 2855ابو ظبي هاتف 026392062 فاكس 0097126392065 aidaros@emirates.net.aeEMAIL:

رقم الإيداع	2008/7980
I.S.B.N	977-350-192-2

إهداء



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢)﴾ [الأنعام].

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ... (٢٣)﴾ [الإسراء].

صدق الله العظيم

إلى روح والدى الشريف/ حسن أحمد علوى العيدروس.. طيب الله ثراه وأغمده الجنة إن شاء الله..



مقدمة

أول ما نبدأ بالحمد لله، كثيرا، وثناء عظيما، والصلاة على نبيه الأمين، وعلى ذريته الطاهرين.

أخيرا كانت بداية فكرة قديمة، تحققت بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما، وهى محاولة لجمع الأبحاث التى قدمت فى المؤتمرات العلمية، وكذلك التى نشرت فى الدوريات العلمية، وكان هذا الكتاب حصيلة لتلك الأعوام.

ليست هذه هى جميع الأبحاث، وإنما تم اختيار بعض منها فى الفترة الزمنية الممتدة من الاستعمار الإرهابى البرتغالى الأوروبى المسيحى، إلى ما بعد قيام مجلس التعاون الخليجى على نهاية مشارف القرن العشرين، أى أبحاث تتناول التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة الخليج العربى، كما تشمل مختلف أقاليم المنطقة. وتم ترتيب المواضيع، حسب المراحل الزمنية التاريخية، وعلى حسب الأقاليم الجغرافية، وليس الحدود السياسية المصطنعة من قبل الاستعمار الإرهابى المسيحى الأوربى، لأن التاريخ العربى هو تاريخ واحد، سواء أكان فى المشرق أم المغرب، وإن كنا نتناول فى هذا الكتيب جزءا من تاريخ المشرق العربى، وبالتحديد فى الخليج العربى، وذلك لاختصاصنا الدقيق، فى حين سوف يكون هناك كتابات لأبحاث فى التاريخ العربى بشكل عام، وخاصة فى الأعمال القادمة بإذن الله تعالى.

وأتمنى أن يكون هذا العمل الإقليمى، دافعا إلى العمل القومى، وهو الهدف والغاية المنشودة لأجل كتابة تاريخ الأمة العربية، فلا يمكن الوصول إلى الكل، إلا بالبـدء عن طريق جمع الأجـزاء المتناثرة من التـاريخ العربى الموحـد والذى مزقـه الاستعمـار من جهة، والظروف الخارجة عن إرادة الشعب الـعربى، بعد أن خرج العرب من التاريخ بسـقوط «بغداد» فى المشرق، وضيـاع دويلات وإمارات العرب فى الأندلس بالمغرب العربى، بسـبب الملذت والأهواء وحب الذات للحكام العرب والاستـعانة بالمسيـحيين الإرهابيين ضـد إخوانهم المسلمين من أجل الحـفاظ على الحكم، وبالتالى ضـياع المجد العـربى، وسيطرة العـثمانيـين الأتراك الذين أعادوا المجد للإسلام والمسلمن من جهة، والتسلل الاستـعمارى المسيحى الغربى من جهة ثانية، وتكوين الكيانات والأنظمة القطرية من جهة ثالثة.

نجد من هنا التاريخ الحديث والمعاصر للـعرب، متأثرا بهذه النواحى الثلاثة، وهذا ما نلاحظه من خلال دراسـتنا للأبحاث العلمية، وبالتـالى يجب إعادة النظر فى هذا التاريخ للاستفادة من الدروس والعبر بقدر الإمكان لأننا نجتاز اليوم مرحلة حاسمـة من تاريخنا القومى العربى، بعـدما أصبحنا نعـيش على هامش التاريخ، وليس فى داخل التاريخ لتاريخنا المعاصر، وهنا تكمن المشكلة ولكن كيف الحل؟!

موضوعات الأبحاث فى الجزء السادس

تتناول الدراسات فى هذا الجزء السادس عدة مواضيع وهى: الفصل الأول، الرق بين الغـرب والعرب ـ الفـصل الثانى:ـ السـوق فى شرق الجـزيرة العربـية. الفصل الثالث:ـ تحديات الأمن الاجتماعى فى الجزيرة العربية.

ونرجو فى الختام من الله تعالى أن يوفقنا إلى كتابة الحق، وقول الحق، وعمل الحق، إنه ولى التوفيق وهو السميع المجيب، وأن يكون هذا العمل دافعا إلى أعمال بحثية أخرى مستقبلا، وأن يكون البداية وليس النهاية.

وآخر ما نختم بالحمد لله والصلاة على أشرف خلق الله سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين إلى يوم الدين.

د. محمد حسن العيدروس

الفصل الأول



الرق بين الغرب والعرب

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق سـيدنا محمد رسول الله ﷺ وعلى آل بيته الطاهرين الأخيـار الميامين إلى يوم الدين. انه لمن دواعي سروري ان اتمكن من كتـابة هذا البحث عن تجارة الرقيق فى شـرق الجزيرة العربية حـيث كان لهذه التجارة أهمـية كبرى للعرب قبل النفط. إن من أبشع الـصور الإنسانية على الإطلاق هي تملك الإنسان لأخيه الإنسان، وهذه الحـالة الشاذة فى المجتمع ظهرت متأخـرة نسبيًا فلم تظهـر فى العصور البدائيـة ولكن ظهرت فى العصور المـتمدنة المتحضرة.

توقفنى هنا صـيحة الخليفـة عمر بن الخطاب بقـوله المأثور (متى استعـبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟) فهل يـولد الإنسانَ عبدا مملوكا؟ أو هل خلقه الله عـبدًا للإنســان مثله؟ جل تعـالى عن ذلك.. فلله سـبحـانه العبـودية وليس للبشر. وهل من الأخلاق أن يتملك الإنسان الإنسان هذا ما سنبحثه فى بحثنا هذا ونبين مصادر الرقيق وكيف وجد الرقـيق وطرق التجارة بهم وأهم المراكز الأساسية للاتجار بهم والأسباب التى أدت إلى القضاء على هذه التـجارة التى تفوح رائحتها بالنتن والعفونة وأن نلقى الضوء على هذه الحالة البشعة. فالرق كان ذا أهمية كبيرة لبعض المجـتمعات وهو جـزء من تاريخ المجتمع فى فـترة زمنية مـعينة ولأن هذه التجارة كانـت موجودة فى المجتـمع العربى فى شرق الجزيرة العربية ولكن لـم تكن تجارة الرقيق مـحصورة فى هذه المنطقة فقط بل مارسـها المسيحيون الأوربـيون كما مارسها العرب وغيرهم. نتحدث عن الرق وتجارته ثم عن الدور البريطانى فى هذه التـجارة ونبدأ أولا: عـن مصدر ومـسار تجـارة الرقيق، ثم عـن أسعار الرقـيق،

وأعمال الرقـيق، وبعد ذلك معاملة الرقـيق، واخيرا حجم تجـارة الرقيق وجدواها الاقتصادية.

مصدرالرقيق

لـم يكن الرق من صنع الإنسـان المتـوحش، وإنما كـان من صنع الإنسـان المتحضـر، الذى أنعم عليه الله سبحـانه وتعالى بالاستقرار وأعـطاه الثروة والقوة. لقد كانت المجتمـعات البدائية تعيش على الصيد والقنص وجنى الثمـار الطبيعية، وقد كانت هذه المجتمعات تعمل فى تحصيل غذائها، وهذه الجماعات تعتبر الغريب عنها عـدواً يريد أن يستولى على قوتهـا وغذائها فكانت تقـتله أو تأكله. ولما أخذ الإنسان فى تأهيل بعض الحـيوانات وأخذت الجماعات ترعى مـاشيتها، اسـتخدم الأسـيـر فى الرعى بدلاً من أن يقـتل، وهـذه خطوة أولى لإنشـاء الرق كـحـالة اجتمـاعية تقـوم على استغلال أو تملك الإنسـان لأخيه الإنسان. وعندمـا أنشئت المدينة بعد أن أخذ الإنسان فى زراعة الأرض واستقـر فيها، ظهرت الملكية الفردية متمثلة بملكية الأسر التى كانت فى بادئ الأمـر تنتج لنفسها وتصنع ما تحتاج إليه، وعندما تطورت حياة المدينة لم تعد تنتج الأسر لنفسها فقط بل أخذت تنتج لغيرها من أجل الكسب المادى، وبهذا وجدوا فى الأسرى الذين كان يقعون فى الأسر من جراء الحروب، أداة للعمل، يقـومون بتشييد القصـور والمعابد وبشق الطرق وحفر الترع والعمـل فى المناجم، ومنهم من يبيعه فـيشتريه أرباب الأسـر. وبهذا أصبح للرق نظام قانونى وبهذا انقـسم المجتمع إلى طبقة الأحرار المالكيـن وطبقة الأرقاء المملوكـين، ومن ثم تحول نظـام الرق إلى تجارة واسـتثـمار رؤوس الأمـوال وإلى توطيد الملكية فأصبحت الثروة قوة اجتماعية[1].

انقـسمت طبـقة الأحـرار إلى أقوياء يمـلكون وفقـراء لا يملكون، واضطر

---

1 ـ د. عبدالسلام الترمانينى ـ الرق ماضيه وحاضره ـ ص16.

الفقراء إلى بيع أولادهم وبيع نفسهم من أجل لقمة العيش فاسترقهم الأغنياء، وكذلك فإن من يستدين دينا وليس لديه ما يفى به فقد قضى قانون المدينة أن يسترق الدائن وهذا ما كان يحدث من جراء عملية الغوص على اللؤلؤ فى شرق الجزيرة العربية وكذلك من يرتكب فعلا يخل بنظام المدينة الاجتماعى أو السياسى فقد قضى باسترقاقه، وهكذا تكون مصادر الرق هى الحرب والفقر والجريمة، وفيما بعد أصبح هنالك مصدر ثالث هو الخطف عن طريق عصابات تغير على القوافل والمراكب، أو تغير على جماعات آمنة فتأسر الرجال وتسبى النساء والأطفال ليباعوا فى المدن، لقد كانت أفريقيا مصدراً أساسيًا للرق وتجارته إلى المجتمعات المسيحية فى أوربا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومناطق أخرى، وكانت ممارسة تجارة العبيد تتم كأى تجارة من الناحية الاقتصادية، فقد كان العبد يعتبر استثماراً وسلعة تباع وتشترى. وتختلف أسعار العبيد حسب الجنس ذكراً كان أم أنثى، كما لعبت القوة البدنية وجمال المرأة دوراً فى ارتفاع سعر العبد أو العبدة كما كان العبيد فى أمريكا يضعون فى الميزان لمعرفة أوزانهم والتى على أساس تلك الأوزن ترتفع قيمته، وكلف العبد بالأعمال اليدوية داخل المنزل وفى الزراعة وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ من مياه شرق الجزيرة العربية كما كلف الرقيق بأعمال أخرى فى المجتمعات الغربية التى مورست فيها هذه التجارة، وكان الرق أدنى طبقة فى السلم الاجتماعى. واختلفت معاملة الرق من الناحية الاجتماعية حسب الطبقات الاجتماعية ومهما اختلفت معاملته أو الأعمال التى يقوم بها فإنه عبد مملوك محجوز الحرية وإنتاجه لسيده(ا).

تشير معظم المصادر التاريخية المتداولة إلى شرق أفريقيا باعتبارها المصدر الرئيسى لتجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية باعتبارها المعبر الأساسى الذى تمر منه تلك التجارة إلى أسواق المناطق القريبة منه مثل العراق وإيران والهند.

ا ـ د عبدالمالك خلف ـ الكويت والخليج العربى ـ ص219

وأرجعت تلك المصادر ازدهار تجارة الرقيق فى شرق أفـريقيا وشرق الجزيرة العربية إلى استـيلاء العمـانيين على زنجبـار، وجزيرة بمبا فى أواخـر القرن السابع عـشر الميلادى، حـيث تحولت زنجبـار تحت حكم اليعـاربة ومس بعدهم آل بوسعـيد إلى سوق الرقـيق وأصبحت فى أيام سعـيد بن سلطان أكبـر مركز لتجـارة الرقيق فى الشرق[1].

هنالك أسواق خاصـة للاتجار بالرقيق حيث يبـاع الرقيق فى هذه الأسواق، وكانت تقـام هذه الأسواق فى المدينة المتـصرة التى يساق إليـها الأسرى والسـبايا وعرفت أقدم أسواق الرقيق فى مدن (عيلام وبابل وآشور ومصر)، ومن ثم أقيمت أسواق للرقيق فى أثينا واسبارطة وقرطاجة وروما وكلماً ازدادت الحاجة إلى الرقيق اتسعت تجـارته ونشاطه بالرقيق المجلوب بالخطف والشراء، وقـامت له أسواق فى الجزر اليونانية وكـانت قبرص وكريت من أشهر أسواقـه. أما فى العصور الوسطى فكانت تجـارة الرقيق المأسـور أكثـر ازدهاراً والمجلوب من دول الشرق والـغرب، فاشـتهـرت أسواق مكة والمدينة والطائف ودمـشق والقاهرة والإسكندريـة وبغداد والبصرة والكوفة وسـمرقند وبخارى وغيرها من المدن الكبرى، كمـا اشتهرت فى الدول المسيحية أسواق القسطنطينية والبندقـية ومرسيليا وبروفانس وفردان وكاندى، وكان اليهود الذين يعـرفون لغات الشرق والغرب يشتـرون الرقيق ويتاجرون به فى البلاد الإسلامـية والمسيحية، كـما كانوا يخطفون أبناء النصـارى أو يشترونهم مس آبائهم الفقراء ويبـيعونهم للمسلمين فى أسبانيـا. كما كان تجار البندقيـة ومرسيليا يجمعون الرقيق المسيحى ويحملونه إلى البلاد العـربية ليبيعونه فى الأسواق العربية للمسلمين، والعرب كانوا يحملون فى سفنهم التمور من البصرة والبحرين فترسوا فى سواحل أفريقيـا الشرقية، وفيهـا يبيعون التمور ويشتـرون بدلا منها الرقيق من الزنوج، وبلاد عمان كانت مركزاً هامًا لتـجارة الرقيق وتوزيعه على سائر البلاد بما

---

1 ـ د. جمال زكريا قاسم ـ الأصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ـ ص49

فيها الهند والصين. وفى زمن الخلفاء العباسيين اشتدت الحاجة إلى الأيدى العاملة بعد الاستيلاء على أراضى السواد فى العراق لإستصلاحها. فزاد الطلب على الرقيق من البلاد الأخرى ولاسيما الزنج للعمل فى الأرض واستصلاحها، وأدى ذلك إلى تكاثر الزنج الذين كانوا يعانون من سوء الحال والأحوال حتى قاموا عام 255هـ بثورتهم الكبرى التى سميت بثورة الزنج[1].

يعتبر موضوع الرق وتجارة الرقيق من الموضوعات الهامة فى التاريخ الاجتماعى؛ ذلك أنها جزء من تاريخ بعض المجتمعات، ولما كانت هذه الظاهرة موجودة فى شرق الجزيرة العربية فإنها ستلقى أضواء على طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذه المنطقة، حاولت الكتابات المسيحية الأوربية أن تعطى الرق وتجارته صفة شرقية رغم أن هذه الممارسة ليست لها هوية شرقية أو غربية بل هى عالمية ومارسها المسيحيون الأوربيون كما مارسها غيرهم. الرق هو تحكم واستغلال لمجموعة من البشر يجعل حريتهم محجوزة وإنتاجهم لصالح الأسياد. أما تجارة الرقيق فهى تجارة بالبشر مورست كأى سلعة سادت عبر عصور التاريخ المختلفة وفى مختلف بقاع العالم وكانت شرق الجزيرة العربية إحدى تلك المناطق التى نشطت فيها هذه التجارة فى فترة معينة من التاريخ الحديث[2]. من المعروف أن العرب منذ أقدم العصور مارسوا التجارة ونجحوا فيها، وكانت قارة أفريقيا مجالا خصبا لتجارة العرب حيث توغلت قوافلهم منذ أقدم الأزمنة بحثا عن العاج والرقيق. وكان التجار العرب يحصلون على العاج والرقيق عن طريق التجارة وليس عن طريق القوة والاغتصاب والإرهاب الذى مارسه المسيحيون. وبمرور الوقت، كبرت قوافل العرب وسلكت الطرق التجارية الممتدة من «كلوة» إلى بحيرة «نياسا» فى شرق أفريقيا، ومن «باجامويو» المواجهة للطرف الجنوبى من

---

1 ـ د. عبدالسلام الترمانينى ـ المرجع السابق ص88.

2 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص215.

جزيرة زنجبار إلى بحر «أوجيجى» أو بحيرة تنجانيقا. وأسست مستوطنات عربية فى المراكز التجارية الهامة الواقعة على طرق القوافل مثل طابو Tabora أوجيجى Ujiji، وكاراجوى Karagwe والتى تحولت إلى مدن تجارية مهمة. وفى هذه المراكز التجارية، كانت القوافل تتزود بحاجتها من المؤن، وتخزن البضائع فى مستودعات خاصة، وتقيم جماعات مسلحة بالبنادق لحماية القوافل من عمليات النهب والسلب أثناء سفرها الطويل. وعلى طول طرق القوافل، كان تجار الجملة العرب يروحون ويجيئون، فى حين استقر تجار «القطاعى» منهم فى عواصم الحكام الأفارقة الوطنيين. ويعترف رولاند اوليفرRoland Oliver بأن نفوذ التجار العرب قد توغل من «زنجبار» و«كلوة» سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى كل ركن تقريبا فى شرق أفريقيا ووسطها، وأنه لم تحدث مطلقًا أية محاولة من جانبهم للتسلط الاستعمارى الامبريالى على المنطقة أو للاستيلاء على مقاليد الحكم فيها[1] مثلما فعله المستعمرون الإرهابيون المسيحيون الأوربيون.

فى العهد العثمانى كان للرقيق فى استنبول سوق، حيث يباع فيه الرقيق المأسور والمجلوب من أفريقيا وأوربا وبلاد القوقاز، كما كان يقوم فى أكثر قصور الملوك والسلاطين ناظر على أمور الرقيق يعاونه مماليك من الخصيان، أما فى شرق الجزيرة العربية فكان يجلب المماليك من شرق أفريقيا، وخاصة من أسواق زنجبار، وكان النخاسون يصنفون أنواعه وأجناسه وأصوله ويبينون صفات كل جنس ومحاسنه ومساوئه، فهذا يتميز بالقوة والنشاط والجلادة وهذا يتميز بالوسامة والوجه الحسن ومنهم ما يتميز بالفطنة والذكاء ومنهم من جمع كل هذه الصفات فزاد سعره وكان الأغلى ثمنًا. وكان الرقيق الصقلبى هو النوع الرائد فى «سمرقند» أكبر سوق لتجارة الرقيق الصقلبى، حيث يجلب من البلغار من منطقة الصقالبة

1 ـ د. إسماعيل احمد ياغى ـ بريطانيا وتجارة الرقيق ـ رسالة الخليج العربى ـ العدد الثامن عشر ـ السنة السادسة ـ 1986 ـ ص180.

الذين كانوا يقطنون حول نـهر الفولغا، وهذا النوع من المماليك فى سـمرقند يباع وينقل إلى البـلاد الإسلامـية وبعـضهم كـان ينقل إلى الأندلس عن طريق ألمانيـا وفرنسا وموانئ البحر المتـوسط. وللمشترى أن يقلب المملوك أو الأمة بيده ونظره، مثلما يقلب أية سلعـة يريد شراءها، والنخاسون لجأوا أحيـانا إلى الحيلة والتدليس فى إخفـاء عيوب المماليـك أو الأمة حيث يسمنون الأعـضاء الهزيلة، ويجـعدون الشعر البسـيط، وينعمون الأطراف الخشنة، ويغيرون لون البـشرة، ويزيلون ما فى الوجه من آثار للنمش والكلف، ويمـيلون الأسنان، ويخضبون الـبرص، وكذلك يجـعلون الثيب بكرا، ويخـفون الحـمل ويسـتخـدمون فى ذلك الشـمع والدهن الطيب، واستعمال أنواع من العقاقـير والحبوب، وما إلى ذلك من وسائل أخرى تستر العيوب[1].

فضحت وسائل النخاسين وأصبحت مـعروفة لدى الأغلبية ولاسيما بعد أن نبه ابن بطلان الغافلين وأوصى أن يكون المشترى على علم ودراية من شراء الرقيق فى المواسم. أما عن الرق وتجـارته فى شرق الجزيـرة العربية، فكانت مـسقط فى بداية القرن التـاسع عشر أكبـر مركز من مـراكز الاتجار فى الرقيق إلى مـدن شرق الجزيرة العـربية وإيران والعراق والهند وهذا المركـز أخذ بالتراجع والتـقلص عندما نافسته مدينة صور وحتى الاحتلال الاسـتعمارى المسيحى البريطانى الفرنسى ظلت بعض أسواق الرقـيق قائمـة فى الأقاليم العـربية وكانت مـراكش وتونس من أهم أسواق تجارة المماليك وكان الرقـيق ينقل إلى تونس من (فزان) وإلى مدينة مراكش من (تومبكتو) وكذلك فى عصر مـحمد على كانت هناك أسواق نشطة للرقيق فى مصر يحمل إليها الرقيق من (دارفوار) و (سنار) بالسودان، وفى هذه الأسواق كان يباع فتيان العبيد ليكونوا خدما فى البيوت وفيها بيع أسرى الروم فى حرب اليونان وكان فى جيش محمد على قرابة (2500) من الرقيق[2]. ولقد أدى البحث عن

1 ـ د عبدالسلام الترمانينى ـ المرجع السابق ـ ص88.

2 ـ د عبدالسلام الترمانينى ـ نفس المرجع ـ ص89.

مواطن الرقيق والعاج إلى توغل القوافل العربية إلى أقاليم أفريقيا، واتصال التجار العرب بحكام الممالك الاستوائية وخصوصًا مملكة أوغندا Uganda ولم تكن هذه المملكة كثيرة الخيرات إذا قورنت بممالك أخرى فى أفريقيا الشرقية فحسب، بل كانت متحضرة كذلك. إذ كانت أوغندا قد وصلت من ناحية التنظيم السياسى إلى درجة متقدمة نوعًا لم تشهدها بقية الممالك الاستوائية. وفضلا عن ذلك، كانت أوغندا تتحكم فى الطرق التجارية التى تمتد شمالا وشرقًا، مما جعلها ملتقى التجار العرب القادمين من السودان من جهة، ومن ساحل شرق أفريقيا المواجه لجزيرة زنجبار من جهة أخرى.

يقترب مجتمع سلطنة دارفور من النمط السودانى الأفريقى للاسترقاق كعنصر أساسى للنظام الاجتماعى، وكانت أعراق دارفور تسترق بعضها بعضا فى ممالكها بعد استقرار السلطنة، استرقت مجتمعه السلالات الأفريقية المجاورة لها جنوبًا وشرقًا وغربا. وكانت الغزوة أمضى آلية فاعلة للرق فى سلطنة دارفور، وكانت نشاطًا اقتصاديا قائما بذاته. كان ينظمها السلاطين ويمولها التجار من أجل «صيد الرقيق» الذين كانت تتراوح حصيلتهم فى كل غزوة ما بين 500 _ 600 رأس. وقد أدى هؤلاء وظيفة وسيط للتبادل فى سلطنة دارفور مع عدد من أذرع نسيج القطن أو العملات الأجنبية مثل الدولار والريال المجيدى. والعوامل السياسية الاجتماعية التى دفعت بالأرقاء لمدارج السلطة ـ ما دون منصب السلطان، لا تختلف كثيرا عنها فى سلطنات وممالك حزام السافانا السودانى الأفريقى ونجده فى حشد الأرقاء فى خدمات وإدارة قصر السلطان وحريمه. وكذلك فى تركيبة حرس السلطان وفى الجيش. الصراع على السلطة فى البيت الحاكم ونظرًا لضيق مساحة الفارق الثقافى بين اعراق الفور ومورد الرقيق. فقد شغلت ظاهرة الرق والاسترقاق فى وثائق المهدية حيزًا واسعا متنوعًا، حيث كانت شأنا محوريا من شؤون الدولة والمعاش وفى شؤون رعاياها لتغلغله فى لحمة المجتمع، ولمخلفات

التركيبة التى كان الرقيق هدفها الاستراتيجى الأول، ولم تستنكف تحويل أرض السودان إلى غزو وصيد وأسواق نخاسة وتجار رقيق أدرك الخليفة عبدالله أن الرقيق سلعة لها دور ومورد للجند فى الجيش فكان أن أصدر أمرا بمنع تصديرهم، وخاصة الذكور وذلك للحد من الاتجار الداخلى، وبالطبع لم يكن يقصد من وراء إجراء المنع إلغاء الرق. فى مجتمعات الرق كانت الجندية فى حياة الأرقاء طريقا نحو الانعتاق الذاتى، ولم تكن المهدية استثناء، فقد أعلن المهدى وعده عتق الأرقاء الذين يلتحقون بالجهادية، وحاول أن يحفظ التوازن الاجتماعى بوعده تعويض الملاك بعد سقوط الخرطوم استولى بيت المال على كم هائل من الرقيق ضم ما استولى عليه من مخلفات الحكم المصرى العثمانى ومؤسساتها الحكومية وممتلكات رموزها الذين فروا مع قواها المندحرة، بعض المصادر تقدر حجم الرقيق فى أم درمان آنذاك بنصف السكان وتقدر عدد السكان بـ 150,000 نسمة. فى إحدى الوثائق المهدية يصدر «عثمان دقنة» تصديقًا ممهورا بتوقيعه إلى عثمان ولد عنان «أنه متوجه إلى طوكر ومعه أوادم أربعة لمبيعهم هناك فلا أحد يتعرض عليهم ذهابًا وإيابًا، لا جديد ولا غريب أن يطلب الناس حماية المهدى وتوقيعه فى أسفارهم لتأمين ما يملكون ثابتًا ومنقولا.

ظاهرة الرقيق الهامل لصيقة بكل مجتمعات الرق وعلى سنوات المهدية لم تخل زرائب بيت المال فى أم درمان والأقاليم من الرقيق الهامل وعلى تدنى أسعاره كان يوفر موردًا لبيت المال. الرقيق فى السلب والنهب، كان الرقيق السلعة أو الشيء المفضل على غيره بعد الذهب فى هجمات السلب والنهب، وكان الخليفة لا يهدأ له بال إلا بعد رد ما سلب ونهب لأهله ومعاقبة الجناة ونادرا ما أفلتوا. فى الإطار العام لما أباحه الشرع فى «ما ملكت أيمانكم» وفى الأوضاع المتعارف عليها فى مجتمعات الرق يعبر كل مصطلح عن درجة بعينها فى علاقة الرجل المالك بالمرأة المملوكة، تترتب عليها آثار بعيدة المدى فى الأسرة والذرية والإرث. استخدم

المهدى باب الإحسان فى الرقيق لأغراض استراتيجية لتوحيد وإيلاف الأعيان وعليه القوم حول المهـدية، كما سخره لرفع الظلم الذى حاق بفـرد أو أسرة، أو لكفالة أيتام أو رعاية أرامـل شهداء، وتابع الخليفـة ذات المنهج لكنه توسع فى رد الرقيق الذى دخل بيت المال دون وجه حق. وسـعت أم درمان السلطة المركزية للمـهدية، وبيت المال، والسوق المركـزى للنخاسة. وفيـما كان الشارى يفـتح فم المرأة ليرى حال أسنانها ثم يأمر البائع ليرفع ما عليها من غطاء على النصف الأعلى ليفحصها فحصًا دقيقًا، وهكذا كان الحال فى سوق سواكن وسوق النختال[1].

لم يعرف المؤرخـون على وجه التحـديد متى بدأت تجـارة الرقيق فى داخل أفريقيـا وبين أهلها حين كان يمارسـها أولا القادة أنفسهـم ولكن هذه التجارة لم تأخـذ شكلهـا الواسع إلا علـى يد الرجل المسيـحى الأوربى الذى دخل القـارة مستكشفـا ومبشراً، ثم تاجرا، ثم إرهابيًا مـستعمراً، مارس المسيـحيون الأوربيون تجارة الرقيق لأسـباب اقتصادية استـغلالية بحتة، وسيـاسية إرهابية فيمـا بعد، أما العرب فقـد كانت مساهماتهم محـدودة ولا تحمل صيغة المتـاجرة بشكل عام، بل تبوأ بعض الأفارقة مـكانه خاصة عند العرب حيث تزاوجوا مـعهم ودخلوا مجال الفـروسيـة والفنون، ومما له مغـزاه فى هذا المجال أن يكون «مـسرور» الإفـريقى الساعد الأيمن لهارون الرشيد وحارسـه «الأمين» وذلك كله يرجع إلى ما للتقاليد العربية من أصالة وما تحمله من تعاليم إسلامية تدعو إلى المساواة والمعاملة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أجناسهم وألوانهم.

أصبحت هذه التجارة «عملية امتلاك وحشـية» كما وصفها المؤرخون، وكما دلت الوثائق التاريخـية، ولـم تكن تجارة الرقيق ـ عبـر التاريخ ـ وقفًا على أفـريقيا وانما تميزت فى أفـريقيا بالنطاق الواسع لأعـمال المنظمة الجـماعية وتميـزت كذلك بمساهمة كثير من زعـماء القبائل الأفريقيين أنفسهم فى القـيام بها وترويجها، وقد

1 ـ محمد إبراهيم نقد ـ علامات الرق فى المجتمع السودانى ص26.

تمكنت فكرة هذه التجارة فى التقاليد الأفريقية إلى الحد الذى كان يجعل بيع الأبناء أو الخدم أمراً مألوفًا فى المجتمع، وقد كان من أثر الأعمال الجماعية - المنظمة الواسعة النطاق الطويلة المدى المتصلة باختطاف الرقيق وبيعهم فى الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية - أن تناقص عدد سكان افريقيا حتى أصبحت أقل القارات سكانا بالنسبة لمساحتها مما أدى إلى هبوط قوة الانتاج والعكس، أثر ذلك فى نفسية العامل الافريقى، وكان من نتائجها التأثير الكبير فى تخلف القارة الافريقية. إذ كانت التجارة المسيحية الأوربية تقوم على خطط محكمة لاستغلال الثروة البشرية فى افريقيا وقامت من أجل ذلك شركات كبيرة كما تأسست كثير من المراكز التجارية. ويقال إن «الفونسو جونزاليه» البرتغالى الأصل كان أول من بيّن لقومه فى عام 1434 أن فى إمكانهم أن يجعلوا من الأفريقيين سلعة يتاجرون بها، وتبعت البرتغال فى نشاطها فى هذه التجارة الدول المسيحية الأوربية الأخرى كأسبانيا وهولندا والسويد والدنمارك وألمانيا وفرنسا وبريطانيا[1].

نشط المسيحيون الأوربيون فى تجارة البضائع وخاصة التوابل والبهارات والعاج وغيرها من السلع المشروعة. غير ان النشاط التجارى المسيحى الأوربى المحموم ارتكز على تجارة الرقيق بين ساحل أفريقيا الشرقى وشرق الجزيرة العربية من جهة، ومن الساحل الأفريقى الغربى والقارة الأمريكية من جهة أخرى. وكان يمارس هذه التجارة مسيحيون فرنسيون وبرتغاليون وأمريكيون. ويقول الكاتب ليونارد وولف Leonard Woolfe : «ان تجارة الرقيق المنظمة لم تكن اقل الهدايا التى منحتها الحضارة المسيحية الأوربية إلى القارة الأفريقية، وهى تجارة ترجع فى أصلها واكتمالها إلى رغبات المسيحيين الأوربيين ومعتقداتهم الاقتصادية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومع ان هذه التجارة كانت كثيرة الأرباح

---

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - تجارة الرقيق فى افريقيا - معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية - سلسلة الدراسات الأفريقية - رقم (18).

بالنسبة لعدد كبير من السيدات والسادة فى أوربا وأمريكا، إلا أنها كانت ذات نتائج سيئة على شعوب افريقيا. وكانت أبسط طريقة للحصول على الرقيق هو اسرهم، وكانت تؤدى طريقة الأسر هذه إلى حالة من الفوضى فى أفريقيا يحتمل ان لا يوجد لها مثيل فى تاريخ الجنس البشرى كله. ففى سبيل الحصول على الكائنات الحية - سلع هذه التجارة - كانت تستخدم القوة لنقلهم من بيوتهم وقراهم. ولم تصبح الحرب فى أفريقيا مربحة فى هذه الظروف فحسب، بل كانت الأداة الرئيسية لهذه التجارة أيضًا. فكانت القرية تحارب القرية، والمقاطعة تحارب المقاطعة للحصول بمقتضى حق الغزو على النساء والأطفال الذين يمكن أن يباعوا بأثمان مرتفعة إلى المسيحيين الأوروبيين فى الساحل. وكان كل رجل يقف ضد جاره، لأنك إذا لم تسب جارك وتحيله هو وزوجته وأطفاله إلى عبيد، فقد كان من المؤكد أن يقوم هو بِسَبْيِكَ وإحالتك أنت وذويك إلى عبيد[1].

تابع وولف قوله: ويبدو أن المسيحيين الأوروبيين قد أوجدوا فى أفريقيا حالة أدت إلى قيام حرب مستديمة بين السكان. ولم تكن تكفى أبدا رغبات المسيحيين الأوروبيين الاقتصادية بصناعة الحروب وغزوات الرقيق الأفريقية المحلية إذ أدى الطلب على الرقيق إلى وجود طبقة من الجلابة الأجانب الذين قادوا الحملات المسلحة إلى داخل أفريقيا، وشن الغزوات على القرى، وعادوا بمجموعات من المماليك إلى الساحل. ولم يكن ممكنا توسيع نطاق التجارة هذه وتوفير سبل النجاح لها، إلا ببيع الأسلحة النارية الأوروبية للجلابة، فغمرت الأسلحة المستوردة مساحات كبيرة من أفريقيا. وبذلك لم تستفد أوربا من شراء الأسرى الأفريقيين فحسب، بل كذلك من بيع الأسلحة الضرورية لابادة أولئك الذين يرفضون أن يقعوا فى الأسر. وكان تصدير المماليك من ساحل أفريقيا الشرقى يتخذ اتجاهين: فبعضهم يساقون شرقًا إلى شرق الجزيرة العربية، والبعض الآخر

---

1 - د. إسماعيل احمد ياغى - المرجع السابق ص181.

يساقون غربا إلى أمـريكا. ولما كانت القيود قد وضعت علـى تجارة الرقيق المصدرة إلى أمريكا بعد حالة التشبع والتكدس من ساحل أفـريقيا الغربى، فقد صارت هذه التجارة تستورد أكثر فأكثـر من موانئ الساحل الشرقى. وكانت مراكز هذه التجارة هى المستعمـرات البرتغالية فى أفريقيـا الشرقية وزنجبار. مما تقـدم يتضح لنا الفارق الكبير بيـن معاملة التجار العـرب للرقيق عن معاملة التـجار المسيحـيين الأوربيين لهم، ولهذا نشطت بعض الدول فى منـع وتحريم تجارة الرقيق، وكان عـلى رأسها بريطانيا متـعللة بدوافع إنسانية وإن كانت أهدافـها غير ذلك وذلك بعدمـا تشبعت أسواق الرقيق فى بريطانيا وأصبحت غير قادرة على استيعاب المزيد من الرقيق[1].

أسبق الدول المسيحـية الأوربية اتجاراً فى الرقيق كانت البـرتغال ومرجع ذلك إلى كونها تزعمت منذ البداية حركة الإرهاب والاستعمار ومارست نشاطها فى هذا المجال فى ساحل افريقيا الغربية، وكانت تجارة الرقيق على يد المسيحيين البرتغاليين مرتبطة أيضـا بنظام الإرهاب الاستعمـارى البرتغالى نفسـه، ذلك النظام الذى كان يقوم على انشاء محطات مسلحة بالبنادق على السـواحل الافريقية، وبصفة خاصة عند مصبات الأنهـار وكان حراس هذه المحطات من المسيحيين البـرتغاليين يتصلون بالأهالى الافارقة ويتبـادلون معهم الاتجار فى عدة سلع، فكان البرتغاليـون يبيعون للافارقـة البنادقة وذخيرتهـا والاقمشة والخـرز، بينما يشترون من الافـارقة الذهب والرقيق، وكان بعض المغامرين البرتغاليـين يحصلون على عقد باحتكار تجارة جزء من الساحل الافريقى أو تقوم وكالات تجارية فى منطقـة ساحلية تباشر هذا النشاط فى صيـد الرقيق. نستنتج من هذا أنه كـان للعرب المسلمين دور فى الحـفاظ على سواحل أفـريقيا من الإرهاب والاسـتعمار المسيحى الأوربى؟ اذ يبدو واضـحا ان انحسار الموجة العربية وابعاد العرب عن أسبانيا فى نهاية القرن الخامس عشر، بعد ضعفهم وتشتتهم، وسقوط اخر معقل لهم فى غرناطة 1492 كان له اثر واضح فى حملات الإرهاب المسيحى الأوروبى على السواحل الافريقية.

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ نفس المرجع ـ ص181.

بدأ نشاط البرتغـاليين على صيد الرقيق بهـذه الصورة منذ عام 1442. وقد تركز اهتمام البرتغال فى أفريقيا حتى عام 1550 فى الأراضى التى سبق اكتشافها، أى فى المنطقة من رأس بلانكو (الراس الأبيض) إلى الكامـيرون. وفى عام 1480 توجه البحارة البرتغاليون إلى سانت كاترين. ومن الراجح انهم انشأوا علاقات مع جزيرة «ساوتومى» البربـطانية وقد استطاع جول الثانى فى العـقد الثامن من القرن الخامس عشر السيطرة على 2000 ميل من الساحل. والتى أسمتهـا البرتغال فيما بعد أراضى (غينيا)، ومنذ ذلك التاريخ، رفضت البرتغال بإصرار وعناد أى تدخل أجنبى فى هذه المناطق التى اعتـبرتها ملكا خاصا لهـا. وما أن اكتشف كريسـتوفر كولمبوس أمريكا حتى انتشرت مراكز تجارة الرقيق فى «أرجيوم» و«سنتياجو» و«سان جورج» و «سـان تومية» ثم امتدت إلى الكونغـو وغينيـا وأنغولا تبعـا لاحتـياج الأراضى الشاسعة الأطراف فى البرازيل إلى أيد قـوية تعمل فى مزارعها تحت جو قاس مماثل للجو الذى يعيش فيه الافريقيون[1].

حدثت أزمة اقتصادية وسياسية فى بداية القرن السادس عشر بعد وفاة الملكة ايزابيلا فى البـرتغال ذاتها تطلبت ربحا أكـبر وأسرع من افريقيـا، ومن ثم اهتمت البرتغال بتـجارة الرقيق باعتبـارها التجارة المربحة والسريـعة العائد. ولذلك لم تمر على حادثة رسـو مراكب دبيجوكـاو فى مصب نهر الكونغـو لأول مرة إلا ثلاثون عامًا، حـتى أصدر الملك ايمانويل ـ ملك البرتغال أوامـره وتعليماته إلى رسله فى إفريقيا يقول لهم فيها بانه رغم ان الهدف الرئيسى هو خدمة الله ومتعة الملك إلا ان واجبكم هو شرح رسالتنا لملك الكونغو، وكما لو كنتم تتحدثون باسمى، لبيان ما يجب عليه أن يقوم له ليملأ سفنًا بالعبيد والنحاس والعاج. ولـم يتحول المسيحيون البرتغاليون إلى العاج أو الفضة أو النحاس إلا فيما بعد ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة، فظلت تجـارة العبيد تجارتهم الرئيسـية وكانت مجزية كل الجـزاء، فقد كان

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ـ ص4.

الطلب عليـها لا ينتهى للعـمل فى المناجم وكذلك فى مـزارع جزر الهند الغـربية وجيانا البرتغاليـة فى أمريكا. وكانت الكنيسة راضية بنصيبها فى الأسلاب وتجارة الرقيق، فكان كل ما تطلب هو تعميد العبـيد المرسلين إلى امريكا أولاً حتى يتيسر انقاذ ارواحهم حـسب الاصطلاح المسيحى. وقد تصر الكنيسـة فى بعض الأحيان على ان تحمل السفينة ناقلة العبيد قسا يصـحبها فى رحلتها بين القارتين ولم تشعر الكنيسة انها قادرة على القيام بأكثر من هذا، وراح الأسقف يجلس فى مقعدة على الشاطئ، فيعمد العبيد ويقبض نصيبه من رسوم التصدير التى كانت موردا هاما من موارد الحكومـة والكنيسـة مما يعنى تورط رجال الدين والديانة المسـيحيـة فى تجارة الرقيق بطريقة رسـمية وهذا ما يخالـف أوامر الله سبحانه وتعـالى. وكانت وسيلة البرتغاليـين فى الحصول على الرقيق هى أن يحصل أحد الناس على عـقد باحتكار تجارة جزء من الـشاطئ لمدة معينة لقـاء مبلغ يدفع مقدمـا على ان يقوم فى الوقت نفسه بنفقات استكشاف منطقة سـاحلية أخرى تجاوره. فكان أول ما يعمله صاحب العقـد أن يبنى الحصـن حيث تقيـم حاميـة مسلحـة، ثم يبدأ بالاتصـال بالأهالى ليقدموا له ما يشاء من العبيد بعـد أن يبيع لهم السلاح الحديث والذخيرة كما يبيع لهم الأقمشة القطنية والخرز مقابل الذهب[1].

نلاحظ انه كانت هناك خطوط منتظمة من القوافل العربية التجارية التى تربط بين الساحل والداخل، حيث تصل إلى جهات بعيدة نسبيا فى قلب القارة الافريقية مثل البحيرات الاسـتوائية، وفى كثير من الأحيان كان المغـامرون العرب من التجار طبعـا يتجاوزون تلك المناطق فيـصلون إلى الأجزاء العليا من نهـرى الكنغو والنيل وسط الغابات الكثيفـة وفى ظروف مناخية وطبيعية شاقـة بحثا عن العاج والذهب والرقيق وتمكن التجار العرب من بسط سيطـرتهم ونفوذهم الاقتصادى على منطقة البحيرات الاسـتـوائية واعتمدوا على القبائل الافريقـية فى نقل العاج إلى الساحل، كما كـان شيوخ القبائل وبـالأخص قبائل البانتو يبـيعون أسراهم من افـراد القبائل

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص4.

الأخرى التى يغيرون عليها للتجار العرب على سبيل التبادل التجارى. وقد جاءت البحوث التاريخية المعاصرة مؤيدة لهذا الاتجاه حيث تبين ان شيوخ القبائل الافريقية قد شاركوا فى بيع والتجارة فى الرقيق حيث كانوا يسرقون أسراهم من القبائل الأخرى المتحاربة معهم ويحملونهم إلى الموانئ ليبيعونهم إلى التجار الأوربيين أو العرب. وأجمعت المصادر التاريخية على ان جلب الرقيق إلى زنجبار وغيرها من المناطق الساحلية الشرقية كان يتم من ضفاف البحيرات الاستوائية فى عمق افريقيا الشرقية عبر ثلاث طرق رئيسية يمتد الأول منها إلى «كلوة» على الساحل الجنوبى من شرق افريقيا عن طريق نهر روفاما إلى «كرال متاكا» ومنها إلى بحيرة «نياسا» ويمتد الثانى منها من «باجا» و«مويو تيساكى» و«بتورا» ومنها غربا فى اتجاه «أوزنجا» و«اوجيجى». أما الطريق الثالث فيمتد من ساحل «تانجا» إلى جبال «كليمنجارو»، ومنها إلى بلاد مساى، وبعد جلب المماليك من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية فى شرق أفريقيا، يتم شحنهم بالسفن إلى «زنجبار» لبيعهم هناك، وكان يوجد فى شرق افريقيا مركزان هامان لتجارة الرقيق، «كلوة» التى كانت تعد الميناء الرئيسى لتصدير المماليك وزنجبار التى كانت المصدر الرئيسى لاستيرادهم من داخل القارة الافريقية وكانت تقام فى هاتين المدينتين أسواق كبير لشراء وبيع الرقيق[1].

أصبح الخليج العربى هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق إلى أسواق المناطق الشرقية من الجزيرة العربية والعراق وايران من افريقيا والحبشة وعلى الرغم من ان افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسى لتجارة الرقيق إلا ان الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ إلا بعد استيلاء عمان على منطقتى «زنجبار» والجزيرة الخضراء «بمبا» فى شرق أفريقيا فى القرنين السابع والثامن عشر، وقد تحولت «زنجبار» فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى سوق للرقيق وأكبر مركز لتجارته فى الشرق. يتم شحن الرقيق الذين يتم جلبهم

---

1 ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص51.

من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية بالسفن إلى «زنجبار» لبيعهم هناك للعمل فى مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو إلى المتعاملين فى الرق من الاقطار العربية فى الشمـال، وفى كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشـمالية فى شـهر نوفمبـر تبدأ سفن عـرب الشمال فى الوصـول إلى ميناء «زنجبـار» لنقل شحناتهـا من «الرقيق» وتعود إلى الشمال قـبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربيـة إلى أقصى حدتها على الساحل الغربى للمحيط الهندى فى شهر إبريل ومايو[1].

ومع انطلاق واشتداد رياح المحيط الهندى التجارية الموسمية الشمالية الشرقية تبدأ السـفن العربية ذات الـشراع المفرد الثـلاثى الشكل وغيرها من السـفن الهندية الوصـول من سواحل الهند وشـواطئ شرق وجنوب الجـزيرة العربيـة إلى زنجـبار وسواحل افريقيا الشـرقية وكثيرا ما كانت تلك السفن مـحملة بالتمور المجلوبة من البصرة وحـضرموت لبيعهـا فى شرق افريقيا وشـراء العبيد باثمانها. وبعـد بضعة أشهـر يقضونهـا فى جلب وشراء الرقـيق وبضائع أخرى من افـريقيـا تبدأ الرياح التجارية الجنوبية الغربية الهبـوب فتدفع بتلك السفن مرة اخرى إلى الهند وشواطئ شرق وجنوب الجزيرة العربيـة. ولقد كانت تلك الرياح الموسمية عامـلا رئيسيا فى تنشيط التجـارة آنذاك بين الهند وشرق وجنوب الجزيرة العربية من جـهة وسواحل افريقيا الشمالية من جهة أخرى، وتشـير المصادر ان عمان كانت مركزا هامًا لتجارة العبيد وتوزيعهم على سائر البلاد بما فيها الهند والصين، وان مسقط بالذات كانت سوقًا رائجة للعـبيد فى أوائل القرن التاسع عشر وانها كـانت تقوم بتصديرهم إلى شرق الجزيرة العربية كلها وإلى العراق وإيران. غير ان هذا المركز تقلص فى النهاية عندما أخـذت تنافسه مدينة صـور الواقعة إلى الجنوب من مـسقط وأصبح غالبـية العبيد المجلوبين لعمان ينزلون فى ميناء صور[2].

---

1 ـ جى . بى . كيلى ـ بريطانيا والخليج جـ1 ـ ص7.

2 ـ روبرت جيران لاندن ـ عمان منذ 1856 ميرا ومصيرا ـ ص132.

الدول المسيحية الأوربية ودورها الكبير فى تجارة الرقيق

تساعد الحالة الاجتماعية لسكان افريقيا على قيام هذا النوع من التجارة إذ لم تكن قد نجحت بعد فى الوصول إلى مرتبة الدول المتحضرة ذات الحكومة صاحبة النفوذ، بل كانت قبائل تتكلم لغات مختلفة يسيطر عليها اقتصادها الوطنى القائم على الزراعة البدائية أو الرعى، وكثيراً ما كانت الحروب تقوم بين مجموعة من القبائل من أجل الاستيلاء على قطعة من الأرض ترى إحدى القبائل بأنها ضرورية لها، فقد كانت الزراعة البدائية تشجع على الإغارة حين تقل خصوبة الأرض وترغب القبيلة فى الانتقال من موضعها إلى موضع جديد لم يستغل بعد، أو تركه بورا لمدة طويلة، ولهذا كان الاسترقاق هو النتيجة الطبيعية لهذه الحروب. فلما جاء المسيحيون الأوربيون واستقروا ومعهم السلاح الذى لم يعرفه الافريقيون بعد، رغبت القبائل القوية فى الاستفادة من هذا القادم الجديد. وكان هذا سر الاستقبال الودى الذى لقيه المسيحيون الأوربيون أول قدومهم، وكان السلاح أول ما طلبته القبائل من أجل سهولة الانتصار على أعدائهم، ولم تلبث كثرة الحروب ان أدت إلى مزيد من الرقيق الذى كان هذا القادم المسيحى الأوربى الجديد يرغب فى شرائه. وكان وجود هذا السلاح الجديد فى أيديهم عاملا مشجعا للقبائل القوية على ان تمعن فى جبروتها فيزداد تسلطها على القبائل الأخرى، كما تزداد رغبتها فى شن الغارات على اعدائها من أجل الحصول على مزيد من الرقيق الذى يطلبه هؤلاء المسيحون الأوربيون القادمون ولم يتورع البرتغاليون من أن يثيروا فتنا أهلية فى داخل البلاد بين القبائل أو بينهم وبين رؤساء هذه القبائل فتتسبب فى حروب وغارات مستمرة، كانت حصيلتها أسراً وسبيًا فيشترى المسيحيون الأوربيون ما يقدم إليهم فيه بأثمان بخسة وكانوا يسمون هذه الفتن: حروب النصر. وقد تمكن المسيحيون البرتغاليون ان يحصلوا بهذه الوسيلة على أموال كثيرة وشعرت بعض القبائل بقصدهم فى اثارة العداوة بينهم، فاتفقوا عليهم وهاجموا مراكزهم

برماحهم وقسيهم فتلقاهم المسيحيون البرتغاليون باطلاق الرصاص عليهم فقتلوا منهم جموعًا كثيرة واضطروهم إلى الاستسلام وفرضوا عليهم اتاوات سنوية، كانت رؤوسا من الرقيق، وكان كل مركز من المراكز التجارية ينقل صيده من الزنوج إلى موانئ بلاده، ولم تلبث ان أضحت (مارسيليا) و (نانت) و (بريستول) و (ليفربول) بالاضافة إلى (اشبيلية) و (لشبونة) مستودعات لتجميع الرقيق الأفريقى استعدادا لنقله إلى المستعمرات الامريكية بواسطة «مقاولين». وكان هناك مورد آخر للرقيق فى الأراضى الكثيفة السكان، والتى كان يمنحها التاج أو الحاكم للجنود أو لرجال الدين. فالضرائب التى كانت تفرض على رؤساء القبائل فى تلك الأراضى كان يمكن ان يدفع كلها أو بعضها «عينا» أى أعداداً من الرقيق. وكان هؤلاء الرؤساء يضطرون إلى عمل «مزارع» يربون فيها صغار الرقيق حتى يمكن جمع أكبر عدد منهم بدلا من الضرائب. وكان هؤلاء الرقيق «يودعون» فى «معتقلات» أو «حظائر» مكشوفة لا تختلف عن حظائر الحيوانات[1].

أوضح «دريد كارتون» بأن المسيحيين البرتغاليين ربحوا كثيرا من هذه التجارة وكان قسيسوهم يقفون على الشاطئ ليعمدوا كل رجل وامرأة وطفل يلقى به إلى السفينة وهو مقيد بالسلاسل حتى لا تستطيع روحه الخلاص من حالة الموت المحتمل جدا فى عرض البحر. ونتج عن هذا النشاط المتزايد ارتفاع أسعار الرقيق تبعا لازدياد الطلب وشدة الاحتياج، ومن ثم أصبح الاتجار فى الرقيق عملية مربحة وذات عائد مجز لكل مشتغل بها، ومن ثم زاد عند المغامرين الراغبين فى الحصول على الربح التجارى من صيد الرقيق وشحنه ونقله وبيعه. وكان معظم جالبى الرقيق ومورديهم أو جميعهم من الزعماء والتجار والافارقة الذين كانوا يصطادون الرقيق رجالا ونساء وأطفالا ويسوقونهم سوقا مقيدين بالسلاسل ومربوطين بعمود من الخشب حيث يمشون فى صفوف لبيعهم للمسيحيين البرتغاليين وغيرهم من

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيي الدين ـ المرجع السابق ـ ص8.

مسيحيين الأوربيين فى محطاتهم التى تشتمل على أسواق لتجارة الرقيق وتجارة السلع الأخرى، وهناك يعرض الرقيق على المشترين الذين يفحصونهم ويساومون فى الشراء، فالرجال الأقوياء اكثر ثمنا من النساء، والنساء أكثر ثمنا من الأطفال وهكذا. وكان العدد الأكبر من الرقيق يأتى من أنجولا والكنغو إلى جانب غينيا وغانا وموزمبيق. وقد أصبحت تجارة الرقيق فى هذه الجهات مصدر ربح كبير حتى أصبح فى الإمكان الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الدخل أكثر من تجارة السلع الأخرى كالذهب مثلا أو التوابل التى هى مطمح الإرهاربى المسيحى البرتغالى من البداية. بعد نجاح الإرهابيين البرتغاليين فى الوصول إلى الهند والسيطرة على تجارتها أصبحت افريقيا تمثل سوقا ثانوية بالنسبة للبرتغاليين لدرجة أن المحطات البرتغالية على السواحل الافريقية نالها شىء من عدم اهتمام الحكومة البرتغالية، واقتصر نشاط البرتغال فى افريقيا على الاتجار فى الرقيق واقامة العلاقات مع الزعماء الافارقة والتجار الافارقة أيضا من أجل الحصول على مزيد من الرقيق لبيعه فى أسواق أوروبا أو نقله إلى الممتلكات الأوربية فى العالم الجديد، وعقدت هذه اتفاقيات مع قبائل «الأفالتى» على طول الساحل، وكانت علاقات البرتغاليين بهذه القبائل علاقات صداقة، كما ان نشاط البرتغاليين فى الهند قد دفعهم إلى الاصطدام بالعرب والمسلمين ومدنهم المقامة على الساحل الشرقى لافريقيا، وامسك الإهاربيون البرتغاليون بتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا بأيديهم كما امسكوا بها فى غرب القارة الأفريقية. أما أسبانيا فجاء اهتمامها بتجارة الرقيق مرتبطا بحاجتهم للايدى العاملة الوفيرة والرخيصة للعمل فى مزارع ومناجم املاكهم الأمريكية بعد أن تبين لهم استحالة الاعتماد كلية على الهنود الحمر سكان العالم الجديد، فى هذه الأعمال المتزايدة مع تزايد النشاط الاستعمارى الإرهابى المسيحى الاسبانى هناك بقصد الاقامة والاستغلال[1].

---

1 ـ د جهاد مجيد محى الدين ـ نفس المرجع ـ ص9.

ولما كان الإرهابيـون البرتغاليون هم المسـيطرين على هذه التجارة فقـد عقد المسيحيون الإرهابيـون الأسبان معهم اتفاقا تمون البرتغال بموجبـه الأملاك الأسبانية فى العالم الجديد باعداد من رقيق أفريقيا، وبعد هذا الاتفاق أخذت شحنات الرقيق الافـريقى تصل إلى العـالم الجديد، فـوصلت أول شـحنة منه إلى «هايتى» عـام 1510م، وفى عام 1521م وصلت شحنة أخرى إلى «كـوبا»، وكـانت الشركـات المسيحية الإرهابية الأوربيـة تتنافس من أجل توريد الرقيق إلى الاملاك الأسبانية فى العالم الجـديد، خاصة بـعد دخول بريطانيـا وفرنسا فى مـيدان التـسابق الإرهابى الاستعمارى فى أفريقيا ووقوفها ضـد الاحتكار البرتغالى للتجارة الأفريقبة وخاصة تجارة الرقـيق ومن تلك الشركـات شركـة «وليام ومـيرى» William and mary البريطانية التى حـصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبـانية فى العالم الجديد بعد صلح «اترخت» عام 1713م عقب حرب الوراثة النمسـاوية، كما كانت الشركة تورد الرقيق إلـى الجزر التى استولت عليها بريطانيا فـى العالم الجديد مثل جزيرة «برمودا» وجـزيرة «بربادوس». تعد تجارة الرقيق وصمة عـار على الحضارة المسيحيـة والتى بدأت الدول الأوربية عمليات استرقاق الجنس البـشرى خاصة كل من أسبـانيا والبرتغـال شحن الرقيق إلى جـزر الهند الغربية فى أمـريكا فى القرن السادس عشر واسـتمرت هذه التجارة البشعة لمدة أربعـة قرون من الزمان وشاركت بريطانيا فى هذه الـتجارة بحجـم كبير خـصوصا بعـد أن صار الرق مصـدر رخاء للتجار البريطانيين. ويشهد التاريخ ما قام به البريطانيون من جهود فى تجارة الرقيق من القرن السادس عـشر حيث كان القرصـان البريطانى المشهور سـير جون هوكنز (Sir John Hawkins) أول بريطانى يؤمن بجدوى تجارة الرقيق التى تحقق أرباحا تفوق أرباح الاتجار فى الذهب أو العاج من خلال عملياته الإرهابية فى هذا المجال عندما رسى فى «سيـراليون» لأول مرة فى مايو 1562 وأسر 400 أفريقى وباعهم

للأسبان فى ذلك العام وذلك مقابل 25جنيها للأفريقى وتبعه فى هذا المضمار عدد كبير من التجار المسيحيين الإرهابيين البريطانيين[1].

تلا ذلك انشاء أول شركـة بريطانية رسمية لتجـارة ونقل الرقيق بالسفن من غرب أفـريقيـا عام 1588م، وساهمت الملكة اليـزابيت الأولى شخصـيا فى تلك الشركـة، وجهزت بالاشـتراك مع «جون هوكنز» سـفينة تجارية اتجـهت إلى منطقة غربى افريقيـة، وقد طلبت الملكة أن يتم نقل الافريقيين فى المستعـمرات البريطانية فى أمريكا أولا ووعـد «هوكنز» بتنفيـذ رغبـة الملكة، وبمجرد وصـوله إلى ساحل غرب أفريقيـة قرر تحويل الوطنيين الذين يوقعـهم سوء الحظ بين يديه إلى الرقيق، وقبض «هـوكنز» على ثلاثمائة زنجى وحـملهم معـه إلى أمريكا، ولـم تكـن حالة الرقيق تهمها فى شيء، واستقبلت «هوكـنز» عد عودته بترحاب، كما كافأته على نشاطه بمنحه درعا عليه صورة زنجى مصفد بالأغلال فصار هذا شعارا له ولأسرته. بل واشتركت معه فى عام 1564 فى تجهيز حملة أخـرى لجلب الرقيق من أفريقيا كما استطاعت بريطانيا عام 1662م أن تنشئ لها مركز أو مـحطة تسيطر عليها فى غرب أفريقيا وتقع على نهر «غامبيا»[2].

عملت الشركـات البريطانية أولا فى ميدان تجارة الذهـب ولكنهـا بدأت تتجه إلى الرقيق، وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت إلى فرجينيا (Virginia) فى عام 1620 وبلغ عددهم عـشرين ألفا فـقط. ومنذ عام 1640 بدأ الإرهابيون المسيحيون البريطانيون يصدرون الرقيق إلى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى

---

1 ـ د. عبداللـه عبدالرزاق إبراهيم ـ الجهـود الدولية لالغاء الرق فى أفريقـيا ـ مجلة الجمـعية المصرية للدراسات التاريخية ـ المجلد الثانى والثلاثون 1985 ـ ص181.

2 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص14.

فى الأمريكتين، ولما كانت هـذه التجارة تدر أرباحا طائلة فقد تحول عـدد كبير من المسيحيـين الإرهابيين البريطانيين إلى تجار رقيق حتى إن عـدد الرقيق الذين حصل عليـهم البريـطانيون فى عـام 1700 حوالى 15000 عـبد تم نقلهم فى السـفن البريطانية عـبر الأطلسى. وزاد هذا العدد إلى 40000 فى عام 1800 وبلغ عدد السفن البـريطانية التى كانت تعمل بنقل الرقـيق حوالى 192 سفينة يتـبع ليفربول وحدها 107 سفينة ويتبع لندن 58 سفينة وبرستول 23 سفينة بالاضافة إلى أربعة سفن تخص لانـكستر. وكـانت سعـة هذه السفن 5000 عبـد وصارت منطـقة «سيرالـيون» أهم المصادر الرئيسـية للرقيق فى القارة الافـريقية، وكان تجـار الرقيق يقيـمون مخازن وحظائر لحـفظ الرقيق المخطوفين وكانت تلك المخـازن تقام داخل قـلاع وصل عددها فى عـام 1791 حوالى 40 قلعـة. وكان يتـبع الهـولنديون وحدهم 15 قلعة وللبريطانيين 14 قلعة ولكل من البرتغـاليين والدانماركيين أربع قلاع، أمـا الفرنسيون فـكانت لهم ثلاث قلاع. لقد كـان دخول الدول المسيحـية الجديـدة إلى ميـدان تجارة الرقـيق وبالا على سكان أفريقـيا إذ قـامت هذه الدول المسيحية مجتمعة بالعمل فى الإرهاب والرق الجماعى وأخذت بريطانيا مكان القمة فى هذه التجـارة حيث وصل عدد الرقـيق الذين أرسلوا إلى الممتلكات البـريطانية وحدها فيما بين أعوام 1680، 1786 إلى مليونين ومائة وثلاثين الفا من الرجال والنساء الافارقة ـ طبقا لأحدث التقديرات إلى المستعمرات البريطانية فى جزر الهند الغربية وأمـريكا الشمالية. وإذا قدرنـا أن ما وصل إلى المستعمـرات كان نصف ما خرج من أفـريقيا لأدركنا أى خلل تعـرضت له أفريقيـا خلال القرن السابع عـشر حيث قدر ما وصل إلى المسـتعمرات المسيحية الأوربية كلهـا حوالى أربعين مليونا وهذا يعنى أن قارة أفريقيا خسرت قرابة ثمانين مليونًا[1].

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص182.

شاركت الحكومة البريطانية فى تجارة الرقيق مشاركة فعالة، بل ان ملوك بريطانيا كانوا من كبار تجار الرقيق، وقد ساهموا باعطاء مساعدات لكل إرهابى مسيحى بريطانى أو شركة استعمارية يشرف عليها بريطانى لمباشرة هذه التجارة وحتى حكام المستعمرات البريطانية أثروا بسبب هذه التجارة التى تصدرت النشاط التجارى مما تدره من أرباح كبيرة، وأصبح كثير من تجار الرقيق البريطانيين والعاملين بهذه التجارة من الاثرياء بل ومن الوزراء، ومن أعضاء البرلمان البريطانى.

قررت معاهدة أترخت عام 1713م. بأن تقوم الحكومة البريطانية بتوريد عدد كبير من الرقيق قدر بحوالى 150 ألف إلى جزر الهند-الغربية خلال ثلاثين عامًا وللحكومة البريطانية أن تقوم بعملية التوريد بنفسها أو تعهد إلى شركات بريطانية لتقوم بها. وهكذا أصبحت الحكومة البريطانية المسيحية الإرهابية تاجرة رقيق ومن هذه السنة أخذت بريطانيا دور القائد الإرهابى فى تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا. وقد أدى امتلاك بريطانيا لكثير من المستعمرات فى العالم الجديد إلى ازدياد نشاطها فى تجارة الرقيق، وإنشاء الشركات البريطانية وتأسيس المراكز والحصون على السواحل الافريقية لاحتكار تجارة الرقيق حتى استطاعت بريطانيا بمفردها (تصدير عدد) يقدر (2،130،000) فرد من رقيق غرب أفريقيا إلى العالم الجديد فى الفترة من عام 1680 إلى 1786م واستغلت فى هذه العملية 192 سفينة كانت تنقل من الرحلة الواحدة ما يقرب من 50 ألفا، كما نقلت السفن البريطانية بعد توقيع معاهدة اترخت أكثر من نصف عدد الرقيق المصدر من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد. وكانت الشركات البريطانية تحصل من ملوك بريطانيا على مراسيم تتيح لها حرية العمل فى أفريقيا سواء فى تجارة الذهب أو تجارة الرقيق التى زاد اهتمام الشركات البريطانية بها منذ عام 1663م حين حصلت «شركة المهاجرين» على امتياز العمل والاتجار فى أفريقيا كما حصلت على عقود تتيح لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والأسبانية واحتكرت السفن والشركات البريطانية منذ

عهد الملكة اليزابيث الأولى فى النصف الثانى من القرن السادس عشر نقل الرقيق من افريقيا إلى الممتلكات البريطانية ثم دخلت فى منافسة مع الشركات والسفن الأوربية الأخرى فى محاولة لاحتكار نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى الممتلكات الأسبانية والفرنسية بصفة خاصة والاوربية بصفة عامة فى العالم الجديد[1].

ازدهرت تجارة الرقيق على يد البريطانيين وازدهرت مدن بريطانية نتيجة اتخاذها مراكز وأسواقا لهذه التجارة، ومن أمثلة هذه المدن لندن وليفربول، وبرستول ولانكستر، وقد بلغت هذه التجارة على يد المسيحيين البريطانيين ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ثم كسدت خلال الحرب، ثم عادت وانتعشت بعد هذه الحرب مما جعل المراكز البريطانية العاملة بهذه التجارة تزيد لتصبح 14 مركزا، نقلت وتعاملت مع نصف رقيق غرب أفريقيا، وسادت الفوضى فى هذه المنطقة وهذه المراكز. ولم يكن هناك أى قانون سوى قانون القوة والإرهاب التى يستطيع من يمتلكها التوغل فى الأراضى الداخلية والسيطرة على من هم أقل منه قوة.

ليس أدل على سوء المعاملة التى كان يلقاها الرقيق من جانب المسيحيين الإرهابيين الأوربيين من تعليق لهورس مان (Horace Maann) النائب عن ولاية ماسوشيتس الأمريكية فى مجلس العموم فى 30 يونية عام 1848 حيث جاء فيه (ان الإنسان إذا ما أراد ان يصف الأفعال التى يخجل منها الأشرار فيمكنه القول ان بريطانيا العظمى كانت الأم بينما كانت مستعمراتها الأمريكية بنات لها، وكانت الأم تلهث من أجل الحصول على الذهب وحتى يمكنها الحصول عليه فعقدت اتفاقا مع اللصوصية والموت وكانت وسائلها للحصول على أغراضها من هذه التجارة فى الرقيق هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لاصطياد الجنس البشرى. وقد جعلت من أفريقيا مسرحًا لصيدها ومن أهلها فريسة لها ومن مستعمراتها سوقًا لها، فقد اندفعت بعمليات إرهابية إلى حيث يسكن

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص16.

السود كالذئب إلى حظيرة الغنم فى منتصف الليل، وأشعلت فى القارة الأفريقية النيران حتى تتمكن من الامساك بأهلها العزل وهم يهيمون على وجوهم من لهيب النيران وتركت الأطفال والشيوخ للهلاك أما الأقوياء من الرجال والنساء فقد ساقتهم فزعين مضطرين إلى الشاطئ مقيدين ومغلغلين كالبضائع على مراكب ليس بها أية تهوية ومتلاصقين لدرجة لا تسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط وقد تفتح لهم فتحات المراكب مرة يوميًا لامدادهم ببعض الطعام أو اخلاء الموتى. حتى تصل المراكب إلى الشاطئ فيكافئ الأوغاد من أهل الأرض الجديدة اللصوص بشراء ضحاياهم وأثناء هذه الرحلة فى التجارة المثلثة كانت تتبع أقسى الوسائل الإرهابية الوحشية التى كانت تؤدى فى معظم الأحيان إلى هلاك عدد كبير من الرقيق، وكان العبيد يجبرون على فتح أفواههم لبلع الطعام بواسطة قضبان حديدية محماه فى النار رغم شعورهم بالمرض، كما كانوا يجبرون على الرقص والغناء وذلك بالقفز إلى أعلى من خبط ملابسهم بقوة لتحدث صوتا ومن يرفض يتم ضربه بالسياط كما كان الرقيق يربطون بالسلاسل والقيود الحديدية مع بعضهم أزواجا وهم عرايا تماما مثل الحيوانات ويتم شحنهم فى المراكب فى مساحة لا تتجاوز للفرد 18 بوصة حتى لايلتفت أى عبد وراءه أو على جانبه وحتى دون مراعاة لأى ناحية صحية وذلك حتى يمكن شحن أكبر عدد ممكن من الرقيق[1]، مما يدل على قسوة العمليات الإرهابية التى مارستها بريطانيا ضد الإنسانية فى أفريقيا.

هناك قصص كثيرة يصعب حصرها عن تلك المعاملة القاسية التى كان يواجهها الرقيق ونأخذ مثالا واحدا لتلك الأعمال الإرهابية غير الإنسانية لسفينة بريطانية تدعى زونج (Zong) أبحرت عام 1781 فى رحلتها عبر الأطلنطى وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق، وعندما اكتشف ان مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذى تحمله السفينة وخوفا من هلاك ركابها فقد تم الالقاء بحوالى 132

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص184.

عبدا فى عرض البحر حتى يمكن استرداد قيـمة الخسارة من شركة التأمين وبالفعل تم تعويض السفينة بواقع 32 جنيها اسـترلينيا عن كل عبد وذلك على اعـتبار أن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية به لفقدت كل الشحنة وأيدت المحاكم المسيحية الأمريكيـة ذلك وقررت أنه لا تنطبق عليهم أية جريمة من جرائم القتل والإبادة البشرية. وظهرت الوحشـية والإرهاب فى ممارسة هذه التجارة حيث شلت مظاهر الحيـاة الأفريقيـة وصارت الأرض التى نزلها المسـيحيـون الإرهابيون الأوربيون أحلـك بقاع العالم ظـلامًا وسوادا وعـزل. ومن الحقـائق التاريخـية أن الأفريقـيين أنفسـهم لطخوا أيديهم بهذه الدمـاء فاشتركـوا مع غيرهم من التـجار المسيحـيين الإرهابيين الأوربيين بنصـيب وافر فى هذه التجارة. إذ لم يكـن التاجر المسيـحى الأوربى يجرؤ على التـوغل فى الداخل خوفًا من فـقدان حيـاته وكانت بعض القبـائل الأفريقـية التى عرفت بالقـسوة والشجـاعة معـا توفر على التـاجر المسيحى الأوربى كل هذه المخـاطر، فيسوقون بنى جنـسهم بالألوف إلى الشواطئ تحت لهيب السـياط والإرهاب، واستـمر الرق، والقارة تـتعرض لحمـلات منظمة والتجار الأوربيون يشجعون استمرار هذه التجارة التى كانت تدر أرباحًا طائلة حتى أواخر القـرن الثامن عـشر ووصلت تجـارة بريطانيا فى الرقـيق ذروتها قـبل حرب الاستقـلال الأمريكية، وكانت ليـفربول أهم موانيهـا والى جانبها لنـدن وبرستول ولانكستر[1].

أما هولندا فقد بدأت تأخذ دورها فى تجـارة الرقيق بعد ثورة الهولندين على فيليـب الثانى ملك أسبـانيا وحـصولهم على اسـتقـلالهم وكادت تصبـح المحتكر الوحيد فى جلب رقيق غرب أفريقيـا عبر الأطلنطى إلى العالم الجديد، وذلك بعد أن ورثت نشاط الإرهابى المـسيحى البـرتغالى والاستـعمار فى أفـريقيـا، وبالتالى ورثتها فى هذه التـجارة. وقد استقر الهـولنديون فى عدة مراكز فى غرب أفـريقيا

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص184.

لممارسة نشاطهم التجارى ونقل الرقيق منها إلى العالم الجديد وخاصة الممتلكات الأسبانية، وقد بلغ عدد هذه المراكز 15 مركزا. وقد تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية عام 1621م للاتجار ونقل المتاجر ومنها الرقيق بين أفريقيا وأمريكا كما أن الهولنديين أصبحوا منذ عام 1637م منافسين خطرين لكل نشاط تجارى وإرهابى أوربى، وخاصة نشاط البرتغاليين والبريطانيين، واستولى الهولنديون على كافة موانى ساحل الذهب وانشأوا موانئ جديدة لخدمة تجارة الرقيق. وتمثل نشاط فرنسا فى تجارة الرقيق فى اتجاهين. الاتجاه الأول الحصول على امتيار تنال بمقتضاه 13 فرنكا فرنسيًا تقريبًا كرسوم على كل عبد ينقل إلى المستعمرات الفرنسية. وأما الاتجاه الثانى، تأسيس الشركات لنقل الرقيق والتجارة إلى العالم الجديد.

شكل الفرنسيون عام 1633م شركة السنغال وتم فى عام 1664م بناء على أوامر كولبير وزير مالية فرنسا إدماج شركة جزر الهند الغربية مع شركة جزر الهند الشرقية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد نافست الشركات الفرنسية البرتغال فى احتكار تجارة الرقيق. وقد نجحت المنافسة لصالح الفرنسيين لانهم كانوا أكثر كرمًا فى معاملة الأفارقة، ولذلك مال إليهم الزعماء الوطنيون وتعانوا معهم. واستمر نشاط الفرنسيين فى تجارة الرقيق حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789م حيث تأثرت بهم المستعمرات الفرنسية فى جزر الهند الغربية بصفة خاصة والعالم الجديد بصفة عامة، إلا أن المسيطرين على هذه المستعمرات قاوموا تطبيق مبادئ الثورة فى المساواة واعلان حقوق الإنسان على الرقيق العامل فى هذه المستعمرات. وقد ظل الفرنسيون يمارسون تجارة الرقيق حتى عام 1864م حين أصدر الامبراطور نابليون الثالث فى تلك السنة مرسوما يقضى بالغاء هذه التجارة بصورة رسمية. وان كان صدور هذا المرسوم لم يقض على تجارة الرقيق التى ظل الفرنسيون يمارسونها بطرق غير مشروعة[1].

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص12.

مارست عــدة دول مســيحــية أوربيــة أخرى تجارة الرقــيق، ومن هذه الدول السويد والدانمارك، وألمانيا، إما فى المشاركة فى نقل الرقيق من أفريقيا إلى الأسواق الأوربية والأمريكية، أو اقتنائه للعمل فى المزارع والمناجم والأعمال التى تحتاج إلى مجهــودات عنيفة أو الأعمــال التى يأنف الرجل المسيحى الأبيض من القــيام بها. ومارست الولايات المتحدة الأمريكية تجارة الرقيق على نطاق واسع، فكانت لها فى عام 1720م حوالى 200 سفينة ســعة كل منها 30 مترا يلقى فــى قاع كل منها بمائتين وخمسين رقيقا أفريقيا، يزدادون أحيانا إلى 500 رقيق عند اللزوم ويجلس هؤلاء الرقيق فى الأغلال 16ساعــة كل يوم، تختنق فيهــا أنفاسهم لقلة التــهوية، وتغمرهم رائحــة العفونة فيفضل بعــضهم الموت على هذه الحياة، بالقفــز إلى مياه المحــيط الثــائرة كلما ســنحت لهم فــرصة. وفى عــام 1850م اصدر الكــونجرس الأمريكى قرارا يعطى صاحب المزرعة فى الولايات الجنوبية حق تتبع الرقيق الهارب من مزرعــته إلى الولايات الشماليــة واسترداده بالقوة والإرهاب. وهذا الحق يــشبه «الحق العينى» الذى يعطيــه القانون المدنى لأصحاب الأمــلاك، وقد أيدت المحكمة العليا هذا القــرار فى أحد أحكامها بقولهــا ردا على دعوى زنجى يدعى «سكوت» انتقل مع سيده من الجنوب إلى الشمال وطلب منها اعتباره «حرا» بان «سكوت» لم يكن حراً لانه ليس مــواطنًا ومن ثم فليس له حرية رفع الدعوى، والتمــتع بحقوق المواطن الأمــريكى، ومــالك العــبــد له أن يذهب بعــبــده إلى أى مكان يشــاء فى الولايات المتحدة الأمريكية، وما يترتب عــلى ملكيته له من حقوق أخرى. وكانت تتملك دعاة إلغاء الرق ومكافــحة الاتجار فيه حقيــقة هى أن «سرطان الرق» حسب تعبير «آفرى كرافن» Avery Graven يكمن فى فكرة الرق نفسه أن يتملك إنسان لآخر وفى عدم وجود ما يمدح أســوأ طراز من البيض من امتلاك قوم أفضل منهم واستغــلالهم. كان العبد يمــوت صغير السن، وأبناء الســيد ينتهكون حرمــة نسائه

بدافع الشـــهـوة وعلى سـبـيل اللهـو مما تـدل عليـه وفـرة حـالات الاخـتـلاط العنصرى[1].

أسواق تجارة الرقيق فى شرق الجزيرالعربية

تقع أسواق الرقيق الأساسية فى شـرق الجزيرة العربية وعلى الطرق التجارية البحـرية، وهى موانئ تجـارية فى الأساس، وهى زنجـبار، كلوة، بربـرة - جوبا - جدة - صور - مكران - دبى - المنامـة - بوشهر - البصرة - المنطقة الغربـية الساحلية من الهند وجنوب باكسـتان والحديدة. كـانت هذه الأسواق تتعـامل بحرية وبدون قيود وبصورة علنيـة قبل الإجراءات البريطانية وفرمان الدولة العثـمانية عام 1857 ولكن ذلك لا يعنى عـدم استمـرارها بعد ذلك عن طريق التـهريب وفى بعضـها كانت علنية رغم الحضر يعرض العبد أو العبدة فى السوق وكان للقوة البدنية وعمر العبد وجمال المرأة أهمية فى ارتفاع السعر ويتم البيع والشراء فى الغالب عن طريق المزاد العلنى لمن يدفع أكـثـر وبأسلوب العرض والطلب الـذى يتم التعـامل به مع البضائع والسلع الأخرى، وكان معظم تجار الرقيق فى شرق الجزيرة العربية وسطاء يشترون ويبيعون الرق وينقلونهم من سوق لأخرى[2]. وكان تجار الرقيق من منطقة البحـر الأحمر يـبحرون عـادة إلى زنجبار فى فـصل الخريف ويعـودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية، أما تجار الرقيق فى شرق الجزيرة العربية فيبدءون رحلاتهم السنوية إلى زنجبـار وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقـية تهب على المنطقة السـفلى من البحـر الاحمر وقـد كان الاتجار من زنجـبار إلى منطقة البـحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يكاد يكون مـتعذراً أو مستحيلا بسبب

---

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص13.

2 - د. عبدالمالك حلف - المرجع السابق ص243.

هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر فى هذا الوقت بحيث تكون رحلة السفن العربية إلى خليج عدن وعن طريق مضيق باب المندب تغدو مستحيلة[1].

يباع الرقيق فى سوق خاص يعرف بسوق العبد يعرض فيه النخاسون تجارتهم ويضعون رقيقهم إلى زمر تعرف كل زمرة بمزاياها وخواصها، كان الرقيق يقف على منصة ليراه المشترون ثم ينادى النخاس عليه، فيشتريه من يدفع ثمنا أعلى، وقد انتشرت أسواق الرقيق على السواحل وتغرق بعضها فى الداخل وكانت هناك أيضًا أسواق خاصة لبيع الرقيق داخل بيوت يمتلكها تجار الرقيق فى المدن الكبيرة وكان الرقيق الجيد يباع فى تلك البيوت حيث إن بيعه فى مكان عام هو بمثابة عقوبة وحط من قدره ويقلل ثمنه وكان يحق للمشترى كما كان الحال فى أسواق الرقيق فى أوربا وأمريكا ان يقلب العبد أو الأمة بنظره أو بيده كما يقلب أى سلعة يريد شراءها وكثيراً ما كان النخاسون يلجؤون إلى الحيلة والتدليس فى اخفاء عيوب الرقيق وخاصة عند الاماء. وعلى غير حال التجار فى الغرب درج البائعون والمشترون للرقيق فى الأقاليم العربية على ان لايفرقوا بين أفراد الأسرة الواحدة إذ يتم اخذهم جميعًا إلى بيت كبير واحد أو بلدة واحدة وجاء فى تقرير الميجور ديفيد ويلسون المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1831م ان اعمار الرقيق المجلوبين إلى مسقط كانت تتراوح ما بين 7سنوات و 14عام وان عدد الإناث كان ضعف عدد الذكور[2]. وكثيراً ما كان المحسنون العرب والمسلمون يقومون بشراء كبار السن من العبيد ويعتقونهم إلى وجه الله تعالى.

احتكرت تجارة الرقيق الخاصة «بزنجبار» احتكاراً تاما لعرب عمان الذين كانوا يحصلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على استيراد الرقيق،

---

1 ـ جى . بى. كيلى ـ المرجع السابق ص8.

2 ـ روبيرت جيران لاند ـ المرجع السابق ص135.

وكانت «مسقط» فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز «ترانزيت» (أى تجارة العبور أو اعادة التصدير) لتجارة الرقيق إلى شرق الجزيرة العربية وإيران والعراق والهند، غير أن هذه المراكز تقلصت فى النهاية عندما اخذت تنافسها مدينة «صور» الواقعة إلى الجنوب من «مسقط». وجرت العادة على ان تقوم سفن ساحل عمان بالرحلة الطويلة من موانئها فى «رأس الخيمة» والشارقة إلى شرق أفريقيا لإحضار الرقيق مباشرة إلى مناطق ساحل عمان الشمالية «دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا» وقبل أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر درج سكان المناطق الساحلية فى شرق الجزيرة العربية على الاكتفاء بحصة تجارة الرقيق المصدرة من الموانئ العمانية. والطلب على الرقيق الأسود أى الزنوج من أفريقيا كان موجوداً بكثرة فى «الحجاز» و«نجد»، وكانت تجارة الرقيق الأحباش تجارة رابحة فهم يباعون بأسعار غالية وبأثمان مرتفعة عن باقى الأفريقيين فى «نجد» و«الحجاز» حيث لا يطلب منهم الأعمال الشاقة هناك حيث لا توجد زراعة ولا توجد لديهم أعمال شاقة مثل الغوص على اللؤلؤ، وإنما أعمال خفيفة تحتاج إلى الذكاء والحنكة وهذا ما يتميز به الأحباش إضافة إلى حسن مظهرهم مما جعل اسعارهم مرتفعة فى نجد والحجاز وزاد الاقبال عليهم وكان الصغار أفضل من الكبار.

أسعار الرقيق:

أما أسعار الرقيق فقد كانت تتفاوت حسب العرض والطلب وتحدد وفقا لأجناسهم وأعمارهم ومظهرهم ومنشئهم، كما كانت تتحكم فيها الظروف البيئية والمعيشة لكل منطقة فبينما كانت ترتفع أسعار الرقيق الأحباش لاسيما الإناث فتصل إلى 300 ريال فى المدن تتدنى أسعار رقيق الزنوج المجلوبين من أفريقيا لاسيما الذكور إلى أقل من 100 ريال.

يمكن عقد مقارنة بين أسعار بيع الرقيق فى مسقط فى عامى 1830 و 1840 فالرق الذى كان يباع فيما بين 25 و35 ريالا فى الأسواق هبط ثمنه إلى 20 و24 ريالا وأقل فى عام 1840 وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى زنجبار كما هو أى 20 ريالا بالنسبة إلى مسقط و50٪ بالنسبة إلى البصرة وبوشهر وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لأى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة فقد كان الرق الأحباش يباعون بأسعار غالية من الأفريقيين فى الجزيرة العربية نظراً لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم ولما كان صغار السن من العبيد يفضلون على الكبار وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صغار السن والأطفال من عمر 8 إلى 16سنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة «سدا» ضد «تعب جالا» على الحدود الحبشية. أما سعر العبد فكان يترواح ما بين 20 ريالا و200 ريال نمساويا فى أسواق بربرة على الساحل الأفريقى الشرقى وبوشهر على الساحل الإيرانى والبحرين والشارقة فى شرق الجزيرة العربية وكذلك البصّرة وغيرها.

تدر تجار الرقيق الأحباش أرباحًا طائلة إلى أقصى حد وكانت الصبية التى تساوى 12 إلى 20 ريال فى أسواق «شوا» يمكن ان يصل ثمنها فى الحجاز إلى 50 ريال وأكثر من ذلك فى نجد، بينما يمكن أن تباع صبية تساوى 40 ريال فى «بربرة» بنحو 90 ريال فى مسقط ومن 85 إلى 150 ريال فى «بوشهر» أو «البحرين» ومن 100 إلى 150 فى أسواق ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا) أما الجميلات من الرقيق فتباع الواحدة منهن فى «مسقط» أو «بوشهر» بـ150 إلى 200 ريال أما الأرباح المتأتية من بيع الرقيق الأفريقى فلم تكن كبيرة فالمستورد العمانى فى بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر يمكن ان يأمل فى معدل من الفائدة يصل من 20٪ إلى 35٪ على سعر الشراء من زنجبار.

أما الرقيق الذين يتم شراؤهم فى مسقط فيعاد بيعهم فى المدن الساحلية فى شرق الجزيرة العربية، فقد كانوا يدرون ربحًا أعلى إلى حد ما وهكذا فإن الذى يتم شراؤه فى «زنجبار» بمبلغ 20 ـ 35 ريالا يساوى 25 ـ 40ريال فى «مسقط» و 40 ـ 50ريال فى الشارقة والبحرين.

تم استيراد حوالى 300 رق افريقى إلى البحرين عام 1830، أما فى بوشهر فقد تم استيراد 245 رق فى عام 1830 وهى المنطقة الوحيدة التى كان يتم استيراد الرقيق من «الحبشة» و «النوبا» فى حين كان بقية المناطق الساحلية فى شرق الجزيرة العربية يفضلون الرقيق من افريقيا وخاصة «زنجبار»، وقد كان يجلب كل عام إلى بوشهر الرقيق من الحبشة بحوالى من خمسة إلى عشرة من الرقيق ويتم بيعهم بسعر 100 ريال إلى 300 ريال للرق الواحد وكان يعاد بيع هؤلاء الرقيق فيما بعد إلى المناطق الداخلية من إيران وأغلب الرقيق المصدرين إلى عمان كان يتم بيعهم فى عمان نفسها ومن يبقى منهم فيتم بيعهم إلى بعض تجار الرقيق فى ساحل عمان وعلى الاخص رأس الخيمة والشارقة الذين يبيعونهم فى مختلف المناطق من ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا) أو فى أسواق إيران والعراق والبحرين والكويت ونجد، وكان أبناء الشارقة ورأس الخيمة أكبر المتاجرين للرقيق فى أسواق شرق الجزيرة العربية ولم تهتم السلطات البريطانية فى الهند فى بداية العقدين الأول والثانى من القرن التاسع عشر بالعمليات التى كانت تجرى فى تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند أما فى المنطقة التى تزاول فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فإن الاتجار فى الرقيق كان إلى حد ما ـ يخضع لمرسوم عام 1811 وهو المرسوم الذى يعتبر نقل الرقيق من جانب الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المقيمين داخل أراضى الشركة جريمة[1].

---

1 ـ جى. بى. كيلى ـ المرجع السابق ص9.

أعمال الرقيق:

لما كان اقتصاد شرق الجزيرة العربية آنذاك اقتصادا تقليديا يعتمد فى المكان الأول على الغوص بحثا عن اللؤلؤ وصيد الأسماك والرعى والزراعة فقد ارتبط عمل الرقيق فى شرق الجزيرة العربية ارتباطا وثيقًا بالغوص وصيد الأسماك وصناعة السفن والأعمال المنزلية، ويعتبر استخدام الرقيق فى هذه المجالات من الظواهر الاجتماعية السائدة والمعروفة فى المجتمع العربى فى شرق الجزيرة العربية آنذاك. لم تنتشر الزراعة فى شرق الجزيرة العربية بمعناها الواسع وانحصر عمل الرقيق اساسا فى العناية بمزارع النخيل وجمع التمور التى كانت تمثل بالاضافة إلى اللبن الغذاء الرئيسى لأهل ساحل عمان. كما كان الرقيق يقومون برعى الإبل وبأعمال أخرى مثل الحراسة الخاصة لشيوخ القبائل والزعماء والمشاركة فى الحروب المحلية وكان بعضهم يقوم باعمال الطهى ويعهد إلى البعض منهم وهم الذين عرفوا بالاستقامة والخلاص والتفانى والمحبة بتربية أطفال اسيادهم. وقد تزايدت نسبة طلب الرقيق فى المناطق الساحلية حيث كانوا يعملون فى صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ الذى كان بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المحلى حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث تم اكتشاف البترول. وفى المناطق الزراعية حيث كانت وسائل الرى البدائية بحاجة إلى خدمة مستمرة والتى تعتمد كثيرا على القوة الجسمانية وفى المدن كانوا يعملون خدما فى المنازل وكان الطلب عليهم يتناقص فى المناطق الرعوية الفقيرة التى لا تحتاج إلا لأعداد ضئيلة من الرقيق فى رعى وسقاية الإبل وكان امتلاك الرقيق فى حد ذاته وبصرف النظر عن الأعمال التى يقوم بها يعتبر وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية وكلما زاد عدد الرقيق زادت المكانة للمالك[1].

يكلف العربى المملوك بأعمال يدوية داخل المنازل أو فى الزراعة وفى صيد السمك وفى استخراج اللؤلؤ، وبعض الرقيق وصل إلى مناصب عالية من السلطة

---

1 ـ د. محمد حسن العيدروس ـ التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص38.

أو إلى تحقيق ثروات ضخمة أو كما كان الحال فى مصر والعراق عندما أسسوا دولا مثل «المماليك». وعلى أية حال فإن مستقبل الرقيق لا يعتمد على موطنه الأصلى بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية وعلى حين يحتمل ان يصل الرق من أصل حبشى إلى موقع السلطة وزميله الذى فى جورجيا قد يتقلد زمام الحكم فى العراق أو مصر فإن أغلبية الرقيق الذين يتم شحنهم من افريقيا إلى الأقاليم العربية لا يصلون إلى هذه المستويات. لقد كان شرق الجزيرة العربية هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق إلى أسواق المناطق المجاورة مثل العراق وإيران[1].

تعتبر التجارة نشاطًا أساسيًا فى حياة سكان شرق الجزيرة العربية فى الفترة السابقة على النفط وأثنائها وعصب الحياة الاقتصادية بها، وكانت تجارة الرقيق ضمن هذه التجارة المتداولة ككل ولكن التجارة لم تكن الميدان الوحيد للنشاط الاقتصادى فى المنطقة بل وكانت الزراعة وصيد الأسماك والرعى والصناعات الحرفية التقليدية وكان المماليك يستخدمون للعمل فى تلك المجالات والخدمة فى المنازل. واختلفت دوافع تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية عن دوافع هذه التجارة فى الغرب مثلا وربما كانت قلة عدد السكان وندرة اليد العاملة بالاضافة إلى طبيعة الوضع الاجتماعى القبلى والعشائرى السائد فى المنطقة من الأسباب التى كانت وراء رواج تجارة المماليك واستمرارها لفترة معينة من تاريخ شرق الجزيرة العربية. وعندما نقول طبيعة الوضع الاجتماعى فذلك يعنى ان العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع القبلى كانت تقبل استخدام المملوك وبيعه وشرائه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكثيرين كانوا يتأففون من العمل فى بعض المجالات أو يرفضون العمل فيها مما اتاح هذا الوضع المجال لرواج هذه التجارة. إن التركيب الاجتماعى للمجتمع فى شرق الجزيرة العربية فى الفترة السابقة على النفط كان يتشكل من طبقات اجتماعية تقليدية فهناك الطبقة التجارية التى كانت تمارس هذه التجارة برا وبحراً، وملاك الأراضى الذين كانوا يحتكرون الأرض

1 ـ جى. بى. كيلى. المرجع السابق ص6.

الصـالحـة للزراعـة، وطبـقة الفـلاحـين فى جنوب الجـزيرة العـربيـة فى اليـمن وحضرموت، وصيادو الأسماك والعـاملون فى صيد اللؤلؤ والحرفيون العاملون فى صناعة المـلابس والأحذية والسفـن والخيام والحـدادة وغيـرها. ولما كانت القـبيلة الوحدة السـياسـية والاقـتصادية والاجـتمـاعية الاسـاسيـة فى البناء الاجتـماعى والاقتصادى وتحكمها اعراف وتقاليد متعـارف عليها وغير مكتوبة فإن القبائل كانت تمثل قوة مؤثرة فى اوضاع المنطقة عبر تاريخهـا لذا فقد اتجه تعامل القوى الخارجية مع المنطقة إلى شـيوخ هذه القبائل وحـكام مقاطعاتهـا عن طريق عقد الاتفاقـيات والنفاذ إليـها سيـاسيًا واقـتصاديا منذ بدايـة العقد الثـالث من القرن التاسع عـشر وبخاصة بريطانيا[1].

معاملة الرقيق

ليست معـاملة أبناء شرق الجزيرة العربيـة للرقيـق معاملة قاسـية، بل كانت معاملة إنسـانية طيبة. فالعـبيد فوق السفن العربيـة لا يقيدون بالحديد كالعـبيد فى السفن الأوربية المسيحية كما كـان البحارة العرب يقدمونَ الغذاء الضرورى، وبينما كان الرق فى الغرب المسيحى وسيلة للقهر والإرهاب والاذلال والضرب والتعذيب كان الرق عند العـرب والمسلمين وسيلـة للخروج من الكفر إلى النور. وقـد ذكر «كراف» وهو مبـشر مسيحى بريطانى انه شـاهد على ظهر سفينة إيرانيـة فى البحر الأحمر فى عام 1838 بعض أولاد الغالة المسترقين يتـعلمون صلاة المسلمين. كما ذكر «سبيك» فيما بعد ان الرقيق الذين تم شراؤهم فى زنجبار قد فتنوا على الطريقة الإسلامية. وعندما يصل أولئك الرقيق إلى سـواحل شرق الجزيرة العربية وينتقلون بعد البيع إلى سادتهم الجدد فإنهم يهتمون بهم ويحافضون عليهم باعتبارهم وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية وكان يتم نقلهم إلى مواطن أسيادهم داخل الجزيرة العربية بواسطة البغال والجـمال لا سيرا على الاقدام كمـا كان فى أوربا وأمريكا. وتصف معظم الكتب التقـارير الرسمية عبـيد العرب بسعادة الحـال، وإنهم لا تبدو عليهم

---

1 ـ عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص221.

مظاهر العبودية لاسيما النبهاء والامناء منهم لأن سادتهم لا يفرقون فى معاملتهم بينهم وبين أولادهم، وكثيرا ما كانوا يعلمونهم القراءة والكتابة ثم يفيدون منهم بعد ذلك فى كثير من الأعمال الأخرى. وكان الرقيق يحصلون على كافة احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن من أسيادهم وكأنهم بذلك يحصلون منهم على أجر. ويذكر ركبى ان بعض العبيد الذين كانوا يعملون فى بعض مزارع العرب يحيون حياة طيبة ويعيشون فى أكواخ متسعة وان لبعض هؤلاء العبيد مزارع يمتلكونها وقد أثرى بعضهم حتى امتلك الرقيق هو الآخر، ويذكر كذلك ان العرب كانوا يمنحون عبيدهم يومين فى الأسبوع يقضونها فى البيع والشراء وتصريف أعمالهم الخاصة[1].

يعيش العبيد حياة طيبة مع العرب حيث كانوا يأكلون مما يأكلو أسيادهم ويلبسون مثلهم حتى ليعجز المرء احيانا ان يميز بين المالك وعبده فقد كان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة وتظهر عليهم علامات الرضى والسعادة. اما حياة العبيد فى البادية فكانت تتميز بطابع البساطة حيث لا تقل عن بساطة الحر وكذلك فإن عبيد البادية صرحاء مثل اسيادهم سواء بسواء وقد عرف ان معاملة العرب للرق اتسمت بالرفق والحسنة، وقد قضت نهائيا على وصمة العار التى لازمت الاسترقاق فى المناطق المسيحية فى أوربا وأمريكا. وبينما لا نكاد نسمع عن عبد واحد فى بريطانيا أو فى كافة الغرب المسيحى قد بلغ أى مبلغ فى المجتمعات الأوربية المسيحية، نجد انه من الأشياء المألوفة ان يصل بعض الرقيق فى البلاد العربية إلى مناصب القيادة العليا وأصبح بعضهم من وجهاء القوم الذين يشار إليهم بالبنان. ولكن هذا لا يعنى عدم تعرض بعض الرقيق فى شرق الجزيرة العربية والأقاليم العربية لسوء المعاملة فقد كانت هناك قلة من ملاك الرقيق العرب يسيئون معاملة رقيقهم خاصة أولئك الذين يستخدمون فى اعمال الغوص، فقد ورد فى كثير من التقارير والكتب التى تناولت الموضوع أن أولئك الرقيق كثيرا

ا ـ عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم ـ علاقة ساحل عمان ببريطانيا ـ ص227.

ما كـانوا يحرمون من أجـورهم لأن اسيادهم كـانوا يأخذون كل ما يكسـبونه من أعمـال الغوص، ولهذا ولغـيره من الأسبـاب المتصلة بسوء المعـاملة اضطر بعض الرقيق إلى الفرار من ساحل عمان إلى البـحرين لرفع شكواهم إلى المقيم السياسى البـريطانى هناك والمطالبة ببـراءة الحريـة. وعلى الرغم من قلة الحالات التى كـان يهرب فـيها الرقـيق من أسيادهم العـرب طلبا للحرية إلا ان العـرب والمسلمين لـم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية الإرهابية التى مارسها بها الغرب المسيحى.

حجم تجارة الرقيق وجدواها الاقتصادية:

تفاوتت تقديرات الكتاب والباحثين لأعداد الرقيق المجلوبين سنويا من شرق افريقـيا إلى شـرق الجزيرة العربيـة تفاوتا بينا فـارتفع حدها الاقصـى عن البعض فوصل ثلاثين ألفـا وانخفض عند البعض فلم يتـجاوز الألف وأربعمـائة. ويدفعنا هذا التباين الواضح فى الأرقام إلى القول بأن هذه التقـديرات تنقصها الدقة العلمية ولا تعدو أن تكون تخميـنات ويمكن اعتبارها مؤشرات لمواقف الكتـاب والباحثين من تلك التجارة أكثر منها تقديرات لاعداد وحجم التجارة الحقيقية. أما عن الفائدة أو الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة فكثيراً ما تشير المصادر التاريخية إليها باعتبارها مورداً اقتصاديا هاماً لأهل الساحل العمانى آنذاك لاسـيما سعيد حاكم عمان الذى تؤكد معظم المصـادر المعنية انه كان يجنى منها أرباحـا طائلة. ويبدو ان هذه النظرة لا تعدو ان تكون انطباعا عاما اكثر منها اثـباتا لحقيقة تاريخية، فمن الواضح انه لا توجد هناك احصائيات أو أرقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها فى تحديد اعداد الرقيق الحقيقية أو الأرباح التى كانت تدرها التجارة فيهم لأهل المنطقة. فبينما يذكر لاندن ان أرقام معـدلات مبيعـات العبيد فى مـسقط قد بلغت فى الثلاثينيـات من القرن التاسع عشر الأربعة آلاف عـبد سنوياً فإن سعيد حاكم عمـان قد جنى منها أرباحاً تصل إلى الستين ألف ريال نمساوى فى العام[1].

1 ـ روبيرت جيران لاند ـ المرجع السابق ـ ص132.

يورد (جون كيلى) بعض التقديرات التى قام بها احد الضباط البريطانيين الذين كانت لهم علاقة وثيقة بهذه التجارة، والتى تشير إلى انه كان يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ألف وأربعمائة وألف وسبعمائة عبد سنويًا وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسم استيراد على كل عبد. إن أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر ارقام صحيحة عن الفترة المعنية والخلاصة من كل هذا ان نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التى لم يتأت لأى من الكتّاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجارة.

علما بأن معظم إن لم يكن جميع الذين قاموا أو قدموا أرقاما لتجارة الرقيق كانوا من البريطانيين وخاصة العاملين فى الحكومة البريطانية أو لحساب بريطانيا ولهذا فإن تقديراتهم جاءت مبالغة كبيرة وكان ذلك طبيعى لتبرير وقف هذه التجارة من قبل الحكومة البريطانية بعد ما اتخذت أهدافها من هذه التجارة لصالحها عندما بينت التقديرات التى كانت تصدر من افريقيا إلى أوربا وخاصة بريطانيا نفسها وكذلك إلى الامريكتين وخاصة إلى الولايات المتحدة الحالية وأحد هذه التقديرات هو للكابتن تى . «سمى» من بحرية بومباى الذى ابحر إلى شرق أفريقيا عام 1811 على ظهر السفينة ترنية برفقة السفينة «سيلف» فى رحلة استطلاعية كانت قد تبنتها حكومة بومباى ويقدر سمى عدد سكان زنجبار فى ذلك الوقت بـ 250,000 نسمة بينهم 150,000 من الرقيق. ويقدر عدد الرقيق الذين يصدرون إلى عمان وغيرها بنحو 6000 - 10000 رق كما يذكر سمى فى ص6 من مجلة جمعية جغرافية بومباى عن مقالة بان رقم 150,000 الذى يمثل عدد سكان الرقيق فى زنجبار مجرد تخمين ويعتقد انه لم يفرق بين الرق وبين غير الرق لان سكان زنجبار من السواحليين ذات اللون الأسود فاعتقد بأن كل ما شاهدهم من الرق، ولهذا فإنه هناك ثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير «سمى» والتقدير الآخر الذى

قام به احد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة وهو الماجور «ديفيد ديلسون» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1831 ففى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر «ديلسون» فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من 1,400 إلى 1,700 رق كل عام وكان ثلاثة أرباع هؤلاء الرق من أفريقيا الشرقية وكانت أعمارهم بين سبع سنوات إلى أربعة عشر عاما وكان عدد الإناث ضعف عدد الذكور وكان يتحصل مبلغ ريالين نمساويين استيراد على كل رق غير ان عددا كبيرا من الرق كان يهرب إلى المنطقة فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من 250 إلى 300 رق من أصل 12,000 وصلوا إلى مسقط عام 1830 ولم يوفق «ديلسون» فى تحديد رقم الرق الذين استوردوا إلى صور ويقول «الوايزى» فى كتاب تاريخ السيد سعيد ص29 كان سعيد سلطان عمان يتقاضى مبلغًا سنويًا مقداره 75,000 ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما إذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار أو من مسقط نفسها أو ما هى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما إذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بسلطان عمان فإن ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة[1].

ولهذا يمكن القول بأن هذه المحاولات لتحديد حجم تجارة الرق كانت مجرد تخمين أو تصورات حسب نظرة كل مسئول بريطانى فى فترات معينة من الزمن وتحت ظروف معينة ولكنها لم تكن علمية أو دقيقة أو صحيحة وإنما محاولات تقريبية.

أما بلين الذى خلف ديلسون كمقيم سياسى بريطانى فيقدر عدد الرق الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام 1832 ـ 1833 بـ 12,000 عبد ولكنه لم يحدد

---

1 ـ جى. بى. كيلى ـ المرجع السابق ص11.

كم هو العدد الذى كان يصل منهم إلى شرق الجزيرة العربية وافاد رحالة فرنسى يدعى فونتينية بعد رحلات عديدة قام بها إلى الخليج العربى فيما بين 1835 ـ 1838 بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم إلى مسقط كل عام نحو 4,000 رق وإلى كل من البصرة وبوشهر من 300 إلى 400 رق ويقدر الكابتن كوجان من الأسطول الهندى الذى كان فى زيارة لزنجبار عام 1839 عدد الرق الذين يشحنون كل عام من الجزيرة إلى الجزيرة العربية وإيران والعراق بحوالى 20،000 نفر وقد توصل إلى نفس التقديرات الدكتور «مكنزى» الذى كان يشغل منصب المقيم السياسى بالوكالة فى العام التالى على اساس المعلومات التى جمعها اثناء وجود المثلية البريطانية فى جزيرة «خرج» بصورة مؤقتة كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى «خرج» وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها إلى البصرة بأن نحو 400 رق من مجموعات الرقيق الذين يجلبون إلى «مسقط» و«صور» يتم بيعهم داخل منطقة الخليج العربى، وقد وضع اللفتنانت كولونيل روبرتسون المقيم السياسى بالوكالة فى الخليج العربى عام 1842 تقديرات أعلى من هذه الأرقام عن تجارة صادرات الرقيق فى زنجبار وحدد الرقم بنحو 30,000 رق غير ان معلوماته هذه فيها تساؤل حيث جاءت فى الوقت الذى شددت بريطانيا من سياستها تجاه تجار السوق كما قامت بفرض معاهدات واتفاقيات على شيوخ القبائل العربية فى المنطقة أى ان تلك الأرقام وراءها دافع الحكومة البريطانية لاتخاذ قرارات سياسية تحت شعارات إنسانية زائفة.

كانت لدى «مكنزى» معلومات تفيد بأن ما يزيد على 100 سفينة كانت تستخدم فى نقل الرق من زنجبار إلى مسقط فى كل عام وان كل سفينة تنقل من 50 إلى 200 رق ويقول روبرتسون ان 100 سفينة من سفن صور كانت تشترك فى العملية بحيث يصل مجموع ما تحضره عشرة آلاف رق وهى مبالغة واضحة وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من الرق 20 ألف رق ما يصل إلى

موانئ الخليج العربى نحو 10 آلاف رق ولكن بما ان معظم الرق الذين يتم بيعهم فى موانئ الخليج العربى كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا فلا يمكن ادارجهم ضمن أية تقديرات اجمالية. وقد اجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر فى أواخر العام وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة الرقيق فى جزيرة «خرج» خلال الموسم السابق وكشفت عن ان نحو 1887 رقيق استوردوا للبصرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم. وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد الرق الذين وصلوا إلى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من أفريقيا للبيع، وقد أشار الكابتن «همرتون» فى تقرير له بتاريخ شهر مايو 1842 بأن عدداً يتروح بين 11,000 و 15,000رق كان يباع فى ممتلكات سعيد بن سلطان الافريقية كل عام وقد توصل الكومندرو بركس قائد أسطول الخليج العربى إلى نفس الرقم وذلك فى شهر أكتوبر من نفس العام. وحسب تصور بركس فإن نحو 5,000 رق من هؤلا كانوا يتوجهون إلى موانئ غرب الجزيرة العربية وعلى الاخص إلى جدة ونحو 4,000 إلى 5,000 إلى الموانئ الجنوبية من الجزيرة كعدن وكان يتم شحن 1,000 رق إلى السند وكوشين وكجرات وغيرها من ولايات الهند أما الباقى فإما ان يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل عمان أو يتم بيعهم فى إيران والعراق وقد قيل لـ«بركس» بانه قد بيع 2,500 عبد فى بوشهر وحدها[1] عام 1841 يعتقد بركس بان سفن الكويت والبحرين كانت تعود من أفريقيا بنحو 300 إلى 400 رق كل عام بينما كانت سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الإيرانية تعود بنحو 480 رقا وأما سفن ساحل عمان والتى كان عددها يتروح فيما بين خمسة إلى سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو 35 إلى 40رقًا.

وإذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق فى زنجبار فى

---

1 ـ جى. بى. كيلى. نفس المرجع ص14.

الأعوام التى انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشترين الأوربيين تدريجيا وظهور سفن رأس الخيمة بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر والتى كان تجارها لا يتورعون عن سرقة الرق بدلا من شرائهم فإن الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق العربية فى أوائل القرن التاسع عشر وان اصح رأى حول هذه القضية هو الزيادة فى عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام 1811 عندما وضع «سمى» تقديراته وعام 1842 عندما وضع «روبرتسون» و«همستون» و«بركس» تقديراتهم، إذ كانت الزيادة كبيرة كما قدرها «روبرتسون» أى من 6000 إلى 10,000 فى عام 1811 إلى 30,000 فى عام 1842 ولعل أرقام «بركس» و«همرتون» فيها المبالغة الكبيرة لأسباب سياسية، وقد تكون أقرب إلى الصحة إذا ما أنقصنا العدد إلى النصف حيث جاءت المبالغة لتبرير سياسة محاربة الرق تحت شعار إنسانى زائف لتمرير عن طريقه اتفاقيات التدخل فى سكان القبائل العربية والتى وردت[1] فيما بعد إلى اتفاقيات الحماية.

لهذا فإنها كانت السبب الأول والتدريجى نحو التدخل البريطانى فى شئون عرب ساحل عمان والبحرين قبل ان تصبح تحت حماية الاستعمار المسيحى البريطانى وهذه الأرقام هى 10,000 أو 11,000 إلى 15,000 حيث كان يذهب أغلبية الرقيق بين 8,000 - 13,000 إلى مسقط وصور وتذهب البقية إلى منطقة البحر الأحمر ولعل عمان وساحل عمان وبقية داخلية الجزيرة العربية كانت تستوعب ما مقداره 5,000 إلى 8,000 رق. ان نحو 3,000 إلى 5,000 كان يعاد تصديرهم بانتظام إلى موانئ إيران والبصرة كل عام غير ان هذا الرقم لا يشمل الرقيق الذين يتم استيرادهم بالسفن إلى الكويت والبحرين وغيرها من موانئ إيران أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء، كما ان نحو 1,500 إلى 2,000 من الرق كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون إلى

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص222.

«السندوكتش» والموانئ البرتغالية مثل «غوادمون» و«ديو» وإلى موانئ «بومباى» وثمة دليل أقوى على نمو تجارة الرقيق إلى حد ما بعد عام 1830. وعلى أى حال فمن المحتمل أنه ارتفعت هذه التجارة فى منطقة «السند» نظرا لاقفال سواحل «كتش» و«كاتياوار» فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر عام 1840 بأن المعدل السنوى لاستيراد الرقيق إلى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من 250 إلى 300 رق وقد علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1841 بأن 400 إلى 500 رق كان يتم تهريبهم إلى موانئ بومباى كل عام. كان أغلب الرقيق من الحبشة وخاصة الأطفال من أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة «شد» ضد شعب «جالا» على الحدود الحبشية وكان أكبر طريقين من بلاد «جالا» يمران من «شوا» ليلتقيا عند «روحينا» على ساحل البحر الأحمر شمالا و«تاجورا» و«زيلع» و«زينج» جنوبًا بينما يوجد فى أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بـ«هرو» فى الصومال حتى يتصل بساحل بربرا وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى «تيجرى» تعتمد فى حصولها على الرقيق من «غونار» الواقعة إلى الغرب كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء «مصوع» بصورة رئيسية ومن أطراف «شدا» الشمالية الشرقية ومن «هرو» الصومالية كان يجلب الرقيق إلى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على 1,000 رق[1].

لعبت هذه التجارة دوراً فى اقتصاديات المنطقة ليس نتيجة استخدام العبيد فى مجالات العمل المختلفة فحسب ولكن أيضا بالمردود المالى المباشر لهذه التجارة فعلى سبيل المثال كان عدد سكان زنجبار فى عام 1811 يقدر بـ200,000 منهم 150,000 من العبيد الارقاء كما قدر عدد الرقيق الذين كانوا يصدرون إلى مسقط

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص223.

من 6000 إلى 10,000 شخص سنويًا وأغلبهم فى سن الشباب والقاصرين ويلاحظ بأن عدد الإناث من بين هؤلاء كان كبيراً وهذه الأرقام ليست نهائية فهى تفتقر إلى الدقة فالذين يختطفون ويسرقون لا يدخلون ضمن هذه الاحصائيات[1].

من هنا يتضح لنا ان حجم تجارة الرقيق بين الخليج العربى وشرق افريقيا لم يكن بتلك الضخامة التى صورتها بريطانيا وابرزتها بعض المصادر الأوربية وان الأرباح التى كانت تجنى منها لم تكن بتلك الكثرة التى يمكن انِ تثرى أهل الخليج وشيوخهم ومن بينهم سعيد. اما بالنسبة لثراء سعيد سلطان عمان فيرجع اساسا إلى اتساع وغنى ممتلكاته وليس لاتجاره بالرقيق كما يعتقد البعض وقد كانت التجارة المشروعة هى السمة الغالبة لسلطنة زنجبار التى قامت على أسس اقتصادية وانتشرت فيها المحطات والمراكز التجارية على امتداد السلطنة لتسهيل عملية التبادل التجارى التى شملت كافة انحاء السلطنة الافريقية. وبفضل نشاط العرب التجارى فقد امتد نفوذ السلطنة الاقتصادى ليشمل مناطق واسعة من أفريقيا الاستوائية، وعلى الرغم من قصور العرب فى الاهتمام بتنظيماتهم العسكرية والسياسية فى شرق افريقيا فقد نجحوا نجاحا كبيراً فى تنظيماتهم الاقتصادية فتمكنوا من ايجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التى كانت تصل بين الساحل والداخل كما أنهم قاموا بتأسيس مراكز تجارية هامة نمت وازدهرت ومكنت العرب من نشر نفوذهم فى الكنغو وأواسط افريقيا وقد ساهمت هذه المراكز التجارية ومن أشهرها مركز «طابوره» الذى أسسه التجار العرب فى أواسط أفريقيا فى عام 1830 ومركز «اوجيجى» الذى تم تأسيسه بالقرب من بحيرة تنجانيقا فى عام 1840م مساهمة كبيرة فى ادخال الحضارة الإسلامية ونقل المؤثرات العربية الإسلامية إلى اواسط افريقيا وخاصة فى مناطق الكنغو والبحيرات الاستوائية كما سهمت ايضا بتسليط

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص223.

الأضواء على مجاهل القارة الافريقية ومهدت بذلك لحركة الكشوفات الجغرافية الأوربية التى شهدتها افريقيا فى القرن التاسع عشر. ومن المعروف ان سعيد بن سلطان قد قام بتشجيع زراعة القرنفل وجوز الهند فى كافة ممتلكاته الافريقية لاسيما جزيرتى بمبا وزنجبار اللتين عرفتا بخصوبة اراضيها الزراعية وما زالتا يمدان العالم بالقسط الأعظم من استهلاكه من القرنفل. وقد جنى سعيد أموالا طائلة من تلك المزارع التى تعتبر مصدر ثروته الأساسى، ومن المعروف ايضا ان سعيد قد قام باستخدام الرقيق فى القيام بأمر مزارعه ولكن من غير الثابت انه اعتمد على الاتجار فيهم[1].

مكافحة تجارة الرقيق دوليا

شعر الأوربيون ببعض القلق تجاه انعدام الجانب الأخلاقى فى تجارة الرقيق بعد تشبعهم وعدم قدرتهم على استيعاب رقيق جديد. وبالرغم من أن حيازة الإنسان كملكية خاصة لم تكن من الأمور المعتادة فى العصور الوسطى أو فى عصر النهضة الأوربية غير انها لم تكن ايضا من الأمور المحرمة، ولقد بلغت عملية صيد الرقيق وشحنه من البشاعة والإرهاب درجة كبيرة حتى إن «هوراس مان» H. Mann عضو المجلس النيابى الأمريكى وصفها فى 30 يونيو 1848م بان «الإنسان لا يحتاج إلى لسان فصيح بليغ لذكر الأفعال التى تخجل الشياطين من عملها». أما حالة الارقاء الافريقيين الذين يخطفهم تجار النخاسة الأوربيون فى نقلهم بالسفن إلى مواطن الاسترقاق فقد كانت قافلة الرقيق تصل إلى الساحل سيراً على الأقدام مكونة من الرجال والنساء والأولاد، ولكن الرجال كانوا الغالبية العظمى وكانوا يربطون بالحبال كل اثنين معا ويمتد خط الرقيق إلى عدة مئات من الأمتار، وكل صفين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Strick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعنان الرقيق متتابعين وقد تطل أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا

---

1 ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص246.

على رؤسهم مئونتهم أو التجارة الأخرى التى تسير معهم، وراء كل جماعة فرد أو أكثر يشرف على سيرهم وبيده سوط لا يتوانى عن أن يضرب به بقسوة بالغة ظهر كل من يتوانى عن السير. وكان الضعفاء يسقطون اعياء فيقتلون أو يتركون ليلقوا مصرعهم[1].

تتبع سفن الرقيق ثلاث طرق فى المحيط الأطلسى أولها الطريق الشمالى الذى يتجه إلى الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية والثانى وهو الأوسط الذى يتجه إلى جزر الهند الغربية، والثالث وهو الجنوبى الذى يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقى. وكانت السفن المهيأة لاستقبال الرقيق قد بنيت على وضع خاص، فقد كانت صغيرة الحجم قليلة الحمولة. وكانت مقسمة أفقيًا (على هيئة رفوف) عرض الواحد منها ثلاثة أقدام يرمى عليها الرقيق وأيديهم مصفدة بعد أن يقسموا على ناحيتى السفينة فكان الرجال فى ناحية والنساء فى الأخرى ومعهن أولادهن. وكان الربح يتضاعف كلما زاد العدد، فقد كانت المراكب تحمل أكبر عدد ممكن حتى لا يعود الرقيق يستطيعون أن يدوروا حول أنفسهم، وكانت السفينة التى تبلغ حمولتها 150 طنا تحمل أكثر من 600 رقيق ولما كانت المسافة تستغرق زهاء ستة أسابيع فقيود الرقيق تفك حال الابحار وكان يسمح لهم بالصعود إلى سطح السفينة فى بعض الأحيان. ولاشك أن سفرا كهذا كان بيئة صالحة لانتشار الأمراض علاوة على الاختناق الذى يحدث لمن كان فى أسفل السفينة، فكانت نسبة الوفيات بينهم مرتفعة، ويرمى الميت فى البحر حال اكتشافه بل كان بعضهم يفضل الانتحار على هذه الحالة السيئة، ولذا كانت السفينة تحاط فى بعض الأحيان بشبكة مرتفعة، ولكن بعضهم كان يلجأ إلى تمزيق الشبكة والقاء نفسه فى البحر، أو يلجأ بعضهم إلى اظهار احتجاجه على هذه المعاملة برفع الصوت، فغالبا ما كان هذا الشخص يجلد بقسوة أو يصوب إليه الرصاص فى حالة تكراره الاحتجاج اما إذا لجأ الرقيق

1 ـ د. جهاد مجيد محى الدين ـ المرجع السابق ص17.

إلى الاحتجاج عن طريق الامتناع عن الاكل فكانت هناك وسائل إرهابية خاصة لمثل هؤلاء وقد قدر عدد المتوفين خلال الرحلة بسدس الحمولة، بل كان رجال السفينة يتعرضون للموت أيضا بسبب تفشى القذارة ورائحة الموتى، وكان التنافس بين الشركات الأوربية يؤدى بهم إلى أن تسم كل شركة رقيقها بعلامة خاصة كما توسم الماشية وكانت هذه العلامة فى الغالب كيًّا فى مكان خاص من أجسادهم[1].

يذكر «دريد كارتون» بناء على احصائيات لديه بأن 12,5٪ من الذين يظلون احياء بعد هذه الرحلة يموتون فى الميناء عقب وصولهم من الارقاق ويموت 4,5٪ آخرون قبل أن تتم عملية العرض والبيع وبعد ذلك يموت 33٪ من اختلاف الجو، وبذلك لا تبقى من حمولة أى سفينة أكثر من 50٪ وهم الذين يباعون أو يسخرون فى زراعة أراضى المستعمرين المسيحيين الأوربين فى أمريكا. وقد ذكر توماس الدرد Thomas Eldred وهو أحد تجار الرقيق البريطانيين أمام لجنة تحقيق برلمانية انه نقل (500 عبد) عبر الأطلنطى فى ثلاث رحلات توفى منهم 120 فردا أثناء النقل، أى ان نسبة الوفيات بلغت حوالى 25٪ وذلك بسبب سوء الأحوال الصحية، وحاول التنصل من المسئولية فى الادعاء انه كان يغسل الرقيق بالخل يوميا حتى لا ينتشر بينهم الأمراض. ومن الحقائق التاريخية ان بعض رؤساء القبائل الأفريقية قد اشتركوا مع التجار المسيحيين الاوربيين بنصيب من هذه التجارة إذ لم يكن التاجر الأوربى فى العادة يجرؤ على التوغل فى الداخل خوفا من ضياع حياته، وكان الافريقيون من القبائل التى عرفت بالقسوة والشجاعة معا مثل قبائل الاشانتى، يوفرون على الأوربى تاجر الرقيق كل هذه الاخطار فيسوقون بنى جنسهم الأفارقة ويشتريهم التجار بأثمان بخسة. ومع ازدهار تجارة الرقيق على يد البريطانيين فقد ثارت قضية هامة هى شرعية هذه التجارة، ونوع المعاملة التى

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص19.

يلقاها هؤلاء الرقيق فى المستعمرات البريطانية، فطالبوا بضرورة معاملتهم معاملة انسانية[1].

ظل الكتاب البريطانيون والفرنسيون طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر يهاجمون هذه التجارة والمعاملة الإرهابية التى يلقاها الرقيق من التجار وحكام المستعمرات، ومع ذلك فقد كان هناك من البريطانيين من دافع عن تجارة الرقيق واعتبرها من أسباب عظمة الامبراطورية البريطانية وأسطول بريطانيا فى المياه الدولية، باعتبار أن الارباح التى تدرها هذه التجارة تزيد من ثراء البريطانيين، واشترك البحارة البريطانيين فى السفن التى تنقل الرقيق يزيد من تدريبهم حتى تتزايد سيطرة الأسطول البريطانى على البحار فقد اصبّح منذ نهاية القرن الثامن عشر صاحب السيادة الأولى فى البحار. وكان طبيعيا ان يندر الزواج بينهم، بل كان للسيد حق فسخ عقد الزواج إذا باع احد الزوجين وكان العبد ممنوعا من الشهادة أمام المحاكم، بل كان للسيد حق قتل العبد إذا استطاع تبرير عمله وشهد بذلك أحد الأحرار، بل أدى الحال إلى أن قال أحد القضاة ـ وكان هو نفسه مالكا لرقيق ـ «ان الرجل الأبيض فوق القانون» كما كانت العقوبات التى تفرض عليهم لهفوات يسيرة كالسرقة تصل إلى منتهى القسوة حتى كان الجلد المتكرر احداها بل كانت هناك امثلة من العقوبات تصل إلى حد الموت[2].

أدرك البريطانيون ان التاريخ لن يغفر لهم ما اقترفوه من آثام وجرائم وإرهاب فى حق الجنس البشرى بممارستهم هذه التجارة فى الجنس البشرى، فتكونت بعض الجماعات الإنسانية لمكافحة الرقيق ومن أبرز أعضاء هذه الجماعات توماس كلاركسون (Thomas Clarkson) الذى سافر إلى «برستول» و«ليفربول» لجمع البيانات عن الرقيق، واستطاع أن يجمع العديد من المعلومات عن هذه التجارة

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص21.

2 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص21.

وحمل معه عند عودته نماذج من قيود اليدين وقيود القدمين، ونزاعات الأظافر وفاتحات الفم وأسياخ الحديد التى كانت تكوى بها أجسادهم عند كتابة أسماء أسيادهم على ظهورهم وكذلك الأطواق التى كانت تشد إليها رقابهم حتى لا يفرون إلى الغابات. كما نقل جون نيوتن (John Newton) أحد تجار الرقيق الذى صار قسيسا بكنيسة سان مارى بلندن صوراً عن سفن العبيد أثناء الرحلة عبر الأطلسى إلى العالم الجديد. أصدر الامبراطور شارل الخامس أمرا فى عام 1542 يقضى بمنع الاتجار فى الرقيق وبإطلاق جميع العبيد فى أمريكا الأسبانية، كما وجهت الملكة اليزابيث لوما شديداً إلى جون هوكنز الذى نقل العبيد فى عام 1562 إلى جزيرة «هسيبانيولا» وتحركت قوى أخرى تدفعها الشفقة والرحمة على أبناء الجنس البشرى، فأصدرت جماعة الكويكرز (Quakers) قرارا فى عام 1724 ضد تجار الرقيق. وفى عام 1783 أسست هذه الجماعة أول جمعية لالغاء الرق فى بريطانيا وقامت بحملة واسعة من أجل القضاء على هذه التجارة وخاصة فى غرب أفريقيا وكانت هذه الجمعية أول مجموعة من نوعها فِى العالم وكان ذلك سببا لتحرك طوائف «الكويكرز» فى المستعمرات البريطانية فى أمريكا فطردت من بينها كل من يمتلك عبدا رفض تحريره. وعندما ثارت المستعمرات البريطانية فى أمريكا ضد الحكومة وحاربت بريطانيا وحصلت على استقلالها فى عام 1783 وعد البريطانيون أثناء الحرب العبيد هناك بمنحهم الحرية إذا ما تخلوا عن أسيادهم من الأمريكيين وقد هرب عدد كبير منهم وانضموا إلى القوات البريطانية ورحل عدد منهم إلى لندن بعد الحرب حيث صاروا أحراراً ولكنهم كانوا فقراء فاضطروا إلى الاستجداء فى الشوارع وصاروا فيما بعد مصدر قلق فى المجتمع[1].

تحركت بعض الشخصيات البارزة فى المجتمع تدافع عن تلك الفئات المنكوبة وأخذت هذه الشخصيات تقود حملة ضخمة لاقناع الشعب البريطانى بفظاعة وإرهاب هذه التجارة ويطالبون بالغائها والقضاء عليها ومن تلك الشخصيات

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص188.

جرانفـيل شارب (Granville Sharp) الذى التقى بأحـد العبيـد ويدعى جوناتان سترونج (Jonatan Strong) الذى كـان عـبدا عـند أحد المحـامـين فى جـزيرة «بربادوس» وقد لقى هذا العبد مـعاملة قاسية من سيده انتهت بفـقدان احدى عينيه يدعى هذا المحامى ديفـيد لزلى (Dovid Leslie) وكان قـد أساء معاملة العـبد «جوناتان سترونج» وطالب باعتباره من ممتلكاته وقبض عليـه وأودعه السجن لكن «جرانفيل شارب» دافع عنه حتى حكم القاضى ببراءة سترونج واطلاق سراحه فوراً لكن المحامى قبض عليه ثانية، الأمر الذى دعى «شارب» إلى دراسة الأمر بجدية. قام شارب بطبع نشرة عن سـوء معاملة هذا العبد ووزعها على الأوسـاط القضائية وتضمنت الدعـوة إلى مساواة العـبد فى الحقوق والواجـبات بمجرد أن تطأ قـدماه أرض بريطانيا، وفى تلك الفـترة ظهرت إلى حـيز الوجود قضـية العبد «جـيمس سمرست» (James Somerset).

جاء هذا العبد إلى بريطانيا فى صحبة سيده «شارل ستيوارت» وما أن وصل إلى بريطانيا حتى هرب من سيده لكن أمـكن القبض عليه مكبلا بالأغلال وأرسل إلى جزيرة جـامايكا وعـرض الأمر على القضـاء فقضـت المحكمة فى 22 يونية 1772 بالحكم الذى أصدره القـاضى اللورد مانسيفـيليد (Lord Mansfield) بأنه بمجرد أن تطأ قدم أى عبد أى جزء من أرض بريطانيا أو ممتلكاتها فإنه يصبح حرا، وكان هذا الحكم أول صفعة أصابت تجارة الرقيق والعاملين بها وضاعف من الآمال المعقـودة للقضاء عليهـا. وبعد الحكم فى قضيـة هذا العبد بدأ دعاة تحـرير الرقيق يكثفون من نشاطهم فتألفت فى لندن فى عام 1787 جميعة تتكون من اثنى عشر عضوا منهم ثمانيـة من جماعة الكويكرز وأخذت هذه الجمعـية تطالب بالغاء تجارة الرقيـق، وتقابل معـهم وليم ولبـر فورس (William Wilberforce) الذى وعد بالتحدث بلسانهم فى البرلمان. وجد دعاة تحرير الرق فيه بطلا حيث كان عضوا فى البرلمان البريطانى عام 1781، وكان خطيبا مشهورا. وبدأ «ولبر فورس» يتبنى قضية

تحريـر الرقيق واسـتطاع اقناع صديقـه «وليم بت» (William Pitt) بمحاربة هذه التجـارة. إن الحملة الإنسـانية ضـد الرقيق وتجارتـه قد أثرت بشكل عمـيق على السياسـة البريطانية فى غرب أفريقـيا ومن أبرز الأعمال الفعـالة لهذه الحملة حكم «اللورد مـانسفلد» عـام 1772 وقـرارات البرلمان فى عـامى 1807 و 1833 وقد تضمن الأول والأخـير التحـرر فى بريطانيا وفى الممـتلكات البريطانيـة والخارج، وعلى هذا الأساس خول قرار فى المجلس عام 1808 الحق فى القبض على قوارب الرقيق ومن ثم بدأت الحملة البحـرية فى الأطلسى وعلى الساحل. وفى عام 1811 بدأت محـاولة اسـتخدام فرقـة دفاعيـة وهى عبارة عن عـدد محـدود من الرجال والقوارب التى تـرتكز فى مناطق محددة أو الـتى تقوم بعمليـات الاسـتيلاء على الرقيق من السنغال إلى الكونغو. واستمر الخلاف حول استراتيجية الوسائل البحرية الفعالة طوال الحملة وذلك عندما زاد عدد السـفن الحربية من مجرد ست سفن إلى أكثر من عشرين سفينة عام 1840[1].

زاد من سوء مـعاملة الرقيق فى الامـلاك البريطانية أن أغلب مـالكى الرقيق والمستثمـرين لأموالهم فى الزراعة لم يعيشوا فى هذه المستعـمرات، بل عاشوا فى بريطانيا، وتركوا ادارة اعمالهم إلى مواظفين مستأجرين لم يكن لهم الا جمع أكبر ثروة من أى طريق والعودة إلى بريطانيـا كى يعيشوا عيـشة مترفة كـما فعل هؤلاء الذين ذهبوا إلى الهند ولذا لم يراعوا أحوال الرقيق الصحية من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة ولو أدى الحال إلى انتـهاك صحة العمال والاسراع بهم نحو الموت فى اقصر وقت. وكان هؤلاء يعتقدون انه من الأوفر أن يستهلكوا العدد الكبير من الرقيق ويبتاعـوا غيرهم مما أدى إلى ما نستطيع أن نسميه بالرقـيق الجماعى. وكان عمل الرقيق يبدأ فى الساعة السادسة صباحا فيـخرج خمسون أو ستون رقيقا دفعة واحدة تحت رقـابة من يشرف عليهـم، وإلى جانبه عـدد من المشرفين دونه مـرتبه

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص188.

وغالبا مـا يكونون من الزنوج الذين بأيديهم السياط يستعـملونها لدفع الرقيق إلى العمل أو لحماية أنفـسهم، حتى إذا كانت الساعة الثانية عـشرة أعيدوا إلى مكانهم ليـأكلوا أو تعطى لهم مقـادير من الاكل فى اماكنـهم، وإذا دق الجرس فى سـاعة معينة بدءوا العمل من جديد حتى الغروب. وإذا كان هناك بعض رجال الدين ممن قاوموا هذه التجارة ونددوا بهـا فإن هناك من وقف يدافع عنها بحجة أنه لا يمكن ان توضع قيـود أو تمنع تجارة تدر ربحًا على جزء من الامـة. وهناك من وجد هذا النوع من التجـارة ضرورة حتـمية. كـما أن الرجال الذين زاولوا هذه التـجارة ثم تقاعدوا ظلوا يدافعون عنها وعن القـائمين بها، إذ ظلوا يعملون بعد ذلك كملوك وممولين وتجار اثرياء وأصبحت لهم مصلحة مباشرة لا يمكن تجاهلها. كما أن لهم أثرهم فى توجيه السياسة إذ ان بـعضهم تمكنوا بثرائهم من أن يدخلوا إلى البرلمان، وأيد سياستهم رجال المدن التجارية وكل تقييد للتجارة لن يعود إلا بافدح الاضرار على هذه المدن وأهلها بل على الاقـتصاد الوطنى. فـقد وصف عمدة «برسـتول» تجارة الرقيق فى عام 1713م «بأنها عماد شعـبنا» هذا إلى أن يعلن من اشتغل بهذه التجارة عن بعد أو قرب وصفوها بانها أكثر أنواع التجارة درا للربح، إذ تصل فيها الفائدة فى أكثر الاحيان إلى 150٪[1].

كل هذه الأسباب أو بعضها تفسر لنا استمرار تجارة الرقيق رغم كل ما شابها من الشـوائب طيلة هذه المدة، بل تجـعلنا نفـهم لماذا واصلت الحكومـة البريطانيـة معارضة فرض الضرائب على المشتغلين بها، فكان الحصول على عقد بالتوريد من احدى الشركات لاسـيما لدى ممتلكات الدول الأخرى يعتبر نصرا سـياسيًا، بل إن بعض الكتاب والساسة كانوا يرون هذه التجارة بمثابة انقاص عدد السفن التى تعمل فى النقل، وانقاص عدد الرجال الذين يعملون على ظهـرها وانقاص فرص اختيار الأسطول الحربى البريطانى لرجال البـحر المدربين، والمعنى الواضح لهذا كله اتاحة

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص25.

الفرصة للأساطيل الحربية المنافسة للتغلب على الأسطول البريطانى الذى أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشـر الأسطول الأول فى البحار. فلم يكن هناك من سبيل إلى انصراف البـريطانيين عن مـزاولة هذه التجـارة إلا إذا انصرف الآخـرون ايضا عن مزاولتها. ولذا كان اقصى من قام يندد بتـجارة الرقيق وما جرته من الفضائع، إنما هو العـمل على تنظيم هـذه التجـارة، وهناك القـليل ممن ارتقى إلى فكره حـسن معاملة الرقيق. وإذا كانت حركة تحرير الرقيق قد قامت بعد ذلك فليست من أجل القسوة البالغة التى صحبت هذه الـتجارة، ولا من أجل الظروف السيئة التى عاش فيـها هؤلاء الرقيق. ولكن الـسبب الحقـيقى لهذه الحـركة انما تركز على أسـباب اقتـصادية حـتمت الا يـساء استـخدام هذه الالات الإنسـانية لاسـيمـا أن توطن الأوربيين فى هذه الاجزاء مـن القارة الأمريكية، ثم اقبـالهم على زراعة السكر ثم النجاح فى زراعته وبالتالى زيادة الدخل القومى، كل ذلك جعل انتاج السكر عملا وطنيا تجب العناية به، ثم يسـتلزم الأمر العناية بالعمال الذين ينتـجونه ما دام هذا العامل قد أصبح جزء من جـهاز الانتاج. ولكن ذلك لَم يكن يعنى ان ليس هناك بعد دعـاة الإنسانيـة الذين نادوا بالدعوة لتـحريم هذه التجـارة مبكرين من امـثال «ريتشـارد باكنر». كما بدأ الـكتاب يهاجـمونها ايضـا كما فـعل لوك عام 1689م ومونتـسكيو فـى عام 1748 وهاجمـها الاسـقف هاينز Hayter فى عام 1755 والاسـقف واريرتون Warburton فى عام 1760 ووصـفـها بانهـا كـسـر لكلا القانونين، الإلهى والبـشرى. ولكن هذه الآراء كلها كانت آراء فرديـة بينما كانت جماعـة الكويكرز أول جماعة ثارت عليهـا فدعى زعيمها جـورج فوكس فى عام 1671 أصحاب الرقيق إلى تحرير من عندهم، كما دعت أعضاءها إلى تجنب ممارسة شراء الرقيـق أو مجرد الحصول عليـه بل طردت من عضويتـها عام 1761 كل من عارض هذا[1].

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص24.

يؤتى بالرق من مناطق مختلفة ومتباعدة من أفريقيا و «جورجيا» في «القوقاز» وكانت افريقيا المورد الأكثر لهذه القوة البشرية فمن غربها كانت الدول الاستعمارية المسيحية الأوربية تحصل على حاجتها من «الرقيق»، اما من شرق أفريقيا فقد كان يزود بها منطقة الخليج العربى ومن السودان إلى «مصر». وان القسوة التى اقترنت بالحصول على «الرقيق» والاتجار فيهم اصبحت قضية معروفة وان الشرع الإسلامى يفرق بين نوعين من الملكية من الرقيق - «الملكية المطلقة والملكية المستحبة» - ففى الوقت الذى يرفض الإسلام الفئة الأولى رفضا مطلقًا فإن الرقيق الذى يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته فى النهاية وفق بعض الشروط فمنح الحرية للرق يعتبر عملا من أعمال البر وشجع عليه الإسلام وركز عليه القرآن الكريم الذى حث أصحاب الرقيق على حسن معاملتهم والمسلمون يعملون بموجب هذه التوجيه كما شهد بذلك الأوربيون الذين احتكوا بالمجتمعات الإسلامية[1].

وصف «ارنولد كامبل» الذى كان يشغل منصب مساعد المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى فى مقره «بوشهر» عندما كتب تقريره إلى حكومته عام 1842 حول تجارة الرقيق، بأن معاملة العرب للرق لم تكن فى أى وقت من الأوقات معاملة قاسية ومجحفة، وأضاف ان الرقيق بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية والمعنوية إلى الاحسن وان سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد اسرهم سواء بسواء وبالتالى فإن هؤلاء الرقيق بالمقابل يخلصون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة. اما ارتكنس همرتون أول قنصل بريطانى فى زنجبار فيصف حالة العبيد فى 1844 انهم عمومًا يتناولون طعامًا جيدًا ويحسن معاملتهم ومن النادر ضربهم وبعد بضع سنوات تحدث احد الذين خلفوه فى منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول «لا توجد طبقة فى المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين». وفى فترة اقرب إلى

---

1 - جى. بى. كيلى - المرجع السابق ص4.

عصـرنا ابدى «ارنولد ويلسـون» الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضـع العبيـد فى المجتمع العربى فقال:ـ «ثمة بوق شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الاصلية وحـالتهم بعـد دخولهم إلى حـوزة العرب فـبعـد الظروف القاسيـة التى تصاحب عملية نقلهم أو الحـصول عليهم أو الظروف التى كانوا يعيشون فـيها قبل وصولهم إلى الواجهة الأخـيرة تتغير حالتهم إلى الافضل بمجرد انتـقالهم أو بيعهم إلى العرب. وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد إلا انها ليست اسوا من حياة المواطن العربى العادى أو لعلها أقل شـقاء من حياة رجل القبيلة الأفريقى فهى بالقطع ليست حيـاة مهينة فالعبيد قد يرقـون إلى أعلى المناصب كما انهم بعد اعتناقهم للعقـيدة الإسلامية من حقهم تحت ظروف متفق عليـها ان ينالوا حريتهم كاملة وقـد اكد هذه الحـقيقـة «برترام توماس» من واقع خبـرته ومعـرفته الوثيـقة «بحضرموت» وعمـان «ان معاملة العربى للعبد قد قضت نهـائيا على وصمة العار التى تلازم العبيـد فى المناطق الأخرى وذلك ان المعاملة الحسنة والرفق بالعـبيد هى السمة الغالبة اليوم فى معاملة العرب للرقيق»[1].

ولـم تكن عـملية مكافـحة الرق والاتجار فـيه بالعـملية السـهلة التى يمكن تنفيذها دون بذل الكثـير من الجهد والوقت، وذلك بسبب تفـشى هذه التجارة بين القائمـين بها والمستـفيدين منهـا، وبعد أن أصبحـت تمثل أعلى دخل تجارى لكل متـعامل فيهـا، وعلى هذا يمكن لنا أن نحدد من البدايـة القوى المعارضة لعـملية المكافـحة. كان مـعنى مكافـحة الرق والاتجـار فيه الـقضاء علـى معارضـة الذين يقتنصون الـرقيق أو يشترونهم من مواطـنهم داخل القارة الافريقية والـقضاء على مقاومة زعماء القبائل الافريقـية الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفراداً يبـيعونها للمسيحيين الأوربيين الذين يقيمون فى حـصونهم وقلاعهم على السواحل الافريقية وبصـفة خاصة عند

1 ـ جى. بى. كيلى ـ نفس المرجع ص6.

مصبات الأنهار. كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى القضاء على اغراء الربح التجارى الذى أصبحت الدول الأوربية تحصل عليه، وهو ربح وفير سواء عن طريق اشتراك سفنها فى عملية النقل أو فتح أسواق فى أراضيها لبيع الرقيق ـ كما كانت لشبونه وليفربول مثلا ـ أو استخدام الرقيق فى مزارع ومناجم المستعمرات فيما وراء البحار وخاصة فى العالم الجديد. كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى كذلك الوقوف أمام أصحاب المزارع والمناجم من الأوربيين الذين انتقلوا إلى العالم الجديد، واستقروا فيها واخذوا يستعينون بالرقيق الأفريقى فى استغلال مزارعهم الواسعة ومناجمهم المنتجة حتى تزايدت ثرواتهم واصبحوا لايستطيعون الاستغناء عن الرقيق الافريقى وهم فى نفس الوقت لا يقبلون اعطاء هؤلاء الافارقة حقوقهم فى الناحية الصحية والاجتماعية والثقافية[1].

ولكن استفحال عملية الرق والاتجار فيه وما شاب العملية من معاملة غير إنسانية للرقيق كان لابد أن يحرك البعض لوصف هذه الأحوال واستنكارها والمطالبة بتغييرها إلى أحسن وقد كان من دوافع تنبيه الاذهان لحقيقة أحوال الرقيق ان امتلاك الرقيق بعد أن استفحلت تجارته قد تحول إلى عملية صيد بشرى وحشية فلم يقتصر الأمر على بيع الرجل القوى للرجل الضعيف وإنما تحطمت روابط الأسرة وباع الآباء ابناءهم وكأنهم أشياء لا قيمة لها وكانت شحنات الرقيق فى بعض الأحوال تمثل السجناء من الأطراف المعارضة نتيجة حرب بين قبيلتين، وربما كانت الشحنات تتضمن ايضا بعض الرجال الذين يأسرهم قائد قبيلة ما فى فترة انتظار باخرة الشحن، وغالبا ما كانت المستودعات أو المحطات لا تستوعب الاعداد الكبيرة من العبيد، فيقوم التجار بشرائهم وتكديسهم فى أماكن أخرى حتى تأتى الباخرة وكانت الأحوال الصحية سيئة بالنسبة لهم حتى قبل أن تبحر بهم السفينة، إذ لم يكن هناك نظام للتفتيش قبل ابحارها بمن فيها من الرقيق. كانت بريطانيا

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص25.

أول الدول الأوربية تأثرا بدعوة الغـاء الرق ومكافحة تجارة الرقيق. وللحقـيقة فإن مناداة بعض الكتاب مثل «جون لوك» عام 1689م بالغاء الرق وتحرير الرقيق العامل تحت سـيطرة الرجل الأبيض كـانت مدفـوعة بعـوامل انسـانية شـعر بهـا هؤلاء المفكرون. وإذا كانت بريطانيا قد أفلحت فى بث دعاية قوية لتظهر للعالم انها هى التى الغت وحرمت تجارة الرقيق بأن هناك ظلالا كـبيرة تترامى على دوافع بريطانيا «الإنسانية» فى هذا المجال، ذلك ان بريطانيا اصدرت قوانين بتحريم الاتجار بالرقيق بعد قيام حرب التحرير الأمريكية واعلان استقلال الولايات المتحدة فى عام 1776 فكأنما صدرت القـوانين البريطانيـة لحرمان المسـتعمـرة السابقة الكبـيرة من الأيدى العـاملة الرخيـصـة، والأهم من هذا ان هذه الفكرة الإنسـانية الملقاة على عـاتق بريطانيا لالغاء الرق وإبطال النخـاسة وتجارة الرقيق فى جميع ارجـاء العالم كانت الأساس الذى ارتكزت عليه استراتيجية بريطانيا الامبريالية ازاء القارة الافريقية ابان عصر الاستعمار الصناعى فقد أتقنت السياسة البريطانيون تلك الفكرة واستخدموها كسلاح ذى حدين لخلق المـصاعب والعقبات أمام الدول الأوربية التـى تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين فى مستعـمراتها من ناحية ولتبرير تدخلهم من ناحية أخرى فى شؤون الدول الافريقيـة واخضاعها للنفوذ البريطانى توطئة لتـأسيس امبراطورية جديدة فى أفريقيا، تعوض بريطانيا عن الخسائر التى منيت بها امبراطوريتها القديمة فى أمريكا الشـمالية أواخر عـصر الاستعـمار الصناعى والاستراتيـجية الامبـرالية البريطانيـة الجديدة ـ التى اتخذت من مكافـحة الرق وتجارة الرقيق باسـم الإنسـانية المعذبة ذريعة لبسط الاحتلال البريطانى فى القارة الافريقية[1].

تألفت فى بريطانيا فى عام 1783 أول جمعية لتحـرير الرقيق وجعلت همها مقاومة تجارة الرقيق وخاصة فى غرب أفريقيا، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعهـا فى العالم وكـان ذلك سببـا فى تحرك طوائف الكويكرز فى المـستعـمرات

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص28.

البريطانية فى أمريكا فطردت من بينها كل من امتلك رقيقا ورفض تحريره. وقد أيد رئيس الوزراء «بيت» Pitt الفكرة التى تبناها الدكتور سويتمان Sweatman والذى امضى عدة سنوات فى غرب افريقيا فى دراسات علمية ـ من انشاء مستعمرة فى مكان ما على ساحل افريقيا الغربى يسكنها الرقيق الذين تستطيع الجماعة تحريرهم بوسيلة ما، والاستفاده من هذه المستعمرة لتكون قاعدة فى غرب افريقية لمقاومة تجارة الرقيق ونشر الثقافة المسيحية الأوربية فى هذا الجزء من القارة، فمنح جمعية سيراليون مرسوما يبيح لها انشاء هذه المستعمرة وادارتها والتى سميت سيراليون Sieraleone وعاصمتها فريتاون Free Town وسرعان ما نقل إلى هذه الأرض التى استؤجرت من أحد الزعماء الافريقيين اربعمائة من العبيد وكان وصولهم إليها فى 9مارس 1787م. كانت هذه الخطوة من قبل الحكومة هى التى أعطت الحركة قوة، فاتجه أعضاؤها يجمعون المعلومات عن القسوة البالغة التى يعامل بها الرقيق فاتجه Charkson إلى «برستول» و«ليفربول» و«لانكستر» فى عام 1787م يزور سفن نقل الرقيق، كما أخذ يجمع البيانات عن نسبة الوفيات بين الرقيق وبين الملاحين المكلفين بالخدمة على هذه السفن. كما حصل على عينات من آلات التعذيب والأطعمة التى كانت تستعمل، ووصلت هذه المعلومات فى يد عضو البرلمان ولبرفورس Wilberforce الذى ذهب بدوره يقرأ كل ما كتب عن هذه التجارة. كما جعل ينشر الدعوة لهذه القضية بين زملائه النواب بين اروقة المجلس أولا فكان أشهر من عاونه «هنرى نورنتون» عضو مجلس النواب الذى فتح قصره لأنصار حركة التحرر يعقدون فيه اجتماعاتهم، وكذلك «جرنفيل شارب» الذى حمل لقب والد حركة التحرير وراعيها[1].

اثيرت فى 12 مارس 1789 المسألة لأول مرة فى مجلس العموم. وتكلم «ميد» والحركة دون ان يلقوا اعتراضا جديا، ولكن الحملة انتهت بطلب المجلس

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص29.

لمزيد من البيانات وكان المعنى الواضح لهذه القرارات هو التأجيل اى احتياج مؤيدى الحركة إلى مزيد من الجهاد من أجل الحصول على مزيد من التأييد.
وظلت اللجنة تعمل من أجل كسب مزيد من الرأى العام وسرعان ما ظهر هذا الاهتمام على شكل عرائض اخذت تنصب على مجلس العموم منذ عام 1792م، ولكن قيام الثورة الفرنسية وما جرى فيها من أحداث اثرت اهتمام الجمهور البريطانى اكثر من أى شىء آخر لاسيما وقد قامت الثورة فى «هايتى» احدى المستعمرات الفرنسية، وقام الأهالى يطالبون بحق المساواة مع البيض وقاومهم الملكيون الفرنسيون بالسلاح وكان من اثر هذا الصراع ان قتل أكثر من ألف فرنسى من زارعى القصب ودمر أكثر من ألف مزرعة، فكان من اثر ذلك أن اخذت الحركة تفقد بعض انصارها ثم اتجه الرأى إلى ضرورة التمهل فى اتخاذ هذه الخطوة وأفضلية العمل على الالغاء التدريجى وتحسين حال الرقيق وتعليم أولادهم.
وحتى عام 1804م لم تقم بريطانيا بأى اجراء إيجابى لاجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدانمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما «ملكيا» فى 16مارس عام 1792م بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام 1802م نهاية هذه التجارة أى انها منحت فرصة عشر سنين للدنماركيين الذين يباشرون هذه التجارة لتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى. وأخيرا نجحت الحركة حين اثارها من جديد اللورد «جرانفل» عام 1806م ونجح فى حمل مجلس العموم على اصدار قرار بانهاء تجارة الرقيق فى جميع الأراضى البريطانية ولكن لم يوافق مجلس اللوردات على هذا القرار إلا فى عام 1807م ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التى ترفع العلم البريطانى. وعلى اثر ذلك أنشئ المعهد الافريقى كى يشرف على حركة مقاومة الاتجار. ولم يكن صدور هذا المرسوم يعنى هذه التجارة بل انتهى ما كان شرعيا منها فقط، فقد ظلت بعد ذلك حية وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن بطريق التهريب ما دام القانون لم يفرض عقوبة ما على من يمارسها[1].

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص29.

حاولت بريطانيا اقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، لكن حكومة لشبونة لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فحسب، بل سمحت لسلطات مستعمرة موزمبيق بأن تعتمد فى ايراداتها على ضريبة تصدير تبلغ سبعة دولارات على كل رأس من الرقيق يصدر من موانئ المستعمرة إلى الخارج. نعرض جهود بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وقد ظهر هذا عندما أرسل المندوبون الساميون فى البحرية البريطانية تعليمات إلى القائد البحرى السير كولير (Collier) فى الثالث من نوفمبر 1819 وتضمنت الوثائق البريطانية فى مجال تحرير الرق ومنها قرارين للبرلمان بالموافقة على المعاهدات التى أبرمت مع البرتغال وأسبانيا من أجل القضاء على الاتجار فى الرق، وبالاضافة إلى الأوامر الأخرى التى تخول قواد السفن البريطانية البحث عن القوارب التى تحمل أعلام الدول الخاصة بالدولتين وكذلك المعاهدة التى وقعت مع ملك هولندا فى 4 مايو 1848 بشأن القبض على الرقيق. وفى مذكرة السير توماس فويل بوكستن T.F. Buxton إلى جمعية التحضر الأفريقية فى أبريل 1839 يقول ان المبدأ هو تخليص أفريقيا عن طريق تنمية مواردها ولكى يتم ذلك يجب القضاء على تجارة الرقيق والاهتمام بالتجارة وتثقيف الأفارقة ولهذا لابد من زيادة وتركيز الحملات التفتيشية وعقد المعاهدات مع رؤساء الساحل والداخل والحصول علي اضى للزراعة واحياء الثقافة الأفريقية وهذا يتطلب من الحكومة ارسال البعثا لوماسية لعقد المعاهدات التى تتضمن ايقاف تجارة الرقيق[1] ومنع الأراضى من استغلالها فى الزراعة وتأسيس الشركات التجارية واحياء المؤسسات الثقافية الأفريقية وهذه كانت أولى الخطوات للإستعمار المسيحى.

أرسل اللورد بلمرستون إلى المندوبين الساميين فى سيراليون وإلى رؤساء

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ نفس المرجع ص184.

السفن البرتغالية فى الثامن من نوفمبر 1839 يفيد بأن الأوامر قد صدرت من جلالة الملكة إلى قواد البحرية البريطانية لمنع السفن التى تعمل فى الرقيق وتحمل أعلام البرتغال وكذلك منع السفن التى تعمل فى هذه التجارة ولا تحمل أية اعلام أو أى أوراق تثبت جنسيتها، كذلك صدرت الأوامر لانشاء محاكم بريطانية من نواب البحرية فى أى مكان داخل مجال النفوذ البريطانى والمستعمرات فى الخارج. كما صدرت الأوامر بأن تجارة السفن البرتغالية التى تم احتجازها سوف تُرسل إلى موانئ النفوذ البرتغالى حيث يتم تسليمها إلى السلطات البرتغالية. وصدرت الأوامر ايضا بأن الزنوج الموجودين على هذه السفن المحتجزة سوف يستقرون فى أقرب مستعمرة بريطانية أو ميناء بريطانى وسوف يكونون تحت اشراف الحاكم أو غيره من المسئولين فى المستعمرة وصدرت الأوامر أيضا إلى حكام المستعمرات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمساعدة الزنوج الذين يطلق سراحهم حسب هذه الأوامر[1]. وفى عام 1841 أرسل اللورد راسيل Russell إلى مندوبى الملكة على ساحل نيجيريا فى 30 يناير 1841 يخبرهم باقامة علاقات طيبة مع الرؤساء والاتفاق معهم على الغاء التجارة فى الرق فى مناطقه وابدال ذلك بالتجارة المشروعة وتبادل السلع التجارية معهم. وفى السابع عشر من فبراير 1844 عقدت بريطانيا معاهدة مع رؤساء «بمبيا» بغرض القيام بعمليات منع تجارة الرقيق كما أنه لا تقام أى منازل أو مخازن بهدف الاتجار فى الرقيق كما تعهدت ملكة بريطانيا بإعطاء سلع لرؤساء «بمبيا» قيمتها حوالى 1200 دولار. وفى 12 يونية 1844 صدرت تعليمات إلى رؤساء البعثات التى تتفاوض مع الزعماء الأفارقة تضمنت ضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن تجارة الرقيق ووضعها فى ذلك الوقت

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص189.

والهيئات التى تمارسها والدول التى تخضع لها والطرق التى يتم بها الاتجار فى الرق وأساليب استلام ثمن الرقيق والأماكن التى تورد الرق. وطالبت التعليمات بضرورة تزويد قواد البحرية بتقرير سنوى مفصل على وضع التجارة المشروعة ومدى القضاء على الرق[1].

مؤتمر فيينا عام 1815 وتحريم تجارة الرقيق

لم تقم بريطانيا حتى عام 1804 بأى اجراء ايجابى لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا فى 16مايو 1792 بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام 1802 نهاية التجارة. وتوجهت هذه الجهود عندما وافق البرلمان البريطانى فى عام 1807 على الغاء تجارة الرقيق وتحولت مدينة فريتون (Freetown) في سيراليون إلى قاعدة للأسطول البريطانى لمراقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى وواصل دعاة محاربة تجارة الرق جهودهم حتى صدر القرار النهائى بالغاء الرق فى عام 1833 فى جميع أنحاء الامبراطورية البريطانية. وأخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتنفيذ هذا القرار عن طريق دوريات سفن الأسطول البريطانى التى أخذت تجوب مياه غرب أفريقيا لمنع تصدير الرقيق أو نقله. وأصبح عدد السفن التى تعمل فى مكافحة تجارة الرقيق حوالى عشرين سفينة حربية تقل أكثر من ألف بحار مهمتهم البحث عن السفن التى تتاجر فى الرقيق. وكانت سيراليون هى القاعدة البريطانية الوحيدة التى تضم قاعدة لسفن دوريات مكافحة الرق، وأنشئت بها محكمة لمحاكمة السفن التى يتم القبض عليها وهى تحمل الرقيق. ونجح الأسطول البريطانى فى القبض على مئات السفن التى تعمل بهذه التجارة كما استطاع أن يحرر عشرات الألوف من العبيد. وبالرغم من هذا فقد استمرت سفن الرقيق تحمل حوالى 125,000 عبد

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ـ ص189.

حتى عام 1830 ورغم هذا استمرت بريطانيـا فى مكافحتها لهذه التجارة وتـبعتها دول أخرى حـيث حرمت الدنمارك تجـارة الرقيق فى 1802 والولايات المتحدة فى عام 1804 وحرمـتهـا فرنسـا فى عام 1818 إلا ان اصدار هذه القـوانين لا يعنى القضـاء على تجارة الرقيق؛ ذلك لأن الدول الأوربيـة لم تكن جادة فى وضع هذه القوانين موضع التنفيذ[1].

تظاهرت بريطانيا بمحاربة الرق والنخاسة وتجارة الرقيق خارج أراضيها متعللة بدوافع إنسانية. فقد نشط بعض الإنسانيين Humanitariana أمثال جورج فوكس مؤسس الحـركة الإنسانية يدعـو عام 1671م جمـاعة الكويكرز Quakers لمعاملة عبيدهم بالحسنى توطئة لعتقهم، حـتى قيام سير توماس فوول بوكستون Thomas Fowell Buxton بحملته المعـروفة ضد الرق وتجارة الرقيق فى الـبرلمان البريطانى عام 1823م، باعتبار أن الرق وتجارة الرقيق مخالفان لمبادئ الدستور البريطانى، وما تخلل ذلك من نشـاط إنسـانى واسع المدى أسـهم فيـه كل من جـرانفيل شـارب Granville Sharp ووليم ولـيـبـرفـورس William Wilbeforce وتومـاس كـلاركسـون Thomas Clarkson وغـيرهم، مما ترتب علـيه اضطرار الحكومـة البريطانية إلى الغـاء الرق فى الجزر البريطانية بقـوانين صدرت بين عامى 1772م، 1774م، ثم إلغاء تجارة الرقيق فى بريطانيا ومستعمراتها عام 1807م، وأخيرا الغاء الرق فى المسـتعمـرات البريطانيـة عام 1834م. وأيا كان الأمـر، فقـد كان لموقف الإنسانيين من وجـود الرق والنخاسة خارج بريطانيـا ومستعمـراتها أثر على نشاط الرحالـة البريطانيـين فى أفريقـيا من جهـة، وعلى تشكيل اسـتراتيـجية بريطـانيا

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص191.

الامبـرياليـة ازاء هذه القارة إبان عـصر الاستعـمار الصناعى من جهـة أخرى، فلم يكتف قادة «الإنســانيين» بالمطالبـة بالقضــاء على الرق وتجارة الرقيق فى بـريطانيا ومستعمراتها فحسب، بل استنكروا كـذلك اتباع سياسة سلبية ازاء استمرار وجود هذا الداء الوبيل فى أرجاء العالم المختلفة، وخاصــة فى قارة أفريقيا. ومن ثم فقد نادوا بضرورة اتباع سياسة إيجابية حياله. وانبروا يتحدثون عن الأساسين الرئيسيين اللذين ينبغى ان تقـوم عليهما تلك السـياسة، وهما العمل مــن أجل سحق تجارة الرقـيق ووقف الأعمــال الوحشـيـة التى ترتكب أثناء عمـليات قنص الرقـيق فى أفريقـيا، ثم ادخـال الحضـارة المسيحـية الأوربيـة إلى ربوع القارة واحـلال تجارة مشروعة محل تجارة الرقيق الشائنة. وعلى العموم، فقد تلقف الساسة البريطانيون «فكرة الإنسانيين» التى تتـعلق بالواجب الإيجابى الملقى على عاتق بريطانـيا لالغاء الرق وابطال النخاسة وتجارة الرقيق فى جميع أرجـاء العالم، واستخدموها كسلاح ذى حدين لخلق المصـاعب والعقبات أمـام الدول الأوربية التى تعتمـد على الرقيق كعمال زراعيـين فى مستعمراتها من ناحية، ولتـبرير تدخلهم من ناحية أخرى فى شئون الدول الأفـريقية واخضـاعها للنفوذ البـريطانى، توطئة لتأسيس امـبراطورية جديدة فى أفريقيا، تعوض بريطانيا عن الخسائر التى منيت بها امبراطوريتها القديمة فى أمريكا الشمالية أواخر عصر الاستعمار التجارى الاحتكارى. وعلى هذا النحو ولدت فى مطلع عصـر الاستعـمار الصناعى الاستـراتيجية الإمـبريالية البـريطانية الجديدة، التى اتخذت من مكافحة الرق وتجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة ذريعة لبسط النفـوذ البريطانى فى القـارة الأفريقيـة بشكل خاص ومنطقـة الخليج العربى والمحيط الهندى بشكل عام[1].

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ المرجع السابق ص183.

توالت خطوات بريطانيا فى مكافحة الرق والاتجار فيه بانشاء المعهد الافريقى للاشراف على تجارة الرقيق، وباصدار مرسوم عام 1811م بفرض عقوبات على كل من يتاجر وينقل الرقيق، حيث نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف احكام هذا القانون مائة جنية استرلينى عن كل عبد يحاول بيعه أو نقله. كما نصت المادة الثانية على ان كل سفينة تعمل فى نقل الرقيق تصادر لمصلحة التاج، كما نصت مواد أخرى على مصادرة الرقيق موضوع المخالفة. وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام 1815 لاعادة تنظيم خريطة أوربا بعد الحروب النابوليونية فرصة طيبة لمحاربة تجارة الرقيق لاسيما وان السفن التابعة لدول المغرب العربى كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الأوبية فاتخذ المؤتمر قرارا بضرورة سحق هذه التجارة ومن أجل تنفيذ ذلك عقدت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق فى ممتلكاتها على أن تتوقف هذه التجارة نهائيا فى أول يونية عام 1819، وأصدر المؤتمر عدة قرارات من بينها قرار يقضى بمنع تجارة الرقيق وأخذت بريطانيا من المؤتمر قرارا بحقها فى تزعم هذه الحركة وتفتيش السفن التى تشتبه فى كونها تحمل رقيقا، وقد تسلمت الحكومة الاسبانية مبلغ 400 ألف جنيه استرلينى مقابل التسليم لبريطانيا بهذا الحق، كما تسلمت البرتغال 300 ألف جنيه مقابل التسليم لبريطانيا بهذا الحق ايضًا. واتخذت بريطانيا من مبادرتها بالغاء تجارة الرقيق ونقله حجة تستخدمها فى توسيع نفوذها فى أفريقيا بل وفرض سيطرتها على البحار الدولية بإغراق السفن الوطنية بغية تحقيق هدفها الأساسى وهو الاستعمار فى حين أن مكافحة الرق والاتجار فيه لم تكن سوى ادعاء يسمح لبريطانيا باستخدام العنف والإرهاب للتوغل فى أفريقية الشرقية واخضاعها والقضاء على كل مقاومة يستطيع الأهالى ان يقوموا بها. وليس أدل على ذلك من انشاء قوة بحرية بريطانية فى مياه المحيط الأطلسى والمحيط الهندى، لتفتيش السفن التى تحمل الرقيق، وعقد الاتفاقات بين بريطانيا وبين معظم الدول الأوربية تعطى

لبريطانيا الحق فى تفـتيش سفن هذه الدول، هذا بالاضافة إلى اتخـاذ نفس الحجة كى تحاول بريطانيا فرض حمايتها على سلطنة زنجبار العمانية مُنذ عام 1824. ولـم تلبث الدول الأخرى ان حذت حذو بريطانيا وفرنســا فحرمت البرتغال تجارة الرقيق فى املاكها فى أول يناير 1815م وحددت عام 1823 ميعادا لالغـائها نهائيا ولكن هذا الميعـاد امتـد إلى عام 1850م وكان سـبب هذا التأخيـر مقاومـة البوازير فى موزمـبيق لحركة تحـريم تجارة الرقيق إذ كـانت جيوشهم الخـاصة تعتـمد على هذا الرقيق كما كانت الأمـلاك البرتغالية فى أمريكا مازالت تعتمـد على رقيق موزمبيق بعد أن وقفت تجـارته فى أنجولا والكونغو بل انتـعشت تجارة الرقيق فى مـوزمبيق فكان يخرج منها حوالى خمسة عشر ألفا سنويا فى المدة بين عامى 1780 و1800 بل وصل فى بعض الأحيان إلى خمسة وعشرين الفًا.

سمحت أسبانيـا والبرتغال فى عام 1817 لسفن الأسطول البريطانى بتـفتيش السفن التابعة لهما وفى عام 1831 انضمت فرنسا إلى هاتين الدولتين وقد اتخذت بريطانيا مـن هذه الأعمال ذريعـة لفرض سيطرتهـا البحـرية. وكان رئيس الوزراء البريطانى بلمرستون (Palmerstone) قد بذل أقصى جهد يستطيع رجل أن يبذله فى سبيل تـشجيع القضاء على هذه الـتجارة واتخذ خطوة إيجابـية فى هذا المجال عندما شكـل لجنة فى عام 1871 لبحـث نشاط التجـار على الشاطئ الأفـريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن امكانيات الاستفادة منها فى وضع حد لتجـارة الرقيق واتفق الرأى على وجوب زيادة سفن الـرقابة فى المحيط الأطلسى، وكان هذا الاجراء خطوة لاسـتبدال المعاهدات القائمـة بمعاهدات أخرى تنص على تحريم الرقيق نهائيًا. لكن هذه الجهـود البريطانية لم تحقق الآمال المعقودة عليهـا فى القضاء على تجـارة الرقيق لأن عدد العـبيد المصـدرين سنويا من غرب أفريقيا بلغ حوالى135000عبد فى عام1840ويقدر فيليب كرتن(Philip Curtin)

ان عدد الرقيق الذين أخذوا من أفريقيا إلى الأمريكتين قبل عام 1600 كان حوالى 125000 عبد ويمكن أن يضاف إليهم 150000 تم نقلهم إلى أوربا ليصل المجموع الكلى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالى 275,000 والمتوسط السنوى لهذه الفترة التى بلغت 150 عاما حوالى 1800 عبد وفى القرن السابع عشر قدر فيليب كيرتن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلى العالم الجديد حوالى 1,280,000 عبدا ويمكن ان يضاف إليهم 25,000 عبد إلى أوربا وجزر الأطلسى وبهذا يكون المتوسط السنوى للقرن السابع عشر حوالى 12،000 عبد سنويا كما قدم فيليب كيرتن عرضا سريعا للرقيق المصدرين إلى أوربا والأمريكتين على النحو التالى[1]:

	عدد المصدر إلى أوروبا وجزر الأطلسى	عدد المصدر إلى أمريكا	المتوسط السنوى
حتى عام 1500	33.500	ــــ	670
من عام 1501 ـ 1600	116,400	125.000	2.400
من عام 1601 ـ 1700	25.100	1.280.000	13.000
من عام 1701 ـ 1810	ــــ	1.265.000	57.000
بعد عام 1810	ــــ	1.628.000	27.000
الاجمالى	175.000	9.298.000	

توضح هذه الأرقام انه بالرغم من صدور قرارات محاربة الرق وموافقة الدول الأوربية عليها إلا أن تجارة الرقيق استمرت حتى القرن التاسع عشر وهو قرن مكافحة هذه التجارة، خاصة وأن قرارات الحظر قد طبقت على أوربا ولكنها استمرت إلى الأمريكتين ومع هذا لم تقف جمعيات مناهضة الرق مكتوفة الأيدى

1 ـ د. عبدالله عبد الرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص192.

أمام استمرار ممارسة الاتجار فى الرقيق وواصل «ولبر فورس» جهوده فى سبيل القضاء عليها نهائيا واختار خليفة له من الشباب يدعى «توماس فاول بكستون» (Thomas Fozel Buxton) الذى تقدم إلى البرلمان باقتراح تعويض الملاك فى جزر الهند الغربية عن الغاء الرق، ونجحت هذه الجهود فى اصدار قانون الرق فى 27يوليو 1833 ونص على أن تدفع الحكومة البريطانية عشرين مليونا من الجنيهات فى سبيل الغاء الرق تعويضا لأصحاب العبيد فى جزر الهند الغربية وفى 31 يولية 1834 كان قد تم تحرير 800 ألف من الرقيق من جزر الهند الغربية. كل هذا كان تتويجا لجهود ولبر فورس الذى يكفيه فخراً أنه حمل أمته على رؤية ما فى تجارة الرقيق من خطأ، ثم حملها على الإيمان بعد ذلك بأن الرق نفسه عمل غير مشروع حتى أبدت استعدادها لاصلاح هذا الخطأ مهما كلفها من أموال.

أما فيما يختص بشمال موزمبيق من أجزاء شرق أفريقيا فإن الجهد العظيم الذى بذل لوقف تجارة الرقيق فى المحيط الأطلسى لم يكن ليقاس إلى جانب هذا الذى بذل لوقفها فى المحيط، حيث كان التجار يزاولونها على نطاق واسع، فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع، أهمها عدم اعتراف التجارة بالمعاهدات التى عقدت بين الدول لأجل هذا المنع، اضافة إلى انه لابد من تعويض قناصة العبيد والمهربين والتجار الذين كانوا يمولون هذه التجارة وفى النهاية كان لابد من تعويض السلطان لا عن ماله الذى يعمل فى هذا التجارة فحسب، بل عن المكوس التى يجنيها عن هذه التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته. هذا إلى جانب أن قادة القوافل كانوا يحصلون على بعض الرقيق بلا مقابل سواء بالاغتصاب أو الغزو بأنفسهم، كما ان دخل السلطان - كما فى حالة السلطان بوسعيد - يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه سنويا وفقا لتقديره الشخصى، بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك كما كانت الوزارة تذكر ان هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته. لقد سيطر العرب على الساحل الشرقى لافريقيا

شمـالى موزمـبيق منذ أن ضعـفت البرتغـال، ومع مضى الزمن اخـذت سلاطين مسقط يلوحون بالسـيادة على شرق افريقيا أو أهالى شرق أفريقـيا وتجارها راضون عن هذه السيادة طالما انها تحميهم وتحمى تجارتهم من التدخل المسيحى. وعلى هذه الصورة رأينا السلطان «سعيد» سيدا على زنجبار وأخـضع لسلطانه كل مدن شرق أفريقـيا فـعين الحكام علـى مدنها وايدهـم بجزء من جـيشه مـقابل جـزية سنوية يدفعونهـا له وهى جزء مما كانوا يجبونه من رسوم التـجارة الصادرة أو الواردة إلى هذه المدن وفى نفس الوقت تعـهد السلطان بحـماية هؤلاء السـلاطين من كل ممن يحاول الأخذ من سلطاتهم[1].

عمل السلطان سعيد على تنشيط التجارة فعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية لمنحهم حرية التجارة التى يتمتع بها رعاياه كما فعل مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1823م. ومع بريطانيا عام 1839م ومع فرنسا عام 1844م، وتسمح المعاهدات لهذه الدول بانـشاء قنصليات لهـا فى هذه المدن. وكانت تجـارة الرقيق أكـثر أنواع التجارة رواجا وأكـثرها ربحا وكانت بريطانيا بحكم وجودها فى الـهند تعمل جهد طاقتها على المحـافظة على طريق مواصلاتها إليها، وكانت ترى فى مـوانئ أفريقيا الطريق الطبيـعى إليها ويعنيـها أكثر من غـيرها أن تجد سـفنها فى هذه الموانئ كل تسهـيلات ممكنة، كل ذلك جعل بريطانيـا صاحبـة المقام الأول وصاحبـة المصلحة الأولى فى شرق أفريقيا، ومن ثم أصبح قنصل بريطانيا فى زنجبار ذا مقام ملحوظ فى بلاط السلطان لاسيما أن قوة زنجبار تقوم على التجارة وكانت الهند أكبر عميل له. ولقد انتهـز القنصل البريطانى فرصة ثورة الأهالى على سلطان زنجـبار فى عام 1824م فأعلن الحـماية البريـطانية على هذا الجزء ولكن احـتجاج السـلطان انتهى بسحب هذه الحـماية ومنذ هذا اليوم اعتـقد السلطان ان بريطانيا تسـتطيع ان تفعل ببلاده ما تشاء دون أن تجد قوة تقف امامها.

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص33.

يرتبط الغاء تجارة الرقيق بنتائج الثورة الصناعية فى أوربا، وظاهرة البطالة التى سادت المجتمعات المسيحية الأوربية نتيجة دخول المكننة، ومن جهة أخرى اتخاذ بريطانيا من حركة مقاومة تجارة الرقيق حجة لانزال الضربات بالقوى البحرية المحلية وبسط سيطرتها على السواحل المؤدية إلى مصالحها فى الهند وجنوب شرق آسيا. لذا قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق وتزعمتها بريطانيا ثم حصلت على حق تفتيش السفن البحرية بحثا عن الرقيق ثم مصادرة هذا الرقيق ومصادرة السفن التى تعمل فى هذه التجارة، اتخذت بريطانيا من موانئ شرق افريقيا مراكز لأسطولها الحربى الذى يجوب منطقة المحيط الهندى لمراقبة تجارة الرقيق بل عقدت مع السلطان معاهدة مورسبى فى عام 1822م، والتى وافق فيها السلطان على منع رعاياه من ارسال الرقيق إلى الخارج وذلك فيما بين موانيه وأى أرض أخرى تقع إلى الجنوب من رأس دلجادو أو إلى الشرق من خط يمر من رأس ديو إلى نقطة تبعد ستين ميلا من شرق سومطر، كما نصت على تعيين موظف أو وكيل بريطانى فى زنجبار والموانئ المجاورة لمراقبة هذه التجارة والتبليغ عن ايه مخالفة لتلك المعاهدة، وقام الأسطول البريطانى عندئذ بأعمال البوليس فى مياه شرق أفريقية، وحاولت بريطانيا اقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، ولكن حكومة لشبونه لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فحسب، بل سمحت لسلطان مستعمرة موزمبيق أن تعتمد فى ايرادتها على ضريبة تصدير تبلغ سبع دولارات على كل رأس من الرقيق يصدر من موانئ المستعمرة فى الخارج[1].

نجد أن انرف وتجارته كانت شائعًا فى أوربا وأمريكا خلال القرون التى سبقت القرن التاسع عشر، وفى مطلع القرن الثامن عشر ظهر فى أوربا تيار فكرى يدعو للتحرر من الظلم والاستبداد ويرفض الاستعباد وتزعم هذا التيار بعض الفلاسفة والكتاب وكان لذلك التيار تأثير سياسى واقتصادى. ففى الميدان السياسى ظهر بيان

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص36.

حقوق الإنسان الذى اعلنته الثورة الفرنسية التى قامت عام 1789 وإصدارها لقانون الرق فى المستعمـرات الفرنسية عام 1791 وفى الميدان الاقتصادى اثر هذا التيار فى دعوة علماء الاقتصاد وبنوا دعوتهم لتحرير الرقيق على العلاقة بين الحزية والانتاج وفى عام 1807 اتخذت بريطانيا اجراء يمنع تجارة العبـيد فى بريطانيا وعلى سفنها وأكدت ذلك فى عام 1811 وعمـمت إجراءها هذا الذى اتخـذ صفة قـانونية على مستعـمراتها فى عام 1833[1]. بدأت الدول الأوربية ابتداء من القـرن التاسع عشر تضع مبادئ تحريم الرق موضـع التنفيذ ففى عام 1816 تأسست جميعـة الاستعمار الأمريكيـة ومنذ تأسيسها أخـذت على عاتقها مـسئولية نقل الرقـيق المحررين إلى ليبريا، ولم يكن الدافع إلى ترحـيل هؤلاء الرقيق إنسانيا وإنما كان الدافع الحـقيقى هو أن كثيـرا من الرقيق نالوا حريتهـم بسبب موت أسيادهم فى الـولايات المتحدة أوائل القرن التاسع عشر وكان ملاك الرقـيق يكرهون أن يجدوا فى أراضيهم رقيقا يتجولون وهم أحرار من كل سلطان فيحرضون بنى جنسهم من الرقيق على التطلع إلى الحرية وهو شىء لايتفق مع مصالح أصحاب المزارع الواسعة.

قررت الحكومة الأمريكية فى عام 1819 اعطاء البحرية الأمريكية حق تفتيش السفن فى البحـار بحثا عن الرقيق وأن تطلق سـراحهم وتعيدهم إلى أفريقـيا مرة أخرى. ونسقت جمعية الاستعـمار الأمريكية جهودها مع الحكومة، وأرسلت بعثة لاستكشاف مدى صلاحية شواطئ ليبيريا للتعمير. وحصلت الجمعية فى عام 1819 على مرسوم حكومى بانشـاء مستعمرة ليبـيريا على مثال سيراليـون البريطانية لكن الحرب الأمـريكية التى استمـرت أربع سنوات من عام 1861 ـ 1865 هددت تحرير الرقـيق بسبب ارتبـاط الجنوبيين بالرقـيق وتجارته. ولكن رغم ذلـك فقد اسـتطاع أعضاء البعثة شراء قطعة من الأرض فى ليبيريا وأخذت السفن تجلب الرقيق المحرر إلى هذه المنطقة. وأخذت ليـبيريا تستقبل جـموع الرقيق المحررين وقامت جـمعية

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص217.

الاستعمار بإدارة شئون هذه الدولة الناشئة حتى منتصف القرن التاسع عشر. ففى عام 1847 انسحبت الجمعية من هذه المهمة، وأصبحت ليبيريا جمهورية زنجية مستقلة، وصار «جوزيف جنكر روبرت» أول رئيس لها. وفى عام 1857 انضمت إليها ولاية ماريلاند. وهى أقصى مقاطعات ليبيريا جنوبا وفى عام 1860 اعترفت الولايات المتحدة بها رسميا. أما الرقيق المحررون فى بريطانيا وممتلكاتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة أفريقية فى سيراليون وهى مستوطنة ترتبط ارتباطا وثيقا بقصة الرق فى بريطانيا حيث ترتب على حكم القاضى مانسفيلد فى عام 1772 ان عددا كبيراً من الخدم الزنوج تجاوز أربعة عشر ألفا هاموا على وجوههم فى طرقات وشوارع لندن دون عمل، مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض، وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج إلى حل، وهنا أحس جرانفل شارب بمسئولية، فسارع بالانضمام إلى لجنة تكونت يعد ذلك من رجال الأعمال فى لندن عام 1786 وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة اغاثة السود The Committee for Relieving the Black Poor ونشرت نداءً فى الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود ونجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه فى شهور قلائل[1].

تقدم دكتور «هنرى سميثان» فى عام 1786 (Henry Smeathman) بمشروع لاقامة مستوطنة فى شبه جزيرة سيراليون لإيواء الزنوج فى بريطانيا واقتنعت لجنة السود بهذا الاقتراح وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية التى وافقت عليه، وتكفلت بدفع الأموال اللازمة لنقل الرقيق إلى سيراليون. وبالفعل تم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفينتين، وقد وصلت القافلة إلى تناريف (Teneriffe) احدى جزر كناريا فى العاشر من مايو 1787 وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها إلى خليج فرنشمانز (French-man's Bay) عند مصب سيراليون. وفى عام 1790 نجح جرانفل شارب

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص203.

ورملاؤه فى تأسيس شركة عرفت باسم رابطة خليج سان جورج (The St. George's Bay Association) بهدف تشجيع وتنشيط التجارة المشروعة مع ساحل غرب أفريقيا، وفى 1791 زاد عدد مؤسسى الجمعية حتى بلغوا مائة عضو وطالبوا البرلمان باصدار قرار تأسيس الشركة وعرض المشروع على مجلس العموم، وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون فى السادس من يونيه 1791 وحلت محل الشركة السابقة وفى 15يناير 1792 حملت السفن المهاجرين تباعا فى الفترة من 28 فبراير إلى 19 مارس 1792 وبلغت جملة المهاجرين حوالى 1131 فردا ومات أثناء الرحلة 56 رجلا. واستمرت الشركة تباشر عملها ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات فى عام 1803 لاقناع الحكومة بتولى أمور سيراليون وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق فى خسائر الشركة وأوصت هذه اللجنة بنقل إدارة المستوطنة إلى الحكومة ووافق البرلمان بالفعل على صرف المبالغ اللازمة لاقامة المزيد من التحصينات وفى أوائل عام 1807 صدر قانون بتحويل المستوطنة إلى مستعمرة للتاج وحلت شركة سيراليون، وتم بالفعل النقل الرسمى فى أول يناير 1808 وأنزل علم الشركة ورفع العلم البريطانى، وهكذا صارت سيراليون مستعمرة بريطانية وانتهت قصة الرق داخل بريطانيا بعد صدور قرار الغاء هذه التجارة فى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وصار امتلاك العبد محرما فى أى جزء من الممتلكات البريطانية فى عام 1833[1].

جاء قرار الرئيس الأمريكى لنكولن فى أول يناير عام 1863 بتحرير العبيد فى الولايات المتحدة الأمريكية ليكون نقطة تحول هامة فى تاريخ ظاهرة الرق وتجارته وتتابعت المؤتمرات الدولية لبحث مسألة الرق وتجارة الرقيق ففى عام 1878 عقد مؤتمر برلين حيث اتفقت الدول المشاركة فيه على الغاء الرق ومنع تجارته وفى

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص203.

مؤتمر بروكسل عام 1890 تعهدت الدول الأوربيـة المتجمعة بتطبيق قـوانيها لحظر الرق وتجارة الرقيق. وبعـد انتهاء الحرب العـالمية الأولى وقيام عصـبة الأمم وقعت الدول الأعضاء فى عصبة الأمم عام 1926 اتفاقية جنيف التى تقضى بتحريم الرق ومنع تجارة العبيـد والغاء الرق بكل صورة. وفى اعقاب الحرب العالميـة الثانية دعا الحلفاء إلى عقد مؤتمر فى مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية وعقد فى ابريل ويونيو 1945 وقعت الدول الأعضـاء على مثياق الأمم المتـحدة وتضمن تأكيد الحقوق الأساسية للإنسـان وكرامته وفى ديسمبر عام 1948 اصدرت الجمعية العامـة للأمم المتحـدة الاعلان العـالمى لحقوق الإنـسان وحرمت المادة الرابـعة منه الاستـرقاق والاستعـباد وحظر تجارة الرقـيق وتبع ذلك اتفاقيـات فى عامى 1949 و1956. ويتضح من تتبع المؤتمرات الدولية التى عقـدت لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيـق بانها امتـدت لفتـرة طويلة خلال النـصف الثانى من القـرن التاسع عـشر والنصف الأول من القرن العشرين وذلك يعنى ان الرق وتجارته لم تنته إلا فى فترة قريبة أى انه استمر حتى بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض المناطق[1].

أما مسألة شيوع وانتشار ظاهرة الرق وتجارته فقد سادت وانتعشت فى فترات تاريخيـة معـينة وذلك عندما كانت أوربـا وأمريكا تعتـمدان على الزراعـة بصورة أساسيـة فكانت تلك المجتمعات تمارس الرق وتجـارته للعمل فى المزارع ولما بدأت تلك المجتمعات تتحول إلى مجتمعات صناعية أخذت تختفى تدريجيًا هذه الظاهرة ويستعاض عنها باليد العاملة من المستـعمرات وتأهيلها فنيا للعمل فى المصانع لكن ذلك لا يعنى ان الرق وتجارة الرق قد انتهت فى المجمعات الصناعية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر بل استمرت حتى بداية القرن العشرين، والسؤال المطروح هنا هو: هل كان منع تجارة الرقيق بدوافع صحوة الضمير الإنسانى ام عدم الحاجة إليه

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص218.

لتحول المجتمع من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى؟ ولكن يبدو ان المسألة الاقتصادية كانت عاملا اساسيا فى وجود هذه الظاهرة واستمرارها عبر العصور وان التطور فى هذا المجال قد انعكس بدون شك على ظاهرة الرق[1].

لماذا أقدمت بريطانيا على الغاء تجارة الرقيق؟

لعل سر اقدام بريطانيا على محاربة الرقيق لم يكن حبا فى الإنسانية ولا ادعاء بالسعى نحو فعل الخير لبنى البشر، ولكن بريطانيا أقدمت على هذا العمل بناء على أسس تجارية صرفة إذ لم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى عادى بين أوربا وأفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر ربما من التجارة العادية ولذا كان من الضرورى أن تتكاتف الجهود بين كل الدول وعلى رأسها بريطانيا للقضاء على الرق حتى ينفسح المجال للتجارة العادية. كما أن بريطانيا اتخذت من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى، وفرض زعامتها على البحار، وتحت شعار محاربة هذه التجارة البشعة استطاع البريطانيون التوغل فى الأنهار الأفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى من غرب أفريقيا تحت ستار القضاء على الرقيق. ويكفى للتدليل على ذلك التدخل فى شئون الأقطار الأفريقية بحجة ضمان تنفيذ قوانين الغاء الرق والنخاسة. وهناك عوامل أخرى ساعدت على ضرورة الحد من هذه التجارة بل والسعى للقضاء عليها ومن هذه العوامل النقص الخطير فى عدد سكان غرب أفريقيا بسبب ما فقدته من اعداد ضخمة أثناء عملية صيد الرقيق، وأثناء شن الغارات على الأهالى وكذلك بسبب عدم الحاجة إلى هؤلاء الرقيق بسبب الاختراعات الحديثة والنهضة الصناعية فى أوربا واستخدام الآلات التى تحل محل الأيدى العاملة. وبسبب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضياع المستعمرات الأوربية هناك، وسعى الدول الأوربية لاستغلال

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص220.

الموارد الأفريقية داخل أفريقيا نفسـها، كذلك كان للأفكار والحركات الإنسانية التى أخذت تنادى بالـغاء الرق واتفاق هذه المصـالح الاقتـصادية التى يمكن أن تتـحقق بالسيطرة التامـة والاستعمار على المنطقة واسـتغلالها واتخاذ شعار مـحاربة الرقيق وسيلة لتحـقيق تلك السيطرة، وكانت بريطانيا أول الدول التى اسـتفادت من هذه الأفكار بسب امـتلاكـها لأسطول ضـخم ساعـدها على تبنى وتزعم فكرة حـركة مكافحة تجارة الرقيق[1].

نجد من أكبر سخريات التاريخ الأفريقى ان ذلك الاتصال البحرى الذى أنهى عزلة أفـريقيا وجعلهـا على اتصال بأجزاء العـالم المختلفة قـد أدى فى النهاية إلى وضع أهم صادرات أفريقيا هو سكانها. ولـقد أدت ممارسة العمل فى هذه التجارة إلى القضاء على بعض الجماعات البشرية القليلة العدد، كما عانت جماعات أخرى فترة من الزمان وبدأت القلاقل والاضطرابات بين الجمـاعات الأفريقية لعدة سنين. لقد كـانت تجارة الرقـيق سيئـة على سكان أفريقـيا واختلف هذا الـسوء من مكان لآخر، وازداد السوء على الضحايا أنفســهم حيث كانوا يوضعون فى الأغلال وفى مخازن عديمة التهوية، ويعـبرون الأطلسى فى رحلة الموت حيث كان يموت واحد من بين كل ستة أنفس من الأسرى. وقد أثـرت تجارة الرقيق على الانتاج الأفريقى فى مجاليـن. المجال الأول انها أجبرت غـرب أفريقيا على تصـدير أغلى مواردها الخـام ونعنى بذلك الأيدى العـاملة البـشرية، حـيث نقل الملايين مـن الفلاحـين والحـرفيـين للعمل فى المزارع والمناجـم الأمريكيـة. وحقـقوا بذلك أرباحًـا طائلة وثروات ضخمة ليس لوطنهم ولا أنفسـهم بل لدول أوربا وأمريكا. والمجال الثانى هو أن أفريقيا مقابل تصدير أغلى شبابها كانت تحصل على سلع مصنعة فى أوربا، وهذا ما ساعد على تدمير ثروات أفريقيا. وترتب على تجارة الرقيق فى أفريقيا آثار خطرة فى المجـال السيـاسى فلقد نجم عن اسـتيـراد كمـيات ضـخمـة من البنادق

---

1 ـ د. عبدالله عبد الرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص206.

والبارود، وكـان المقابل لهـذه الأسلحة هو الرقـيق، وقد سـاعد ادخـال الأسلحة النارية على احداث ثورة فى مجال القنص والقبض على الرقيق ذلك لأن الأسلحة النارية كـانت أكثـر فاعـلية من السـيوف والحـراب. وعلى هذا فـإن الطلب على الأسرى من الرقيق كان يسير جنبا إلى جنب مع الطلب على الأسلحة النارية، وقد ساعد هذا الازدواج على انـتشار الحروب والصراع بين القـبائل الأفريقيـة فأحدث دمارا فى الانتاج وفتكا بالقوى البشرية وتشتيتا للسكان، كما أثار الفزع والخوف فى نفس الناس. وعندما بدأ تكالب الاسـتعمار على غـرب أفريقيا كغـيره من المناطق الأخرى، كان الانقسـام والتشتت هو طابع الجماعات البشرية فى أفـريقيا مما سهل على الغزاة الأوربيين مهمتهم فى السيطرة على أجزاء القارة المختلفة، وكان هذا من أسوأ الآثار التى نجـمت عن تجارة الرقيـق. وهكذا شهدت أفـريقيا بعـد الكشوف الاستعمارية (الجغرافية) قيام تجارة الرقيق فى أثمن شىء بها ألا وهو سكانها طوال ثلاثة قرون ونصف وبعـدها تصدر القوانين لالغـاء الرق وبداية الاستعـمار الكامل لأجزاء القارة بما فـيها سكانها. أى أن الغاء الرق من أفريقـيا كان المقدمة الطبـيعية لاستعمـار أفريقيا والسيطرة على كل مواردها وثرواتهـا، ولكن هذه التجارة تركت اثارها على المنطقة[1].

أما فى فرنسا فكان اصدار حـقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة فى عام 1789 يعنى مساواة جميع البشر، ولكن الجـمعية الوطنية لم تلبث ان اصدرت فى عام 1793م قرارا بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستـعمرات الفرنسية، وكان عضو الجـمعية Vincent oge الزنجى أول من رفع الصوت ضد المظالم التى ترتكب فى حق أخوانه الزنوج وكان من مواطنى مستعمرة سان دومنجو. فلم يلبث ان وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً ينص بـانه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية الرقيق وقام فعلا بأول حركة إيجابيـة فى المستعمرات الفرنسية ولكنه هزم

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص206.

وأعدم. ولما وصلت أخبار اعدام هذا الرجال فى باريس اثارت شعورا بالسخط فلم تملك الجمعيـة التشريعية إلا ان تصدر قرارا بمنح الزنوج الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسيـة حق التمتع بجميـع الحقوق التى يتمـتع بها الفرنسيـون سواء بسواء، بل اعطاهم حق الجلوس فى المجالس التشريعية سواء فى فرنسا أو المستعمرات. وحين تولى نابليـون بونابرت الحكم، وجـد ان صـادرات المستـعـمرات الفـرنسـية قـد انخفـضت، ولما قيل له إن نمو الصادرات مـرتبط باليد العاملة الـتى يؤمنها الزنوج اصدر بتاريخ 19 مارس 1802 قرارا بالعودة إلى استـرقاقهم. وقد ثار الزنوج فى جزيرتى (سـان دومنيك) و (الجواد لوب) حين رأوا أن القـيود ستـغل اعناقهم من جديد فـقضى نابليون على ثورتهم بعـد مقاومة دامت ثلاث سنوات واعـيدوا إلى الرق. وخلال حكم المائة يوم اصـدر نابليون قرارا بتحريم تجـارة الرقيق فكان هذا نهاية هذه التجـارة فى الأملاك الفرنسية وتأكد هذا الالغـاء فى مؤتمر باريس الثانى عام 1815م ورغم ذلك ظل الفرنسيون يمارسـون هذه التجارة ايضا وينقلون الرقيق من الأملاك البرتغالية حتى كانت عام 1864م حين اصدر نابليون الثالث مرسوما جديدا بالالغاء، ومع ذلك ظلت تجارة الرق تجرى عن طريق التهريب خمس عشرة سنة أخرى[1].

تابعت الدول الأخرى سـياسة المكافـحة فحرمت الـولايات المتحدة استـيراد الرقيق منذ عام 1794م ثم منح الاتجار على كافـة الأوجه فى عام 1807م واجل تنفيذه إلى 1808م. ولكن ظلت تجارته عن طريق التهـريب قائمة من جزائر الهند الغربية إلى جورجيا وفلوريدا ولويزيانا وكانت وفرة الأرباح أكبر ما يغريهم لاسيما واحتياج الامريكيين إلى الرقيق مازال قائما بل كان فى ازدياد مستمر بسبب انتعاش زراعة القطن وصناعته بل اخذ الجنوبيون ينادون علنا بالغاء قوانين المنع وقد تعامل معهم كـثير من البرتغاليـين الذين أثروا من هذه التجارة ثراء فاحشـا برغم ما كان

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص46.

يفعله القناصل البريطانيـون من اذاعة أخبار هذه التجارة، واعـتمد ذلك مائة ألف دولار، وكان نقص هذا الاعتماد إلى 50ألفا ثم إلى خمسة آلاف فى عام 1834م دليلا على ما بذل من الجهد حتى اوفت الحمـلة غايتها وعلى حين أخذت الحكومة تتعـاون مع الحكومة البـريطانية من اجل القضـاء على هذه التجـارة ولكن الحرب الامريكية التى استمرت أربع سنوات (1861 ـ 1865) هددت حركة التحرير تهديدا مباشرا بسبب ارتباط مصالح الجنوبيين بالرقيق وتجارته واخيرا انتهت الحرب بانتصار الشماليين فكان ذلك المسمار الاخـير فى نعش تجارة الرقيق فى النصف الغربى من الكرة الأرضية. ولكن هذه الجـهود الفردية لم تكن تعنى إلا محـاربة تجارة الرقيق فى داخل حدود الدولة التى تصدر القانون فكان لابد من القيـام بعمل دولى تتعهد فيه مجمـوعة من الدول بمحاربة هذه التجارة وتحريمها وكان مـؤتمر فيينا الذى عقد فى عام 1815م لاعادة تنظيم خريطة أوربا بعـد الحرب النابليونية فرصة طـيبة لهذا العمل لاسيما وان السفن التابعة لدول شمال افريقيا كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الأوربية لنهبـها واسترقاق ركـابها، فاتخذ المؤتمر قـرارا بضرورة سحق هذه التجـارة، ومن أجل تنفـيذ هذا الاتفـاق عقدت كل مـن بريطانيا وفـرنسا اتفـاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق ممتلكاتها على أن تتوقف هذه التجارة نهائيا فى أول يونيو عام 1819م[1].

حذت البرتغال حذو الدول الأوربية فى مكافحة الرق والاتجار فيه، وعقدت لهذا الغرض اتفاقـا مع بريطانيا حدد عام 1850م موعدا لانتهـاء تجارة الرقيق فى أملاكها الافريقية والأمريكية، ، وقد كـانت مقاومة القناصة والتجار لقرارات تحريم الاتجار فى الرقيق فى المستعمرات البرتغاليـة وخاصة فى موزمبيق عنيفة مما استدعى الاستعانة ببريطـانيا لفرض حصار بحرى وتفتيش السفن المـارة فى المياه الافريقية. اما بقـية الدول الأوربيـة فقـد اصدرت قـرارات تحريم الاتجـار فى الرقيق تبـاعا،

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص46.

فهولندا اصدرت قرارها فى هذا الشأن عام 1814م والسويد قبل ذلك بعامين، حتى كان عام 1884، 1885 حين انعقد المؤتمر الأوربى: للقضاء علىٰ هذه التجارة.

نجد فى الوقت الذى كانت بريطانيا توالى جهودها لمقاومة الرق مع الدول الأوربية قامت بضغط مماثل مع الزعماء الأفارقة وعقدت معهم حوالى 150 معاهدة صداقة وسلام تنازل الزعماء بمقتضاها عن أجزاء من بلادهم لبريطانيا وتعهدوا فيها بالامتناع عن الاتجار فى الرقيق، وكان هذا فى مقابل بعض الهدايا من الأقمشة والطباق والخمور. وليس معنى عقد هذه المعاهدات ان الزعماء الأفارقة لم يقوموا بعمل ايجابى من وحى أنفسهم ومن واقع المسئولية عليهم للقضاء على هذه التجارة. فهناك بعض الجهود الأفريقية لمقاومة تجارة الرقيق، وبدأت تلك الجهود فى عام 1526 عندما كتب الملك المشهور لدولة باكانجو (Ba-kongo) التابعة للكونغو (قرب مصب النهر) خطابا يحتج فيه إلى ملك البرتغال أفونسو (Afonso) يشكو إليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضرارا كثيرة لدولته. وفى «داهومى» على ساحل أفريقيا الغربى أرسل الملك أجاجا (Agaja) جيشه للاستيلاء على مدينة ادارة (Ardrah) فى عام 1724 بقصد القضاء على تجارة الرقيق وأرسل خطابا إلى الحكومة البريطانية يخبرها برغبته فى ايقاف تصدير الرجال والنساء من شعبه، وشرح لهم الأضرار التى عادت على دولته من جراء هذه التجارة البشعة. ومثال آخر أورده رحالة سويدى فى عام 1789 عندما زار الامامة فى «فوتاتورو» فى شمال السنغال وقد كتب هذا الرحالة بأن الامامة فى «فوتاتورو» أصدرت قانونا ينص على عدم أخذ أى رقيق من «فوتاورو» للبيع فى الخارج، ولقد حاولت السفن الفرنسية ارغام الامام على انهاء العمل بهذا القانون، ولكنه رفض هذا بالاضافة إلى عدة محاولات أخرى فى منطقة «بنين» ولكنها باءت بالفشل ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن تجارة الرقيق كانت جزءا أساسيًا من النظام التجارى لغرب أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر

وذلك للعمل فى المناطق الاستوائية الأمريكية. وفى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودا جادة للقضاء على هذه التجارة ولم يأت عام 1865 حتى كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى قد انتهت وشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر جهودا دولية أخرى للقضاء التام على هذه التجارة فى الجنس البشرى فقامت بريطانيا بعقد بعض المعاهدات مع الدول من أجل القضاء على الرق، ومن أبرز تلك المعاهدات هذه المعاهدة مع سلطان زنجبار فى الخامس من يونيه 1873 ونصت على منع تصدير العبيد فى ممتلكات سلطان زنجبار واغلاق كل الأسواق العالمية التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق[1].

عقدت بريطانيا معاهدة مع مصر فى الثالث من أغسطس 1877 جاء فى مادتها الخامسة تعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بالمعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أرض مصر ابتداء من تاريخ تجدد الأمر المشار إليه مع تخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف ذلك. وعلى المستوى الدولى واصلت بريطانيا جهودها مع بقية الدول الأخرى على أن تتضمن كافة اللقاءات الدولية ما يفيد الغاء الرق وتحريم الاتجار فيه، جاء ذلك فى مؤتمر برلين لعام 1884/ 1885 حيث نصت المادة التاسعة من نصوص المؤتمر «نظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقا لمبادئ القانون الدولى الذى تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر، ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق سرا وبحرا ممنوعة، لذا فإن القوى التى لها حقوق سيادة أى نفوذ فى المناطق التى تكون حوض الكونغو، تعلن ان هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة، ومعاقبة كل المشتغلين بها».

عقد مؤتمر فى بروكسل فى الثانى من يولية 1890 لبحث مسألة الرقيق الرقيق. ونلاحظ أن معظم مواد هذا المؤتمر تدور حول القضاء على تجارة الرقيق،

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص198.

وتنظيم عمليـات القضاء عليـها، وقد أفـاض المؤتمر كثيرا فـى النقاط والبنود التى تتعلق بالقـضاء على هذه التجارة. فلقـد نصت المادة الثالثة على ان تتعـهد القوى التى تمارس السيادة أو الحماية على مناطق فى أفريقـيا أن تعمل على القضاء عليها بأية وسيلة فعالة من حق القوى التى تفوض مسئولياتها إلى شركات ذات براءة فى كل المناطق الواقعة تحت سيادتها، وتظل هذه القوى مسئولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه البنود. ويقع ميثاق هذا المؤتمر فى سبعـة فصول تضمنت مائة مادة تدور كلها حول تجارة الـرقيق والأسلحة النارية وقد اشـتمل الفصل الأول على مـواد خاصة بالتنظيم الادارى والقـضائى والدينـى والعسكرى والعـقوبات التى توقع ضِـد من يتاجر فى الرق كـما تضمن هذا الفصل بنودا حول الرقـيق المحرر وبناء المعسكرات ومحطات استقـبال الرقيق المحرر، ويتضمن الفصل الثانى بنودا خـمسة تدور حول مراقـبة طرق التجارة فـى الرق وكذلك الوسائل الواجب اتخـاذها لمنع الاتجار فى الرق وايضا طرق تحـرير الأفراد والارقاء. وجـاء فى الفصل الثـالث الذى تضمن حوالى اثنين وأربعين مادة عالجت وسائل القضاء على الرقيق بحرا وحق الرقيق فى استعـادة حريتهم على ظهر السـفن الوطنية وتضمن الفصل الرابع اثنى عـشر مادة خاصـة بالرقيق المحـررين والهاربين والرقـيق على متن السفن المحليـة. وجاء فى الفصل الخامس فى ست عشرة مادة عالجت وسائل حماية الرقيق المحررين ومعاقبة كل من يمارس العمل فى هذه التـجارة. أما الفصل السادس فـقد عالج فى ست مواد وسـائل منع المشروبات الكـحولية والرسـوم الخاصـة بها. وجاء فـى الفصل الأخير النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوما من ايداع المرسوم فى أرشيـف الحكومة البلجـيكية. وقـد تصدرت المادة الأولى من قـرارات هذا المؤتمر اعلان القوى الموقعة على هذا المؤتمر اتخاذ الوسائل الآتية للقضاء على الرقيق[1]:

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص199.

1 ـ التنظيم المستمر للخدمات الادارية والقضائية والعسكرية للمناطق الافريقية التى تدخل تحت حماية وسيادة الأمم.

2 ـ أن تقوم القوى المسئولة فى كل منطقة بانشاء محطات قوية بشكل تدريجى فى الداخل وتكون مهمتها اتخاذ الاجراءات الفعالة لكبح وحماية عمليات صيد الرقيق فى المناطق التى دمرت بسبب هذه التجارة.

3 ـ انشاء الطرق وخصوصا السكك الحديدية التى تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والسماح لسهولة الاتصال بالمياه الداخلية وإلى مجارى الأنهار ومنابعها والتى تفصلها الشلالات والجنادل وذلك لاحلال وسائل نقل سريعة اقتصادية بدلا منِ وسائل الحمل عن طريق الرجال.

4 ـ بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات فى الداخل بشرط ان تساندها مراكز محصنة على الشواطئ.

5 ـ انشاء الخطوط التلغرافية التى تضمن اتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الادارية.

6 ـ تنظيم الحملات والطوابير المتحركة لاستمرار عملية اتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.

7 ـ الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر في كل المناطق التى تأثرت بتجارة الرقيق.

كما جاء فى المادة الثالثة أن تتعهد القوى التى تمارس حق السيادة أو الحماية فى افريقيا بالعمل تدريجيا كلما سمحت الظروف لكى تؤكد وتدقق فى قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها أو أى وسيلة أخرى مناسبة تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق داخل منطقتها الخاصة وتحت اشرافها، وعندما تجد ذلك

ممكنا فإنهـا تمد يد العون إلى القوى التى تعـمل فى أفريقيا لنفس الغـرض وبهدف إنسانى محض. كما نصت المادة الخامسة على أن تتعهد الدول الموقعة على مرسوم المؤتمر بتطبيق القوانين الواردة به وان تصدر التشريعات الخاصة بوضع عقوبات على الأشخاص الذين يشتركون فى الـقبض على الرقيق بالعنف، ونصت المادة السادسة على أن الرقيق المحـرر نتيجة توقف أو مـصادرة قوافل الرقيق داخل الـقارة سوف يعودون من جديد إذا سمحت الظروف من جديد إلى مناطقهم الأصلية. وجاء فى المادة السادسة: يتم ارسال الرقيق المحررين طبقا للتوقف أو تشتت السفن فى داخل القارة إلى موطنهم الأصلى بقدر ما تسمح على وسائل الرزق إذا رغبوا فى الاقامة فى نفس المناطق. وجـاء فى المادة السابعـة ان أى هارب يطلب من الدول الموقـعة على هذا المرسوم حمايته، فعليهـا أن تلبى طلبه، وأن تستقبله داخل المعسكرات أو المحطات التى أنشئت لهذا الغرض على ظهر السفن الحكومية التى تعمل فى الأنهار والبحـيرات. ونصت المادة 18 على أن الدول الموقـعة على هذا الاتفـاق يجب ان تباشر مسئولياتها نحو حماية الرقيق المحررين، وأن تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

فرضت الاستراتيجية العسكرية فى السودان المهدية منع تصدير الرقيق وتفادى فتح جبهة غزوات عسكرية لصـيد الرقيق فى الجنوب والجنوب الغربى كما فرضت الاشراف المركزى على الاتجار وتوثيق المبايعات، كـما حرمت المهدية خصى الأرقاء ومنعت تفـريق شـمل العائلة. وخـاصـة الأم والأطفال. فى فـتـرة الحكم الثنائى (البريطانى المصـرى) وتحلل علاقات الرق بسبب الصـراع الداخلى فى بريطانيا بين مؤيدى ومحـاربى تجارة الرق، والمعاهدة التى وقعـتها مصر مع بريطـانيا حول منع الرق وتصديره من القطر المصـرى. فى عام 1899 اصدر «كتـشنر» أول حاكم عام على السـودان مذكـرة سـرية يقول فـيـها.. «الرق لـيس نظاما مـعـترفـا به فى السودان..». ومنع الرقـيق الهارب من التجـمع فى المدن، وتمت عمليـة تعدادهم واحصائهم، وترسخت دعائم علاقة منتظمة بين حكومة السودان ومصلحة مناهضة

الرق فى القاهرة. إلا ان الأمر لم يخل من متاعب للإدارة المحلية، فقد اصطدمت سياستها بالمصالح المتناقضة بين عتق الأرقاء ومصالح الملاك، الوجه الآخر للمأزق ان إدارة الحكم الثنائى توهمت ان سياستها كفيلة بحل مشكلة اجتماعية اقتصادية عرقية دينية اثنية. ثم واجهت الأسئلة الصعبة. أين يعيش الرقيق بعد عتقه ولم يتملك وسيلة كسب عيشه؟ كيف يعيش الملاك وقد افلتت منهم وسيلة انتاج واداة خدمات؟ كيف يتدبر المجتمع شؤون حياته اليومية. فى مسعاه لتذليل الصعاب أوعز «وبخت» إلى «الشيخ إبراهيم مدثر» قاضى القضاة لتوجيه مذكرة للورد كرومر وعبر دولة الحكم الثنائى دعما لسياسة التدرج جاء فيها: «يجب أن لا يسمح لأى رقيق ليمتلك سيد قبل اثبات انه يسىء معاملته. ويجب على الحكومة ان تتبع هذا الأسلوب فى التعامل مع قضايا الرقيق لمدة سبع سنوات على الأقل حتى يهيئ السودانيون انفسهم بالتدرج». لقد كان استئصال كافة أعراض هذه المؤسسة بضربة واحدة خطر النتائج، ولهذا سمحت حكومة السودان ببعض أعراض الاسترقاق[1].

اختطت إدارة الحكم الثنائى خلال السنوات الأولى تلك المهام فى وظائف الدولة الحديثة. ولقد كانت الأرقام والاحصاءات بداية قاصرة بسبب قصور وسائط الاحصاء إلا انها ضبطت فى فترات لاحقة. همدت تجارة الرقيق وكسدت سوقها عدا حالات منفردة حدثت بين 1905 ـ 1915، وتم تنفيذ حكم الاعدام فى خمسة عشر نخاسًا، وكانت الأداة التى توسلت بها الإدارة لمحاربة تجارة الرقيق «مصلحة مناهضة الرقيق» التى انتقلت إلى الخرطوم عام 1903. ثالثة المهام، حصر وتسجيل الرقيق، تعثرت بها خطى التنفيذ حيث تنكرت القبائل البدوية عن احصاء وتسجيل ماشيتها خوفا من «العين» وتفاديا من الضرائب الوثيقة المفردة، بين سائر وثائق الحكم الثنائى كانت وثيقة «ولس» المعدة عام 1926 والتى تعطى عدد الارقاء فى خمس مديريات وهى: بربر، الجزيرة، حلفا، الخرطوم، وكردفان. بعد الحرب

1 ـ محمد إبراهيم نقد ـ المرجع السابق ص46.

العـالمية الأولـى تعرضت إدارة الحكم لـضغط من جـمـعيـات مناهضـة الرق فى بريطانيا، وعصبة الأمم المتحدة وقد وضعتها عام 1922، فى جُدول أعمال الجمعية العمومية، كل ذلك خلق حالة فى المجتمع السودانى، كظمت فئة من الملاك غيظها ودارت حول المعضلة بالاحتيال إعلان التسرى بالإماء والجوارى لابقائهن وأطفالهن فى الرق واتهـام الرقيق الآبق بالسـرقة. . الخ. جـاهرت فئـة أخرى بالاعـتراض والاحتجاج، رفع السادة الميرغنى والشـريف يوسف الهندى، وعبدالرحمن المهدى مذكـرة فى 6مارس 1925 إلى مديـر المخابرات تطالبـه بأخذ هذا الموضوع بـعين الاعتبـار ودراسته. أكد أصحاب المـذكرة الثلاثة انهم لاينتقدون أمـرا توجد العالم على مـحـاربته، ولكن الرق فـى السودان. كـمـا يقولـون. لا يمت بصلة لما هو مـتـعارف عـليه فى الـعالم، الارقـاء شـركـاء الملاك فى الأرض، أهل السـودان يعاملونهم معاملة حسنة. اذن ما هى هوية الارقـاء؟ شركاء للملاك ولهم امتيازات وحقـوق؟ سوء المعاملة بين الشـركاء لا يستـدعى اصدار ورقة الحـرية، بل تعديل الشراكـة أو فضها! مع المـأزق، أصدر قاضى القضـاة عام 1925 منشورا قـضائيا «على كل رجل يدعى انه امته زوجة له، أن يبرز الدليل الذى يثبت انها معتقة وأن الزواج تم بعقد شرعى. . » حلقـات المأزق تستحكم، فالمحاكم الشرعـية مدعوة أن تطبق القانون الخـاص بالزواج والوصاية انطلاقا من ان الرق لا وجـود له، وعندما يطل الرق برأسه ويصيح بأعلى صوته انه موجود أعلنت الحكومة سياستها بصراحة «إن كل من ولد منذ عام 1898 حر» فى ابريل 1936 صدر عن محكـمة السودان العليا احد عشر بندا تضمنت ضرورة الاثبات الشرعى للزواج ومساواة الأمة والحرة فى الأموال الشخصية، وغـيرها. فقرتان فى تقرير «ولس» 1926 تكشفان النقاب عن سمـتين من سـمات التحلل، الفـقرة الأولى بدأ بعض الملاك يدرك ان إعـاشة الرقيق طوال السنة لم تعـد اقتصادية. والفـقرة الثانية: أصـبح وضع الارقاء اقرب

إلى كونه مسألة اللون والمركز الاجتماعى منه إلى ادعاء أو دعوى يستطيع المالك أن يرفعها. سمات أخرى تناقلتها وثائق إدارة الحكم الثنائى المنازعات بين الملاك والارقاء إصدار أوراق الحرية، تلك بإيجاز كانت السمات الأساسية لتحلل علاقات الرق، صاحبتها وتبعتها سمات ثانوية عديدة تتجلى فى متابعة ظاهرة التحلل فى المديريات[1].

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية

جاءت تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية، جعلت محاولات القضاء عليها نوعا من الاصلاح الاجتماعى، وليس أدل على ذلك من التقدير الدينى الكبير الذى بشر به القرآن الكريم إذ جعل من تحرير الارقاء كفارة لكثير من الذنوب. والذى يعنينا هنا الدور الذى لعبته بريطانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى تصديها لمكافحة تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية، وهل كان ذلك اصلاحا اجتماعيا ونشرا حضاريا، أم ستارا لبسط النفوذ البريطانى فى شرق الجزيرة العربية. والواقع أن تجارة الرقيق لم تكن حكرا على العرب، بل مارسها الأوروبيون أيضا، فبينما كان الأخيرون يركزون نشاطهم فى نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد، كان العرب يعملون على الساحل الشرقى لأفريقيا، وقد حقق العمانيون بصورة خاصة أرباحًا طائلة من وراء هذه التجارة التى اشتهروا بها. وهكذا، كان شرق أفريقيا مصدر الأرقاء المستوردين إلى شرق الجزيرة العربية حيث شكلت تلك المناطق احتياطًا يؤمه العرب، ولم يستثن من هذه القاعدة سوى الصوماليين الذين كانوا أحرارا لأنهم كانوا يختلفون عن بقية الأفارقة فى كونهم عربًا مسلمين. ومن المعروف أن الإسلام لا يسمح باسترقاق الأحرار.

---

1 ـ محمد إبراهيم نقد ـ نفس المرجع ص58.

على الرغم من صعوبة ظروف نقل الأرقاء، وكذلك ظروف الحصول عليهم وما يحف بهـا من مشاكل، فـإنهم كانوا حيـنما يبلغون جـهة الوصول النهـائية، يغدون فى وضع أفـضل بوجه عام مما هو سائد فى وطن ولادتهم وقـد يعود ذلك لكون سادتهم ملزمين بموجب الشرع الإسلامى بأن يعـاملوا الأرقاء معاملة حسنة، ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم. أضف إلى ذلك ما كان يصل إليه الأرقاء من منازل رفيعة من الثقة، وقـد حصل بعضهم على حريتهم باعتناقهم الإسلام، وأصـبحـوا بالتالى يتحـدون مع السكان الوطنيين على أسـاس المساواة، وكذلك كان لقوتهم الجسـمية وشجاعتهم وشهرتهم بالأمـانة ما ضمن لهم التقدير ومزيدا من فرص التقدم ولسنا نقول هذا دفاعا عن هذا النوع من تجارة الرقيق، بل إننا نرى أن الرق مرفـوض مهما كان شكلـه، فالحرية لا تقدر بثمـن. وإنما قصدنا من ذلك المقارنة فقط من خـلال الحقائق المتوفرة لدينا. وكان سكان سـاحل عمان الشـمالية هـم القائمـون الرئيسـيون على تجـارة الرقيق فى الخليج العـربى فكانت مراكـبهم فى موسم التـجارة الذى يأتى مع موسم الحـصاد فى البصـرة تقوم بنقل الرقيق من البحرين والكويت إلى عمان لـتباع فى أعالى الخليج العربى وكذلك من مسـقط وصور Sur إلى موانـئ السند وكوتش وكـاثيوار وبومـباى. ولقـد جرت محاولات عدة لتـقدير حجم هذه التجارة فى وقت مبكر من القـرن التاسع عشر، قام بهـا عدد من الكتاب البـريطانيون إلا أنها فشـلت نظرا لأن بعض الأرقام التى تكون قائمة عن هذه التجارة لفترة من الزمن، لا تلبـث أن تتغير إلى درجة كبيرة. ومهـما يكن من أمر، فـإن السلطات البريطانية لم تعـر أهمية كـبيرة لحركـة تجارة الرقيق العربيـة خارج حدود الهند خلال العقدين الأولين من القـرن التاسع عشر، وكان ذلك عام 1805 وبعد ذلك بعامين، أصدرت الحكومة البريطانية قانونا يحرم الاتجار فى الرقـيق فى بريطانيا ومستـعمراتها كـما يحرم على الرعايا البـريطانيين

الاشتغال بتجارة الرقيق فى أفريقيا أو نقلهم من هذه القارة إلى الخارج وعلى أثر ذلك تولت السفن الحربية البريطانية عملية التصدى لهذه التجارة فى ساحل أفريقيا الغربى، وفى المحيط الأطلنطى[1].

بدأت تجارة الرقيق فى ساحل أفريقيا الشرقى وفى المحيط الهندى تجذب الأنظار إليها بعد انتهاء الحروب النابليونية. ومما يجدر ذكره أن الرق وتجارة الرقيق كانت من النظم المتغلغلة فى الشرق منذ قرون مضت إلا أن هذه التجارة ازدهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، إذ أوجد التقدم الزراعى فى الجزيرتين الفرنسيتين: أيل دى فرانس (موريشيوس) وبوربون طلبا متزايدا للعمال الزراعيين مما جعل الفرنسيين يجلبون العبيد الأفارقة للعمل فى مزارعهم بهاتين الجزيرتين من مستعمرة موزمبيق البرتغالية، ثم من كلوه وزنجبار بأفريقيا الشرقية. وكان سلطان عمان قد فرض منذ عام 1722 ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من أملاكه الأفريقية، وبذلك فقد كانت تجارة الرقيق فى شرق أفريقيا تشكل جزء كبيرا من دخل سعيد، إذ كان يقدر دخله السنوى منها بحوالى 75 ألف دولار. هذا فضلا عن أن عبيد شرق أفريقيا كانوا دعامة لنظامه الاقتصادى، حيث كان يعهد إليهم بفلاحة الأرض، كما كان ملاك الأراضى يشغلون الرقيق فى أراضيهم خمسة أيام فى الأسبوع مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه فيقوم بزراعتها والعمل بها فى اليومين الباقيين من الأسبوع. كان لورد كالدون Caledon حاكم مستعمرة الكاب أو الرأس البريطانية قد كتب إلى حكومة لندن يحضها على أنه إذا حدث فى نهاية الحرب الدائرة بين فرنسا وبريطانيا «واستعاد الفرنسيون سيادتهم على موريشيوس» فلا مندوحة أن تطلب من شركة الهند الشرقية البريطانية أن

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ سياسة بريطانيا فى الخليج العربى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ص91.

تستخـدم نفوذها لدى السلطان سعيـد لتحريم تجارة الرقيق فـى زنجبار. وبناء على ذلك، شرعت الشركـة البريطانية تعمل بمنتهى الحذر من أجل تحـريم تجارة الرقيق خشية إغضاب سلطان عمان حليف بريطانيا وهكذا طرقت حكومة بومباى موضوع تجارة الرقيق العربية لأول مرة فى مارس 1812، إذ كتبت إلى السلطان سعيد تطالبه بأن يعلن لرعاياه عن تحريم تجارة الرقـيق فى ولاية بومباى، وأنه يترتب على ذلك تعرض من يخـالف من رعايا السلطان قانون تحـريم تجارة الرقيق للعـقوبة. وعلى الرغم من تقديـر الكابتن سمى Smee الذى قـدمه لحكومـة بومبـاى عن زيارته لزنجبار عام 1811 وبين فيه أن تجارة الرقيق من أفريقـيا قد ازدادت اتساعا، وأكد أن الرقيق سيدخلون الهند عـلى مراكب عربية فإن حاكم بومبـاى دنكان وخليفته نيبن لم يهتما بهذا الموضوع آنذاك[1].

ظلت المسألة على هذا الوضع حتى عام 1815، حيث وصلت بومـباى أنباء تقول بأن قـبائل رأس الخيـمة قد اسـتولوا على سفـينة محملة بالرقـيق كانت فى طريقهـا من زنجبار إلى مـسقط، وقتلوا من كـانوا على ظهرها. فكتب نيـبين إلى السلطان سعـيد يستـحثه على تحريم تجـارة الرقيق فى أملاكـه واعدا إياه بأن ذلك سيـقابل بالرضا من جـانب الحكومة البريطانـية. وعلى ذلك فليس بمستـغرب أن يتجاهل السلطان سـعيد هذا الطلب، وبذلك فلم يبحث هذا الموضـوع مرة أخرى بين بومبـاى ومسقط لعدة أعـوام تالية. ويبدو أن سلطات بومـباى لم تكن آنذاك راغبـة فى التدخل بتجـارة الرقيق العربيـة، ويدلنا على ذلك ما حـدث فى صيف 1816، حين تعـرضت السفينة البـريطانية «فيـفريت» Favourite للسفينـة العربية «سليمانى» Sulaimani فى الخليج العربى وأسرتها واقتادتها إلى بومباى لمحاكمتها أمام المحكمة البحرية، لأنها كانت تحمل عددا من الرقيق للبيع فى البصرة، فاحتج

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص92.

باشا بغداد بشدة لدى حكومة بومبــاى على هذا الحادث، مما حدا بحكومة بومباى إلى أن تعتــذر وتتنصل من المسؤوليــة بإلقاء تبعـتها على القــبطان الذى ادعت أنه يعمل تحت إمرة سلطة أخرى. غير أن اهتمام حكومة بومباى الفعلى بتجارة الرقيق اتضحت بوادره بعد حملة عام 1819 ـ 1820 ضد قبائل رأس الخيمة. إذ جاء فى المادة التاسعة من المعاهدة الـعامة المعقودة مع الشيوخ اعتبـار تجارة الرقيق عملا من أعمال القرصنة، كما نصت على[1]:

«أن نقل الرقيق من رجـال ونساء وأطفـال من شواطئ أفريقـيا أو أى مكان آخر فى سفن يعتبر قرصنة سوف لايقوم بها الاصدقاء العرب...».

يتضح هنا مدى الظلم فى تطبيق نفس عقـوبة القرصنة على المتاجرة بالرقيق على المتعــاقدين بموجب هذه المعـاهدة، على حين كـان مسمـوحا لسلطان عـمان والإيرانيين والعثمانيين والعرب غيـر المتعاقدين بمواصلة العمل بهذه التجارة، إذ أن منع قبائل رأس الخيـمة سيكون لمصلحة هذه الفئات إلى جانب تركـيز هذه التجارة فى أيديهم. وهذا ما قـد يفسر سبب عـدم اعطاء حكومة بومباى أهمـية لإخراج هذه المادة المتعلقة بتجارة الرقيق إلى حيز التنفيذ آنذاك. واعتاد عرب عمان وساحل عمان منذ أزمنة قديمة على جلب العبيد من شرق أفريقيا بالسفن إلى منطقة الخليج العــربى والجزيرة العــربية، ثم يقــومون ببـيعــهم فى تلك المناطق ومناطق أخـرى مجاورة. وكان الخليج العربى هو الطريق الذى تسلكه قوافل السفن المحملة بالعبيد حيث يباعــون كعمال زراعيين لعرب الجـزيرة العربية. وكان شرق أفريـقيا المصدر الأساسى لتجارة الـرقيق وخاصة منطقة زنجبار قـبل وبعد خضوعها للعـمانيين فى نهاية القــرن السابع عشـر. ولما كانت بريطانيا تريد فـرض نفوذها وهيمنتــها على الخليج العربى وشرق أفـريقيا ومناطق أخرى فى العالم، فقد اتـخذت من مكافحة

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص92.

تجارة الرقيق وسيلة للسيطرة على أجزاء متـعددة فى الخليج العربى وشرق أفريقيا. ولما كانت عمان تمتد فتشمل أيضا جزءاً من ساحل افريقيا الشرقى المتمثل فى منطقة زنجبار وتنجانيقـا، فقد وجدت بريطانيا ضالتها المنشودة فى ايـجاد وسيلة تنفذ منها للسـيطرة على تلك الامـبراطورية الواسـعـة، تلك الوسيلـة هى مكافحـة الرق. وجاءت أول بادرة يمكـن وصفهـا بأنها خطوة هامـة ضد تجار الرقـيق فى الخليج العربى فى عام 1821 من حاكم جزر «موريشيوس» السير «روبرت فاكوهار» وليس من جانب السـلطات البريطانية فـى الهند، فقبل سـقوط الجـزر فى أيدى القوات البريطانـية كان من عـادة سكان هذه الجزر ان يحـصلوا على اكثرية الـرقيق الذين يحتاجون إليـهم للعمل فى المزارع من «مدغشقر» وبانتقـال السيادة على الجزر من الفرنسيين إلى البـريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح اسـتيراد الرقيق إلى الجزر امرا محظورا.

اتفاقية مورسبى بين بريطانيا وعمان عام 1822 لتجارة الرقيق

فى الواقع أن ما يمكن وصـفه بأول تحرك بريطانى عملى ضـد تجارة الرقيق العربيـة كان عام 1821 على يد حاكم جزيـرة موريشيوس السيـر روبرت فاركوهر R.Farquhar ، حدث ذلك عندمـا وضعت الحروب النابليونيـة أوزارها، فتنازلت فرنسا عن جزيرة موريشيـوس لبريطانيا بموجب معاهدة باريس الأولى فى 30مايو 1814، وأصبحت أمـور المحيط الهندى تحظى باهتمام لندن مبـاشرة، وكان الكابتن سـمى قد بـين فى تقريـره عن زيارته لزنجـبار سـالفـة الذكر، أن كـلوة وزنجبـار الخاضعتين للسـيد سعيد تشكلان مخزنين كبيرين لتـوريد الأيدى العاملة من العبيد الأفارقـة إلى المزارع الفرنسية فى جـزيرتى موريشيـوس وبوريون، وبمجرد أن آلت موريشيوس إلى بريطانيا، صدرت الأوامر بأن تطبق فـيها قانون تحريم تجارة الرقيق الصادر عام 1807. وبذلك أصبح استـيراد الرقيق إلى الجزيرة غير شـرعى، كما اتخذ إجراء مـشابه فى بوريون عام 1817، وذلك تطبيـقا للتشـريع الفرنسى الذى

يقضى بمنع استيراد الرقيق فى الممتلكات الفرنسية. وفى ابريل من العام التالى تقرر ايضا منع الرعايا الفرنسيين من العمل فى تجارة الرقيق. ولكن التشريع الفرنسى لم يكن يعتبر تجارة الرقيق جريمة، ولذلك فقد رفضت الحكومة الفرنسية ان تمنح الطرادات البريطانية حق تفتيش السفن الفرنسية التى يشتبه فى انها تنقل الرقيق. وعلى أية حال، فقد كان أول هجوم على تجارة الرقيق قد تم من مدغشقر عام 1817 بناء على اتفاق بين السير فاركوهار وحاكم بوريون الفرنسى، وحقق ذلك الهجوم نجاحا فى إيقاف هذا الجانب من التجارة. هذا وقد تحقق فاركوهار فى أوائل عام 1821 من أن مسقط ليس لها حتى ذاك الوقت إلا اتصالات قليلة مع جزيرة موريشيوس، على حين تربطها بحكومة بومباى علاقات سياسية وتجارية متينة. وهذا ما جعله يكتب فى 28 سبتمبر 1821 إلى حاكم الهند العام هيستنجس مقترحا أن يستخدم نفوذه فى الضغط على السلطان سعيد لوقف تصدير الرقيق من موانيه وملحقاتها على ساحل أفريقيا الشرقى، فأحال هيستنجس هذه المقترحات إلى الفينستون فى بومباى طالبا منه تولى الأمر ومتابعته[1].

اعتبر افضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب إلى السلطان سعيد حاكم عمان وشرق أفريقيا بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين، وهكذا ففى بداية عام 1821 كتب «فاركوهار» إلى الحاكم العام فى الهند» الماركويز هاشتنج» يقترح اجراء اتصال بالسلطان سعيد بهذا الشأن بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادته إلى السلطات البريطانية، وفى الواقع لم يكن الطلب سهلا كما لم يكن من السهل ان يوافق عليه السلطان سعيد خاصة وانه قد غضب عندما احتجز له سفنيتان فى الخليج العربى من قبل احدى السفن الحربية البريطانية لانها كانت تحمل الرقيق. اما فيما يختص بتجارة الرقيق بوجه

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص94.

عام فـقد كـتب «الفنستـون» إلى السلطان سعـيد بأنه يسـر شركـة الهند الشرقـية والسلطات البريطانيـة فى الهند انه لو استطاع الغاء تجـارة الرقيق نهائيا من جـميع ممتلكاته، وإذا لـم يكن راغبـا فى ذلك فعليه ان يطمئن بان الحكومـة البريطانية لن تكون فى نيتها تطبيق القانون القاضى بتفتيش سفنه فى أعالى البحار أو التدخل فى استقلاله بأى حـال من الأحوال. وهكذا تعرضت تجارة الرقيق العربيـة فى أفريقيا الشرقيـة لهجوم مشتـرك من جانب حكومتى موريشـيوس وبومباى البـريطانيتين، بالاضافة إلـى هجوم آخر من جانب «الجـمعية الأفريـقية» African Institution ببريطانيا، والتى كانت قد وصلتها تقـارير من مصادر عديدة عن مدى انتشار تجارة الرقيق فى المحيط الهندى. ولكن لم يكن من السهل الحصول على موافقة السلطان سـعيـد، نظرا للظـروف السائدة آنذاك، حـيث كـان الطراد البـريطانى «سـايك» Psyche قد احـتجز مـركبـين من مراكب السلطان فى الخليج لحـملهمـا الرقيق، واحتج السلطان بشدة لدى الفينستون الذى أعرب عن اعتذاره فقط[1].

صار معـروفا فى الهند أن السلطان سعيـد يجمع ايرادا ضخمـا من الضريبة المفروضة على العبـيد، وأن السلطات البريطانية بمطالبتها بتـحريم تجارة الرقيق فى أملاكـه الأفريقـية قـد تؤدى إلى كراهيـة رعاياه له. ومن ثم، فـقد تقرر مطـالبة السلطان سعيد بعدم السماح ببـيع الرقيق للأوروبيين، حيث ان الإمام كان قد أبلغ المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج العربى أن الإسـلام يقر الرق. وهكذا أصدر السلطان سعـيد أوامره إلى ولاته فى زنجبـار وغيرها من جهات السـاحل الأفريقى بعدم السمـاح ببيع الرقيق للأوروبيين. لقـد تبين لنا كيف ان بريطانيـا قد وضعت حدا لنشاط قـبائل رأس الخيمة فى الخليج العـربى بالقوة، وتوجت ذلك بالمعاهدة العامة عام 1820، التى نصت احدى موادها عـلى اعتبار تجارة الرقـيق من أعمال

ا ـ فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص95.

القرصنة، وقد كانت هذه المادة إشارة للاهتمام البريطانى بهذه التجارة والعمل على محاربتها. ولما كانت تلك المعاهدة قد فرضت فقط على شيوخ القبائل العربية فى ساحل عمان، فقد كان ذلك موضع تعليق جون ماكلويد J.Macleod - أحد المقيمين السياسيين البريطانيين فى الخليج العربى - حيث ذكر أن المساعى التى تبذلها بريطانيا لالغاء تجارة الرقيق بناء على معاهدة 1820 ستكون عديمة الجدوى، طالما أن بقية القوى فى الخليج العربى لم تشترك فى هذه المعاهدة. وعلى ذلك تضافرت ملاحظة ماكلويد مع رأى حاكم موريشيوس، الذى كان يطمع فى أكثر من استصدار أوامر السلطان سعيد إلى ولاته فى زنجبار بمنع بيع الرقيق للأوروبيين، لتدفع بالحكومة البريطانية للعمل على ابرام معاهدة مع مسقط يتعهد فيها السلطان وخلفاؤه من بعده بتحريم بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية. فعند نهاية عام 1821، أكد السلطان للكابتن بروس - المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر بأن أوامره التى كان قد أصدرها لولاته فى شرق أفريقيا ستحمله خسائر سنوية كبيرة. وكان الفينستون قد اقتنع بهذا القدر من التنازلات التى قدمها السلطان على عكس فاكوهار الذى كان قد اكتشف مؤخرا أن المراكب العربية والأوروبية تقوم بتهريب العبيد إلى مسكارينز Macarenes ، فكتب إلى الفينستون فى يناير 1822 يقترح عليه ان يطلب من السلطان سعيد اقرارا موقعا بأنه سيمنع السفن العربية والأوروبية من نقل الرقيق من أفريقيا إلى مسكارينز أو إلى أى من الممتلكات الأوروبية فى الشرق. غير أن الفينستون لم يتفق مع فاركوهار فى فكرة تقييد حركة السفن العربية فى البحار الشرقية، وذلك لاعتقاده بأن السلطان سعيد قد يطلب فى مثل هذه الحالة تعويضا ماليًا للخسارة التى سيتعرض لها، بالاضافة إلى أن زيادة الضغط عليه قد يدفع به إلى طلب مساعدة زملائه حكام الجزيرة العربية، الذين هم أيضا لاشك يعارضون مثل هذه القيود على حين كان فاركوهار يعتبر المعاملة

الميزة التى يمكن منحها لبحرية مسقط فى ميناء لويس كافية لتعويض السلطان سعيد خسارته المادية[1].

أصر فاركوهار على موقفه، فأدى ذلك إلى موافقة سلطات الهند البريطانية على دعوة السلطان سعيد لقبول صيغة اتفاقية يتم بموجبها منع تصدير الرقيق من ممتلكاته إلى أى من الممتلكات البريطانية أو الأوروبية، وعلى ذلك، تم اختيار الكابتن مورسبى F.Moresby للقيام بمهمة المفاوضات مع السلطان سعيد بهذا الشأن، فأبحر إلى مسقط فى أغسطس 1822، ووصلها حوالى نهاية الشهر، حيث بدأ مهمته فأطلع السلطان سعيد على مسودة للمعاهدة المقترحة، ولم يبد الأخير أية اعتراضات اساسية عليها، وفى 7سبتمبر وضع خاتمه على تلك الاتفاقية التى تنص على منع ابحار الرقيق فى ممتلكاته إلى المسيحيين أو نقلهم على مراكب عربية إلى الممتلكات الأوروبية، كما نصت على تعيين موظف بريطانى فى ممتلكات السلطان سعيد فى شرق أفريقيا لمراقبة هذه التجارة. ومما هو جدير بالملاحظة ان هذه الاتفاقية قد تألفت من عامودين أحدهما اشتمل على الطلبات المقدمة من الكابتن مورسبى نيابة عن فاركوهار والآخر اجابات السلطان على كل «مطلب» بخط يده ومختومة بخاتمه. وهكذا لم يعد مسموحًا للمراكب العربية بحمل الرقيق جنوب أو شرق خط يمتد من رأس لجادو على الساحل الأفريقى ويمر على بعد 60 ميلا شرق جزيرة سوقطرة، ومن ثم إلى رأس «ديو» على ساحل كاثيوار، وبذلك فكل سفينة تحمل رقيقًا فى هذه المنطقة سيتم القاء القبض عليها وتتعرض لنفس العقوبة التى تخضع لها السفن البريطانية التى تعمل فى تجارة الرقيق. وإزاء هذا الوضع فقد رأى مورسبى أن حق القبض يؤدى بالضرورة إلى حق التفتيش، وعلى ذلك طلب اضافة ملحق للاتفاقية يوضح ذلك فلقى بعض الصعاب فى هذا المضمار،

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص96.

مع أن السلطان سعيد لم يعترض على هذه الاضافة، غير أن طريقة تعبيره عن موافقته لم تكن مرضية تمامًا حيث أبدى استعداده لمنح هذا الحق لطرادات «صاحب الجلالة» ملك بريطانيا وليس لطرادات الشركة البريطانية، مما اضطر مورسبى المرور على هذه المسألة دون مناقشة مطولة تجنبًا لتعثر المفاوضات. ويبدو أن السلطان سعيد كان ما زال حانقًا على شركة الهند الشرقية البريطانية إثر حادثة «بسايك». ومن الملاحظ ان اتفاقية مورسبى لم تكن لتتدخل فى تجارة الرقيق العادية بين شرق أفريقيا والخليج العربى، إذ يبدو ان وجهة نظر حكومة بومباى كانت تحسب ان أى تدخل فى هذه التجارة فى ذلك الوقت قد يلاقى عدم الترحيب العربى، مما يعرض جميع محاولات القضاء على الرقيق فى الخليج العربى للخطر[1].

اخبر السلطان سعيد فى نهاية عام 1822 الكابتن «بروس» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بإنه قد أرسل أوامر إلى ادارته فى شرق أفريقيا وحكام الولايات بأنه لا يسمح ببيع الرقيق لأى سفينة فرنسية أو برتغالية أو أمريكية ولا لأى فرد مسيحى كما أكد «لبروس» ان موافقته على طلبات «الفنستون» تحمله خسارة سنوية كبيرة وعلى الحكومة البريطانية الا تتوقع اية تنازلات أخرى. وقد اقتنع «الفنستون» بهذا القدر من التنازل، وكان «الفنستون» يتوقع بان السلطان سعيد سيطلب تعويضا ماليا للخسارة التى تسببها له حركة تقييد تجارة الرقيق فى «زنجبار» وان أى ضغط آخر يمكن ان يؤدى بالسلطان إلى طلب مساعدة حكام الجزر الذين يعارضون هذا التقييد، فقاموا باعفاء السفن العمانية فى ميناء «بورت لويس» كتعويض كاف عما لحق السلطان سعيد من خسائر مادية. ولم يتغير موقف السلطان سعيد، وكان ثابتا عندما ارغمت السلطات البريطانية فى عام 1822 على

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص97.

الموافقة على دعوة السلطان سعيد للانضمام للاتفاقية التى تنظم منع تصدير الرقيق من ممتلكاته إلى أى ميناء بريطانى أو أوربى ولم يتقدم سلطانُ عمان باعتراضات اساسية على الاتفاقية المعروضة للبحث لانه كان قد قدم اعتراضا مهما حول منع بيع الرقيق للأوربيين فى «زنجبار» الذى يكلفه خسارة كبيرة فى الدخل المالى وقد رحب «الفنستون» بالاتفاقية لانها ستزيل عوامل الاثارة مستقبلا وكان ميالا لاجراء تغيرات طفيفة فى الاتفاقية بعد وصوله نسخة منها.

تطالب المادة الرابعة فى النسخة البريطانية السلطان سعيد بالعمل على اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يعملون بتجارة الرقيق فى ممتلكاته وبينما لم يتم ذكر هذه النقطة فى النسخة العربية ولم يستطيع «الفتستون» ان يعمل شيئا ضد هذا التناقض لانشغال حكومة «بومباى» فى الحملة ضد «رأس الخيمة» فى ساحل عمان فى حين جرت تعديلات وتفسيرات أخرى للمواد المتعلقة بتجارة الرقيق. وبذلك اتخذت بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق وسيلة لفرض سيطرتها ليس على الخليج العربى وإنما على شرق أفريقيا التى كانت خاضعة لسيطرة عمان والتى وجدت يها ضالتها المنشودة فى ايجاد طريقة تتخذ منها السيطرة على شرق أفريقيا الواسعة وهى مكافحة الرق وضغطت بريطانيا على حاكم عمان سعيد بن السلطان عام 1822 للتوقيع على معاهدة «مورسبى» التى حرمت تجارة الرقيق خارج نطاق املاكه الافريقية والآسيوية وبذلك منعت بيع الرقيق، وقام الأسطول البريطانى منذئذ بأعمال الرقابة فى مياه افريقيا الشرقية. هناك عوامل سياسية كانت تكمن وراء موافقة السلطان سعيد على ابرام اتفاقية «مورسبى» وما يترتب على ذلك من تضحية بجزء كبير من ايراده، ولم تكن تلك الموافقة لدوافع إنسانية، بل كان السلطان حريصا على ضمان مركزه فى ممتلكاته وفى الخليج العربى أيضا، وهو الأمر الذى يجعله فى حاجة ماسة إلى دعم بريطانيا وتأييدها. يقول جون بى كيلى

«وكانت مسقط فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر ترانزيت لتجارة الرقيق إلى شرق الجزيرة العربية وفارس والعراق والهند غير ان هذا المركز تقلص فى النهاية عندما اخذت تنافسها مدينة صور الواقعة إلى الجنوب من مسقط. وفى أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر درج سكان المناطق الساحلية شرق الجزيرة العربية على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانئ مسقط. ولابد من مناقشة هذا الرأى الذى قاله كيلى فقد ركز هنا على سلطنة عمان ورواج تجارة الرقيق بها فى فترة معينة مستندا إلى معلومات من الوثائق البريطانية واعتبرها أكبر مركز لتجارة الرقيق مع دول عديدة تمتد من العراق وإيران إلى الهند مرورا بمنطقة الخليج العربى فى أوائل القرن التاسع عشر[1]:ـ أولا ان سعى بريطانيا ليكون لها نفوذ فى منطقة الخليج العربى وفى مسقط على وجه التحديد قد بدا فى تلك الفترة التى ركز فيها كيلى على نشاط التجارة فيها ويتضح الغرض السياسى الذى يختفى وراء الرأى الذى ذكره هنا وقد وقعت بريطانيا بالفعل معاهدة مع سلطان عمان بدءا بمسقط واعطاء هذا التدخل مسحة إنسانية وهى محاربة تجارة الرقيق. ثانيا:ـ هناك مراكز أخرى قد نشطت فى هذه التجارة فى تلك الفترة وكانت اسواقًا لها فلماذا التركيز على مسقط فى تلك الفترة. ثالثا:ـ يوضح قول كيلى بان سكان الدول الساحلية للخليج العربى قد درجوا على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانى مسقط فى أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر ليثبت بان السلطات البريطانية استطاعت ان تحد من الاستيراد الخارجى للعبيد وان هذه التجارة أصبحت داخلية فى المنطقة بخاصة بعد اجراءات حظر تجارة الرقيق البريطانية 1807 و 1811 والمعاهدة البريطانية مع سلطان عمان 1820. وإذا كنا نريد توضيح الغرض السياسى البريطانى الذى اختفى وراء محاربة تجارة الرقيق فى الخليج العربى فإن

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص222.

ذلك لا يعنى عدم اقرارنـا بوجود تلك التجارة والنشاط فى تلـك الفترة. من المهم ان تعرف أن التجار الأوربيـين قد اشتركوا فعليا فى ممارسـة هذه التجار قبل الحظر البـريطانى عليهـا وبعـده ذلك ان الاجراء البـريطانى لمنع هذه التـجارة لا يشـمل الأوربيين من غير البريطانيين[1].

مهـما يكن من أمر، فإن وضـعا مختلـفا إلى حد ما قـد حل بمجىء المقيم السـياسى البـريطانى الجديد فى الخليج العـربى جون مـاكلويد G.Macleod عام 1823، حيث اسـتعمل شيـئًا من القوة لمجـابهة هذا الموضوع، وذلك إثر جـولته الاستطلاعـية فى الساحل العـربى، إذ كان لاحظ أن قبـائل رأس الخيمـة ما زالوا يعمـلون بتجـارة الرقيق رغم اتفـاقيـة عام 1820. لدى تفـحصه لنسخ المـعاهدة الموجودة فى المقيميـة، استنتج ان ترجمة المادة التاسعة بصورتـها حيئذ لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة إيجابـية فالنسخة العربية تمنع قيام المراكب الـعربية من سرقة ونقل الرقيق فى البحر وعليـه لا يمكن اعتبارها مانعة لشراء الرقـيق عبر الطرق العادية، أو نقلهم بعد البيع.

كتب ماكلويد لالفينسـتون ينصحه بأن يغض الطرف عن هذه المادة، أو على الأقل عدم اعتـمادها على أساس النسخة العـربية وما لبث الفينسـتون أن قبل هذه النصيحة فأعلنت حكومة بومباى فى مارس 1823 أن المادة المتعلقة بتجارة الرقيق لا تحمل بالفعل المضمون الذى تهدف إليه، وبهذا فإن عمليات بيع ونقل الرقيق تعتبر عملا من أعمـال القرصنة. وعلى هذا بدأ الكابتن أوين W. Owen بمسح سواحل شرق أفـريقيـا وجنوب الجزيرة العـربية. وفى رحلتـه إلى زنجبـار وقف على أدلة أساسية على استمرار تجارة الرقيق بين ممتلكات السلطان سـعيد الافريقية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية، على حين كان ذلك محرما بموجب معاهدة مورسبى. وعندما عاد أوين إلى بومـباى فى نوفمـبر 1823 اقتـرح على الفينسـتون تعديل مـعاهدة

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص223.

«مورسبى» بحيث يحق لسلطات بومباى بموجب هذا التعديل القاء القبض على أى مركب أوروبى يحمل رقيقا ضمن مسافة (15) ميلا من ساحل ممتلكات السلطان سعيد الافريقية، والقاء القبض على اية سفينة غير أوروبية تحمل رقيقا إلى الجنوب من رأس دلجادو وأن يطلب من السلطان سعيد بأن يخول جميع السفن من مختلف الجنسيات القبض على مثل هذه السفن واقتيادها إلى أحد موانيه، غير أن الفنستون رفض هذه المقترحات، لأنه كان يرى أن السلطان سعيد لا يملك حق تخويل سفن الدول الأخرى صلاحية التفتيش والقبض على السفن العاملة فى تجارة الرقيق، وبالتالى فإن اتفاقية «مورسبى» كانت ملائمة للأهداف التى وضعت من أجلها. ولكن هذا الرفض لم يغير من موقف أوين مطلقًا، ففى طريق عودته إلى أفريقيا فى ديسمبر 1823 عرج على مسقط وقابل السلطان سعيد وحذره من مغبة التورط فى عمليات تجارة الرقيق، حيث اكد له بأنه قد عقد العزم على القضاء على هذه التجارة تماما، إن عاجلا أو آجلا. ومن ثم تابع أوين طريقه حتى وصل ميناء ممبسه في فبراير 1824، حيث وجد سكانها من المزاريع وهى قبيلة حضرمية استوطنت شرق أفريقيا وكانوا ثائرين على السلطان سعيد، وبذلك وجدوا فيه فرصتهم للخلاص من حكم السلطان سعيد، وما لبثوا أن عرضوا عليه السلطة فى البلاد، فكان هذا العرض فرصة له للقضاء على تجارة الرقيق، مما جعله يوافق عليه. فاحتج السلطان سعيد بشدة لدى الفينستون على عملية أوين، إلا أن الفينستون لم يتنصل من هذه العملية آنذاك، رغم عدم ارتياحه لها. فعلى حين كان قد رفض عرضا من المزاريع بهذا المعنى فى السنة السابقة مقابل مساعدته لهم ضد السلطان سعيد، لأنه لم يجد فى ذلك أية فائدة عملية، فإنه لم يتخذ نفس الموقف هذه المرة، وعلى ذلك فلم يشجب العملية لاعتقاده بأن من الممكن أن تكون للسلطات البريطانية وجهة نظر مختلفة عما قبل إزاء هذه المسألة. وهكذا

رفع الأمر إلى مجلس مديرى الشركة لاتخاذ ما يرونه مناسبا بهذا الشأن[1].

طلب الفينستون فى الوقت نفسه من وكيل السلطان سعيد فى بومباى أن يقدم تقديرا بالتعويض المناسب الذى قد يرضى السلطان سعيد فأحال الوكيل بدوره هذا الطلب إلى سيده الذى أجاب عليه فى بداية عام 1826، مبينا مدى ما عاناه من جراء التنازلات التى ترتبت على اتفاقية مورسبى (1822)، وبالتالى فإن مركزه سيكون محفوفا بمخاطر جمة إذا ما فرضت عليه قيود جديدة بشأن تجارة الرقيق، وخلص إلى القول إنه على استعداد للقضاء على هذه التجارة إذا ما وافقت الحكومة البريطانية أن تدافع عنه برا وبحرا ضد أعدائه فى الجزيرة العربية أو أن تمنحه موزمبيق البرتغالية، وقد ذهب بعيدا ليعرب عن استعداده للانسحاب من عمان كلية والاستقرار فى زنجبار مقابل مبلغ مناسب من المال. على أن الفينستون رأى فى هذه المقترحات ما يتعارض والسياسة البريطانية آنذاك فرفضها، واقترح فى المقابل تعويض السلطان سعيد وإيقاف تجارة الرقيق بفرض رقابة بريطانية على ساحل أفريقيا الشرقى، وقد أيده فى ذلك مجلس مديرى الشركة البريطانية لما كان يراه هذا المجلس من ضرورة مراعاة ظروف السلطان سعيد وعدم تعريض حكمه للخطر نتيجة لنقص دخله غير أن انسحاب أوين من ممبسه فى يوليو 1826 بناء على طلب المزاريع أنفسهم، وضع نهاية لهذه المسألة، وبالتالى فقد أقفل المجلس باب النقاش حول تجارة الرقيق فى أكتوبر 1827 لعقد من الزمن[2].

اتفاقية منع الرقيق بين بريطانيا وعمان وساحل عمان عام 1839

بدأت بريطانيا اجراءات توقيع معاهدتين مع السلطان سعيد سلطان عمان فى عام 1820، 1822 ووقعت معه اتفاقية ثالثة 1838/ 1839 لمنع السفن العمانية من المتاجرة برقيق أفريقيا وبيعهم فى منطقة الخليج العربى، وقد واكبت هذه الاتفاقية

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص99.

2 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص100.

اتفاقيات أخرى مع شيوخ القبائل ساحل عمان كما تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع سلطان عـمان فى عـام 1845 وجـانبا من المـوضوع·يخص الحكـام أنفسـهم فبعـضهم كانوا متورطـين فى تجارة الرقيق[1]. وهذا على الرغم من النشاط الذى كانت تقـوم به سفن أهل البحرين والـكويت من وقت إلى آخر فى مضمـار تجارة الرقيق بين الموانئ العمـانية والمناطق العليا للخليج العربى كما كـان يتم نقل العبيد من ميناءى مسقط وصور إلى موانئ السند مـثل كتش وكاتياوار وإلى اقليم بومباى على ظهر السفن العمانية وسفن سـاحل عمان والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها[2].

كما ان مـوسم تجارة الرقيق فى الخليج العربى يتـوافق عادة مع ذروة الموسم التـجارى والذى يعـتمـد بدوره فى الدرجة الأولى على مـوسم حصـاد البلح فى البصرة واعـتبارا من شهـر يوليو فصاعدا تبـدأ السفن التابعة للمنطقـة السفلى من الخليج العـربى وعمان رحـلاتها السنوية إلى شط العـرب بمناسبـة موسم الحـصاد وهناك وأثناء رحلتـها تتوقـف هذه السفن فى بعض الموانئ الواقـعة على طريقـها لإفراغ شحناتها من الرقيق إلى تلك الموانئ ويتم انزال العـبيد المصدرين إلى المنطقة الشرقيـة من الجزيرة العربية وانزالهم فى ميناء القطيف. وخـلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر، كان من النادر ان يجلب العبيـد من البحر الاحمر عبر الجزيرة العربية وذلك لبيـعهم فى منطقة الخليج العربى وكان العدد الأكبـر من العبيد الذى يجلب إلى الخليج العـربى يتم بيعهم فى البـصرة والمحمـرة ومنها إلى داخل إيران وان المبالغ التـى تتجمع من هذه الصـفقـات تنفق بوجه عام على شـراء البلح من البصرة والمحمرة لاستهلاك منطقة ساحل عمان أو لبيعها فى عمان [3].

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص228.
2 ـ جى بى. كيلى ـ المرجع السابق ص9.
3 ـ جى بى كيلى ـ نفس المرجع ص10.

رفع الوزير الأول الجديد فى بومباى ويلوبى J.P. Willoughby مذكرة إلى حاكم بومباى سير «روبرت جرانت» R.Granat ضمنها معلومات عن تجارة الرقيق فى «كوتش» و«كاثيوار» المجاورتين لبومباى، حيث كان قد جمع هذه المعلومات خلال عمله كوكيل سياسى فى «كاثيوار». وقد جاء فى هذه المذكرة أن تجارة الرقيق العربية تنتشر بشكل واسع فى تلك الجهات واقترح ان تقوم بحرية الهند بمراقبة سواحل «كوتش» و«كاثيوار»، مع مطالبة سلطاتهما بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم، وإذا رفضت هذه السلطات الانصياع، فمن الضرورى اتخاذ الإجراءات المناسبة لبسط الحماية البريطانية على تلك الجهات، حتى يمكن اصدار اعلان بمنع تجارة الرقيق هناك، ومن ثم يتم تعميم نسخ من هذا الاعلان على جميع الموانئ العربية. وقد أحيلت هذه المقترحات إلى مدعى عام بومباى Bombay Advocate - General، الذى لم يوافق عليها، لأنه رأى فيها مخالفة قانونية. ولما كان جرانت متفقا مع «ويلوبى» على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق فى تلك الجهات، فقد كتب إلى حكومة الهند فى أغسطس 1836 مبديا مقترحات من شأنها إيجاد حل للمسألة القانونية التى أثارها المدعى العام، إذ قال إنه لما كان خط «مورسبى» يترك «كوتش» و«كاثيوار» و«السند» مفتوحة لتجارة الرقيق لأنها خارج هذا الخط، فلا بد من تعديل اتفاقية «مورسبى» وذلك بتوسيع الخط غربا ليشمل أجزاء على ساحل «مكران»، وبذلك فستقع منطقة غرب الهند ضمن المنطقة المحرمة فيها هذه التجارة، وعندئذ يمكن اقناع رؤساء هذه المناطق بوضعها تحت المراقبة البحرية البريطانية، على اعتبار أن تجارة الرقيق غير قانونية. ومما يستلفت النظر، «أن جرانت» قد نسى أو تناسى أن اتفاقية مورسبى قد فرضت فقط على سلطان مسقط ورعاياه، وبالتالى فهى غير ملزمة لرعايا ومراكب الدول الأخرى. وهذا ما يفسر لنا موقف الحاكم العام «أوكلاند» Auckland الذى وعى هذه النقطة، فكان موقفه

متعارضا مع «جرانت» بهذا الشأن، إذ بين «لجرانت» أن معالجة هذه المسألة لايمكن ان تتم إلا بالتفاهم مع رؤساء تلك الجهات حتى.يمكن التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف المعنية دون اللجوء إلى القوة[1].

غير أن هذه الخلافات فى الرأى لم تطل، إذ تشاء الظروف أن تخدم «جرانت» وتضع حدا للجدل الدائر حول هذه المسألة. ففى حوالى نهاية عام 1836، وافق رؤساء «كوتش» و«كاثيوار» على منع تجارة الرقيق فى ممتلكاتهم، وعندئذ أدرك «جرانت» أن تعديل خط «مورسبى» لن يكون فعلا ذا جدوى فى تقليص تجارة الرقيق غربى الهند ما لم يتم اقناع الدول الأخرى غير عمان بالانضمام إلى اتفاقية منع هذه التجارة. فكتب فى أكتوبر 1837 إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى الكابتن هنيل Hennell، مطالبا إياه بأن يتصل بالسلطان سعيد ويخبره بأن خط «مورسبى» قد تم تعديله، بحيث يستثنى سواحل السند و«كوتشى» و«كاثيوار» من مجال عمليات تجارة الرقيق، وأن يحاول كذلك اقناع شيوخ القبائل فى ساحل عمان كى يحترموا هذا الخط المعدل. غير أن تقاعد «جرانت» فى نهاية عام 1837 جعل القائم بأعمال الحاكم جيمس فارش J.Farish يصدر إلى «هينيل» فى فبراير 1838 تعليمات تلغى تعليمات سلفه، وتطلب من «هينيل» أن يقوم فقط بالبحث والتقرير عن اية أعمال فظيعة قد يلاحظ حدوثها فى الخليج العربى. وعلى أية حال، فإن تلك التعليمات ما لبث «فارش» أن بدلها بتعليمات ثانية أصدرها إلى «هنيل» فى صيف ذلك العام، حيث طلب منه رسم خطة لوضع حد لتجارة الرقيق غربى الهند.

يتضح لنا مدى التخبط الذى كانت تسير فيه السياسة البريطانية إزاء محاربة تجارة الرقيق، إذ لم تكن هنالك سياسة واضحة بل كانت تتغير تبعا لأمزجة الأشخاص البريطانيين القائمين على شؤون الخليج العربى. ومما تجدر الاشارة إليه، أن نائب القنصل الفرنسى فى البصرة «فونتانيه» V. Fontanier قد وجه نقدا

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص102.

لحكومة بومباى متهما إياها بالتقاعس فى القضاء على تجارة الرقيق كما لاحظ هو بنفسه أثناء زيارة قام بها إلى بومباى، وهذا ما قد يكون سبب تغير موقف فارش الأخير تجاه هذه التجارة. كما ان هناك أحداثا أخرى مهدت الطريق أمام اتخاذ قرار بوضع حد لتجارة الرقيق فى الخليج العربى، ففى يوليو 1837 جاء شخص اسمه عبدالله بن عوض مدعيا بأنه أحد أعيان الشاطىء الأفريقى إلى المقيم السياسى البريطانى، وأبلغه عن عمليات مثيرة قام بها شيوخ القبائل فى رأس الخيمة، فزعم أنهم قاموا بنقل (233) فتاة صومالية صغيرة تحت ستار أنهن زوجاتهم، على حين تصرفوا بهن كرقيق لدى وصولهم إلى الخليج العربى. وهذا ما جعل المقيم السياسى البريطانى يستدعى ممثل رأس الخيمة فى بوشهر ويطلعه على ما لديه من معلومات عن نشاط رأس الخيمة فى مجال تجارة الرقيق، وحذره من مغبة التورط فى هذه الأعمال، مذكرا إياه بالمادة التاسعة من اتفاقية عام 1820. ورغم رفض الممثل لرأس الخيمة لهذا الادعاء، ورغم أن تحقيقات فورية أجريت آنذاك، ولم تثبت التهمة على رأس الخيمة، فإن هذه المسألة قد تركت أثرا أدى إلى فتح مجال واسع للتحقيق والاستقصاء حول طبيعة ومجالات تجارة الرقيق لرأس الخيمة. وفى أواخر 1838 أوعز «فارش» إلى «هينيل» باجراء مفاوضات مع مشايخ قبائل ساحل عمان وسلطان عمان لإيقاف تجارة الرقيق. فقام «هينيل» بدوره بهذه المهمة، واستطاع أن يحقق نجاحا، فجعل مشايخ قبائل ساحل عمان يستجيبون لرغبة حكومة بومباى البريطانية ويضعون أختامهم وتوقيعاتهم على اتفاقية جديدة فى يوليو 1839 تنص على السماح لسفن الحربية البريطانية بالتفتيش وحجز ومصادرة السفن العاملة فى تجارة الرقيق فيما وراء خط مرسوم من «رأس دلجادو» مارا على بعد درجتين فى اتجاه البحر من جزيرة سوقطرة إلى «بوسيم» Pussem على شاطئ مكران، وجعل بيع الصوماليين عملا من أعمال القرصنة، وأما السلطان سعيد، فكان قد بعث بوفد إلى لندن فى صيف عام 1838 لاجراء مفاوضات مع الحكومة

البريطانية لابرام معاهدة صداقة وتجارة، وقد تم ابرام هذه المعاهدة عام 1839. وما يهمنا هنا أن الحكومة البريطانية قد أولت تجارة الرقيق اهتمامها أثناء المفاوضات تلك. وبذلك استطاعت اقناع السلطان سعيد فى 17ديسمبر 1839 باضافة ثلاث مواد إلى المعاهدة التجارية المذكورة للقضاء على تجارة الرقيق وتعديل اتفاقية «مورسبى» وكانت هذه المواد الثلاثة تنص على ما يلى(1):

مادة أولى: يسمح لطرادات الحكومة البريطانية بايقاف وتفتيش السفن التابعة لرعايا السلطان، والتى يشك فى أمرها بأنها تمارس تجارة الرقيق، إذا وجدت وراء خط مرسوم من «رأس دجادو» مارا على بعد درجتين تجاه البحر من جزيرة سوقطرة ومنتهيا فى «بوسيم».

مادة ثانية: إذا ثبت بعد التفتيش أن أى مركب يملكه رعايا السلطان تنقل الرقيق من رجال أو نساء أو أطفال للبيع فيما وراء الخط المذكور فى المادة الأولى، فإن طرادات الحكومة البريطانية ستلقى القبض عليه وتصادره مع حمولته.

مادة ثالثة: بما أن بيع الرجال أو النساء - كبارا أو صغارا - إذا كانوا أحرارا مناقض للديانة المحمدية (الإسلام) وبما أن الصوماليين يعتبرون من العرب أحرارا فإن السلطان سعيد يوافق على أن بيع الرقيق الصومالى سيعتبر نوعًا من القرصنة، وأنه بعد أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية سيعاقب كل من يقبض عليه من رعايا السلطان متلبسا بتلك التجارة كقرصان.

معاهدة عام 1845 لمنع تجارة الرقيق

عاودت بريطانيا ضغطها على حاكم عمان سعيد بن سلطان فأوصلت خطابا عام 1842 تطلب فيه الغاء تجارة الرقيق نهائيا فى املاكه وتم التوقيع على المعاهدة بذلك فى أكتوبر عام 1845. وتحت الضغط البريطانى وافقت إيران ايضا على توقيع اتفاقية تمنح للسفن البريطانية حق ايقاف وتفتيش اية سفينة إيرانية يشتبه بانها

تحمل العبيد عام 1850، ويمكن القول بان فعالية الاتفـاقيات مع إيران بشأن تجارة الرقيق من الناحية العملية كانت أكبر من تلك المعاهدات التى عقدت مع قبائل فى ساحل عمان خاصة بعد ان تعاون المفوض الإيرانى ورجاله مع السلطات البريطانية التى قررت لهم مكافأة سنوية تتناسب مع عدد العبـيد المصادرين. صارت بريطانيا تسعى لتـعديل معاهدة مـورسبى، بحيث يتم الغـاء تجارة الرقيق نهائيـا فى أملاك السلطان سعيـد، ويتمتع الأسطول البريطانى تبـعا لذلك بسلطات أكبر فى مـراقبة الساحل الأفريقى وتفيش المراكب العربية. غـير أن سعيدا لم يوافق عام 1839م إلا على ابرام «اتفاق اضـافى» لمعاهدة مورسبى، نصت المادة الأولى منه على تـضييق مساحـة المنطقة التى تمارس فيهـا تجارة الرقيق «الداخلية». وكـان الخط المرسوم عام 1822م الذى سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العمانية إلى الشرق منه، يمتد من رأس دلجادو إلى رأس ديو على حافـة كمبى، فتزحـزحت من نهاية هذا الخط الشمالى إلى الغرب حوالى خمسمائة ميل، أى غربى بوسم Pussem على ساحل مكران. وخولت المادة الثـانية للسفن البـريطانية حق البحث والـتفتيش ومـصادرة المراكب العمانية التى يشتبه فى انها تحمل عـبيدا خارج المنطقة الضيقة المحدودة فى المادة الأولى والتى سمح بممارسة تجارة الرقيق فيها.

جاءت اتفاقية عام 1839 لتزيد من خسارة سلطان عمان نظرا لتناقص دخله الذى كان يعتمـد اعتمادا كبيرا على تجـارة الرقيق، وعلى هذا فلم يكن من السهل توقف السلطان تماما عن هذه التجارة، على حـين كان فى الوقت نفسه يعمل بكل جهد للابقاء عـلى العلاقات الودية مع السلطات البريطانية لتدعـيم مركزه المخلخل فى الداخل والخارج، وهذا ما جعله يلجأ إلى طرق سرية فى ممارسة تجارة الرقيق. غير أن السلطات البريطانية لم تكن غافلة عن هذا الوضع، فـبدأ رجالها المعتمدون فى الخليج العربى أواخـر عام 1840 فى ارسال تقـارير تفيد بـأن مراكب سلطان عمان تقوم بنقل الرقيق الزنوج للبيع فى بومباى، والعودة بالإناث الهنديات لنفس

الغرض فى زنجبار. فأمرت حكومة بومباى فى فبراير 1841 بإجراء تحقيق عاجل ودقيق فى الأمر. وجاء تقرير من الكابتن «هينيل» يؤكد ذلك، مع وصف للطريقة التى كان ينقل بها العبيد إلى الهند وذلك يجعل الرجال على ظهر السفن وكأنهم بحارة، بينما تعامل النساء على أنهن زوجاتهم، ومما كان يزيد فى صعوبة تمييز العبيد من البحارة أن معظم بحارة السفن المحلية كانوا من الزنوج، وأضاف هينيل أن الرقيق أنفسهم كانوا يشاركون فى عملية التمويه هذه. وقرر أيضا أن عددا من النساء الافريقيات والحبشيات كان يتم نقلهن سنويا إلى بومباى بتنكرهن فى ملابس الرجال، واختتم تقريره مؤكدا صعوبة تمييز واكتشاف الرقيق ما لم يتقدموا هم أنفسهم ويطلبوا الحرية. وقد أدرك السلطان صعوبة موقفه، فاتصل بالقنصل البريطانى وممثل الشركة البريطانية فى ممتلكاته «هامرتون» Hamerton وشرح له مدى ما تعرض له من نقص كبير فى دخله من جراء المعاهدات المانعة لتجارة الرقيق، وأعرب عن أمله فى أن الحكومة البريطانية ستدرك ان استمرارها فى مقاومة تلك التجارة وإجباره على مسايرتها سوف يؤديان إلى نقص خطير فى دخله. ثم أتبع ذلك بأن أرسل مبعوثا من طرفه وهو على بن ناصر إلى لندن فى يناير 1842، حيث أكد لوزير الخارجية البريطانية بلمرستون Palmerston وللملكة فيكتوريا بأن هؤلاء على وشك الافلاس. ويبدو أن السلطان سعيد قد قام بهذه الاتصالات عندما نما لعلمه قرار الحكومة البريطانية بانهاء تجارة الرقيق هو القرار الذى أخبره به هامرتون[1].

حصلت الحكومة البريطانية من شيوخ القبائل فى ساحل عمان على تعهدات بالقضاء على تجارة الرقيق مع أفريقيا عام 1820 ولكن الكابتن «ماكلويد» قد لاحظ ان قبائل الشارقة فى عام 1823 يعملون بتجارة الرقيق على الرغم من الحظر

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص104.

المفروض على هذه التجارة بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية وذلك لان النسخة العربية لا تمنع نقل الرقيق ولا بيعهم من العرب انفسهم. ويرى «ماكلويد» ان الجهود المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق بين الأطراف المذكورة فى المعاهدة لن تكون ذات فعالية مادامت هناك طرق وقوى تمارس هذه التجارة لذلك لابد من موافقة شيوخ القبائل فى ساحل عمان على الاتفاقية لكى يكون للجهود المبذولة مردود إلا ان التقارير الواردة من الخليج العربى فى النصف الثانى من عام 1840 تشير إلى ازدهار واستمرار هذه التجارة كما كانت عليه فى السابق لدرجة ان تجارة الرقيق ارتبطت بالتجارة العادية إذ كان العبيد فى طريقهم إلى البصرة يشترون من ارباح الغوص وارباح تجارة الهند وأفريقيا ومن ثم الرقيق الذين يتم بيعهم فى البصرة يشترى به تمر البصرة والذى يباع بالتالى فى ساحل عمان (دولة الامارات العربية المتحدة) والهند، وقد أشار «ماكنذى» وهو الممثل البريطانى فى المنطقة إلى امكانية تهريب الرقيق للهند مع التمر وأنواع التجارة الأخرى.

غير أن بلمرستون كان قد عقد العزم على وضع حد نهائى لتجارة الرقيق، فاقترح استدعاء السلطان وشيوخ القبائل فى الساحل العمانى للتوقيع على اتفاقية تمنع تجارة الرقيق فى البحر، وأبدى استعداده لتعويض مسقط عن خسارتها الناجمة عن الغاء هذه التجارة، وذلك بأن يدفع لها مبلغا من المال لمدة ثلاث سنوات يستطيع بعدها سلطان عمان أن يغطى النقص الناجم عن منع تجارة الرقيق بالتوسع فى التجارة المشروعة. وقد لاقت اقتراحات بلمرستون هذه التحفظ لدى «هينيل» و«هامرتون» و«أوكلاند» وغيرهم ممن عاصروا المشكلة منذ زمن بعيد، إلا أن تحول الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية قد حسم الموقف بأن أعلنت أن أمر اتخاذ القرارات الضرورية بهذا الشأن بات محصورا فى الحكومة البريطانية.

جاء رد الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها الجديد أبردين -Aber deen لمبعوث السلطان، مخيبا لآماله، إذ بين له أن الحكومة البريطانية قد عزمت على انهاء تجارة الرقيق من أفريقيا والجزيرة العربية وعلى السلطان سعيد أن يبذل كل ما لديه من جهد للقضاء على أى تمرد قد يحدث نتيجة لذلك، وأبدى استعداد الحكومة البريطانية لتعويض سعيد عن خسائره المترتبة فى البداية عن ايقاف هذه التجارة. وهذا ما دفع حاكم الهند إلى تغيير الاتفاقيات السابقة لوقف تجارة الرقيق فى الأماكن الواقعة إلى الغرب من الهند وقد شاركه فى الرأى «بالمرستون» والذى كان يرى ان شيوخ القبائل فى ساحل عمان إذا تركوا وشأنهم فقد يعرقلون أو يحبطون الحملة ضد تجارة الرقيق وباختصار عزم «بالمرستون» على وضع حد نهائى لتجارة الرقيق فاقترح استدعاء السلطان سعيد وشيوخ القبائل فى ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة) للتوقيع على اتفاقية منع تجارة الرقيق فى البحر والسماح للسفن البحرية البريطانية بتفتيش وحجز ومصادرة سفنهم إذا ما وجدت انها تحمل الرقيق أينما كانت تلك السفن. كما انه ابدى استعداده لتعويض السلطان سعيد عن خسارته الناجمة عن الغاء هذه التجارة وذلك بدفع مبلغ من المال لمدة ثلاث سنوات ليغطى النقص الناتج عن منع هذه التجارة أما بالنسبة لشيوخ ساحل عمان فلم يكن هناك تعويض مماثل.

لم يحسم الأمر إلا عندما أصبح زمام المبادرة بيد وزارة الخارجية التى أعلنت ان تجارة الرقيق أصبحت من صميم السياسية الأساسية لحكومة الهند البريطانية وأصبح اتخاذ القرارات ضرورية فى الحكومة البريطانية وهنا بات من المتوقع ان تقدم بريطانيا على ضرب تجارة الرقيق بالقوة بغض النظر عن المضاعفات التى ستنجم عن ذلك وبالفعل وضعت بريطانيا نصب عينيها محاربة تلك التجارة، وكان موقف السلطان سعيد واضحا وهو الرفض للفكرة باستمرار لانها ستكون

على حساب موارده إلا ان بريطانيا لعزمها على انهاء تجارة الرقيق أخذت تجرى المفاوضات تلو الأخرى مع المعنيين والقائمين عليها مثل سلطان عمان وشيوخ ساحل عمان.

ركزت بريطانيا على سلطان عمان باعتباره حجر الزاوية حيث كانت تحاول اقناعه بالعدول عن تجارة الرقيق مقابل تعويض مالى أو ضمانات أخرى. وكانت تأتى هذه العروض عن طريق المفاوضات والاتفاقيات التى كان يشرف عليها رجال الإدارة البريطانية فى الخليج العربى، فقد قدم للسلطان سعيد عرض عن تجارة الرقيق مقابل ضم البحرين التى كان يطمع فى ضمها منذ زمن بعيد ولكن السلطان سعيد لم يتحمس لهذه الفكرة المقترحة لأنه كان همّ السلطان سعيد هو التمتع بحماية بريطانيا ضد جميع القوى المجاورة وقد أعادت بريطانيا هذه الفكرة للسلطان سعيد وخصوصا بعد ان تنازل حاكم البحرين عن سيادته لمحمد على وخضع لحكمه مما أغضب ذلك الحكومة البريطانية. على أن بريطانيا لم تلبث أن عاودت ضغطها على السلطان سعيد، فأرسلت حكومتها إليه عام 1842م خطابا تطلب فيه الغاء تجارة الرقيق نهائيا فى أملاكه. وانزعج السلطان لهذا الطلب انزعاجا شديدا، عبر عنه بقوله إلى القنصل البريطانى «هامرتون»: لقد انتهى كل شيء الآن. ان هذا الخطاب وأوامر «عزرائيل»، ملك الموت شيء واحد بالنسبة للعرب، لا يجدى معه إلا الاستسلام. إن هذا الخطاب كاف للقضاء على، ولسوف أضع نفسى وكل ما أملك تحت تصرف بريطانيا. وحاول سعيد بشتى الطرق اقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذى يأتى لو نفذ على سلطنته تماما. ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها، اقترح السلطان حلا وسطا هو السماح باستمرار تدفق تجارة الرقيق بين موانئ أملاكه الأفريقية فقط. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه بناء على توصيات «هامرتون»، الذى أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائيا فى سلطنة عمان بشقيها الأفريقى والآسيوى

سـيؤدى لا مـحـالة إلى خـرابها لارتبـاط هذه التـجـارة بحيـاتهـا الاقـتصـادية والاجتماعية(1).

تردد سعيد كثيرا فى الرد على هذا الموقف البـريطانى لما فيه من تقليص كبير لدخله، وما يترتب على ذلك من امـتهان لهيبـته ونفوذه، ويدلنا على هذا أن هذه المسألة لم تطرح للبحث حتى ابريل 1844، عندما قام الكابتن «كوجان» Gogen بزيارة إلى سعيد فى زنجبار بعد أن تقاعد من العمل فى البحرية الهندية. ففى ذلك الحين ناقش سعيد معه مقترحات «أبردين» التى قدمها عام 1842، وبعد ذلك رجاه أن يبذل جهوده الشـخصية لدى الحكومة البريطانية حـتى توافق على مطالبه مقابل استـعداده انهاء تجارة الرقـيق، وقد كانت تلك المطالب تتلخص فى ضم البـحرين لممتلكاته وأن لا يكون هناك تدخل فى حـركة نقل الرقيق بين الأراضى الأفـريقية وزنجبـار، ضمن منطقة محـدودة «بلامو» شمـالا و«كلوة» جنوبا بما فى ذلك جزر زنجبار و«بمبه» و«مافيا» Mafia، بالاضافة إلى أنه لا يتحمل مسؤولية القائمين على هذه التجارة دون علمه، كـما طالب بضمان بريطانى لخلافتـه، بحيث يخلفه اثنان من أبنائه على ممتلكاته العربية والأفريقية.

تبين هكذا «لأبردين» من هذه المطالب التى وصلته أن سعيـد مستعد لايقاف تجارة الرقـيق، إلا انه وقف حائرا أمـام هذه المطالب، وخاصة مـوضوع البـحرين وموضوع خلافة سعيد، فقـد رأى أن من الصعب ضم البحرين لممتلكات سعيد لما يترتب على ذلك من من مسـئوليات جمة تلقى على عاتق الحكومـة البريطانية فى الوقت الذى لم تكن فيـه الحكومة مسـتعدة لتحـمل مسؤوليات جـديدة، وكذلك موضوع الخلافة الذى رأى «أبردين» فيه أن تدخل بريطانيـا ليس إلا حماقة سياسية لما ينجم عن ذلك مـن خلافـات على الحكم بين شـتى المدعـين، وهذا مـا يضع

---

1 ـ د. إسماعيل احمد ياغى ـ المرجع السابق ص185.

بريطانيـا فى دوامـة لاتنتهـى. وفى الوقت نفسـه وافق على المطلـبين الآخـرين، وبالتالى فقد توصل بالتشاور مع مجلس الهند Indian Board فى ديسمبر 1844 إلى رد على سعيد، ومسودة اتفاقية تم تكليف «هامرتون» بعرضها على السلطان. وقد جـاء فى هذا الرد أن زيادة حجم التـجارة المشـروعة سيـغطى معظم خـسائر سعـيد، ، فضلا عن اسـتعداد بريطانيـا تعويضه كـما سبق واقتـرح «أبردين» عام 1824، وقد ضمت مسودة الاتفـاقية مقدمة وثلاث مواد يتعهـد فيها السلطان بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفـريقية ويصدر أوامره إلى ولاته لتنفـيذ ذلك بالقوة، ويتعهـد أيضا بمنع استيراد الرقـيق من أى جزء من أفريقيا إلى ممـتلكاته الآسيوية، وأن يستعـمل نفوذه للتأثيـر على زملائه من الحكام العرب فى الجزيرة العـربية كى يحذوا حـذوه فى هذا المضـمار. وكذلك يـمنح سفن الأسطول الملكى البـريطانى وشركة الهند الشرقية البريطانية الحق فى إلقاء القبض ومصادرة أية سفينة من سفنه وسفن رعاياه التى تعمل فى نقل الرقيق خارج حدود ممتلكاته الأفريقية[1].

عقدت بريطانيا اتفاقـية ومعاهدة فضلا عن قيامـها بالتعويض الذى سبق ان قدمت اقتراحه عام 1842 وكانت مسودة المعاهدة تضم مقدمة وثلاثة بنود:ـ

مادة أولى:ـ يتعهد السلطان بمنع تصدير الـرقيق من ممتلكاته الأفريقية وعليه ان ينفذ ذلك بالقوة. مادة ثانية:ـ يتعهد بمنع استيراد الرقيق من أى جزء من أفريقيا إلى مستـعمراته فى آسيا وعليـه ايضا ان يستعمل نفـوذه ويؤثر على زملائه الحكام الآخرين فى الخليج العـربى بأن يحذوا حذوه. مـادة ثالثة:ـ يمنح السلطان سعـيد سـفن الأسطول البريطـانى وسفن شـركة الـهند الشرقـيـة الحق فى القاء القـبض ومصادرة اية سفيـنة من سفن رعيته التى تضبط متلبسـة بنقل الرقيق خارج حدود ممتلكاته الأفريقية. ودرس السلطان سعيد هذه الاتفاقية ثم وقعها فى 2 أكتوبر عام

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص106.

1856 حيث تحدد بموجبها انهاء التجارة الخارجية للرقيق فى ممتلكاته الأفريقية، وقد طلب السلطان سعيد اضافة المواد التالية للمعاهدة:ـ المادة الأولى:ـ ان لا تتدخل سفن الأسطول البريطانى أو تتعقب السفن التى تحمل الرقيق ضمن ممتلكات السلطان سعيد فى أفريقيا الشرقية. المادة الثانية:ـ اعفاء السلطان سعيد من مسؤولية اية مخالفة لتجارة الرقيق تتم دون علمه. المادة الثالثة:ـ ضمان عدم تفتيش السفن القادمة إلى «زنجبار» من البحر الأحمر والجزيرة العربية.

وصلت رسالة «أبردين» مع مسودة الاتفاقية إلى زنجبار فى أغسطس 1845، حيث قام هامرتون بعرضها على سعيد، الذى أبدى استعداده لمناقشتها، وتداول الاثنان مناقشتها بالفعل فى عدة اجتماعات عقدت لهذا الغرض خلال شهر سبتمبر، وكان سعيد يركز فى كل اجتماع على ضرورة تعويضه عن خسائره، وبالتالى لم يعترض على رفض «أبردين» طلبه بضم البحرين، بل وضع شرطا أن يتم تعويضه عن ذلك ببدل مادى، وأضاف أنه لابد أن يتم المنع تدريجيا إذ لا يمكن ان يتم ذلك فى الحال، لما يقتضيه ذلك من عمل الترتيبات اللازمة بهذا الشأن والتى لابد لها من وقت كاف، وكذلك أبدى اعتراضه على موضوع استعمال نفوذه لدى الحكام العرب الآخرين ليحذوا حذوه فى منع تجارة الرقيق، إذ أكد أنه لا يملك مثل هذا النفوذ. وأخيرا أعرب هامرتون عن تفهمه لآراء سعيد، إلا أنه فى الوقت نفسه ذكر أنه لا يملك صلاحية تعديل هذه المسودة، وبالتالى فقد طلب من سعيد أن يضع خاتمه وتوقيعه عليها، واعدا إياه بإحالة ما طرحه من اقتراحات إلى «أبردين». وعلى ذلك وافق سعيد ووقع الاتفاقية فى 2 أكتوبر 1845 مع «هامرتون» ليبتدئ تنفيذها فى الأول من يناير 1847. ومما هو جدير بالذكر أن سعيد كان قد بعث برسالة إلى أبردين فى أواخر سبتمبر عندما اضطر للموافقة على الاتفاقية، وقد ضمن تلك الرسالة مقترحاته باضافة ثلاث مواد إلى هذه الاتفاقية، تنص على أن لا تتدخل الطرادات البريطانية فى تجارة الرقيق ضمن

ممتلكاته الافريقيــة، واعفاءه من مسؤولية تصــدير الرقيق الذى يتم دون علمه، ثم ضمان عدم تفتيش السفن القادمة إلى زنجبار من البحر الأحمر والجزيرة العربية[1].

غير أن «أبردين» لم يجب على رسالة سعـيد، وربما يعود ذلك لعدم اهتمام الأول بهذه المقترحات واعتبارهـا ثانوية لا تستحق أن تكون ضمن الاتفاقية. وعلى أية حال، فقد بقـيت هذه المقترحات دون اهتمام من الحكومـة البريطانية حتى ترك أبردين وزارة الخارجية وعاد إليها «بلمرسـتون» حيث أعادتها تجارة الرقيق إلى دائرة الضــوء، فبـعثـت بمذكرة إلى «بلمـرسـتون» فى أغـسطس 1846 تطلب رأيه فى مقترحات سعيد وتذكره بعرضــه الذى كان قد قدمه للسلطان سعيد في يونيو 1841 لتـعـويضه عن خـسـائره لمدة ثلاث سنوات، ولكن ذلـك لم يجد نـفعـا، إذ أن «بلمرستـون» قد أكد على ضرورة وضع حـد لتجارة الرقيق الأفـريقية، وأن على العرب أن يتحولوا لزراعة أرضهم وللتـجارة المشروعة لما فى ذلك من تعويض لهم عن خسائرهم الناجمة عن وقف تجارة الـرقيق التى باتت تمقتها «الأمم الأوروبية». ولقد ترك هذا الموقف البـريطانى أثرا سيئًا على سـعيد الذى وجد نفـسه فى وضع صعب نتـيجة للنقص الذى لحق بدخلـه دون تعويض من الحكومة البـريطانية ومع هذا فإنه لم يفـقد الأمل فى المساعـدة البريطانية، فـأعاد الاتصال «بهـامرتون» فى بداية عام 1848 وذكر له أنه لا يعتقد أن وزير الخارجية البريطانية قد نسيه، ورجاه أن يذكـر «بلمرسـتون» بأنه مـا زال ينتظر جـوابه، وعلى ذلك جاءه الجـواب فى سبتمبر بأن «بلـمرستون» لا يرى حاجة لإضافة مواد إلى الاتفاقيـة مما جعل سعيد يرضخ للأمـر الواقع، وهذا ما يقودنا إلـى البحث عن الأسبـاب الكامنة وراء هذا الرضوخ لرغبات الحكـومة البريطانية، رغم ما سيؤدى إليـه ذلك من ضعف نفوذه وسلطتـه على القبائـل العمانيـة التى لن ترضخ بدورها لهـذا الأمر، وبالتـالى ما

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص107.

يجعلها تناصبه العداء، وكذلك تداعى نفوذه على مشايخ قبائل ساحل عمان. وقد حدث بالفعل أن تمرد حمود بن عزان زعيم فرع بوسعيد في صحار على سلطات سعيد وأعلن نفسه إماما في صحار. وكذلك الأمر بالنسبة لمشايخ قبائل ساحل عمان الذين رفضوا الانصياع لمحاولاته في إيقافهم تجارة الرقيق. ويبدو أن من أهم تلك الأسباب، هي خوف سعيد من عودة قائمقام نجد العثماني للمنطقة، وكذلك اعتماده على الحكومة البريطانية وثقته بها، تلك الثقة التي جعلته يتصور بأن بريطانيا لن تتخلى عنه وأن الدعم البريطاني سيقف أمام كل الصعاب التي يجابهها لتثبيت نفوذه وضمان تولي ولديه من بعده حكم أملاكه العربية والأفريقية[1].

بذلك لم تستجب الحكومة البريطانية لاضافة مواد جديدة على الاتفاقية، وفي الواقع كان قبول السلطان سعيد بالمعاهدة يعود إلى خوفه من هجمات وغارات القبائل العربية في قائمقامية نجد العثماني، وبعد ذلك ضعف نفوذ السلطان سعيد وأصبح متزعزعًا مركزه في عمان بعد ثورة القبائل العمانية عليه لقبوله المطالب البريطانية وهذه المعاهدة المذكورة لأنه قطع عليهم امدادهم بالرقيق واتضح ذلك بالموقف العدائي الذي اتخذه حمود بن عزان رئيس فرع قبيلة البوسعيد حين اخذ يعمل على سلب السلطة من السلطان سعيد ورشح نفسه إماما وتغير الحكم من السلطنة إلى الإمامة أي الحكم الديني الذي كان سائدا قبل ذلك في عهد دولة «اليعاربة».

ساعد حمود بن عزان على ذلك عدة عوامل منها الضعف الذي بدا على السلطان سعيد بعد عام 1841 ولم يكن لديه استعداد لتحمل الأعباء السياسية والسلطة وعدم سماع أوامره من قبل جميع القبائل العمانية ولم يجد السلطان سعيد في النهاية مفرا من الاذعان لمطالب الحكومة البريطانية مما أدى إلى عقد

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغي ـ المرجع السابق ص185.

حكام عمان متتابعين عدة اتفاقيات مع الحكومة البريطانية تتعلق بتجارة الرقيق فى ممتلكاتهم خلال الفترة الممتدة بين عامى 1822 ـ 1873. وفى العام الأخير منع سلطان عمان تجارة الرقيق فى عاصمته بل وفى كل انحاء السلطنة كما منح الحكومة البريطانية الحق فى البحث والقبض على السفن العمانية التى تشترك فى مثل هذه التجارة. وقع سعيد وهامرتون فى زنجبار معاهدة فى 2 أكتوبر عام 1845 حيث اتفقا على أن توضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير عام 1847م تقضى بالسماح بنقل الرقيق بحرا من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الافريقية الواقعة بين «لامو» وملحقاتها شمالا وبين «كلوة» وملحقاتها جنوبا، ولكنها تحرم تحريما تاما تصدير العبيد من أى جزء من أملاك السلطان الافريقية إلى أملاكه الآسيوية. وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطانى أو لشركة الهند الشرقية البريطانية بمصادرة المراكب التى تخل بهذا الشرط. وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى الشيوخ فى الجزيرة العربية لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقيا. وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية فى تعقب المراكب العربية وتفتيشها حتى فى زنجبار نفسها[1].

تحمل سعيد التدخل البريطانى فى مسألة الرقيق على أمل أن تساعده بريطانيا على تحقيق أطماعه السياسية فى بناء امبراطورية كبيرة فى شرق أفريقيا، وقد اضطر ذلك الحكومة البريطانية إلى أن ترصد لذلك عددا كبيرا من سفنها لمراقبة هذه الموانئ ثم لتعقب السفن التى يظن انها تحمل رقيقا، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراد تنتشر على طول الساحل الأفريقى، وفيما بين المياه العميقة التى تقف فيها هذه الطرادات والشاطئ كانت تقف قوارب خفيفة تساعد على قطع الطريق أمام السفن وكان كل قارب يحمل بين عشرين وثلاثين رجلا. وكان المقبوض عليهم

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص108.

يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية وكانت فى عدن أو مدينة الرأس[1]. وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافآت مجزية لملاحى وضباط السفن التى تقوم بضبط التهريب، فإن قبول سعيد بالمعاهدة يعود إلى خوفه من عودة النجديين الذين كانوا تحت الحكم العثمانى فى قائمقام نجد العثمانى للمنطقة، الأمر الذى أثار القبائل ضده فى عمان مما أضعف نفوذه، وجرت محاولات للاستيلاء على السلطة بدلا منه، فطلب سعيد من بريطانيا دعمه ضد القبائل المتمردة عليه بسبب قبوله بالمعاهدة، فأخذت بريطانيا على عاتقها اقناع السلطات الإيرانية والعثمانية بمنع تجارة الرقيق ومنع مرور السفن الحاملة للرقيق فى مياهها والرسو فى موانئها. غير أن هذه الاجراءات لم تكن فعالة لأن المراقبة البحرية لم تكن كافية فى تلك الموانئ. ويعزى ذلك إلى رفض الحكومتين العثمانية والإيرانية التدخل البريطانى فى الخليج العربى عن طريق منح الأسطول البريطانى حق التفتيش لسفن تلك الدولتين، وذلك لأن الدولة العثمانية وسلطانها فى العراق لم تكن لديها الوسائل الكافية للسماح بمراقبة فعلية فى شط العرب، فى حين أن السلطات الإيرانية فى الخليج العربى كانت تخشى من توطيد النفوذ البريطانى والسيطرة على القبائل البحرية على شاطئ الخليج الشرقى، كما فرضت بريطانيا نفوذها على القبائل فى الساحل الغربى من الخليج العربى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإيرانية تخشى من أن أى امتياز يمنح لبريطانيا سيقابل بطلب عاجل من روسيا بمنحها امتيازاً آخر فى بحر قزوين[2].

ركز البريطانيون على سلطنة مسقط لأسباب سياسية منها: أن ادعاء بريطانيا بتنظيم هذه التجارة فى مسقط للتدخل فى شؤون منطقة الخليج العربى بدءاً من

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ المرجع السابق ص186.

2 ـ د جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص36.

مسقط واعطاء التدخل مسحة إنسانية هى القضاء على الرقيق. كان هناك أسواق كثيرة نشطة غير مسقط فالتركيز على مسقط كان هدفا سياسيا: ان هذه التجارة فى مسقط داخلية وخاصة بعد الحظر البريطانى عليها. إذًا فالغرض من الادعاء البريطانى كان سياسيا يمت هدفه للاستيلاء على مسقط والخليج العربى وكانت محاربة تجارة العبيد الخ:ى وراءها غرض سياسى بريطانى. ولقد لعبت هذه التجارة دورا كبيراً فى اقتصاديات منطقة الخليج العربى وذلك فى المردود عند الاتجار بهم حيث يتم شراؤهم بثمن معين وبيعهم بثمن أكبر. كما أن البريطانيين رغم نشاطهم فى منع هذه التجارة إلا أنهم لم يتعاملوا مع تجار مسقط بالحزم والقوة، وذلك لأن بريطانيا كانت تسعى للسيطرة على منطقة الخليج العربى.

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق فى ساحل عمان 1847

حاولت بريطانيا وضع حد لتجارة الرقيق التى كانت تقوم بها قبائل ساحل عمان الشمالى، وذلك بدفع سعيد لاستعمال نفوذه فى جعل مشايخ فى ساحل عمان يحذون حذوه فى ايقاف هذه التجارة، غير ان تداعى نفوذ سلطان مسقط جعله غير قادر على عمل شىء إزاء هذا الأمر كما أسلفنا، وهذا ما جعل «هامرتون» يؤكد لحكومته فى أواسط عام 1846 بأن عبء القضاء على هذه التجا ؛ فى ساحل عمان بات على عاتق الحكومة البريطانية، وبالتالى فلا بد من عقد اتفاقية مع شيوخ القبائل فى هذا الساحل. وكذلك قام «هينيل» بكتابة تقرير للسلطات الهندية فى مايو بهذا الشأن أوضح فيه ضرورة عقد اتفاقية مع شيوخ القبائل فى ساحل عمان، وفى الوقت نفسه بين الثغرات التى قد تكتنف هذه الاتفاقية والتى تتمثل فى تحويل الشيوخ لهذه التجارة إلى الموانئ الإيرانية والعثمانية على الخليج العربى، وذلك بنقل ملكية مراكبهم إلى أسماء أتباعهم فى الساحل الإيرانى، وخلص فى تقريره إلى معالجة لهذا الوضع بضرورة مطالبة السلطات

الإيرانية والعثمانية بأن تتعاون مع السلطات البريطانية فى هذا المضمار، أى بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم واعطاء الحكومة البريطانية صلاحية تنفيذ ذلك بالقوة. وقد أحيل هذا التقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أغسطس فقام «بلمرستون» بالكتابة إلى سفيرى بريطانيا فى استانبول وطهران طالبا منهما فتح باب المفاوضات مع الحكومتين الإيرانية والعثمانية لضمان اغلاق موانئهم فى الخليج العربى فى وجه تجارة الرقيق، وفى الوقت نفسه طلب من مجلس الهند اصدار تعليمات لهنيل كى يتولى مهمة مفاوضة مشايخ ساحل عمان فى أقرب فرصة بهذا الشأن. ونجح السفير البريطانى فى الآستانة فى مهمته، فلم يواجه صعوبات تذكر فى مفاوضاته مع الباب العالى، الذى أصدر «فرمانا» فى يناير 1847، منع بموجبه المراكب والرعايا العثمانيين من ممارسة تجارة الرقيق فى شرق أفريقيا، تحت تهديد العقاب، ومنح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض، على أن يتم تسليم أى مركب عثمانى يضبط متلبسا إلى السلطات العثمانية فى البصرة لتتولى معاقبته[1].

مما يجدر ذكره فى هذا المجال، أن ذلك «الفرمان» لم يكن ليمنع السفن العربية والإيرانية من نقل الرقيق إلى البصرة، وعلى ذلك فقد رأت الحكومة البريطانية أن لا مندوحة من أن تطلب من الباب العالى منع السفن العربية والإيرانية من القيام بهذا العمل، فتولى «هنرى رولنسون» H. Rawlinson الوكيل السياسى البريطانى فى الممتلكات العثمانية العربية والقنصل العام فى بغداد، طرح هذا الموضوع مع نجيب باشا والى بغداد فى مارس 1847، وقد تم حل هذه المسألة فى أبريل عندما أصدر الباب العالى تعليماته إلى نجيب باشا بمنع أية سفينة تحمل رقيقا من الرسو فى الممتلكات العثمانية. غير أن ذلك الحل لم يكن مجديا تماما، نظرا لعدم قدرة السلطات العثمانية فى العراق تنفيذ المنع بالقوة بسبب ضعف

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص110.

الأسطول العثمانى هناك، ومن ثم، فلم يكن لذلك «الفرمان» أى أثر عملى، غير أنه مهـد الطريق أمام «هينيل» حتى يصل إلى عـقد اتفاقـية مع شيوخ القـبائل فى ساحل عمان، إذ مـا إن علم هينيل بتعليمات الباب العالى سالفـة الذكر حتى قرر البدء فى مـهمته ووصل إلى الشـارقة فى 30 أبريل، وبادر بوضع «فرمـان الباب العالى» أمام سلطان بن صقر، وبين له أن ذلك «الفرمـان» أشبه ما يكون بالاتفاقية المعقودة مع سعيد عام 1845، ولذا فلا مناص من التوقيع على اتفـاقية على غرار ما فعل سعـيد. وقد استجاب سلطان بن صـقر لهذا الطلب دون تردد، ووقع فى نفس اليوم على اتفاقية، تعهد بموجبـها بمنع نقل الرقيق من شواطئ أفريقيا وأماكن أخرى على سـفنه وسفن رعـاياه، ومنح الطرادات البريطانيـة حق حجز وتفـتيش سفنه وسفن رعاياه التى يشتبه فى ممارستها تجارة الرقيق، وإذا ثبت أن سفينة تعمل فى هذه التجارة، فإن لسفن «صاحبة الجلالة» الحق فى مصادرتها، وعلى أن تكون هذه الاتفاقـية سارية المفعـول اعتبارا من أول مـحرم 1264هـ. الموافق 10 ديسمبر 1847. وتبعه شيـوخ القبائل فى دبى وعجمان وأم القيـوين وأبو ظبى فى التوقيع على اتفاقيات مشابهة تماما. ثم بعد ذلك قام شيخ البحرين الشيخ محمد بن خليفة بالتوقيع على اتفاقية بنفس النص فى 8 مايو[1].

يبدو أن شيوخ القبائل فى ساحل عمان قد وافقوا على عقد تلك الاتفاقيات مع بريطانيا كنـتيجة لما لمـسوه من إصرار الحكومـة البريطانية على وضع حـد لهذه التجارة ولو بالقوة، بالاضـافة إلى اعتبارهم أن تلك الاتفاقيات تعـزز استقلالهم، وكذلك الأمر بالنسبـة لشيخ البحرين، الذى وجد فى اتفاقـه مع بريطانيا ما يدعم مركزه أمام الأطماع العثمـانية فى حكم بلاده. وعلى أية حال، فقد حذر «هينيل» حكومتـه من أى تهاون فى تنفـيذ الاتفـاقيات المعـقودة، وأكـد على ضرورة دعم

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ـ ص111.

أسطول المراقبة البريطانى فى الخليج العربى لتشديد الرقابة على زنجبار وساحل شرق أفريقيا بصورة خاصة، وكذلك على «بربرة» و«زيلع» على البحر الأحمر خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية. غير أن آراء هينيل هذه لم تلق قبولا لدى حاكم الهند العام الذى أعرب عن عدم استعداده للقيام بهذه المهمة، مبررا ذلك بأنه لا يستطيع أن يستغنى عن اية قطعة بحرية، خاصة وأن الجهة المقابلة لزنجبار ليست ضمن اختصاص الأسطول الهندى. هذا وقد جابهت سلطات بومباى امتحانا صعبا فى سبتمبر 1847 فى وضع معاهدتى 1845، 1847 موضع التنفيذ، وذلك عندما تم إلقاء القبض على إحدى عشرة سفينة عمانية تحمل رقيقا من الأحباش لبيعهم فى البصرة، ولم تتمكن المحكمة العليا فى بومباى من محاكمة هذه السفن، نظرا لعدم وجود تشريع يعطيها مثل هذه الصلاحية، مما دفع حكومة بومباى إلى إطلاق سراح السفن المذكورة. وقد دل هذا الحادث على مدى الضعف والتخلخل فى معالجة المواقف التى تجابهها سلطات بومباى بعد تجريدها من صلاحية شؤون الخليج العربى. وعلى ذلك، توقفت بومباى عن اتخاذ أية إجراءات لمقاومة تجارة الرقيق حتى صدر مرسوم ملكى بريطانى فى أغسطس 1849 منح المحاكم البريطانية - بما فيها محاكم الهند - صلاحية محاكمة السفن التى تخالف الاتفاقيات سالفة الذكر[1].

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق فى إيران.

أولت الحكومة البريطانية ممثلة فى وزير خارجيتها بلمرستون موضوع تجارة الرقيق فى الموانئ الإيرانية اهتماما على غرار اهتمامها فى الموانئ الأخرى على الخليج العربى، وعلى ذلك، أصدر بلمرستون تعليماته فى صيف عام 1841 إلى ماك نيل Mc Neill الذى كان مكلفا باقامة علاقات دبلوماسية مع البلاط

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص110.

الإيرانى، ليقوم بطرح موضوع استيراد الرقيق إلى إيران فى أقرب فرصة ممكنة مع الحكومة الإيرانية، إلا أن الظروف لم تسمح آنذاك «لهنيل» حتى يتولى طرح الموضوع ومن ثم لم يطرق باب هذه المسألة حتى جاء «بلمرستون» مرة أخرى إلى وزارة الخارجية، حيث أصدر تعليماته فى 31 أغسطس 1846 إلى السفير البريطانى فى طهران، الكولونيل «شيل» Sheil - كما أشرنا من قبل - بأن يقوم بفتح باب المفاوضات مع الحكومة الإيرانية لاغلاق موانئها فى وجه تجارة الرقيق، ولكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا المضمار رغم مفاوضاته المطولة مع رئيس الحكومة الإيرانية ومع الشاه، حيث كان الأخير يتذرع بحجتين رئيسيتين هما: أن الرق مسموح فى الإسلام، بالاضافة إلى انه لو قام بعقد اتفاقية مع بريطانيا فإنه سيكون معرضا للضغط الروسى لعقد اتفاقات مشابهة معها. وهكذا، فبعد أن تم لبريطانيا فرض اتفاقيات على سلطان عمان وشيوخ القبائل فى ساحل عمان، واستطاعت اقناع الباب العالى باصدار «فرمان» لتحريم تجارة الرقيق، لم يبق أمامها إلا أن تعمل على اغلاق الباب الأخير، الذى ما زال مفتوحا أمام تجارة الرقيق فى الخليج العربى، والذى استعصى عليها من قبل، ذلك هو باب الموانئ الإيرانية. وعلى ذلك، أخذت الحكومة البريطانية ترنو بنظرها وتوجه اهتمامها مرة أخرى شطر موانئ إيران. فأصدر «بلمرستون» تعليماته فى يوليو 1847 إلى «شيل»، ليقوم بتحذير الشاه بأنه سيفقد صداقة الحكومة البريطانية إذا لم يستجب لرغباتها فى هذا المجال، وأنه فى ظل الاتفاقات المعقودة مع الدولة العثمانية وعمان وساحل عمان والبحرين سيتم القبض على أية سفينة إيرانية تعمل فى تجارة الرقيق. وقد وصلت هذه التعليمات لشيل فى سبتمبر، حيث قام بعرضها على رئيس الحكومة الإيرانية حاجى ميرزا الذى اعترض عليها، متذرعا بأن هذا الوضع مناقض لجميع الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، وبذلك ترك انطباعا لدى شيل بأن ذلك العمل سيكون فعلا

غير محسوب. ومن هنا، أخذ شيل في البحث عن طريقة قانونية تجعل الشاه يصدر أمرا دون أن يمس معتقداته الدينية، غير أنه لم يفلح أيضا في هذا الاتجاه، مما أثار حفيظة «بلمرستون» وجعله يبعث بتعليمات شديدة اللهجة في نهاية مارس 1848 إلى الممثل البريطاني في طهران الكولونيل فرانت T. Farrant يطلب منه أن يبين للحكومة الإيرانية مغبة التأخر في إصدار مرسوم لمنع تجارة الرقيق في الموانئ الإيرانية، وما يترتب على ذلك من اضطرار الحكومة البريطانية لتولي مهام تفتيش جميع السفن بما فيها الإيرانية، وكذلك بأن يقوم فرانت بإصدار تعليمات إلى هينيل ليتولى الاتصال بشيوخ ساحل عمان ويعلمهم بأن الطرادات البريطانية ستقوم بإلقاء القبض على أية سفينة تعمل في تجارة الرقيق بما في ذلك السفن الإيرانية[1].

حاولت السلطات الإيرانية ـ متذرعة بحجة التدخل الروسي ـ أثناء بريطانيا عن عزمها في فرض المراقبة البحرية في الخليج العربي على السفن الإيرانية بقصد منع تجارة الرقيق، وبررت الحكومة الإيرانية موقفها من أن أفضل الطرق لمواجهة تقدم روسيا في الشمال هي معارضة تقدم بريطانيا في الجنوب لأن أي امتياز يمنح لبريطانيا سيتبعه طلب من روسيا[2].

باشر فرانت المفاوضات مع الشاه في نهاية مايو، واستطاع في 12 يونيو التوصل إلى موافقة الشاه على منع استيراد الرقيق بحرا إلى إيران، وقد عمم الشاه ذلك في مرسوم إلى حكام أقاليم إيران. إلا أن بلمرستون لم يقبل بهذا المرسوم، حيث إنه لم يعط السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض على السفن الإيرانية العاملة في هذه التجارة، مما دفعه إلى الاعتقاد بأن لا جدوى من مثل هذا المرسوم بشكله الحالي. ومما زاد الطين بلة ما حدث في أكتوبر 1849، إذ وصلت

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص113.

2 ـ د. إسماعيل احمد ياغي ـ المرجع السابق ص185.

سفينة إيرانية إلى بوشــهر تحمل رقيقا لبيعه فى مــسقط، وبعث «هينيل» بتقرير عن الحادث إلى سكــرتير البعــثة الدبلومــاسيــة البريطانيــة فى طهران «وليم تومــسون» W.Thomson الذى قام بدوره بإطلاع رئيس الحكومة الإيرانية الجديد الأمير نظام على ما حدث، راجيا إياه مصادرة السفينة ومعاقبة ملاحيها، فجاء رد الأمير مخيبا لآمال «تومسون»، إذ رد عليه بأن قرار المعاقبة وما إلى ذلك من اختصاص الحكومة الإيرانية. وهكذا لــم تحقق بريطانيا أى تقــدم فى هذا المجال، وبقى الأمــر كذلك حتى عاد الكولونيل «شيل» لتولى مهام البعــثة الدبلوماسية البريطانية فى طهران فى يناير 1850، حيــث اقترح عــلى الأميــر نظام أن تمنح الحكومة الإيرانيــة الأسطول البريطــانى فى الخليج العربى صــلاحية مــراقبة الــسفن لمدة سنتين، عــلى أن تقوم بالقــبض على المتلبســة منهــا فى أعمــال الرقيق، ومن ثــم تسلمهــا لحكام الموانئ الإيرانية[1].

غيــر أن هذه المقترحــات أيضا لم تجد قــبولا لدى الأميــر نظام، الذى علل رفضه لها، بأن الوقت لم يحن بعد حتى تســتطيع الحكومة المركزية فرض سيطرتها على جميع أنحاء إيران، وأنه عندما يتم ذلك فــسيكون من السهولة بمكان السيطرة على تجارة الرقيق تماما. غير أن شــيل رفض قبول هذا الرد كشىء نهائى، ومن ثم أجرى اتصالا مع الشاه نفسه الذى لم يعــط هو الآخر جوابًا محددا، بل بين لشيل أنه بحاجة إلى وقت للتفكير فى الموضوع. وعلى ذلك، اقترح شيل على الحكومة البريطانيــة أن تأمر بالقبض على سفــينتين أو ثلاث من السفن الإيرانيــة العاملة فى تجارة الرقيق وتحرير رقيقها مما يجعل من هذا العمل تهديدا لتجارة الرقيق من جهة، وإشارة صريحة للحكومة الإيرانية بمدى اهتمام بريطانيا بوضع حد لهذه التجارة من جهة أخرى، غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفــاق لتنفيذ ذلك، فأعاد شيل المحادثات

---

1 ـ فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ص113.

مع رئيس الحكومة الإيرانية فى يونيو 1850، ولكن الأخير أبدى تخوفه من أن أى اتفاق تعقده إيران مع بريطانيا سيدفع بروسيا إلى محاولة عقد اتفاق مشابه، فعمل «شيل» على تبديد مخاوف الأمير نظام مؤكدا له ما سيكون لصداقة حكومتيهما من أثر فى درء كل الأخطار الخارجية. ولكن المحادثات توقفت حتى سبتمبر، حيث أوضح الأمير نظام «لشيل» آنذاك الوضع الصعب الذى تعانى منه إيران والمتمثل فى مطالب روسيا فى الشمال[1].

وعلى ذلك، أيقن شيل أن لا أمل فى التوصل إلى حل نهائى لهذه المسألة إلا بالضغط البريطانى على إيران، فاقترح على «بلمرستون» ضرورة إفهام حكومة إيران بأن بريطانيا ستكون فى حل من تقديم أى عون لإيران فى مجابهة مشاكلها، فوافق «بلمرستون» على ذلك وطلب من شيل الاتصال بالحكومة الإيرانية والقيام بهذه المهمة. وقام «شيل» بمقابلة الشاه فى 13 مارس 1851 ورئيس حكومته بعد ذلك ببضعة أيام، وشرح أمامهما الموقف البريطانى، ولكن الشاه أصر على رفضه منح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض ولو أنه ترك انطباعا لدى شيل بأنه لن يذهب بعيدا فى موقفه هذا. وبالفعل قام الأمير نظام بإبلاغ تومسون فى مايو ـ أثناء غياب شيل عن طهران ـ بموافقة الحكومة الإيرانية على تعيين ضابط إيرانى يرافق طرادا بريطانيا فى جولة فى الخليج العربى خلال الصيف القادم للقبض على أية سفينة إيرانية تعمل فى تجارة الرقيق وتسليمها إلى السلطات المحلية فى بوشهر، على أن يكون هذا الاتفاق سريا. ولدى معرفة شيل بهذا الأمر، رفضه واقترح فى المقابل أن تمنح الطرادات البريطانية صلاحية القبض على سفن الرقيق الإيرانية دون تحديد وتحرير الرقيق وإرسالهم إلى الممتلكات البريطانية، إلا أن الأمير نظام رفض هذه المقترحات وبذلك وصلت المداولات إلى طريق مسدود.

---

1 ـ د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ص114.

ولقد بقى الأمر كذلك حتى شهر أغسطس، حيث قابل «شيل» آنذاك الأمير نظام فى أصفهان، وقدم له رسالة من «بلمرستون»، جاء فيها أن كل البلدان المتحضرة تقريبا قد منحت بريطانيا حق التفتيش فيما عدا إيران، وبالتالى فمن غير المنطقى أن تبقى إيران خارج هذا الإطار[1].

لم يعلق الأمير نظام على تلك الرسالة بشيء حتى اليوم التالى حيث جاء ليخبر «شيل» أن الشاه قد وافق على عقد اتفاقية بعد ان أجرت اجتماعات بين الجانبين انتهت - تحت الضغط - إلى موافقة الحكومة الإيرانية على توقيع اتفاقية لمدة احدى عشرة سنة تمنح السفن البريطانية حتى ايقاف وتفتيش أية سفينة إيرانية يشتبه بأنها تحمل العبيد، وأن تأخذ الرقيق الموجودين على متنها باستثناء السفن التابعة للحكومة الإيرانية، ويرافق الضباط الإيرانيون السفن البريطانية فى دورياتها الخاصة بتجارة الرقيق، وأن ايقاف وتفتيش السفن يجب ان يتم تحت اشرافهم. أما السفن التى تضبط مخالفة للقوانين فسترسل إلى الموانئ الإيرانية لمعاقبة قبطانها. ويبرز بعض المؤرخين تساهل الحكومة الإيرانية فى عقد هذه المعاهدة لعدة أمور منها: ضعف مركز رئيس الوزراء بسبب معارضة خصومة من أجل بناء إيران المتطورة والمتحضرة. ورغبته فى مساعدة بريطانيا فى تطوير بلاده. والعامل الأخير والأهم هو التهديد الروسى الذى أجبره على بدء المحادثات مع بريطانيا، وتوقيع المعاهدة عام 1850م. ويبدو ان الاتفاقية لم تعط ثمرتها المرجوة، فقد تدخلت عدة عوامل حالت دون نجاحها ومنها: قلة السفن البريطانية عن فرض سيطرتها ونفوذها على القبائل الإيرانية البحرية، واستبدال اللورد «بالمرستون» Palmerstone وزير الخارجية البريطانى باللورد «جرانفيل» Granville فى ديسمبر عام 1851م ويمكن القول بأن فعالية الاتفاقيات مع إيران بشأن تجارة الرقيق من الناحية العملية كانت

---

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص114.

أكثر من تلك المعاهدات التى عـقدت مع شيوخ القبائل فى ساحل عـمان، خاصة بعد أن تـعاون المفوض الإيـرانى ورجاله مع السلطات البـريطانية التى قـررت لهم مكافـأة سنوية تتناسب مع عدد العـبيـد المصادرين. وقـد توقفت مـراقبـة الموانئ الإيرانية فى عامى 1856م، 1857م وبقيت المعـاهدة قائمـة إلى عام 1882م حتى استبدلت بمـعاهدة يسرى مفعولها إلـى الابد مستثنية ضرورة وجود مـسئول إيرانى على ظهر السفن الحربية البريطانية[1]. وهكذا تم لبريطانيا تحقـيق رغباتها فى إبرام معـاهدة مع إيران لوضع حد لتـجارة الرقـيق بعد طول عناء. ويبـدو أن الحكومة الإيرانية قـد اضطرت أخيرا للمـوافقة على عـقد هذه الاتفاقـية كنتيـجة للظروف الداخلية والخـارجية الصعـبة التى كانت تجابهـها. ففى الداخل، كان الأمـير نظام يجابه تزايدا فى أعـدائه المناهضين لسياسـته الصارمة. وفى الخـارج، كان الضغط الروسى على الحكومة الإيرانيـة، لعدم قدرة الحكومة المركزية فـى طهران السيطرة على القـراصنة التركـمان، الذين قامـوا بالسطو على سـفينة روسـية. وإزاء هذه الظروف يمكننا أن نعلل لماذا مدت إيران يدها ترحيبًا ببريطانيا لكى تحوز على ثقتها ودعمها اللذين من خلالهما تستطيع إيران مجابهة أزماتها.

الدولة العثمانية وتجارة الرقيق

شعرت بريطانيا ان اتفـاقاتها مع شيوخ القبائل فى شرق الجـزيرة العربية غير كافية إذا لم تصدر الدولة العثمانية قرارات بحظر هذه التجارة وقد تمكنت من اقناع الدولة العثمانيـة فأصدرت عام 1857 فرمانا يحظر اشتـراك رعايا فى تجارة الرقيق وكان مردوده ضـعيفًا لأن ذلك لا يعنى حظراً كامـلاً على الرق وتجارته فى أنحاء الامبراطورية ومن ثم نقلتها إيران بعد ذلك. لقـد استمرت تجارة الرقيق فى المنطقة وكانت تأتى من زنجبار والمناطق الأخرى فى شرق أفريقيا وشبه القارة الهندية مروراً

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ نفس المرجع ص186.

بموانئ الخليج العربى فى إيران إلى ميناء البصرة العثمانى وكان من بين هؤلاء بعض الرقيق المخطوفين واشترطت السلطات البريطانية تسليم هؤلاء للوكيل البريطانى فى البصرة ومنع تجارة الرقيق فى السفن التى تحمل العلم العثمانى. جاء ذلك فى الاتفاق البريطانى العثمانى عام 1880 ويشمل ذلك منع تجارة الرقيق فى الأراضى العثمانية، ورغم كل تلك الإجراءات البريطانية إلا ان هذه التجارة قد استمرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولم تكن تجارة الرقيق تقتصر على الاستيراد من الخارج وبيعهم فى المنطقة ولكن ايضا هناك تجارة داخلية للرقيق فى شرق الجزيرة العربية. وجدير بالذكر ان اتفاقيات حظر تجارة الرقيق لم تشر إلى التجارة الداخلية وقد يرجع ذلك إلى عدم امكانية بريطانيا السيطرة على المناطق الداخلية أو عدم تورطها فى تلك المناطق أو الحفاظ على سلامة الطرق البحرية التجارية ولم تعط الجهات التى اصدرتها أو اتفقت بشأنها أى تفسير لذلك وربما اعتبرت قضية داخلية من شأن حكومة كل بلد أن تتعامل معها بالطريقة التى تتلاءم وظروفها[1].

تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية فى الفترة ما بين 1869، 1873

صدر فى سبتمبر 1848م قانون برلمانى بخصوص تنظيم المكافآت المالية التى يستحقها البحارة البريطانيون فى حالة تتبعهم لسفن تجارة الرقيق، ذلك ان مثل هذه المكافآت من شأنها ان تغرى قادة السفن الريطانية باتهام السفن العربية دون حق، كأن يكون عمال هذة السفينة من الزنوج الذين لا تفرض التجارة فيهم. ولكن تجارة الرقيق ظلت مع ذلك منتعشة فى ساحل افريقية، فضلا عن أن السفن الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والأمريكية أخذت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ وجزر ساحل شرق أفريقيا. ودون أدنى شك كانت

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص229.

السلطات البريطانية تعلم ذلك، ولكنها تجاهلت الأمر عمدا مما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها وبسط نفوذها. كان على السياسة البريطانية إذا ارادت حقًا أن توقف تجارة الرقيق أن تظهر حسن النية، أى إنه كان على هذه السياسة أن تقدم للسلطان ماجد عرضا يغريه بالموافقة. ومن أجل ذلك اقترحت حكومة الهند تعويضها عن طريق إرسال بعثة برياسة السير «وليم كوجلان» إلى كل من مسقط وزنجبار لترتيب مفاوضات بينهما من أجل اعادة النظر فى الاتفاق القائم ـ التحكيم ـ على أسس جديدة[1].

بالرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لمنع تجارة الرقيق فى موانئ الخليج العربى وساحل شرق أفريقيا، فإن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. وقد رأى بعض العسكريين البريطانيين ضرورة ضرب تجارة الرقيق قرب مصدرها وان الاجراءات المتخذة لمنع تجارة الرقيق فى الخليج العربى وسواحل أفريقيا يجب أن توجه إلى شواطئ أفريقيا. ومع اقرار بريطانيا بوجهات النظر الجديدة إلا انها لم تحرز أى تقدم فى هذا الشأن. ويعزى ذلك إلى القلق الذى كان يساور البحارة العاملين فى سفن الحراسة، فقد كان الخروج إلى الساحل العربى فى مايو ويونيو فى انتظار السفن الشراعية المارة تجربة قاسية بالنسبة إلى البحارة الأوروبيين، علاوة على المطاردة اليائسة أو لقتال العنيف مع بحارة سفن الرقيق والتى كانت تؤدى لموت البعض، إلى جانب أن المكافأة المالية لم تكن مشجعة، وكذلك الحوافز الأدبية لمنع تجار الرقيق لم تشجع أى ضابط بريطانى بالاضطلاع بهذا الواجب المرهق. وهذا يؤكد أن الدوافع لمنع تجارة الرقيق لم تكن دوافع إنسانية لدى الذين يقومون بهذا الواجب، بدليل أنهم لم يكونوا مقتنعين تماما «بالواجب الإنسانى» الذى نادت به حكومة بريطانيا. وهذا أمر مهم جدا، فإن نجاح أى مشروع،

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص37.

مقـضى بإيمان أى فـرد أو مجمـوعة بالفكرة التى يرغـبون فى تحقـيقـها. وعلى العموم، فإن تجـارة الرقيق ظلت منتعشة فى ساحل أفريقيـا الغربى، فضلا عن أن السفن الفرنسية والأسـبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تحـمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ وجزر سـاحل أفريقيا الشرقى. ومما لاشك فيه أن السلطات البريطانية كانت تعلم بذلك تمام العلم، ولكنهـا تجاهلت الأمر عمدا، مما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق والنخاسة لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة عمان برئاسة السلطان سعيد وبسط نفوذها وإحلاله مـحل النفوذ العـربى فى شرق أفريقـيا وفضــلا عن ذلك، فقـد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبـير فى ساحل شرق أفزيقيا، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا «وكلاء لهم عـلى طول الساحل وفى زنجبار أيضا» وبيـنما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحـراسة فى مياه أفريقيا الشرقـية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلى مـوانئ آسيا الجنوبيـة، كانت السفن الحربـية الفرنسيـة ترسو على الساحل «لـتحمى تجـار الرقيق الفـرنسيين من الـتعرض للمـضايقـات». ولما كان الفرنسـيون لا يدفعـون أية ضرائب على الأرقاء الذين يصـدرونهم سرا من الموانئ والجزر التابعة لسلطنة زنجبار إلى جـزيرة «ريونيون» و«مايوتا»، فقد حاول السلطان ماجد وقف هذه العـملية، واحتج بهذا الصدد لدى القنصل الفـرنسى فى زنجبار، ولكن الأخير رفض الاحتجاج وهدد بتدخل حكومته إذا لزم الأمر[1].

لم يحـاول البريطانيـون مسـاندة السلطان ماجـد وشد أزره فى مـوقفـه مع القنصل الفرنسى، بل لم يلبثوا أن راحوا يلوحون بأن تجارة الرقيق قد ازدهرت فى الخليج العـربى، وحملوا السلطان مـسئـولية ذلك، بزعم أنـه لم يتخـذ اجراءات صارمة لمنع تجار الرقـيق العمانيين من تصدير العبيـد من الساحل الأفريقى الخاضع لنفوذه. وحاولت وزارة الخارجية البريطانية الضغط عليه لابرام معاهدة جديدة تحل

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ المرجع السابق ص189.

محل معاهدة عام 1845م، وتقضى بتحريم تجارة الرقيق تحريما تاما. ولكن السلطان رفض أن يعقد مثل هذه المعاهدة حتى لا يعرض سلطنته للخراب، وقبل بدلا منها فى يناير عام 1864م قيودا جديدة على تجار الرقيق، حرم بمقتضاه نقل الرقيق بين موانئ وجزر سلطنته خلال فترة معينة، هى فصل هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، حيث تبحر المراكب العربية من ساحل شرق أفريقيا إلى الخليج العربى كما قبل السلطان أيضا منع أهالى شرق أفريقيا من بيع الرقيق إلى عرب عمان، وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهم. وقد نفذ السلطان ماجد تلك القيود بشدة وصرامة، ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل أغمض عينيه كذلك عما كان يقوم به الأسطول البريطانى من مصادرة المراكب العربية المقلة للعبيد، واتلافها فى عرض البحر والعودة بملاحيها إلى زنجبار لتقديمهم إلى المحاكمة التى كانت تتولاها السلطات البريطانية، بالاضافة إلى إرسال العبيد المحررين للعمل فى مزارع المستعمرات البريطانية وهم أحرار[1].

وصلت فى عام 1872 بعثة بريطانية إلى سلطان زنجبار يرأسها «راسل جوربى» تطلب منه وقف نقل الرقيق بين الموانئ المختلفة فى دولته ثم اعتبار عملية شحن الرقيق الذى يؤتى به من الداخل كأنها قرصنة، وأخيرا قفل أسواق الرقيق أن الغرض من هذه المطالبة هو وقف هذه التجارة كلية. إلا ان السلطان أوضح - وبعد أن عرض الأمر على المشايخ - ان الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية، معناه أن ثورة لابد أن تحدث فى زنجبار وان الزراعة ستدمر تماما من جراء انعدام الأيدى العاملة فيها فلم يسع البعثة إلا الالحاح والتهديد باستعمال القوة. ولكن بريطانيا كانت تعرف فى الوقت نفسه ان مثل هذه التهديد قد ينتهى بأن يرتمى السلطان فى أحضان فرنسا التواقة إلى وقف النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا

---

1 - د. إسماعيل أحمد ياغى - نفس المرجع ص190.

ولكن استعـمال هذا التهديد جعل السلطان يلجـأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيـعقد معهم اجتماعات متواليـة كادت تنتهى فى العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السـلطان إلى أن يلتـمس من الحكومة البريطانيـة استمرار هذه التـجارة لمدة معينة رغـبة فى تأجيل الدمار الذى سـيصيب مرافقـهم المختلفة. فإذا كانت تهـيئة الرأى العام لقبول الالغـاء قد اقتضت فى غرب أوربا زهاء خمسين عـامًا أو أكثر، فلا بد انه يقتـضى أضعاف ذلك فى شرق أفريقيـا، ولكن بريطانيا كانت تدرك ان مثل هذا التهاون لن تكون له ايه نـتيجة الا عودة هذه التجارة إلى سابق انتـعاشها الأمر الذى سـوف يؤدى إلى تعذر إلغائهـا مرة أخرى مهـما تهيـأت الأذهان بعد ذلك. هذا إلى أن الحكومة البريطانية ارادت أن تنتهز فرصة الاستفادة من شخصية قنصلها العام «جـون كيرك» الذى كان قد اشـترك فى حملة الرحالة «الفنجـستون» وشاهد مآسى تجارة الرقيق هناك[1].

على الرغم من ذلك كلـه، لم يقنع البـريطانيون بـهذه السلطـات الواسعـة وتطلعوا للحصول على المزيد منها، متذرعين بأن سياسة الحد أو التضييق من نطاق تجارة الرقـيق، لم تسمح بتـصدير الرقيق من سـاحل شرق أفـريقيا فـحسب، بل اعـترفت كـذلك بشـرعـية نظام الرق والـنخاسـة. ورأت حكومـة «وليم ايوارث جـلادستـون» William Ewart Gladstone 1868 ـ 1874م أن خـيـر وسـيلة للتغلب علـى هذه المشكلة، هى ابرام معاهدة جـديدة مع سلطان زنجبـار، بحيث تقتـضى إما بالإلغـاء الشامل لتـجارة الرقيـق أو باجازتها فى أضـيق نطاق ممكن. وانتهزت وزارة الخـارجية البريطانية فـرصة مرض السلطان ماجد، فـضغطت عليه للتـوقيع على المعـاهدة المطلوبة، غيـر أن المنية وافـته فى 7 أكتـوبر عام 1870م وخلفه برغـش سلطانا جديدا لزنجـبار. فواصلت بريطانـيا ضغطهـا على السلطان الجديد برغش فرفض فى بادئ الأمر التوقـيع على المعاهدة الجديدة، وهدد بتجاهل

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص39.

التزامات أسلافه ازاء تجارة الرقيق فى المعاهدات التى أبرموها مع بريطانيا. عقدت عدة اتفاقيات وحدثت تطورات حساسة تتعلق بمسألة تجارة الرقيق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبخاصة الحكومة البريطانية التى بدأت تظهر اهتماما كبيرا بهذه المسألة ولكن لم تحسم الموقف بشأنها. وقد مرت تجارة الرقيق بمرحلة حاسمة فى الفترة ما بين 1869 ـ 1873 وتعرضت لضربة خاصة عام 1873 حين وقع سلطان عمان معاهدة اكدت على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الواردة فى معاهدة 1845 كما ألزمت السلطان بإغلاق اسواق الرقيق فى جميع أراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ووقع شيوخ القبائل فى شرق الجزيرة العربية اتفاقيات مماثلة كما اضطر سلطان زنجبار إلى توقيع معاهدة مماثلة عام 1875 لمنع تصدير الرقيق من داخل بلاده وتغلق أسواق الرقيق فى زنجبار وضعفت تجارة الرقيق مع نهاية القرن التاسع عشر ولكنها لم تتوقف ونشطت فى بعض المناطق مثل صور فى عمان وكان لفرنسا موقف من هذه التجارة لأنها هى-الأخرى كانت تسعى إلى نفوذ فى المنطقة فقد كانت بعض السفن التى تنقل الرقيق من شرق أفريقيا تحمل العلم الفرنسى وكان ذلك الموقف الفرنسى بسبب المنافسة البريطانية الفرنسية على النفوذ فى منطقة الخليج العربى[1].

شكلت حكومة بريطانيا «لجنة برلمانية مختارة» فى 6يوليو عام 1871 لبحث، استقصاء مسألة تجارة الرقيق برمتها فى ساحل شرق أفريقيا، وازدياد حجمها، وخصائص المعاهدات والاتفاقيات القائمة مع سلطان زنجبار بهذا الشان، وامكانية القضاء نهائيا على تجارة الرقيق التى تنقل بحرا. وأجرت اللجنة اتصالات مكثفة مع المعنيين من موظفى حكومة بريطانيا فى الهند وشرق أفريقيا ورجال البحرية، واستمعت إلى آراء الكثيرين منهم، وانتهت اللجنة أخيرا إلى اتباع

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص229.

السياسة القـديمة الخاصة بعقد المعاهدات والعـمل البحرى ولكن فى شكل جديد.
وأوصت اللجنة بابلاغ السلطان برغش بـن سعيـد بأنه إذا لم تتوقف تجـارة الرقيق الخارجية أو عبر البحار، فإن بريطانيا ستتخذ الاجراءات الضرورية لانهاء كل تجارة الرقيق سـواء كانت خـارجيـة أو على الساحل، وثانيـا بدعوة السلطان إلى عـقد معاهدة جديدة يكون هدفها الغاء تجـارة الرقيق إلغاء تامًا. وعلاوة على ذلك، فقد أوصت اللجنة الحكومـة بزيادة عـدد قطعهـا البـحرية فى تلـك المياه، وبتـزويدها بقوارب بخـارية سريعة وتعـيين تراجمـة يمكن الوثوق فيهم. وتنفـيذًا لتوصـيات اللجنة، أرسلت حكومة «جـلادستون» الأولى بعثـة خاصة برئاسة سيـربارتل فرير إلى السلطان برغش تحـمل مسودة المعاهدة المـقترحة. غـادرت البعثـة لندن ومرت ببـاريس ورومـا ووصلت الإسكندرية ثم زارت القـاهرة وأجـرى رئيس البـعثـة محادثات مع المسئـولين فى تلك البلاد شارحًا لهم أهداف بعثتـه، ووصلت البعثة إلى زنجبار فى 12 يناير عام 1873م وجرت محادثات بين البـعثة والسلطان برغش بن سعيد، انتـهت فى بادئ الأمر برفض السلطان بتوقيع المعاهدات المقـترحة التى تبدو له بمثـابة انتحار، ذلك لأن زنجـبار قد تعـرضت لإعصار شـديد هدم منازلها وخرب مزارع القـرنفل فيها، بالاضـافة إلى انتشار وباء الكوليـرا الذى قضى على عدد كبيـر من أهلها، ومع ذلك، استمرت البعثـة فى اجراء محادثات مع السلطان برغش بغية الحصول على التوقيع على المعاهدة. ولما أصر برغش على موقفه لجأت بريطانيا إلى أسلـوب التهديد والوعيـد. ورفض برغش التوقـيع على المعاهدة لأنه كان يتعرض لضغط شديد من كبـار شيوخ العرب فى نفس الوقت. ونتيجة لذلك فشلت بعثة فرير وعاد إلى لندن دون أن يحقق هدف بعثته. واستمرت بريطانيا فى ضغطهـا على سلطان زنجبار، وكـان يرفض ذلك بقوة لأنه يعتـمد على مسـاعدة أجنبية وخـاصةً فرنسيـة، إذ كان يجرى اتصالات مع فـرنسا لبسط حمايـتها على زنجبار، غير أن محاولاته باءت بالفشل، كما أن اتصالات السلطان برغش مع ألمانيا

وامريكا قد خيبت آماله. ولما شعر بأن لا حيلة له أمام تهديد بريطانيا باستخدام القوة ضد بلاده، اضطر السلطان برغش إلى التوقيع على المعاهدة فى 5 يونيو عام 1874م[1].

أما هذه المعاهدة فكانت تنص على الشروط التالية: منع تصدير الرقيق منعا باتًا، من هذه التاريخ فصاعدا من ساحل شرق أفريقيا، سواء كان المقصود بهذا التصدير نقلهم من جهة إلى أخرى من أملاك السلطان، أو حملهم إلى أية أراضى أجنبية. اغلاق كل الأسواق العامة التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق وعمل الترتيبات اللازمة فى جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل. القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء لبريطانيين. حماية السلطان للرقيق المحررين وعقاب كل من يحاول اخضاعهم للرق من جديد. تعهد الحكومة البريطانية بمنع جميع رعاياها الهنود المقيمين فى شرق أفريقيا من اقتناء الرقيق أو شراء رق جديد.

نفذ السلطان برغش شروط المعاهدة باخلاص. وقام الأسطول البريطانى بفرض حصار تام على ساحل شرق أفريقيا. وزار برغش بريطانيا واستقبل بحفاوة بالغة، وزار بعد ذلك باريس وعاد إلى بلاده. وكان بسبب ابرام هذه المعاهدة وتنفيذ السلطان برغش لشروطها أن تحول طريق تجارة الرقيق من البحر إلى داخل القارة. فقد كان الجلابة يجمعون اعدادا كبيرة من الرقيق فى الإقليم الساحلى، ويرغمونهم على السير إلى الأقاليم الداخلية، حيث كانوا يباعون بالجملة فى القرى الواقعة على طول الطرق البرية. وفى بعض الأحيان كان الجلابة يرغمون الرقيق على السير ليلا وسط الغابات والأحراش الممتدة على طول الساحل لغابة باجامويو، وهناك تنتظرهم المراكب لكى تنقلهم بحرا إلى الخليج العربى بعيدا عن

---

1 ـ د. إسماعيل أحمد ياغى ـ المرجع السابق ص192.

رقابة الطرادات البريطانية. ولما ضيقت هذه الخناق على شحن الرقيق من باجامويو صار الجلابة يرغمون أرقاءهم على السير صوب الشمال إلى لآمو وموانئ الصومال الجنوبي، وهي مسافة تبلغ حوالي سبعمائة ميل، حيث تتم عملية شحنهم من هناك، وعلى اثر ذلك، فقد استحث «كيرك» السلطان برغش على اصدار منشورين في 18 ابريل 1867م، حرم أولهما نقل العبيد برا من أي مكان لآخر داخل أملاك زنجبار في شرق أفريقيا، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة ومصادرة الرقيق وتحريرهم وأما المنشور الثاني، فقد حرم على قوافل الرقيق المجيء من الاقاليم الداخلية إلى الساحل، وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها بعقوبات مشابهة[1]. أصبحت تجارة الرقيق محرمة في زنجبار وأملاكها الأفريقية، ولكن نظام الرق نفسه ظل مشروعا، ولم يحرم نهائيا في زنجبار إلا في أبريل عام 1897م، أي بعد سبعة أعوام من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وجاء تحريمه بعد مفاوضات شاقة.

اتخذت الحكومة البريطانية من مسألة تحرير الرقيق حجة لها من أجل زيادة نفوذها، بل من أجل جعل سلطنة زنجبار محمية بريطانية وان لم يكن ذلك رسميا. كما جعلت من نفسها شريكًا للسلطان في محاكمة رعاياه الذين يخالفون القانون وفي اصدار الأوامر إلى الهنود القاطنين بشرق أفريقيا لمنع اقتناء الرقيق أو التعامل فيه وبذلك جعلت من قنصلها ورجال البحرية البريطانية حكومة أخرى داخل حكومة السلطان، بل أعلى نفوذا منها. ولم يكن معنى ذلك ان تجارة الرقيق قد توقفت تماما فإنها ظلت تجرى عن طريق التهريب، الأمر الذى أدى إلى كثرة وفيات الرقيق التي بلغت إلى أكثر من 70٪ بل إلى ارتفاع اسعاره ارتفاعًا جنونيًا وصل إلى أربعة أضعاف ثمنه الأول، أو من طريق آخر هو استمراره شرعيا من

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيي الدين ـ المرجع السابق ص41.

البــلاد التى لم تكن سلطة بريطانيــا أو غيرها مــن الدول الأخرى تمتــد إليها مــثل السودان، فقد كانت تجارة الرقيق مستمرة خلال الحكم الوطنى الذى استمر من عام 1885 إلى عام 1897 كذلك كانت هناك تجارة للرقيق منتعــشة فى منطقة البحيرات الأفريقية، وعرفت الحكومة ان خير وسـيلة للقضاء عليها هى القضاء على الأسواق التى تطلب الرقيق وكانت هذه الأسـواق هى الهند فكان ان أصدرت حكومة الهند جملة مــن القرارات التى انتــهت إلى القضاء علــى الأمراء الذين كانوا يـلحون فى طلب الرقيق. أما فى منطقــة الكونغو فقد اقتــرنت الجهود التى بذلت لكشف هذه الجهات بجــهد آخر بذلته الجمعــية الدولية الافريقية من أجل ســحق هذه التجارة، حتى إذا عقــد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عــمل الكشف وهو عمل استــخبارى لبداية الاســتعمــار المسيــحى، نصت قرارات هذا المؤتمر على ضــرورة العمل على سحق تجارة الرقيق. وعقد بعد ذلك مؤتمر برلين فى عام 1884 ـ 1885 ولو انه كان عملا سياسيا واقتصاديا بحــتا من أجل تنظيم التجارة فى حوض الكونغو والنيجر، إلا أن مادتين من مواده الثمانى والثلاثين حثــتا على ضرورة تعاون الدول الأفريقية على القضاء على هذه التجارة وعملت حكومــة الكونغو الحرة على سحقها. ولكن القضاء على تجارة الرقيق فى كل من شرق أفريقيــا والكونغو جعل التجار يتجمعون فى الداخل حيث اســمى محمــد بن حميــد المرجبى المعروف باسم تيــبوتيب مملكة Nkonde فى الاقليم الشرقى من إقليم جمهورية الكونغو الحالية وباشر هناك تجارته فى حرية. واعــترفت به حكومة الكونغو الحــرة وأجرت عليه راتبًا شــهريًا مما يدل على عدم رغبــة الدول الأوربية رغبة جــدية فى سحق تجارة الرقيق بقــدر ما كانت ترغب فى القضــاء على منافسيهــا الذين يقفون فى وجه أطمــاعها التوســعية. ولم يلبث الخلاف أن ظهر بين هذه الحكومة وابنه سيغور، وقامت الحرب بينهما وانتهت إلى القضــاء على تجارة الرقيق فى هذه الانحــاء. والذى يجب ذكره أنه فى الوقت

الذى أخضعت بريطانيا سلطنة زنجبار لنفوذها متذرعة بمحاربة تجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة، كانت رحلات الاستكشاف الجغرافى تهيئ الطريق لفتح أفريقيا الشرقية للتجارة الأوروبية وللتبشير بالمسيحية والإرهاب الاستعمارى المسيحى الأوروبى، وهى رحلات قام بها المبشرون والرحالون الأوروبيون بصفة عامة البريطانيون والاسكتلنديون بصفة خاصة بهدف السيطرة على أفريقيا واستعمارها[1].

عمليات خطف المسلمين

لم يكن ساحل شرق أفريقيا المصدر الوحيد لتجارة الرقيق مع شرق الجزيرة العربية ولكن مناطق أخري مثل باكستان كانت مصادر هذه التجارة ايضا وتورد الوثائق البريطانية بعض حالات اختطاف الرقيق من تلك المناطق. فقد بعث الملحق الهندى البريطانى فى الملحقية الهندية فى بومبى برسالة بتاريخ 6 ديسمبر 1926 إلى الحكومة الهندية البريطانية يقول فيها: «إن بعض المسلمين فى كراتشى يعملون فى تجارة العبيد ونبه إلى خطورة ذلك.» وروى أحد المسئولين البريطانيين نصة بعض المخطوفين الذين أصحوا رقيقًا فى تقرير إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ 20 ديسمبر 1926 بعثه إلى بومبى تحدث فيه عن رحلة الاختطاف من كراتشى إلى ساحل الجنوبى لإيران ومن ثم إلى دبى عبر مياه الخليج العربى فى ساحل عمان ذكرت تلك القصة لإثبات ظاهرة الاختطاف بهدف بيع الرقيق ولم تخرج تلك عن كونها حالات فردية رغم ما ينطوى على ذلك العمل من ظلم وتعامل غير إنسانى مع البشر وصحيح ان اختطاف بعض الأشخاص خلق جواً من عدم الأمن، لكن ملاحقة الخاطفين ايضا خلق جواً من الطمأنينة. لقد تمكنت السلطات البريطانية من معرفة اسماء بعض المتعاملين بعملية الاختطاف مثل[2]:- محمد

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص43.

2 ـ عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص239.

خان، ومحمد دوار، وإسماعيل كروا، ونورخان، وميزادور، وديار محمد وجميع هؤلاء من مكران فى بلوشستان.

يدخل المختطفون المزاد العلنى وفى الغالب يباعون بالمقايضة والمبادلة بالسلاح، ولكن ليس هناك ما يثبت ان اجراءات صارمة قد أخذت بحق هؤلاء أو غيرهم. وفيما يلى بعض ما تقوله الوثائق البريطانية عن هذه المسألة 1 ـ فقد بعث المقيم السياسى البريطانى العام فى الخليج العربى برسالة إلى الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى بتاريخ 22 نوفمبر 1926 رقم 168 يذكر فيها. «ان احدى قريبات صلاح الدين البلوشى قد أخذت طفلة وبيعت فى مدن الساحل العمانى التى تقع تحت سيطرتك كما اعرف ان هناك امرأة أخرى من قريبات صلاح الدين البلوشى قد بيعت ايضا فى دبى لشخص اسمه خلفان حميدان فى منطقتك بواسطة ميرزادور. سأكون ممتنا إذا قمت بعمل سريع لتسليم المرأة البلوشية إلى مركز المقيمية فى الشارقة حتى نسهم فى وقف تجارة الرقيق، ومن المهم ملاحقة العاملين فى هذه التجارة واعتقال أولئك الذين قاموا باختطاف البلوشى وباعوهم فى منطقة الخليج العربى..». ورد الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى على الرسالة بتاريخ 10/11/1926 مؤكدا وجود المرأة فى دبى وانه مستعد لتسليمها ويؤيد فكرة معاقبة العاملين فى تجارة اختطاف الرقيق فى الخليج العربى[1].

يقول عادل العبد الغنى عن عملية اختطاف أحد أبناء الكويت حيث يذكر:ـ

عاد المواطن الكويتى إلى أرض الوطن سالما ومعافى بعد فترة غياب استمرت ثلاث سنوات، كان اعتقاد الجميع بأن مكروها قد حدث له اثناء ابتعاده عن زملائه عندما رست السفينة فى إحدى موانئ الخليج العربى، ربما يكون قد اكله حيوان مفترس أو قتله أحد قطاع الطرق لسرقة ما لديه من مال، اما ان يعود سالما فلا بد

1 ـ عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص240.

ان يكون هناك سبب قسرى غيبه. الجميع كان يترقب تفاصيل الحدث المثير، لاسيما زوجته وأولاده الذين عانوا الأمرين لفراقه. بعد ان التقط انفاسه بدأ يسرد أسباب الأحداث المثيرة لاختفائه مستهلا بالصلاة على الرسول الكريم وهى كعادة أهل الكويت، ويقول: بعد ان جنحت سفينتنا إلى البر لاصلاحها رسونا فى احدى «البنادر» فى منطقة الخليج العربى ونزلت عن ظهر السفينة وسرت على شاطئ البحر مبتعدا عن زملائى (لقضاء الحاجة) فانقض على فجأة أربعه من الرجال الأشداء فشلوا حركتى وحاولت ان اقاوم لكن دون جدوى، ثم ربطوا يدى من الخلف، حاولت التفاهم معهم بالتى هى أحسن وأشرح لهم بأنى مواطن كويتى وأعمال بحارا عند «النوخذة» الفلانى وان جماعتى فى انتظارى على ظهر المركب، ولكن دون جدوى، ولم يكن لديهم وقت للاستماع إلى توسلاتى، حاولت ان استنجد، اصرخ فلم استطع لقد تم اقتيادى بطريقة وحشية على عجل، بعد ان شلوا مقاومتى، ثم بعد ذلك اركبونى على ظهر أحد الجمال ورحلوا إلى منطقة صحراوية تبعد كثيرا عن موقع زملائى ثم خيموا فى المساء، حاولت ان اعرفهم بنفسى واشرح لهم وضعى فلم يعيرونى أى اهتمام. وكنت اعتند ان المسألة مجرد اشتباه، وفى الصباح سيتم التحقيق معى ثم الافراج، هكذا كان اعتقادى رغم البهدلة والمعاملة غير الإنسانية[1].

عند بزوغ الخيوط الأولى للفجر رحلوا وطبعا انا معهم، لم اذق النوم ليلتها علاوة على الاجهاد النفسى والفكرى، لقد رحلوا إلى قرية بعيدة وانزلونى وانا مكبل اليدين، ثم انذرونى ان حاولت الهرب فسوف يكون مصيرى القتل، صبرت واسلمت امرى لله ولا أعلم ماذا سيكون مصيرى، اقتادونى إلى سوق بيع الرقيق رغم انى مواطن كويتى «حر» ولدى زوجة وأولاد وأعمل «بحار» على ظهر سفينة

1 ـ عادل العبد الغنى ـ جريدة القبس الكويتية السبت 8/ 12/ 1993، 7366 ص23.

تجارية كويتية. ان مشكلتي تكمن فى لون بشرتى الأسود، نعم لقد تم بيعى بالفعل لتاجر فى المنطقة، حاولت ان ابين للمشترى بإنى انسان حر ولدى وطن وانتماء، لدى أهل وأولاد، لدى جماعة وعلى رأسهم «النوخذة» الذى يترقب عودتى بفارغ الصبر، فلم يرد على احد سوى بالركل والضرب «بالخيزرانة»، حاولت ان اصرخ، وأن أبكى، استنجد ولكن بدون نتيجة، تمنيت أن تبتلعنى الأرض ولا أكون فى هذا الموقف اللاإنسانى، المهم ـ يضيف بطل القصة ـ اخذنى هذا التاجر وساقنى أمامه كالبهيمة وكان معى فى اشد القساوة، نعم لقد أصبحت عبدا وخادما بعد ان كنت حرا وطليقا اكسب قوتى من عملى ومكدتى لقد أصبحت عبدا عند هذا السيد المبجل.. ثم تدريجيا بدأت معاملته تتحسن معى.. حاولت ان اشرح له وضعى وكل شيء ولم اصل إلى حل وبصيص امل، وكان كل ما يردده «بأنى قد اشترنيك بثمن مرتفع.. فهل تدفع لى تكلفة شرائك؟. فكيف ادفع وأنا اعمل بدون أجر ليلا ونهارا؟.. حاولت الهرب مرات عديدة فلم يكن لى سبيل حيث كل الأبواب كانت موصدة. صبرت وفوضت امرى للخالق. نعم سأصبر وأن الصبر مفتاح الفرج صبرت ويأتى الفرج من أحد تجار الكويت، شاهدته فى «ديوان» ذلك الرجل الذى اشترانى، وما ان وقعت عيناه على حتى عرفنى حق المعرفة واستفسر عن سبب وجودى. حينئذ لم أتمالك نفسى وانهمرت الدموع من عينى وخنقتنى العبرات التى كبتها لمدة ثلاث سنوات وقصصت عليه ما جناه الزمن على من ظلم وقهر وعبودية ولم يهن على التاجر الكويتى الشهم وضعى وأبى العودة إلى الكويت إلا وأنا معه، لقد اشترى حريتى ووهبها لى على الفور ما أعظم ثمن الحرية.. والان أنا بينكم[1]

بعث المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى برسالة إلى حاكم ابوظبى

---

1 ـ عادل العبد الغنى ـ نفس المرجع ص23

صقر بن زايد بتاريخ 22 نوفمبر 1926 وقال فيها:ـ «ان هنـاك ستة أشخاص من ســاحل عمــان والبلوش يعــملون فى تجارة الرقـيق فى أبوظبىٰ لقــد أقدمــوا على اختطاف ثلاثة أشخاص من عائلة واحدة امرأة وابنتها وولدها وهم من البلوشستان فى إيران وجلبوا إلى أبوظبـى وبيعوا هناك. ارجو تـسليمهم إلى المقـيمة واعتـقال الذين قاموا بعملية الخطف والبيع لمساعدتنا فى محاربة هذه التجارة. وبعث كذلك برسالة مماثلة إلى حــاكم أم القوين للمســاعدة فى إرجاع الشابين البلوشــيين الذين اختطفا وبيــعا فى أم القوين وهما جمــال وأشرف، ويرجو المساعدة فى إعــادتهما ومعاقبــة الذين باعوهما وهما:ـ إسماعيل كــاروانى وميرازدور قد يرجع ذلك إلى منع تجارة الرقيق مــن شرق أفريقيا وتحــايل على البريطانيين وانها جـريمة أشد من جريمة تجارة الرقيق حيث يتم خطفهم وبـيعهم. نجد معظم المتورطين فى اختطاف الأفراد وبيعهم كرقيق من الباكستانيين والبلوش الإيرانيين.

كمــا ذكر المبـعوث البـريطانى فى المحكمــة الإيرانية فى رســالته إلى المقــيم السياسى البريطانى فى بوشهر بتاريخ 18 يوليو 1928 ان خمسة وعشرين شخصًا قد اختطفوا من بلوشـستان فى إيران وبيعوا فى منطقة الخليج العــربى وذكر أسماء عــشرة أشــخــاص منهم فى رســالتــه يطلب البــحث عنهم واعــادتهم إلى ذويهم وموطنهم. وفيمــا يلى أسماء الذين تم اختطافهم للمتــاجرة بهم كرقيق فى الخليج العربى 1925 ـ 1927 وحرروا واعيدوا إلى بلادهم[1].

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص242.

الاسم	مكان الاختطاف	العمر	ملاحظات
صقر ولد محمد	الشارقة	-	فى نوفمبر 1925
مبارك ولد رمضان	الشارقة	20	فى نوفمبر 1926
على عباس	الشارقة	-	19 ابريل 1926
موسى حيدر	كرانشى	14	مارس 1926
جوتى بن جاراو	كرانشى	17	نوفمبر 1926
شنكار شمرا	كرانشى	13	نوفمبر 1926
نور	كرانشى	14	نوفمبر 1926
بتهو	السند	12	2 مارس 1927
رايس محمد حسن	شهوار	30	فبراير 1927
أحمد دابى	شهوار	-	-

من قراءة الجدول السابق نستطيع استنتاج ما يلى: أولا:ـ ان الأسماء التى ذكرت لا تمثل جميع الرقيق الذين تم اختطافهم، فهى مقصورة على أولئك الذين توفرت المعلومات عنهم من قبل السلطات البريطانية، ذلك يعنى ان هناك آخرين ربما تم اختطافهم دون علم تلك السلطات. ثانيا:ـ ان مكان الولادة ومكان الاختطاف يوضح مصادر هذه التجارة وهى مناطق تمتد من ساحل جنوب باكستان إلى مكران فى بلوشستان إيران. ثالثا:ـ ان سن الرقيق المتاجر بهم فى الغالب هى فى سن الشباب وهذا يوضح الغرض من هذه التجارة للعمل فى المنازل والمزارع كما سبقت الاشارة، لقد ركزت السلطات البريطانية على ابرار مسألة اختطاف الرقيق لتصورها على انها ظاهرة خطيرة لتقرر بأنها كانت تهدف حفظ حقوق الإنسان وكرامته واظهار الجانب الإنسانى والحضارة لبريطانيا إلا ان ذلك لا يشفع

لها باستمرار استعمارها وإرهابها واستغلالها خيرات الشعوب فى نفس الوقت الذى كانت تحارب فيه تجارة الرقيق[1].

نتائج الدراسة

شهدت منطقة غرب أفريقيا استقرارا سكانيًا بعد حدوث اختلاط بين قبائل المغرب العربى من عرب البربر ومنطقة غرب أفريقيا، وتوفر لدى شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو السكانى داخل وحدات قبلية أو سياسية وكان نظام الرق بها اقتصاديا حيث استخدام الرقيق لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها فى المجال الزراعى والتجارى. ولكن مع قدوم المسيحيين الأوربيين حدثت عملية تدمير سكانية حيث تم القضاء على قبائل بأكملها فى نطاق الممالك والامبراطوريات فى إقليم الغابات. ومع قدوم الأوربيين المسيحيين إلى غرب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر حدثت تطورات هامة فى غرب أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق ورواجها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة فى المنطقة وليمثل عامل هدم سكانى فيها فى الوقت الذى كان يشهد فيه السكان تطورا فى نواحى حياتهم المختلفة. فلقد ترتب على تجارة الرقيق ورواجها نقص خطير فى عدد السكان أدى إلى تدمير الهيكل السكانى بعد نقل عدد كبير من الجنسين إلى العالم الجديد، وكانت الآثار الديمغرافية أخطر مما يمكن تصوره بسبب النقص الخطير فى عدد سكان المنطقة من ناحية وبسبب الأساليب التى اتبعت فى جلب الرقيق نفسه، وحرق القرى وتدمير مساحات واسعة فى أنحاء المنطقة من جهة أخرى يضاف إلى ذلك الأمراض التى انتشرت بين السكان نتيجة لذلك أو لما نقله الأوربيون أنفسهم من أمراض لم تكن تعرفها المنطقة قبل وصولهم إليها[2].

ولعل من أهم الآثار التى أحدثتها تجارة الرقيق هى تلك الفوضى والحروب

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص242.

2 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص208.

بين السكان أنفسهم بسبب الأسلحة النارية التى استخدمت فى عمليات القنص وتعقب الرقيق، وما أعقب ذلك من خلافات بين الزعماء الوطنيين وشن الحروب ضد بعضهم البعض وحرق القرى لأتفه الأسباب، ومحاربة بعضهم بعضا للقبض على أكبر عدد من الرقيق لإرسالهم إلى العالم الجديد، وقد أدى هذا إلى تدمير السكان من الداخل والقضاء على مجتمعهم القبلى وبالطبع ترتب على كل هذا وجود حالة من القلق والفوضى وعدم الاطمئنان بين سكان هذه المجتمعات.

وعلى العموم فقد ارتبط بالتواجد الأوربى فى غرب أفريقيا تغيير فى توزيع السكان بعد تغيير اتجاه التجارة إلى الواجهة البحرية للمنطقة حيث استلزم انشاء النقاط التجارية على السواحل عملية تكثيف جديد للسكان فى مناطق جديدة مثل «سانت لويس» و«داكار» و«[illegible]». كما أدى مجىء الأوربيين إلى المنطقة إلى ظهور مدن أخرى كثيرة نتيجة النظم السياسية الجديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان مدينة «كادونا» و«ابدجان» قد ظهرتا بفضل نظام الإدارة القائم على المراكز والأقسام. ويتضح من هذا العرض ان تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا قد تركت آثارها على كل منحى من مناحى الحياة، ولمعرفة هذه الآثار بشىء من التفصيل فإن الأمر يتطلب دراسة لكل أثر على حده[1].

النتائج الاجتماعية

تعتبر منطقة شرق افريقيا المصدر الأساسى لتجارة الرقيق إلى منطقة الخليج العربى وبخاصة من زنجبار التى استمرت فى بداية القرن العشرين مع تواضع اعداد الرقيق المتاجر بهم والتى توضحها بعض الوثائق البريطانية. والرسالة التالية مثال على ذلك: بعث الوكيل السياسى البريطانى فى مسقط «بريسى كوكس» برسالة إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ 10/ 2/ 1902 تتعلق

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص208.

بإرجاع بعض الرقيق إلى زنجبار أوضح فيها عدد الرقيق الذين أرسلوا بحرا من عمان إلى زنجبار مع تمكين أسمائهم وجنسهم وأعمارهم فى الفترة مابين 1900 ـ 1902 ـ فيما يلى الاسم والجنس والعمر أ ـ (أ) استامبلو ـ انثى ـ 51 (2) أمينة ـ انثى ـ 32 (3) فراج ـ ذكر ـ 12 (4) فيروز ـ ذكر ـ 30 (5) راميا ـ ذكر ـ 15 (6) فرحان ـ ذكر ـ 32 (7) مبروك ـ ذكر ـ 32 (8) فرج ـ ذكر ـ 20 (9) صقور ـ ذكر ـ 17 (10) نصيب ـ ذكر 7. ومن ذلك يمكن ملاحظة ما يلى[أ]:

أولا: ـ أن نسبة الرقيق المتاجر بهم والذين أعيدوا إلى زنجبار من مسقط هم من الذكور وعدد قليل من النساء من بينهم ثلاثة أطفال. ثانيا: ان جميع أسماء هؤلاء عربية وربما كان ذلك ناتج عن تأثير الإسلام والتجارة والعلاقات التاريخية بين الجزيرة العربية وشرق افريقيا أو أن بعضهم قد منحوا أسماء جديدة بعد استرقاقهم من قبل أسيادهم فى المنطقة. ثالثا: إن اعمارهم فى أغلبهم فى سن الشباب وذلك يدل على أن القائمين على تجارة الرقيق يركزون على الشباب للعمل فى المنازل والحقول والغوص وغير ذلك من مجالات العمل فى المنطقة. أما الجدول التالى فيوضح لنا (عددا آخر من الرقيق المحررين) الذين أعيدوا من مسقط إلى بلادهم زنجبار بحرا:

العدد	تاريخ تحريرها	تكلفة نقلهم	ملاحظات
11	فبراير 1900	175 روبية	تم نقلهم على سفينة
7	فبراير 1901	105 روبية	البريد القادمة من
2	مارس 1901	14 روبية	بومباى وأرسلوا منها
15	فبراير 1902	650 روبية	إلى زنجبار
5	مايو 1902	35 روبية	

أ ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص234

إن أهم ما يلاحظ على هؤلاء الرقيق المعتقين المحررين هو قلة عددهم قياسا على ما تذكره المصادر البريطانية حول ضخامة وخطورة تجارة الرقيق فى المنطقة، حيث يلاحظ أن كتابات المؤلفين البريطانيين عن تجارة الرقيق فى منطقة الخليج العربى قد بالغت عند ذكرها خطر هذه التجارة علما بأن الاحصائيات التى أوردتها لا تذكر إلا العشرات الذين تمت المتاجرة بهم، وذلك فى الوثائق والكتابات. ففى خلال ثلاثة أعوام تم عتق أربعين عبدا فقط مما يطرح أمامنا الاحتمالات التالية[1]:

أولا: ان السلطات البريطانية لم تكن جادة فى محاربة هذه التجارة أو أن هناك معوقات ذات طابع اجتماعى اقتصادى وسياسى حالت دون اتخاذ إجراءات صارمة فى مواجهة هذه التجارة. ثانيا: إن هناك مبالغة فيما تقوله السلطات البريطانية عن الرقيق وتجارته فى المنطقة لتبرر تدخلها فيها. ثالثا: إن السلطات البريطانية ليس لديها إحصاء بعدد الرقيق الذين كانت تتم المتاجرة فيهم ولا تعرف الحجم الحقيقى لتلك التجارة. رابعا: إن السلطات البريطانية كانت تعتقد بأن محاولاتها بين الحين والآخر جمع هؤلاء الرقيق وتحريرهم واعادتهم إلى بلادهم يحد من ممارسة هذه التجارة. والجدول التالى يلقى مزيدا من الضوء على عملية عتق الرقيق:

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص235.

أسمائهم	مكان الولادة	العمر	ملاحظات
مريم بنت فرج	سيريك	29	أخذت لاجئة بالقنصلية البريطانية فى
سعد الله	افريقيا	40	بندر عباس فى ابريل 1926
مبارك فرحان	سواحيلى	-	
عبد سالم	المدينة	23	أخذ لاجئا فى القنصلية البريطانية فى
سعد باررت	زنجبار	70	لنجة ابريل 1926
جميلة مبارك	زنجبار	35	أخذ لاجئا فى بوسعيد فى نوفمبر
شريفة وكايو	اثيوبيا	25	1926
مدينة وكايو	أثيوبيا	20	اعتقلت فى 15 سبتمبر وأرسلت إلى
امينة اسجانكى	أثيوبيا	30	البحرين
ملوم جمعة	مكران	25	أخذت فى بوشهر وحررت فى 19 فبراير
الماس فرحان	سواحيلى	35	1926
لرزمل محبوب	سواحيلى	30	أخذ للقنصلية البريطانية فى بندر عباس
زينب مبارك	سواحيلى	40	فى ابريل 1926
ربانيت فيروز	الشارقة	20	أخذت لاجئة هى وأطفالها الأربعة إلى
كاموس فيروز	الشارقة	17	المقيمة البريطانية فى الشارقة فى أكتوبر
جمعة فيروز	الشارقة	15	1926
مطرة فيروز	الشارقة	11	

اسماء العبيد الذين جلبوا إلى الخليج العربى وتم تحريرهم عن طريق بريطانيا 1926 ـ 1927 شريفة ومدينة بنات وكابو وريم بنت عمر وامينة بنتا سجاتكى. إن هذه الأسماء التى ذكرت لا تمثل جميع الرقيق الذين تمت المتاجرة بهم فى تلك السنة، فهذه الأسماء تقتصر على مجموعة تم تحريرها فقط. لابد لنا أن نعود للإجابة على السؤال الذى طرح نفسه منذ البداية وهو، هل قامت بريطانيا بدور فعال فى تصديها لمكافحة الرقيق فى الخليج العربى كإصلاح اجتماعى ونشر

حضـارى أم أن ذلك كان سـتارا لبسط النفـوذ البريطانى فى الخليـج العربى؟ فى الواقع نستطيع الإجـابة على هذا السؤال من خلال مـا اتضح من أن بريطانيا التى كانت تدعى ان قيامها بمحاربة تجـارة الرقيق لم يكن إلا لدوافع إنسانية فى محاولة لتضليل الرأى العام ولإخفاء حقيقة نواياها، على حين كشف لنا الواقع زيف هذه الادعـاءات إذ إنها كـانت بذلك تعمل على تعـزيز نفـوذها وبسط سيطرتهـا على الخليج العربى من خلال الاتفـاقيات التى فرضتها على حكامـه والتى جعلت منها أداة لتدخلها فى شـؤونهم الداخلية. وعلى ذلك، فقد كان هذا الدور الذى لعـبته يخدم أغراضها الاقتصادية والسياسية، مما ينفى الدور الحضارى لهذا الاتجاه.

نجـد أن نسبـة الرقيق المتـاجر بهم أكـثرهـم من الذكور وقليل من النسـاء. وجدت بعض الأسماء عربية وذلك لتأثير الإسلام فيهم أو منح اسم جديد من قبل سيـده. أكثرهم كانوا فى سن الشـباب وذلك من أجل العمل فى المنازل والحـقول والغوص. اعتقاد بريطانيا ان محاولاتها فى جمع هؤلاء وإعادتهم إلى بلادهم تحد من هذه التجارة. لقد تعرضت القارة الأفريقـية لعملية استنزاف بشرى لم يسبق له مثيـل، فلقد ترتب على عمليات البـيع للرقيق نقص شديد فى عـدد سكان القرى حتى إن بعـضها قد أزيـل تماما. وفى أوج صادرات الرقيق الأطـلنطية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بلغت فى عام أو عـامين حوالى مائة ألف نسمة حتى أصبحت المستعمرات المسيحية الأوربية فى العالم الجديد تضم حوالى أربعين مليونا من الرقـيق، ولعل النقص الشـديد فى عـدد السكان الذى ظهـر بعـد رواج هذه التجارة إنما يعود إلى طريقة معاملة السكان فى فترة الرق وإلى نقل عدد كبير منهم إلى العالم الجديد بالقوة الغاشمة والإرهاب وبدون رحمة أو هوادة. وكانت الرحلة التى يقطعها الرقـيق من داخل القارة إلى محطات الشحن تمر بمراحل شـاقة حيث كـان الرقيق يلقـون ألوانا من العـذاب والإرهاب يتمـثل فى قـيدهم من أعناقـهم

بالأغلال وإذا فكر أحدهم فى المقاومة أو الاحتجاج شدوا أعناقهم على عود ثقيل من الخشب وبعد ذلك يلقون فى السفن بطريقة لا إنسانية[1].

خسرت أفريقيا الكثير من سكانها بسبب نقص الخدمات الطبية وارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأمراض التى لم تكن تعرفها المنطقة من قبل وبسبب نقل عدد كبير من القوى البشرية إلى الخارج حيث كان متوسط ما ينقل من العبيد إلى أمريكا سنويا أكثر من مائة ألف عبد. ويقدر عدد السكان الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا ما بين 18 و40 مليونا، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام حول ما خسرته القارة الأفريقية من ثروتها البشرية إلا أنه من المؤكد أن أفريقيا خسرت أكثر من مائة مليون شخص معظمهم من الشباب، ولم يبق بالقارة سوى العجزة والشيوخ غير القادرين على العمل والانتاج، ولقد كان لهذا أثره فى احداث خلل فى السكان، كما عانت منطقة غرب أفريقيا من فراغ سكانى مما سهل من استعمارها واحتلالها من المسيحيين الأوروبيين. وترتب على الحروب التى قامت بين الجماعات القبليه أكبر فائدة للأوربيين الذين استفادوا منها لصالحهم، حيث نتج عن الأسلحة النارية والخمور فوضى وحروب بين الأفارقة الذين استغلوا وجود تلك الأسلحة بين أيديهم لتصفية الخلافات والمنازعات القبلية، ولم يتوقف دور الأوربيين عند هذا الحد بل تدخلوا فى هذه الخلافات وشجعوا فريقا ضد الآخر لتوسيع هوة الخلاف وشن الحروب وحرق القرى، وكان الهدف من كل هذا هو القبض على أكبر عدد ممكن من الوطنيين واسترقاقهم. وعلى هذا فإنه بسبب تجارة الرقيق تجردت المجتمعات الأفريقية من بعض الصفات الإنسانية وتركت هذه التجارة أثرها فى سلوك الأفارقة الذين ظهرت عليهم علامات الشك والريبة والحذر والعداء للأوربيين المسيحيين اعتقادا منهم ان هذه التجارة كانت السبب

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص216.

المباشر فـي ذلك التأخر الشديد الذى انحـدر إليه قومهم بعـد أن كانت لهم ممالك وحضارات مزدهرة قبل قدوم المسيحيين الأوربيين[1].

تحتـاج الوثيقة التـالية إلى التأمل فى الهـدف البريطانى من تجـارة الرقيق فى المنطقة فـقد بعث المقيـم السياسى البـريطانى فى الخليج العربى الكولونيل «مـيد» Col. M.Mead برسالة إلى سكرتيـر وزارة الخارجية فى حكومة الهند الـبريطانية بتاريخ 26/ 4/ 1898 حول بعض الارقـاء الهاربين من أسـيادهم فى مسـقط قال فيها:ـ «إن الرقيق الذين حرروا من قـبل سلطان عمان هم حالات فردية لا تخضع للاتفاقية المعـقودة بين بريطانيا والسلطان وان العبيد يسـتوردون إلى الساحل العربى حتى تاريخ عقد الاتفاقـية لخدمة عدد من شيوخ المنطقة وقد أخـذ بعضهم لاجئين لدى الوكالات البـريطانية وان العبد الذى ولد رقـيقا أو الذى استـثنى حسب نص الاتفاقـيات يبقى رقيـقا لدى الشيـوخ ويعاد إلى سيده. وان الرقـيق الذين اخذوا لاجئين على سفننا قد حرروا بموجـب نصوص قرارات مؤتمر بروكسل، أما أولئك الذين اخـذوا لاجئين لدى المـقيمـة البريطانيـة فى بوشهـر على الساحل الـشرقى للخليج العـربى أو فى أية قنصليـة أو وكالة بريطـانية فى الأراضى الإيرانيـة فقـد منحـوا شـهادات عتق الرقـيق بموجب نصوص المعـاهده بين بريطانيـا وإيران لعام 1882. نلاحظ من هذه الوثيقة ما يلى: أولا:ـ ان السلطات البريطانية لم تمنع الرق بصورة شـاملة وقاطعـة لكنها فى بعض الأحـيان وفى بعض المناطق قـد تساهلت واشترطت المعاملة الحسنة للرقيق وقـد كان ذلك واضحا فى منطقة الخليج العربى. ثانيا:ـ لقـد سادت المنطقـة اعتـبارات سيـاسية فى تـلك الفترة جـعلت السلطات البريطانية تكـيف اجراءاتها بما يخدم استـراتيجيتهـا فهى تعلق محاربتـها له ولكنها

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص216.

تضع فى حساباتها ان تجارة الرقيق فى المنطقة جزء من وضعها الاجتماعى اضافة إلى البعد السياسى للمسألة[1].

لنقرأ الرسالة التالية:ـ بعث مساعد وزير خارجية حكومة الهند البريطانية برسالة إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى حول موضوع تجارة الرقيق فى المنطقة ردا على رسالته بتاريخ 9 يونيو 1898 أوضح فيها موقف السلطات البريطانية فى الهند من القضية والذى يتلخص فى متابعة هذا النشاط وضرورة منعه فى منطقة الخليج العربى. وحول الموضوع نفسه بعث جورج هاملتون من وزارة الخارجية البريطانية إلى الحاكم البريطانى العام فى الهند برسالة أخرى بتاريخ 7/ 7/ 1899 ردا على رسالته المؤرخة 11/ 5/ 1899 تضمنت المداولة حول مسألة تجارة الرقيق فى مسقط بالاضافة إلى موضوعات أخرى حول عدن. أوضح فى الرسالة أنه من الضرورى تطبيق قرار الحكومة البريطانية بخصوص منع تجارة الرقيق وتطبيق اتفاقها مع سلطان عمان ويعتقد ان سلطان عمان كان موافقا على عتق العبد الجديد أما العبد القديم فيتم عتقه عندما ترى القنصلية البريطانية انه يعامل معاملة قاسية وغير إنسانية. يتضح من الرسالة السابقة ان السلطات البريطانية اعترفت ضمنا بأن تجارة العبيد كانت قائمة فى مسقط ولكنها لا تريد اثارة مشكلات مع سلطان عمان فى ذلك الوقت كما تشير إلى ذلك رسالة وكيل وزارة الخارجية فى حكومة الهند إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ 16/ 8/ 1899 تعقيبًا على رسالة هاملتون ان السلطات البريطانية كانت حريصة على منع هذه التجارة فى عمان أما مسألة عتق العبيد فى هذه المنطقة فتركت للتفاهم بين السلطات البريطانية والسلطان وليس هناك ما يلزم السلطات البريطانية أو سلطان عمان حول التجارة الداخلية أو عتق العبيد فى الاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع أو الاتفاقيات الأخرى بخصوص هذه التجارة[2].

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص231.

2 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص233.

لمعرفة آثار الرق على النواحى الاقتصادية يجدر بنا أن نلقى نظرة على الأحوال الزراعية والصناعية قبل قدوم المسيحيين الأوروبيين حتى يظهر الأثر الذى أحدثه هذا التواجد المسيحى الأوربى ومن المعروف أن شعوب منطقة غرب أفريقيا قد عرفت الزراعة منذ أمد بعيد، وانتشرت الزراعة عبر السافانا وقامت زراعات الدخن والذرة والكسافا والموز واليام وساعد اشتغال السكان بالزراعة على توفر عامل الاستقرار السكانى فى المنطقة وإدخال عدد من المحاصيل التجارية بعد اعتناق السكان للدين الإسلامى فى نطاق السفانا فى شمال نيجيريا ومالى والسنغال وكانت الزراعة بدائية يمارسها السكان من الولوف والماندينجو والسنغاى والهوسا وشعوب «الأيبو» و«اليوروبا» و«الأشانتى» وكان الرق يستخدم فى الزراعة من أجل استغلال ثروات المنطقة لصالح سكانها. أما فى المجال الصناعى والحرف التعدينية فنجد أن المنطقة قد شهدت صناعات يدوية متمثلة فى صناعة النسيج والفخار والأدوات النحاسية والبرونزية وقامت حضارات قديمة فى «ايفى» و«بنين» فى الأطراف الشمالية من الغابة، كما قامت حرف تعدين وصياغة الذهب فى ممالك غانا ومالى وصنغى، وقامت صناعة القصدير. ويحدثنا بارث عندما زار «كانوا» عام 1851 أنه وجد رواج المنتجات الوطنية كالأقمشة القطنية المنسوجة كما وجد أن المنتجات الجلدية تحتل مكانة بارزة بين الصناعات الوطنية. وباختصار فإن تجارة الرقيق ان كانت قد وجدت فى غرب أفريقيا قبل وصول المسيحيين الأوربيين إليها لم تكن ذات أثر على الثروة البشرية هناك ولكن مع قدوم المسيحيين الأوربيين بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السيئة حيث أدت هذه التجارة إلى تدمير وهدم القوى البشرية فى المنطقة وهى أهم عامل فى القوى الانتاجية يضاف إلى ذلك عمليات التدمير والهدم بسبب تجارة الرقيق وما أعقبها من نقص خطير فى عدد السكا ، والقوى العاملة فى المنطقة هذا فضلا عما لحق بالأرض الزراعية من تدمير لمساحات واسعة وحرق وتدمير القرى بسبب غارات الرقيق، وقد ترتب على هذه العمليات

الهامشية العجز الكامل عن مزاولة أى نشاط اقتصادى إيجابى سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية أو التجارية[1].

حطمت غارة الرقيق القرى والمراعى وهجر الناس مناطق استقرارهم إلى مناطق أخرى أكثر أمنا وطمأنينة وقد أدى هذا التشتت الذى لحق بالشعوب الأفريقية إلى نقص فى القدرة الانتاجية بسبب اصطياد عدد كبير من الرقيق أو بسبب تدمير المناطق الشاسعة الصالحة للزراعة أو الرعى، وترتب على هذا الدمار اتجاه النشاط الاقتصادى إلى انتاج الحد الأدنى للطعام والذى لا يغطى الاستهلاك المحلى أو المشاركة فى الحروب ضد القبائل الأخرى لصيد أكبر عدد من الرقيق. وفى المجال الصناعى نجد أن الاضطراب الذى صحب عمليات قنص الرقيق قد أدى إلى عدم وجود دوافع لدى الأفراد للعمل فى المجال الصناعى لأن الأسواق فقدت المستهلكين وتحول عدد كبير منهم إلى العمل بالرق والبحث عن وسائل لشن الحروب والاغارة على القبائل الأخرى، وقد أثر هذا على الصناعات المحلية كالنسيج والأقشمة والأحذية والصناعات الفخارية، كما انصرف الناس إلى شراء المصنوعات الأوربية البديلة على كل هذا انحسار النشاط الصناعى فى بعض المناطق الشمالية من غرب أفريقيا والمثال الواضح لذلك هو مدينة «كانو» فى شمال نيجيريا التى زارها «بارث» عام 1851 ووجد بها نشاطا صناعيا وتجاريًا هامًا. ولقد كان لرواج تجارة الرقيق على أيدى المسيحيين الأوربيين أثره فى نهب ثروات المنطقة الاقتصادية والقضاء على أى مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى فيها، ولم يتوقف الأمر عند حد استمرار ضياع القوة العاملة أو الطاقة التى كان من الممكن الاستفادة بها فى العملية الانتاجية أو حد استمرار تدمير الثروة الطبيعية نفسها من أراض ومحاصيل ومراع ومراكز تجارية بل امتد الأثر إلى احداث حالة خطيرة من الفوضى

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص210.

والقلق وعدم الاطمئنان يصعب معها انتاج أدنى حد من الطعام سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير[1].

أدت تجارة الرقيق ورواجها من منطقة غرب أفريقيا عبر الأطلنطى إلى عملية استغلال منظم لثروات المنطقة لصالح القوى المسيحية الأوربية والتى تمثلت فى استغلال الثروة البشرية كرقيق ثم نقلها إلى العالم الجديد، وتبع ذلك عمليات استغلال مستمرة ومنتظمة للثروات والمواد الخام الأخرى بالمنطقة بعد إرهابها واستعمارها واعادة تشكيل أوضاعها الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة وذلك من أجل نهب أكبر قدر من هذه الثروات بأدنى التكاليف. ولقد كان لهذا الاستغلال أثره بعد استقلال دول غرب أفريقيا التى لازالت تعانى من اقتصاد متخلف حيث يعتمد اقتصادها أساسا على تصدير المواد الخام إلى الدول الأوربية الغربية، وبقاء المنطقة فى عداد الدول المستهلكة للمنتجات والصناعات المسيحية الأوربية وبالتالى اعتبارها سوقا لها، وهذا الوضع لا يساعد بأى حال من الأحوال على قيام صناعات حديثة بسبب المنافسة العالمية أو عدم وجود رأس المال اللازم وبسبب عدم وجود الخبرة الفنية، وبالتالى صارت تجارة الرقيق من العوامل التى أثرت فى اقتصاديات دول غرب أفريقيا حتى بعد القضاء عليها. وكانت آثار تجارة الرقيق سيئة على المجتمعات الأفريقية حيث إن انحطاط الزنوج فى داخل القارة إنما يرجع إلى تعامل المسيحيين الأوربيين فى هذه التجارة البشعة وكان لتعاملهم فيها الأثر الأكبر فى انتشار الفوضى والخراب وتحطيم القبائل وتشريد مجتمعات بشرية بأكملها، ولم يهلك الرقيق فقط من سوء المعاملة البدنية بل من اليأس والأسى والانتحار. كما كان لفقد أفريقيا للأيدى العاملة النشطة التى كان من الممكن استغلالها فى عمل انتاجى مثمر، أثره فى ايجاد حالة من الشك والريبة بين

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص211.

السكان الذين لم يشعروا فى ظل هذه التجارة بالأمان والاطمئنان وبذلك صار السكان يعيشون ليومهم ولا يفكرون فى غدهم أو فى مستقبلهم، وهذا الشعور يجعل من الصعب البحث عن وسائل لتحسين الانتاج بل ترتب على هذه الحالة من الفوضى وعدم الاستقرار هروب عدد كبير من السكان من أوطانهم إلى أماكن تتوفر فيها الحماية وكانت هذه العمليات تتم بشكل جماعى وصار همّ السكان هو البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم وليس البحث عن الاستقرار أو تشييد المدن[1].

إذا كانت إجراءات منع هذه التجارة قد حققت بعض النجاح حتى نهاية القرن التاسع عشر فإن التجارة الداخلية قد استمرت فى منطقة الجزيرة العربية فترة من الزمن لعدة أسباب:ـ أولها ان اتفاقية حظر تجارة الرقيق لم تتطرق إلى التجارة الداخلية وشأنها. وثانيها:ـ ان التهريب كان جزءاً من تجارة المنطقة بصورة عامة وبخاصة بعد تطبيق القوانين البريطانية المعمول بها فى الهند على المناطق التى تقع تحت الحماية البريطانية وسيطرتها وأن تهريب الرقيق كان جزءا من النشاط التجارى بصورة عامة. وثالثها:ـ ان السلطان البريطانية لاعتبارات سياسية فى المنطقة لم تكن حازمة فى مواجهة هذه التجارة رغم ان اجراءاتها قد ساعدت على الحد منها بصورة فعالة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فكان هناك نوعان من الأسواق: النوع الأول أسواق مصدرة للرقيق والنوع الثانى مستوردة ووسيطة فى نقلهم من سوق لأخرى، كما كانت مقايضة الرقيق بالبضائع والسلاح أمرا عاديا فى المنطقة[2].

نصل إلى النتائج التالية:ـ كانت تجارة الرقيق نشيطة فى المنطقة حتى نهاية

---

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص216.

2 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص244.

القرن التاسع عشر وبعد ذلك ضعفت واستمر تهريب الرقيق بصورة محددة وأدت إجراءات حظر تجارة الرقيق إلى الحد منها فى المنطقة وليس القضاء التام عليها ولقد صاحب إجراءات بريطانيا لمحاربة تجارة الرقيق فى المنطقة محاولات تضخيم وبيان خطورتها بهدف تبرير التدخل فى شؤون المنطقة، وكانت مصادر تصدير الرقيق إلى منطقة الخليج العربى بصورة أساسية هى المناطق الساحلية فى شرق أفريقيا وأن أهم مقومات القضاء على هذه التجارة هى انها كانت موردا أساسيًا فى اقتصاديات بعض المناطق مثل زنجبار وعمان وبخاصة لعدد من التجار ورؤساء القبائل والحكام. وقد أوضح تقرير اللجنة التى شكلها «كارندون» وزير الخارجية البريطانية ذلك والذى قدمته إلى الحكومة البريطانية عام 1870 حيث ذكر فيه إلغاء الرق بشكل تدريجى حتى لا تعرض اقتصاديات زنجبار لأية اهتزازات». وباعتراف المسئولين البريطانيين فإن معاملة الرق من قبل سيده فى شرق الجزيرة العربية كانت تختلف عن معاملة الرق فى أوربا وأمريكا فى القرون السادس والسابع والثامن عشر. فالرق فى شرق الجزيرة العربية كان جزءا من العائلة للقبائل العرب ويعامل بصورة عامة معاملة حسنة . لقد تحدثنا عن الرق وتجارة الرقيق بمفهومه المحدد الضيق ولكن مفهوم الرق الواسع ـ شمل الاستعباد والامتلاك والتسلط والإرهاب والتحكم فى النواحى السياسية والاقتصادية على مقدرات شعوب العام الثالث عن طريق الاستعمار المسيحى التقليدى والاستعمار الجديد وكذلك شركات متعددة الجنسيات الرأسمالية التابعة للغرب المسيحى وهذا هو استرقاق الشعوب وهى هذه تجارة الرقيق فى المنطقة وهى جزء من تاريخها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى[1].

نجد أن اقتصاد المجتمع العربى فى شرق الجزيرة العربية كان فى حد الكفاف

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص245.

حيث يعمل معظمهم فى الغوص لمدة ستة أشهر ويحصلون لقاء ذلك على أجر زهيد لا يكفى لستة أشهر فى الشتاء مما يضطرهم إلى أخذ القروض من صاحب الغوص أو النوخذة أما سكان البادية فى الصحراء فإنهم يعتمدون على المراعى البسيطة فى فصل الشتاء والأعمال الخفيفة فى بعض المزارع فى الصيف لجنى التمور فكيف يمكن لهذا المجتمع ان يشترى الرقيق أو يعتمد عليهم. أما النواخذة فإن احتياجاتهم للغوص موسمية فى فصل الصيف وإذا ما اشترى الرقيق ليخدمه فى الصيف فكيف يمكنه ان يطعمه بقية أيام السنة فإنه مكلف من الناحية المادية ولهذا فإن استخدام الرقيق فى مجتمع شرق الجزيرة العربية كان قليلا جداً لا يتجاوز افراد أصابع اليد الواحدة فى المدن الساحلية الرئيسية ولكن لماذا افتعلت بريطانيا هذه الضجة الكبيرة حول منع تجارة الرقيق والسبب فى ذلك هو تفتيش السفن العربية التى تحمل الأسلحة تحت ستار مكافحة الرقيق أى ان الهدف الرئيسى هو منع تجارة الأسلحة وليس الرقيق إضافة إلى فرض قيود جديدة تستطيع التحكم فى الشؤون الداخلية لقبائل ساحل عمان بعد ما تحكمت فى الشؤون الخارجية كما لا ننسى ان أمريكا وأوروبا استكفت من تجارة الرقيق ووصلت إلى حد التشبع مما لا تستطيع ان تستوعب أعدادا جديدة إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التى ظهرت فى مجتمعاتها مما أدى إلى منع تجارة الرقيق فى بدايات القرن التاسع عشر. لهذا السبب اتخذت شعارا إنسانيا زائفا لمنعها بعدما استكفت ووصلت إلى حد التشبع، كما أن هناك أسبابا دينية فإن الرقيق التى كانت تتاجر بهم من غرب أفريقيا كان معظمهم مسلمون ويتم تحويلهم إلى المسيحية بالقوة فى أوربا وأمريكا فى حين كان الرقيق من شرق أفريقيا يتحولون طوعا إلى الإسلام فى المجتمع العربى؛ ولهذا فإن الغرب المسيحى حاول منعهم حتى لا يتحولوا إلى مسلمين أى أن البعد الدينى كان من أحد الأسباب وليست تجارة رقيق. ولكن لا ننسى انه كانت هناك تجارة للرقيق ولكن

ليست رابحة فى شرق الجزيرة العربية وإنما كان مردودها المالى والاقتصادى فى زنجبار أكبر وكما كان اعتماد العرب فى مزارعهم على الرقيق قليلا.

النتائج السياسية

استمر الرقيق فى أوروبا يعملون فى زراعة الأرض بعد زوال الحكم الرومانى ونشوء نظام الاقطاع، ومنذ بدايات القرن العاشر اشتركت عدة عوامل لتساعد على زوال الرق واستمرت هذه العوامل قرابة خمسة قرون حتى أدت إلى زوال الرق نهائيا. ويرى بعض المؤرخون ان هذه العوامل هى[1].

رغبة الملوك فى إضعاف قوة الاقطاعيين، فأخذوا يدعون إلى تحرير الرقيق وبدءوا بأنفسهم حيث حرروا أرقاء ممتلكاتهم. الحروب التى كانت تستدعى تجنيد مقاتلين أحرار فكانت سببا فى تحرير الرقيق على نطاق واسع وتجنيده فى الحروب ولاسيما فى القرن الثانى عشر. المجاعات والأوبئة التى احتاجت أوربا بين القرنين العاشر والثانى عشر هذه المجاعات أنقصت من عدد الأرقاء. ظهر عرف دولى ينص على استفداء الأسرى بدلا من استرقاقهم. غير أن هناك عاملا أساسيا بالإضافه إلى العوامل السابقة أدى إلى زوال الرق هو ظهور نظام جديد بتحول النظام القديم للرق عرف باسم رق فقد أدت قلة عدد الرقيق بسبب العوامل التى ذكرناها إلى احتفاظ الأسر الاقطاعية بما تبقى لديهم من رقيق والعمل على تكاثرهم، من أجل أن يعملوا وقد منحوهم قطعة صغيرة من الأرض يزرعونها فيأخذون محصولها ولا يحق للسيد أن ينتزع منهم هذه القطعة من الأرض. فكان ذلك دافعا لنشاطهم وجدهم كما سمح للرقيق ببناء بيت لهم فى الأرض التى يعملون بها، وكذلك منح لهم حق الزواج، فأصبح له أرض يعمل بها وبيت يأوى إليه وزوجة وأولاد ينتسبون إليه فاكتسب بذلك شخصية قانونية وكذلك حصل على

1 ـ د. عبدالسلام الترمانينى ـ المرجع السابق ص149.

اكتساب شخصية إنسانيـة فلم يعد سيده يمارس عليه حق الحياة أو الموت ولـم يعد له حق التصرف به بعـد أن أصبح ملتزما بالأرض، وإنما كـانَ يباع هو وأسرته مع الأرض وأصبح بذلك جزءاً من الأرض لا ينفصل عنها.

مع كل هذه الاكتـسابات القانونـية والإنسانيـة إلا أنه بقى ملتزما بالخـضوع لسيده فى كل ما يأمره به لا يزرع أرضه إلا بإذنه ولا يتزوج إلا بعد موافقة سيده، ولا يستطيع أن يهجر الأرض أو يغادر الإقطاع، كما للسيد الحق فى أن يرث أولاد العبد من بعـده فهم جميعـا يولدون فى الأرض ويموتون فيها، وكـذلك ملتزمون بدفع ما يطلبه السـيد من مال، وعليهم أن يعتنوا بأرض سـيدهمْ من غرس وقطع وسـقاية وتنظيف وحـفر وزرع. ورق الأرض كـان يتألف من أولاد الأرقـاء ومن الأحرار المستضعفين الفقراء الذين كـانوا يلجئون إلى سيد اقطاعى قوى يحميهم أو من مدنيـين عجـزوا عن وفاء دينهم فـانقلبوا إلى أرقـاء. ورق الأرض كان خطوة أولى فى طريق التـمرد الكامل للرقـيق الذى أخذ يتـدرج بالزوال، حين بدأ كـبار الاقطاعيين وكبار الملاك يعهدون أراضيهم إلى الرقيق يستثمرونها مقابل مبلغ سنوى وبذلك قلت عليهم المراقبـة، ولم يلتزموا فى البقاء أوقـات طويلة فى اقطاعياتهم، وبذلك تخفف الأرقاء من سلطة الأسياد وزاد نشاطهم فى العمل لأن الفائدة ترجع لهم كلما كبـرت واستطاعوا أن يشتروا حرياتهم بأمـوالهم. وكذلك تحريض الملوك لرقيق الأرض على الخـروج عن طاعة السادة الملاك للقضاء علـى نفوذهم، هذا ما حدث فى بريطانيـا حين عصى الأرقاء أسـيادهم، وكذلك فى ألمانيا حـيث صوب الارقاء سلاحهم إلى أسـيادهم وانتهى الأمر بتحررهم. وفى القـرن السادس عشر زال الرق الأبيض فى أوربا واتجه الأوربيون إلى البـحث عن بديل فاتجهت أنظارهم إلى أفريقيـا، حيث الرق الأسود إذ أن الأرض أصبحت بحاجـة إلى من يعمل بها وكذلك استصلاح الأرض البور يحتاج إلى يد عاملة، فكانت أفريقيا مصدرا خصبا

للحصول على العمالة وأقيمت لهم مراكز تجارية. وهذا الرق مع تقدم الزمن لقى محاربة أدت إلى زواله وهناك عدة عوامل أو مراحل أدى إلى زوال الرق[1]:

الثورة الفرنسية. ومن الثورة الفرنسية إلى حرب الانفصال الأمريكية. ومن حرب الانفصال الأمريكية إلى قيام عصبة الأمم.

من أبرز الآثار السياسية التى ترتبت على تجارة الرقيق استغلال الدول الأوربية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة وبسط النفوذ على القارة الافريقية واستعمارها لأجل الاستغلال الاقتصادى المباشر للمنطقة وشعوبها. ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدول المسيحية الأوربية من محاربة الرق شكلا ومظهرا إنسانيا يبرر سيطرة هذه الدول على أجزاء من القارة الأفريقية، وصحيح أن محاربة الرق قد اتخذ شكلا إنسانيًا هدفه النهوض بشعوب المنطقة والأخذ بيدهم إلى سلم الحضارة والتقدم وأخذت الجماعات الإنسانية تبذل قصارى جهدها من أجل القضاء على هذه التجارة غير المشروعة وتزعمت بريطانيا هذا الدور البطولى حتى صدر قانون الغاء الرق عام 1807 والغى الرقيق فى بريطانيا ومستعمراتها فى عام 1833. ولم يكن هدف بريطانيا إنسانيا فى حد ذاته ولكنه ارتبط أساسا بما يحققه لبريطانيا من سيادة على البحار وامتلاك وتكوين قواعد جديدة على السواحل الأفريقية تضمن لها الاحتكار التجارى والوصول إلى مستعمراتها فى آسيا وقد ساعدها على ذلك احتكارها للصناعة وعدم وجود منافسين لها فى هذا المجال. لقد اتخذت الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا من عملية القضاء على الرقيق وسيلة لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق غرب أفريقيا. ومن الملاحظ أن بريطانيا تمكنت من تكوين أربع مستعمرات لها فى غرب أفريقيا ونافستها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وأخذت كل دولة تدفع بالمغامرين

---

1 ـ د. عبدالسلام الترمانينى ـ نفس المرجع ص150.

والتجـار لاثبات ملكية بلادهم فى المناطق التـى يستطيعون الـوصول إليها بحـجة محـاربة تجارة الرقيق، وبدأت مـرحلة جديدة من مراحل التنافس الدولى وتقـسيم غرب أفـريقيا بين هذه الدول المسيـحية الأوربيـة. ومع اشتداد المنافسـة بين القوى الأوربيـة كان لابد لهـذه القوى أن تتـفق فيـما بيـنها على أسلوب لتـقسـيم هذه الممتلكات والشعوب أى التحول من رقـيق الإنسان إلى رقيق الدول أى من استعباد الأفراد إلى اسـتعباد الشـعوب وكان هذا سببـا فى عقد مـؤتمر برلين لعام 1884/ 1885 الذى وافق على ادعـاءات الدول المسيحـية الأوربيـة وأضفى صفـة شرعـية وقانونيـة على ما تم الاستـيلاء عليه من أجزاء القـارة الأفريقيـة بالقوة والإرهاب والاستعمار[1].

بعد استـتباب الأمر للاسـتعمار والسيـطرة الإرهابية المسيحيـة الأوربية على منطقة غرب أفريقيـا وتقسيمها فيما بينها بدأت عـمليات الاستغلال المنظم لمواردها الاقتـصادية. يمكننا أن نقـرر أنه فى حين كانت التـجارة الأوربيـة فى الرقيق من منطقة غرب أفريقـيا والوسائل التى اتبعوها سواء فى استـرقاق الأهالى أنفسهم أو التجارة فيهم، بمثابة هدم وتدمير لكل مظهر من مظاهر الحـياة البشرية للمجتمعات الأفريقيـة فقد كانت بالنسـبة للأوربيين دعامـة هامة من دعائم بناء الاقـتصاديات الأوربية والأمريكية مما جعلها تصل إلى مـرتبة الانطلاق الاقتصادى الهائل، ولولا الرقيق الأفريقى والثروات الهائلة التى حقـقها الأوربيون من جراء هذه التجارة فى الإنسان الأفريقى لما قامت لأوربا أو لأمريكا مـثل هذه القوة الهائلة فى تلك الفترة الوجيزة نسبـيًا، ومن الممكن أن نقول ان الرقيق الأفريقى كان بمثـابة الهشيم الذى احترق ليولد الطاقة اللازمـة لتحريك ودفع محركات المجتمعات المسـيحية الأوربية والأمريكية لبناء اقتصادياتها وتقدمها الحاضر[2].

1 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ المرجع السابق ص213.

2 ـ د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم ـ نفس المرجع ص213.

رغم صدور قرارات رسمية من الدول بمكافحة تجارة الرقيق وفرض العقوبات، فقد استمرت هذه التجارة بوسائل غير رسمية وفردية، نجد دولا أوربية تعاهدت مع بعض الزعماء الأفارقة الذين يباشرون هذه التجارة بنشاط واسع كما حدث بين بلجيكا المسيطرة على دولة الكونغو الحرة وبين "تيبوتيب" أو محمد بن حميد المجبى الذى أسس دولة فى شرق الكونغو من صلات مشبوهة يضاف إلى هذا أن الربح التجارى واستخدام الرقيق فى الانتاج الزراعى والصناعى كان يقلل من فعالية الجهود المبذولة فى عملية المكافحة والتى اتخذت من البداية وسيلة لفرض النفوذ، والدليل على ذلك أنه بعد انتهاء تجارة الرقيق بقيت الدول الأوربية فى الأراضى الأفريقية بحجة أخرى وهى رفع مستوى الأفارقة وادخال المدنية والمسيحية إلى حياتهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأليف عصبة الأمم، وقعت الدول الأعضاء بتاريخ 25 سبتمبر 1926 (اتفاقية جنيف) وهى تقضى بقمع تجارة الرقيق وملاحقة إلغاء الرق بجميع صوره ومظاهره وخاصة فى الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية. وعلى أساس هده الاتفاقية قررت الدول الاعضاء اعتبار الاسترقاق والاتجار به جرما جنائيا، وتعهدت بوضع عقوبات لهذا الجرم فى قوانينها الجزائية. لقد ظلت الشعوب الأفريقية تعانى من ظلم وإرهاب الرجل المسيحى الأوربى استرقاقا منذ القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، واستعمارا وإرهابا من دلك التاريخ حتى أحدث تتحرر على التوالى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، نشير هنا إلى أن التمييز العنصرى الذى يعتبر من أحد النتائج الرئيسية لتجارة الرقيق، وكرد فعل لسياسة الاضطهاد والإرهاب التى مارسها المسيحيون الأوربيون ضد الأفارقة ظهرت أفكار الجامعة الأفريقية Pan Af-ricansim مما شجع ذلك على ظهور بوادر الوعى فى سبيل التحرر السياسى بهذه القارة، فقد رأت الدول الاستعمارية الإرهابية أن نفقات الاستعمار والإرهاب

أخذت تزيد على موارده ووجدت أن من الأفضل أن تستجيب ليقظة الشعوب التى بدأت تتفتح بعد انهاء الحرب، وأن تستبدل الاستعمار والإرهاب بالهيمنة السياسية والاقتصادية[1].

عقب الحرب العالمية الثانية، دعا الحلفاء الدول التى خاضت الحرب معهم من قرب أو من بعد، إلى عقد مؤتمر فى مدينة سان فرانسسكو بالولايات المتحدة، وانعقد المؤتمر بين الخامس والعشرين من ابريل و 26 يونيو عام 1945، وفيه وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن هذا الميثاق تأكيد الأمم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وبتاريخ 10 ديسمبر عام 1948 أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز استرقاق أو استعباد أى شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها. وقد تبع هذه الإعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن إلغاء الرق وقمع تجارته، الأولى فى عام 1949 والثانية فى عام 1956، كذلك اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة عام 1963 قرارات حرم فيها الرق فى جميع صوره وأشكاله. وفى 16 سبتمبر عام 1966 أى بعد إعلان حقوق الإنسان بثمانية عشر عامًا، وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على ميثاقين مبنيين على إعلان حقوق الإنسان وهما الميثاق الدولى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية وقد أكدت المادة الثامنة من الميثاق الثانى على المادة الرابعة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تحرم الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالها. وقد بلغ عدد الاتفاقيات التى أبرمت منذ عام 1832 حتى الان نحوا من ثلاثمائة اتفاقية ومع ذلك فإن الرق مازال مستمرا، ومازالت تجارته نشيطة، وهو يمارس فى صوره المتعددة فى كثير

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ المرجع السابق ص48.

من أنحاء العالم، فإن الاتجار بالمخلوقات البشرية مازال مستمرا وأنه يمارس كما جاء فى تقرير رابطة مكافحة الرق بلندن على خمس صور: الشراء والدين والقنانة الأرض Sarvage والزواج الجبرى والتبنى الصورى[1].

اما وسائل مكافحة الرق وقمع تجارته، فكل ما صنعه المجتمع الدولى فى الاتفاقيات المنوه بها إنه اعتبر الرق وتجارته جرما، وان الدول الموقعة على الاتفاقيات تعهدت بتقرير عقوبات فى قوانينها، ولم ينجح هذا التدبير فى شىء، لأن العقوبات لم تكن على درجة واحدة فى القوانين، فمنها من اشتد فيها ومنها من تراخى وقد اتسع نطاق الرق ونشطت تجارته باعتراف القسم الاجتماعى والاقتصادى لهيئة الأمم المتحدة فقد جاء فى دراسة لاتفاقية 1956، بأن وسائل النقل وتحديثها قد قرب بين البلاد فيسر بذلك تجارة الرقيق وزاد فى نشاطها. فالرقيق كان ينقل فيما مضى فى سفن ويحشر فى عنابر عفنة أما الان فإنه ينقل فى طائرات فيها كل أنواع الرفاه، والرقيق من قبل كان يقيد بسلاسل من حديد تدل عليه، أما الآن فإنه يقيد بقيود لا تنم عنه ولا تدل عليه، كالإغراء أو الخذر، والإكراه المعنوى. من ذلك يتبين أن وسائل مكافحة الرق اقتصرت فى النطاق الدولى على دراسات ومناقشات وتوصيات، واقتصرت فى النطاق الوطنى على إقرار عقوبات واتخاذ تدابير محلية. وإذا كانت الحروب لم تعد مصدرا للرق فإن القوى المسيحية الإرهابية الاستعمارية قد استبدلت الاسترقاق بالتبعية الاقتصادية والسياسية وكلاهما الوجه الثانى لاسترقاق الشعوب[2] واستعبادها وإرهابها.

رغم نشاط بريطانيا فى منع هذه التجارة إلا أنها لم تعامل المتاجرين بها معاملة حازمة وقاسية فى المنطقة ويرجع تفسير ذلك إلى أنها كانت تسعى للسيطرة

---

1 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص48.

2 ـ د. جهاد مجيد محيى الدين ـ نفس المرجع ص49.

على منطقة الخليج العربى وقد خططت لعقد اتفاقيات مع شيوخها ونظراً لأن هذه التجارة كان يستفيد منها بعض حكامها فإن الضغط لتجارة الرقيق وحتى عمليات الخطف التى كانت تتم تجارة الرقيق فى عمان وساحل عمان عام 1837، كانت بمعرفة بريطانيا. لقد كانت السلطات البريطانية تسمح بتجارة الرقيق خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر واشترك فيها بريطانيون، بل كان الرقيق ينقلون على سفن تحمل العلم البريطانى، القضية إذن ليست الاعتبارات الانسانية فحسب هى التى جعلت بريطانيا تقف ضد تجارة الرقيق فى الخليج العربى وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية وهذا لا يعنى التقليل من الاعتبارات الأخرى لتوضيح ذلك[1]. إن بريطانيا لم تعد بحاجة إلى الرقيق للعمل فى بريطانيا أو مستعمراتها ذلك أنها أصبحت دولة صناعية وأن العبيد كانوا يجلبون للعمل فى الزراعة. وإن بريطانيا قد وضعت خطتها للسيطرة على الطرق التجارية فى الشرق خاصة الطريق إلى الهند، ربما أن الخليج العربى يعتبر ممرا استراتيجيا هاما على هذا الطريق وأحد منافذ المحيط الهندى فإن تواجد بريطانيا وسيطرتها عليه أمر كان يشغل السياسة البريطانية منذ بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وإن بريطانيا كانت دولة استعمارية إرهابية وفى الوقت الذى كانت فيه تعمل على منع تجارة الرقيق تمارس سياسة استعمارية إرهابية وتعامل شعوبها معاملة العبيد فى الاستعباد بكل صوره. أما حول تبرير موقف السلطات البريطانية غير الحازم من تجارة الرقيق فى المنطقة فيقول «ارنولد ويلسون» إن حياة العبد فى المنطقة لم تكن قاسية أكثر من حياة العرب العادية ففى التخلف يتساوى الاثنان. صحيح أن حياة العبد فى منطقة الخليج العربى لم تكن قاسية ولكن ذلك لا يبرر استرقاقه ثم إن مقارنته لحياة العبد بحياة العربى العادى فى المنطقة الاكثر سوءا ويمكن القول: هل

---

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص224.

تغير حال هذا الإنسان العربى خلال فترة السيطرة المسيحية الاستعمارية البريطانية الطويلة؟ أم أن تلك السلطات رأت المساواة فى التخلف بين العبد والمواطن مبررا لعدم التمييز بينهما؟ وهل ذلك التخلف الذى يعنيه «ويلسون» هنا هو قبل الوجود البريطانى فى المنطقة فقط؟ إن دراسة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى منطقة الخليج العربى فى فترة السيطرة البريطانية لا تضيف إلى معلوماتنا جديدا من الانجازات التى ساهمت فى رفع مستوى الإنسان فى المنطقة كما تبرر بريطانيا استعمارها للمنطقة كما أنها لم تنه تجارة الرقيق فى فترة وجيزة تلك التى اعتبرت أن رسالتها الانسانية والحضارية تحتم القضاء على هذه التجارة ومن خلال ذلك وغير ذلك تمكنت من التغلغل فى المنطقة وفرض إرهابها وسيطرتها عليها ووقفت متساهلة مع التجار الذين مارسوا هذه التجارة حتى لا تخلق جوا يقلق وضعها ويعرقل سياستها الإرهابية الاستعمارية[1].

نجد أن إجراءات بريطانيا لم تصل إلى غاياتها ولن تحدث أى تغيير فى مجتمع شبه الجزيرة العربية، ولو أنها ساعدت المجتمع العربى فى الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة لكان ذلك أجدى وأنفع فى القضاء على نظام الرق، كما فعلت الإدارة المصرية فى السودان. لكن بريطانيا اتخذت من مكافحة الرق وسيلة للتدخل فى منطقة شرق الجزيرة العربية بصفة عامة وسلطنة عمان بصفة خاصة من أجل السيطرة عليها. وقد نجحت بريطانيا بتقسيم سلطنة عمان إلى سلطنتين عمان وزنجبار ووضعت زنجبار تحت حمايتها ووطدت نفوذها فى عمان. ولم تقم بريطانيا بأى محاولة من جانبها لنشر الحضارة الأوربية فى بلاد العرب بدليل ان الرق استمر شائعا فى الجزيرة العربية مدة طويلة. وهذا يتعارض وينافى ما زعمته بريطانيا من قيامها بمحاربة تجارة الرقيق بدوافع إنسانية. والحقيقة ان بريطانيا اتخذت من محاربة تجارة الرقيق وسيلة لبسط نفوذها وسيطرتها فى منطقة الخليج العربى وشرق أفريقيا

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ نفس المرجع ص225.

من جهة، وللضغط على الدول الأوروبيــة والأمريكية التى تستخدم العبــيد عمالا زراعيين فى أراضيها ومستعــمراتها من جهة أخرى لتحول دونْ تطويرها، ولو كان دافع بريطانيــا إنســانيا كــما زعــمت لألغت نظام الرق نفــســه وعملت على نشــر الأساليب الحضارية فى شرق الجزيرة العربية والأفــريقية الشرقية. ومن جهة أخرى فقد كان للانقلاب الصناعى الذى ظهر فى أوروبا أثر كبير فى الاستغناء عن الرقيق فى أوروبا وأمريــكا وإرسالهم برفقــة المستكشــفين الأوروبيــين إلى مجــاهل القارة الأفريقــية الســوداء لاستكشــافها والســيطرة عليهــا ووضعهــا تحت حكم الإرهاب والاستــعمــار الأوروبى. وبالرغم من أن الدول المشــتركة فــى مؤتمر بروكِسل قد تعهدت بتنفيذ معاهدة منع تجارة الرقيق، إلا أن الشر مازال قائما ولم يستأصل بعد بأكمــله. فقد أصــبح سكان قارة أفــريقيــا عبــيدًا للســادة البيض من المســيحــيين الأوروبيين. ومهما يكن الأمــر، فإنه إذا كانت بريطانيا ودول أوروبا قد نادت بمنع تجارة الرقيق، وقد أعادت العمال الافــريقيين الذين تم الاستغناء عنهم من أعمالهم فى أوروبا وأمريكا إلى القارة الأفريقية، فقــد عادوا إلى قارتهم السوداء لا ليعيشوا أحرارا كغــيرهم من المواطنين الشرفاء فى بلادهــم، بل يعيشوا عبــيدا للمستــعمر الأجنبى الذى سيطر على القــارة الأفريقيــة السوداء فى القرن التاسع عــشر ومطلع القرن الحالى. فــأصبح البيض هم السادة والســود هم العبيد كمــا كان فى حكومة جنوب أفريقيــا العنصرية. وهذا مؤشر آخــر على أن للحضارة المسيحــية الأوروبية دوافع وأهداف كثيرة وخاصة فى هذا الشأن[1].

يمكننا القول بــأن عصر الأمن البــريطانى قد بدأ بعد نهــاية المقاومة العــربية وتوقيع اتفاقية الهــدنة البحرية الدائمة 1853 مع «ساحل عمان» ومــن ثم اتفاقيات منع تجارة الرقــيق مع كل من عمان وإيران والبــحرين وبذلك نجــحت بريطانيا فى

---

1 ـ د. إسماعيل احمد ياغى ـ المرجع السابق ص195.

إضعاف القدرات التجارية لأبناء الخليج العربى تحت شعار إنسانى مزيف جديد هو القضـاء على تجارة الرقيـق، وبموجب تلك الاتفاقيـات التى تعطى للسفن الحربية البريطانية حق تـوقيف وتفتيش السفن التـجارية المحلية الوطنية فى عـرض البحر، فإن بريطانيا قامت بالاغـراق المنظم لهذه السفن التجارية لمجرد الاشتـباه فيها بدلا من قطرها إلى أقرب ميناء كما تقضى الاتفاقيات بذلك ويذكر «ارنولد ويلسون» ان بريطانيا اغرقت أو دمرت ثلاثة عشرة سفـينة تجارية لعرب شرق الجزيرة العربية فى أقل من شهر واحد عام 1807 ـ وكان من نتائجها القـضاء على زراعة «القرنفل» فى «زنجبار» والذى كان إنتاجه يمثل أكثر من 80٪ من «القرنفل» المباع فى المنطقة، فقد كان الرقيق عمـاد الزراعة فى تلك الجزيرة والغاء الرقيق أدى إلى اخلاء المزارع من العامليـن فيهـا فكانت نهاية للازدهار الاقتـصادى فى «زنجبـار» وبداية تفكك السلطنة العـمانية ونفـوذها فى شرق أفـريقيا وهذا لا يعنـى دفاع عن الرق فى أى شكل من الأشكال وإنما مـجـرد تذكيـر وتوضـيح للنتـائج الواقـعيـة للسيـاسـة الاستعمارية البريطانية[1].

بالرغم من محـاولات بريطانيا المستـمرة لمنع تجارة الرقـيق فى موانئ الخليج العربى وشرق أفريقيا فإن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. وقد رأى بعض العسكريين البريطانيـين ضرورة ضرب تجارة الرقيق قرب مـصادرها وان الاجراءات المتخـذة لمنع تجارة الرقيق فى الخليج العـربى يجب ان توجه إلى شواطئ أفريقـيا، ومع اقرار بريطانيـا بوجهات النظر هذه إلا أنها لم تحرز أى تـقدم فى هذا الشأن، ويعزى ذلك إلى القلق الذى كـان يساور البحارة فى الأسطول البريطانى فـقد كان الخروج إلـى السواحل العـربية فى شـهر مـايو ويونيو فى الصـيف الحار وشـديد الرطوبة لانتظار السفن الشراعية العربية تجربة قاسية بالنسبة إلى البحارة البريطانيين

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ص72.

اضافــة إلى المطاردة البائسة أو القتــال العنيف مع بحارة سفن الرقــيق والتى كانت تؤدى لموت البعض إلى جـانب ان المكافأة المالية لم تكن مـشجعة وكذلـك الحوافز الأدبيــة لمنع تجارة الرقــيق لم تشجع أى ضــابط بريطانى بالاضطلاع بهــذا الواجب المرهق وهذا يؤكـد ان الدافع لمنع تجـارة الرقيق لم تكن دوافـع إنسانيــة لدى الذين يقومون بهذا الواجب بدليل انهم لم يكونوا مـقتنعين تماما بالواجب الإنسانى الذى نادت به حكومتهم وهذا أمـر مهم فإن نجاح أى مشروع مقــضى بإيمان أى فرد أو مجموعة بالفكرة التى يرغبون فى تحقيقها.

أى ان بريطانيــا التى كانت تدعى ان قــيامــها بمحـاربة تجارة الرقــيق لدوافع إنسانية، كانت تحـاول تضليل الرأى العام ولإخفاء حقيقــة نواياها، ولقد كشف لنا الواقع زيف هذه الادعــاءات إذ إنها كانت بذلك تعــمل على تعزيز نفــوذها وبسط سيطرتها على الخليج العربى من خلال الاتفاقيات التى فرضتها على الحكام العرب فيها وجـعلت من تلك الاتفاقيات أداة لتدخلهــا فى شؤونهم الداخلية وعلى ذلك فقد كان هذا الدور الذى لعـبته يخدم أغراضها الاستـعمارية الإرهابية وينفى الدور الإنسانى الزائف. ويمكن أن ترجـع بعض العوامل التى دفعت بريطانيــا لمنع تجارة الرقيق إلى الآتى[1]:ـ

كانت السياسة الاستعمارية البريطانية فى تلك الفترة تتطلب ضمانات داخلية وخارجية لمواجهة الانتقادات الداخلية، وكان على السلطات البريطانية ان تثبت بان سياستها الإرهابية الاستعــمارية لصالح بريطانيا والمناطق المستعمرة التى لا يمكن ان تسمح برواج تجارة الرقيق فيها. ولم تكن بريطانيا تستفيد من تجارة الرقيق الافريقية بسبب تحــول الخط الاقتــصادى الزراعى فيــها إلى الصناعى اضــافة إلى خســارتها للمستــعمرات الأمريكيــة التى كانت المجال الأساسى لاستــيراد «الرقيق» كــما انها

1 ـ د. عبدالمالك خلف ـ المرجع السابق ص226.

كانت تسعى إلى تطبيق قوانيها على مستعمراتها وهى لا تستفيد اقتصاديا من هذه التجارة وانها لا تحتاج إلى «الرقيق» فى هذه الفترة. كانت بريطانيا تعتقد بأن ممارسة تجارة الرقيق بهذا الحجم وهذا المردود المادى فى المنطقة تشكل عائقًا أمام استعمارها فى الشرق فمن الناحية القانونية أصدرت إجراء حظر هذه التجارة ومن الناحية الاقتصادية فإن المستفيدين منها سيعملون بكل الوسائل لاستمرارها وهذا بدوره يؤثر على خطط بريطانيا فى فرض سيطرتها على مناطق ذات أهمية استراتيجية كمنطقة الخليج العربى، وان فشل منع تجارة الرقيق سيؤدى إلى عرقلة الجهود لبسط نفوذها فى المنطقة. كان ضغط الرأى العام البريطانى باتجاه حقوق الإنسان وحريته فى أوربا ضمن العوامل التى دفعت بريطانيا إلى اتباع تلك السياسة تجاه تجارة الرقيق. دور الارساليات التبشيرية التى نشطت فى المستعمرات البريطانية فى افريقيا أو تلك التى كانت تخطط لاستعمارها ووقفت تلك الارساليات التبشيرية ضد الرق وتجارته لادخالهم فى الديانة المسيحية. وهل كانت الاتفاقيات البريطانية مع «عمان» و «ساحل عمان» و«البحرين» بشأن حظر تجارة الرقيق الأساسى للاتفاقيات السياسية معهم وإلا تعتبر تلك الاتفاقيات تدخلا فى شؤونهم الداخلية فى الوقت الذى كانت بريطانيا فى سياستها تجاه تجارة الرقيق كانت تتم بالتنسيق مع حكام المنطقة خوفا من منافسة فرنسا التى تسعى إلى النفوذ فيها وكانت تسمح للسفن العربية التى ترفع علمها بنقل الرقيق وتجارته وخاصة سكان المنطقة الشرقية من عمان «صور» وكان ذلك الموقف الفرنسى بسبب منافستها مع بريطانيا على السيطرة فى الخليج العربى. وإذا ما حققت الاجراءات البريطانية لمنع «تجارة الرقيق» بعض النجاح فإن التجارة الداخلية استمرت لفترة من الزمن باعتبار ان الاتفاقية لم تتطرق إلى المناطق الداخلية وان التهريب كان جزء من تجارة المنطقة وان السياسة البريطانية لم تكن حازمة فى مواجهة هذه التجارة، وبذلك يمكن

القول بأن تجارة الرقيق كانت نشيطة حتى نهاية القرن التاسع عشر وبعد ذلك ضعفت وأخذت تتلاشى فى بطء واستمر تهريب الرقيق بصورة محدودة.

لم تحدث قرارات المنع من قبل بريطانيا أية ارتباكات فى أوساط سكان شرق الجزيرة العربية الذين قبلوها ليس عن طيب خاطر وإنما بالقوة والتهديد البريطانى. وبرغم ان بريطانيا ارادت من منع تجارة الرقيق تحقيق أهدافها الاستعمارية بالسيطرة على المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة إلا ان ذلك كان من مصلحة سكان شرق الجزيرة العربية على المنظور البعيد فلو استمرت تجارة الرقيق لكان اليوم هنا أغلبية زنجية سوداء مما يعنى خلق مشكلة جديدة فى التركيبة السكانية وخاصة وجود عنصر غير عربى مما يعنى مشاركة هذه الأقلية فى الحقوق السياسية والاقتصادية الكاملة مع العنصر العربى فى الوقت الذى تعانى فيه أقطار شرق الجزيرة العربية من الأقلية الإيرانية التى تتمتع بجميع الامتيازات السياسية والاقتصادية وتحتل المراتب القيادية فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وكذلك العسكرية فى الوقت الذى توجد هناك تهديدات كبيرة من جانب إيران فى الخليج العربى ابتداء من منطقة عربستان التى ضمتها واحتلتها عام 1925 إلى مشاكل الحدود فى شط العرب مع العراق ومشاكل المياه الإقليمية مع الكويت والسعودية وكذلك ادعاءاتها فى البحرين واحتلالها للجزر العربية فى الإمارات العربية المتحدة، فماذا لو كانت هناك اقلية أفريقية والتى قد تتحالف مع الأقلية الإيرانية وتهدد العروبة وتشكل خطرا كبيرا على الجناح الشرقى من الوطن العربى فى حين لا نتكلم عن العمالة الآسيوية باعتبارها لا تتمتع بالجنسية والمواطنة فى دول شرق الجزيرة العربية برغم خطورتها أيضا على الهوية والثقافة العربية فى شرق الجزيرة العربية.

على أية حال فإن كان من المحال ان تستطيع تحديد تأثير الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى تتلخص فى مكافحة تجارة الرقيق لعدم وجود احصائيات دقيقة ولما كانت أسعار بيع الرقيق فى شرق الجزيرة العربية خلال

السبعينيات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل أربعين عامًا فإن هذه التجارة لم تسجل أى انخفاض فى الحجم فيما بين أفريقيا وشرق الجزيرة العربية.

وبالرغم من الوسائل التى اتبعت فإنها لم تكن تخرج عن الدوافع الإنسانية التى ارغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق فى الخليج العربى. والتى فى حقيقة الأمر كانت الحكومة البريطانية استهدفت من منع تجارة الرقيق لتبرير تدخلها فى الشؤون الداخلية من المنطقة وان تجارة الرقيق كانت موردًا اسياسيا فى اقتصاديات بعض المناطق مثل «زنجبار» و«عمان» ولبعض التجار وشيوخ القبائل والحكام وباعتراف المسئولين البريطانيين أنفسهم فإن معاملة العبد من قبل سيده فى الخليج العربى كانت تختلف عن معاملة الرقيق فى أوربا وأمريكا، فالرقيق فى الخليج العربى كان جزءا من العائلة ويعامل بصورة عامة معاملة حسنة.

نشطت بريطانيا فى منع هذه التجارة فى الخليج العربى وكلنا يعرف ان هدفها من وراء هذه الحركة سياسى وليس إنسانيا، وتريد منه السيطرة على الخليج العربى، وملاحقتهم لتجار الرقيق أو لخاطفيهم فكانت تتوقف بمجرد الاحتكار. ولكن بريطانيا قد وضعت خطة للسيطرة على الطرق التجارية فى الشرق وخاصة طريق الهند، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تمنع الرقيق فكانت تستعبد أبناء مستعمراتها وتعاملهم معاملة العبيد، كما كانت سياسة بريطانيا تتطلب ضمانات داخلية وخارجية، كما أن بريطانيا لم تستفد من تجارة الرقيق الأفريقية بسبب تحول النمط الاقتصادى من زراعى إلى صناعى، وكذلك ضغط الرأى العام البريطانى باتجاه حقوق الإنسان وحريته فى أوربا ضمن العوامل التى دفعت السلطات البريطانية إلى اتباع تلك السياسة تجاه الرقيق وتجارته. وكذلك لا ننسى دور الإرساليات التبشيرية التى نشطت فى المناطق التى كانت تسيطر عليها بريطانيا حيث وقفت تلك الإرساليات ضد الرق وتجارته حتى تظهر للأفارقة بدور المنقذ، علما

بأن رجال الدين المسيحى هم أول من ساهم فى تجارة الرق، ولما انتهى دور الرق بدأت تخرج دموع التماسيح. ولقد استمرت تجارة الرقيق فى المنطقة وكانت تنقل إلى البصرة واشترطت السلطات البريطانية بتسليم هؤلاء للوكيل البريطانى فى البصرة ومنع تجارة الرقيق فى السفن التى تحمل العلم العثمانى. وباختلاف هذه العوامل واجتماعها أدت إلى زوال الرقيق تدريجيا فى الخليج العربى إلى عصرنا هذا.

مما سبق نستنتج أن الرق انتهى كمؤسسة قانونية ولكنه بقى ومازال مؤسسة واقعية، فهو مازال متواجدا بوجوه عدة فهو متخفٍ تحت اسم الاستعمار فى النطاق الدولى والتميز العنصرى والتفريق العنصرى.- ان تجارة الرقيق بين الخليج العربى وشرق أفريقيا كانت موجودة ولكنها لم تكن بحجم كبير كما صورتها بريطانيا ولم تكن منظمة ولم تقم بها جماعات أو شركات مدعومة من جهات رسمية كما كان الحال بالنسبة لتجارة الرقيق فى غرب أفريقيا. كما أن تجار العرب الذين تاجروا بالرقيق لم يلجأوا إلى تلك التجارة غير المشروعة إلا بعد ان ضيقت عليهم بريطانيا الخناق وسدت عليهم أبواب الرزق وحالت دون ممارستهم للتجارة المشروعة فى المحيط الهندى ويجب ان نعلم ان الممول الرئيسى لتجارة الرقيق لم يكن من العرب بل هم من الهنود «البنيان الهندوسى» من طبقة عُباد البقر والذين كانوا تحت الدعم البريطانى. إن الرق فى الإسلام يختلف مظهرا وجوهراً عن الرق فى أوربا وأمريكا المسيحية وأن العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية الإرهابية التى مارسها بها الغرب. حتى هذه التجارة لم يكتب لها البقاء حيث ان بريطانيا سعت إلى تحريم هذه التجارة حتى أصبح ما يعرف بالمحرمات البريطانية الثلاثة فى الخليج العربى من (1778 _ 1914م) وهى تجارة الرقيق والسلاح والقرصنة. وكذلك نجده متخفيًا تحت ستار البقاء وتجارته المعروفة باسم الرق الجنسى، وتدل جميع التقارير أن الرق مازال موجودا وهو يمارس فى صور متعددة فى كثير من أنحاء العالم.

الفصل
الثانى



السوق فى شرق الجزيرة
العربية قبل النفط

مقدمة

ساد العرب الحضارات. وكانوا مشعل النور فى عصر الظلمات. قصدها الغرب والعجم لينالوا من ثقافتها وتجارتها. وحسبنا أسواق العرب التى كانت للثقافة مرتعًا. وللحيران ملجأً. وأتمت أسواق العرب بأماكنها الساحرة الخلابة، فهذه سوق صنعاء باليمن جنة العرب فيها من الاعتدال الطبيعى للمناخ ما يشد الانتباه صيفا وشتاء. طيبة الهواء. عذبة الماء. وذاك سوق حضرموت ذات الاتساع فى البلاد والقرى والمياه والجبال والأودية. وإذا انتقلنا إلى سوق عمان فيكفينا ما قاله فيها سيد الأنبياء فى قوله «إنى لأعلم أرضا من أرض العرب يقال لها عمان على شاطئ البحر الحجة إليها أو منها أفضل من حجتين من غيرها». وتلك سوق المربد بالبصرة، والبصرة غنية عن التعريف من حيث تنوع ميزاتها. وسوف نلقى بعضا من الضوء على هذه الأسواق.

الأسواق مصدر حصول الإنسان على حاجته سواء كانت الضرورية أو الكمالية ومن خلالها يستطيع الإنسان أن يحصل على ما يريد بسهولة ويسر ولذا انتشرت الأسواق التجارية انتشارا كبيراً. ومنذ فجر التاريخ والإنسان يبادل السلع إما سلعة بسلعة أو مقابل أى شىء. مادة بأخرى أو سلعة بثمن يتعارف عليه. فى كل عصر من العصور. وقد تطورت الأسواق تطوراً كبيراً وأصبح لكل سوق مميزاته التى تميزه عن غيره، الآن الأسواق واحدة تقريبًا لا تختلف إلا باختلاف بسيط. والأسواق كانت فى أماكن مخصوصة ينتقل إليها الإنسان من مكان إلى مكان أو من بلد إلى بلد وتستغرق الرحلة شهوراً أو أيامًا طويلة.

هذه محاولة لدراسة تاريخ السوق فى شرق الجزيرة العربية قبل النفط، لكى يعرف القارئ ما مدى التغير الذى طرأ اليوم على هذه السوق بعد اكتشاف النفط

وتدفق الأموال، وليس هناك مجال للمقارنة بين الأمس واليوم. ولكن دراسة السوق فى المرحلة الماضية يعطى الفكرة عن واقع مجتمع شرق الجزيرة العربية من الناحية التجارية. وتناولت الدراسة خصائص السوق والمواد التى استخدمت فى بنائه وتطوره، ثم الصناعات اليدوية والأسواق المحلية فى الكويت، ثم الموازين والمقاييس والعملات التى استخدمت فى السوق وحركته التجارية فى كل من سوق الكويت والاحساء والمنامة وساحل عمان وعمان.

السوق

نجد أن للعرب قبل الإسلام أسواقا يقيمونها وينتقلون من سوق لآخر ويحضرها سائر قبائل العرب، ومنها ما كان يقتصر على ما يجاوره من القرى كسوق هجر فى البحرين وموعدها فى شهر ربيع الآخر. وكذا سوق حجر اليمامة والشحر فى حضرموت وغيرها من الأسواق، ومنها ما كان عامًا تفد إليه الناس من أطراف الجزيرة العربية كلها كعكاظ، ويعقد فى الأشهر الحرم ولكل مدينة أسواق، وإنما المقصود الأسواق الموسمية منها التى لها أيام معينة تقوم فيها ويؤمها الناس فإذا كان لإحدى هذه الأسواق موقع جغرافى ذو بال كأن تكون على ساحل البحر مثل شحر وعدن، كان شأنها ممتازاً عن بقية الأسواق التى فى قلب الجزيرة كحجر وتريم فى حضرموت وذلك لشيوع التجار فيها مع غيرهم من هنود وأحباش وفرس فى الأولى واقتصار الثانية على القبائل المتاخمة لها. وتتميز الأسواق التى على البحار بوجود نزلائها الأجانب وتأثر أصحابها بهؤلاء وما يستتبع ذلك من تغير فى العادات، فليس من المعقول أن تكون سوق صنعاء مشابهة لسوق هجر أو لسوق وادى القرى أو لسوق فرح الذى هلك فيه قوم عاد وكانت العرب إذا أرادت الحج أقامت بسوق عكاظ شهر شوال ثم تنتقل إلى سوق مجنة فتقيم فيه عشرين يومًا من ذى القعدة ثم تنتقل إلى سوق ذى المجاز فتقيم فيه الحج. أما عروض التجارة التى كانت تعرض فى هذه الأسواق فإنها لا تتعدى

التمـر والزبيب والزيت والسمن والأدم والروس والبـرود وبعض ضروب الحـيوان كالمواشى والأنعام والخيل، وكانت هجر أشهـر البلدان بتمرها، ويحمل إلى عمان الورش ويعالج فـيها وكـانت لطائم النعمان تـسير إلى عكاظ ولطائم كـسرى إلى المشقر تأتى كل عام فتباع ويشترى بأثمانهـا الأدم والتمر وكان يحميها عرب الحيرة ما دامت فى نطاق نفوذهم، ثم تحميها القبائل العربية ذات الجانب العزيز. والواقع أن الأسواق هى أقـدم أشكال النظم التـجارية، وكـما كان يقـصدها طالب الـبيع والشراء كـان يقصـدها طالب الأمن والغذاء، وأوى إليـها من طلب أن يسـتجـير ويأمن، وكم من رجل حمل معه فداء أسيره ففكه من أسره، وكم من سادة تحملوا ديات ودماء فـأقاموا الصلح بين قبـيلتين، كما تجـد فيها من ينادى من لـه حاجة فتـقضى، إلى غير ذلك من الأغـراض. وإذا كانت هذه الأسواق حوليـة لها أيام معلومة فمن المعقـول أن تكون ميدانًا لغير البيع والشراء فكات تنشد فـيها الأشعار وكان فيهـا تفاخر وتنافر ومقارعة فـيفوز قوم ويخسر آخرون كـما كان لهم خطباء فيها[1].

من أشهر أسواق الجاهليـة عكاظ والمربد فى الإسلام، إذ هما أعظم سوقين قامـتا للعـرب، وهذه الأسواق هى مـرآة العرب فى الجاهليـة ترى فيـها حـياتهم الاجتماعية من جميع نواحيها وهى منطقة حرة. وعكاظ سوق تقع قرب المدينة لها مزارع ونخيل ومياه. وكانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقًا وكان يقصدها العرب وتنزلها قبائلهم. على أننا لا نعلم لسـوق عكاظ بداية محددة إلا أنه يرجح أنه قد بدأ فى القرن السادس الميـلادى على أنه انتهى مع إشراقة ظهور الإسـلام. ومهما يكن من أمر فإن التجـار يسعون إلى الأسواق حيث أقيمت حـاملين بضائعهم وإن طال بهم الســفر وهى أسواق قـد تختص بنوع واحـد من التجـارة ونخص بذلك سوق الطـائف فهى مدينـة قديمة «بلد الـدباغ يدبغ بها الأهب الطائفـية المعـروكة ولأهلها زراعة وتجارة وغنـى وربما قاربوا قريشًا فى شأنها التـجارى. وكان للعرب

1 ـ سعيد الأفغانى ـ أسواق العرب فى الجاهلية والإسلام ص260.

أسواق فى العــراق يرحلون إليها كل عــام وخصوصًــا سوق الحيــرة وفيهــا تعلموا الكتابة ومنهــا انتشرت فى العــرب وكانت بشبه الجـزيرة العربية عــدد من الأسواق الهامة التى كان لها شأن كبير فى الجاهلية والإسلام وهى:

سوق عدن، سوق صنعاء، سوق رابية حضرموت، سوق الشحر، سوق ذو المجاز، سوق دومة الجندل، سوق صحار، سوق المشقر، سوق عكاظ، سوق نطأة خيبر، سوق حجر اليمامة.

عنى العلماء بالأسواق الكبرى العامة وأهملوا عداها من الأسواق الضئيلة أو الكبرى لأنه لا يرحل إليــها إلا القليل من هو صــاحب حاجة أو غــرض.فنجدهم مثلا أغفلــوا ذكر «دارين» وهى فرضة بالبحرين بهــا سوق يحمل المسك من الهند إليها، واشتهــرت هذه شهرة فائقة بتجارة العطر حتى صــارت معنى الدارى ـ نسبة إلى دارين ـ حتى جاء فى الحديث (مــثل الجليس الصالح مثل الدارى إن لم يحذك (يعطيك) من عطره علقك من ريحــه). وكذلك المســجد الحرام به ســوق تقام فى الموسم عند باب بنى شيبة وهى سوق عظيمة يبــاع فيها الرقيق إلى العقيق ومن البر إلى الدر إلى غير ذلك من السلع، فكان بيع الرقــيق بدار الندوة إلى جهة باب بنى شيبه ومــعظمه البلاد الآخذ من الغرب إلى الشمال وفى البــلاط الآخذ من الشمال إلى الشرق. وقامت أسواق فى جدة أولها سوق (النَّدارْ) سمى بذلك لندرة ما يرد فيــه، وسوق (نظــرت) وهو سوق مــستطيل فى غــاية اللطافة وبه أمــاكن للتــجار وغيرهم وتزخر به الأطعمة والأقمشة، وهناك سوق الجامع وسمى بذلك نسبة إلى الجامع المعــروف بمسجد الــشافعى ويدخل إليــه القادم من باب مكة إلى اليــمين، وبجدة أيــضًا سوق النــبط وهو سوق ظريف يحــضره صــيادو الســمك وفيه يــباع السمك الطرى والتمر الصفرى اللطيف وبعض أنواع من السبح والنقل وغير ذلك. وبجوار هذا السوق خان صــغير له سقف ينزله التجار ويوصــل لسوق آخر يسمى

سوق الحراج وهذا السوق يقام فى أيام موسم الحج ولذلك يكون شديد الازدحام لكثرة الحجاج. ويوجد بها أيضًا سوق يقال له (سوق برة) يقع خارج المدينة وبعيد عن باب مكة يحتوى على أبنية ودكاكين. وكانت أسواق جدة يؤمها التجار من البلاد المجاورة لها فيحمل تجار سواكن الجمال الكثيرة تبعًا ليبيعوه فى أسواق جدة واليمن، وحين يصيب القحط جزيرة العرب يصدرون القمح والذرة إلى سوق جدة بطريق سواكن. ويشترى تجار سواكن من جدة كل ما تحتاجه الأسواق الأفريقية من بضائع. أما اليمن فكان يقام لها سوق يوم الجمعة تجلب فيه الأجلاب ويخرج أرباب الصنائع والبضائع ببضائعهم فيباع فيه ويشترى كل ما يحتاجه الناس ومن احتاج إلى شىء فى وسط الأسبوع لا يكاد يجده إلا المأكل. أما فى عدن فيقام فيها سوق يومى مناظرة مشوقة ترجع بالرأى إلى الماضى البعيد فضلا عن شئون الحياة المختلفة فتشاهد به مناظر متباينة لأجناس مختلفة من العرب واليهود والهنود والصوماليين وأجناس أخرى من الأفريقيين فتسمع فيه لغات متعددة ويباع فيه الجمال والعربات الخشبية والعنبر والمسك وغير ذلك. وأقيمت به الحوانيت الصغيرة المتعددة وترى الجالسين يتناقشون عن سلعهم[1].

سوق شحر:

يطلق اسم الشحر على الساحل الجنوبى لجزيرة العرب وهو الميناء الرئيسى لحضرموت بين عدن وعمان والشحر مأخوذ من مشحر الأرض ومسبخ الأرض ومنابت الحموض وتشتمل على بلاد وأودية والمراد هنا مهرة وهى قصبتها وليس فيها زرع ونخيل وإنما أمواله الإبل. ونظراً لوقوعها فى أقصى جنوب الجزيرة فى حضرموت على بحر الهند ضربوا بها المثل فى البعد فيقولون لست بمجفر لنا ولو بلغت الشحر واختلاط أهلها بالنازله من الحبشة والهند وفارس وغيرهم من التجار مع ما فى لسانهم العجمة ومع ما فى لسانهم من الفروع بينه وبين لغة الحجاز

1 ـ سعيد الأفغانى ـ نفس المرجع ص270.

جعل أهلها غير مضيء حتى قال الاصطخرى «السنتهم مستعجمة جداً لايكاد يوقف عليها وأرضهم فى الحملة مقفرة وعيش أهلها من الأنعام والتجارة والصيد اشتهرت منذ القديم بغيرها الذى لا نظير له فكل عنبر جيد إليها ينسب قال الثعالبى عنبر الشحر يضرب به بمثل قال الشاء ولو كنت عطراً كنت عنبر الشحر. يقوم هذه السوق فى النصف من شعبان بعد انفضاض السوق. ويقصدها من تجار البر والبحر والبضاعة الرائجة فيها الأدم والكندر والمر والعنبر. لايسير قاصدها إلا بخفارة لبعدها وإنقطاعها فلاغنى التجار العرب عن خفارة لبعدها وكان يقوم أحيانًا بأعمال الخفار هم مهرة أنفسهم.

سوق صنعاء:

صنعاء أطيب بلاد اليمن بل جنة جزيرة العرب كلها، وهى مضرب الأمثال فى طيب الهواء واعتداله وحسن العيش يقال:

صنعاء قصبة اليمن وأحسن بلادها نسبت بدمشق لكثرة فواكهها وتدفق مياهها وليس بجميع أهل اليمن أكبر ولا أكثر مرافق وأهلا من صنعاء، وهى من الاعتدال فى الهواء بحيث لا يتحول الإنسان من مكانه طول عمره صيفًا ولا شتاء وتتقارب بنا ساعات الشتاء والصيف وغاية ساعات النهار بها اثنتا عشرة ساعة وإحدى وخمسون دقيقة. طيبة الهواء كثيرة الماء، قدم يزيد بن الصعق مدينة صنعاء وأتى أهلها وما فيها، فلما انعرف قيل له:

«كيف رأيت صنعاء؟ قال:

ومن يرد صنعاء الجنود وأهلها ... وجنود حمير قاطنين وحميرا

يعلم بأن العيش قسم بينهم ... جلبوا الصفاء فأنهلوا ما كدرا

ويرى مقامات عليها بهجة ... يا أرض هنديا ومسكا أذفرا

وليس من الغريب أن نسمع يمنيا كالهمدانى يشيد بذكرها فيقول:

هى حد جنان الأرض عند قافة الناس» فقد حيرت بحسنها وكثرة أشجارها ومياهها وموجها وأنهارها وطيب أوديتها غيره فدهش أول ما رآها وملكه الاعجاب. قال أحمد بن موسى وهو من الشعراء المتأخرين حين دفع إلى صنعاء وصار إلى غفيل السود على مقربة منها:

إذا طلعنا نقيل السود لاح لنا   من أفق صنعاء مصطاق ومرتع

ياحبذا أنت يا صنعاء من بلد   وجندا واديـاك الظهر والضلع

بقيت صنعاء دار سلطنة وإمارة حتى يومنا هذا وقد كان بها مقر ملوك اليمن قديمًا وفيها مقر غمدان وهو بناء شاهق على تل عظيم اتخذه أقيال اليمن وليس فى اليمن جميعه بناء أرفع منه. وسوق صنعاء فى واد بها قيل هو وادى عليب وقيل هو أصل جبل نقم مما يلى قبليه وقيل غدير الحقل. فإن العرب إذا ارتحلوا من الشحر وعدن أقاموا سوق صنعاء فاستمرت من نصف شهر رمضان حتى آخره يأتونها «بالقطن والزعفران والأصباغ وأشباهها مما ينفق فيها ويشترون فيها ما يريدون من البذور والحرير. وكان رواج تجاراتها الأدم والبرود وكان هذان الصنفان يجلبان إليها أيضًا من معافر إحدى قرى اليمن فتباع فيها وتصدر إلى الأقطار وكذلك يجلب منها من الخرز شىء كثير وكان يعشر الناس فيها الأبناء بعد أن كان يعشرهم أمراؤهم من حمير[1].

سوق حضرموت:

يشمل إقليم حضرموت إقليم على بلاد وقرى ومياه وجبال وأودية باليمن يكون إلى جنوبه الشحر وإلى شرقه عمان وإلى غربه صنعاء. قريب من البحر

وفيه رمال واسعة كثيرة تعرف بالاحقاف، وهذا الصقع كثير الجبال والأودية وهو فى جملته قاحل والبلد نفسها صغيرة ضئيلة الشأن وراسل أهلها رسول الله ﷺ فدخلوا فى طاعته صلحًا، وقدم عليه الأشعث بن قيس فى بضعة عشر راكبا مسلما فى وفد فأكرمه الرسول. وأغلب قوت أهلها التمر لأن بها نخلا كثيرا وقد كشفت الحفريات الآن فى هذا القطر عن مدن خربه عليها كتابات بالخط المسند مما يدل أن لسكانه فى القديم شأنًا يذكر. تقوم السوق فى رابية بحضرموت فتعرف أيضًا بسوق الرابية من منتصف ذى القعدة حتى آخره وربما قامت هى وعكاظ فى يوم واحد. وهذه السوق خاصة بمن حولها ولكن كثيراً ما يأتيها الناس من بعيد ولقريش قوافل إلى هذه السوق ترسلها فى تجاراتها. وكثير من العرب يجوزها إلى غيرها ولا يحضرها، ونظراً لانقطاعها عما حولها لم يستغن قاصدها عن دليل وخفير قال المرزوقى[ا]:

«أما الرابية فلم يكن يصل إليها أحد إلا بخفارة، لأنها لم تكن أرض مملكة وكان من عز منها بز صاحبه فكانت قريش تتخفر بنى آمل المرار من كنده وسائر الناس (يتخفرون) بآل مسروق بن وائل الحضرمى فكانت مكرمة لأهل البيتين وفضل أحدهما على الآخر كفضل قريش على سائر الناس». فيستفيد هذان الحيان من الخفارة والدلالة معًا ربحًا ماديًا إذا كسبهم من أولئك التحار الذين يمشون بين أيديهم بسلاحهم يحرسون بضائعهم ويحمون حياتهم ويدلونهم على الطريق.

سوق عمان:

يعتبر عمان كورة عربية فى جنوب الخليج العربى تمتد على سواحل بحر العرب وتشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع وهى شديدة الحر تضرب بها العرب المثل فى بعدها لأنها فى أقصى الجزيرة تقصد العرب هذه السوق إذا

ا ـ سعيد الأفغانى ـ نفس المرجع ص273.

انتهت من سوق هجر فترحل إلى عمان وتقيم سوقها حتى آخر جمادى الأولى وهى لتوسطها بين فارس والهند والحبشة تجتمع فيها بضائع هذه الممالك الثلاث وكانت جمالها تحمل - الورس - من اليمن إلى عمان حيث تعالج الأشياء التى يراد صبغها بالصفرة. وذكر الألوسى أن بأرضها معادن جيدة وذخائر متنوعة وقد كان يستخرج منها عنبر مشهور. احتفظت عمان بشهرتها به حتى أيام الرشيد. وفى هذه السوق يجرى التبادل بين البضائع التى من فارس والهند والحبشة واليمن والحجاز والشام يصب فيها كل تاجر قطر ما حمل من قطرة. ويرجع إلى بلده بما يأخذه من عروض ليست فيه. ولهذا كان فيها جاليات من كل أمة ومن كل قبيلة. وجاء فى الحديث. من تعذر عليه الرزق فعلية بعمان، لتجارتها الكثيرة. وعيشتها الوافرة.

المراكز التجارية فى الخليج العربى

البصرة: غدت البصرة فى العصر العباسى ميناءً تجاريًا هامًا ومركزًا لمرور السفن التجارية الشرقية وسماها المؤرخون بأنها بغداد الكبيرة. ومما يجدر ذكره أن البصرة لم تفقد أهميتها التجارية والاقتصادية بحكم موقعها عند الطرف الشمالى للخليج العربى فهى بحكم ذلك الموقع تمثل نقطة التقاء طرق التجارة العالمية وكذلك ظلت مدينة البصرة ميناء ومركزًا اقتصاديًا هامًا خلال العصور الوسطى. ويتفق المؤرخون على أن مدينة البصرة شهدت تطورًا اقتصاديًا وسياسيًا عظيمين خلال العصر العباسى وخاصة بعد تأسيس العاصمة العباسية الجديدة بغداد. كذلك ازدادت أهمية البصرة الاقتصادية لازدياد اهتمام الخلفاء العباسيين بالناحية الاقتصادية وتركيزهم على الارتفاع بالمستوى الاقتصادى للدولة الإسلامية بصفة عامة والسوق بصفة خاصة، ومن منطلق حرص العباسيين على تقوية دعائم الحكم

العباسى الجديد أكـدوا على ضرورة التركيز على تقوية الدعامـة الاقتصادية للدولة الإسلامية[1].

هرمز: ومن المراكز الهامة الواقعـة على الخليج العربى على الشاطئ الشرقى ميناء هرمز. وقد امتد اهتمام العباسيـين ليشمل منطقة كرمان اضافة إلى اهتمامهم السابق بمنطـقة فارس. وقـد ذكر المسعـودى فى كتابه مـروج الذهب اشتـهار هذه المناطق بالثياب فقال واليها تضاف الثياب الحسانية وتشتهر ببلاد سيراف ثم بلاد ابن عماره ثم ساحل كرمان وهى بلاد هرمز مقابلة لمدينة سنجار من بلاد عمان.

صحار: تمتعت صحار بشـهرة كبيرة حيث غدتِ فى العصر الـعباسى مركز التقاء السـفن التجارية والقوافل البـحرية إلى الشرق الأقصى وإلى شرق افـريقيا. كذلك كانت صحار ملتقى القوافل التجارية العابرة لشبه جزيرة العرب.

تعريف السوق: ونتعـرف فى هذه الدراسة على السوق. من أشهـر تعاريف السوق تعريفان قديمان، أحدهما للاقتصادى الفرنسى «كورنو» والآخر للاقتصادى البريطـانى «جيفـونز» وقد اوردهمـا مارشال فى مـستـهل كلامـه على الأسواق. فـ«كورنو» يقول عن السوق ما يأتى «لا يقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق مكانًا معينًا تباع وتشـترى فيه الأشياء بل كل الإقليم الذى يكون فيه البـائعون والمشترون على اتصال حر يؤدى إلى مساواة أثمان السلع التى من نوع واحد بسهولة وسرعة. وأما «جيـفونز» فيقول «اسـتعمل لفظ السوق فى الأصل ليـدل على مكان عام فى مدينة يعرض فـيه للبيع مواد المعـيشة وغيرهـا من السلع ثم اتسع معنى هذا اللفظ فأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم علاقات أعمال وثيقة ويقومون بأعمال تجارية واسعة النـطاق فى سلعة من السلع فالمدينة الكبيرة قد تسـتهل على عدد من

1ـ د. فتحيـة النبراوى ـ د. محمد نصـر مهنا ـ دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والاقلـيمية ص30.

الأسواق بقدر ما يوجد من فروع التجارة المهمة وهذه الأسواق قد تكون متوطنة أو غير متـوطنة والنقطة المركزية فى السوق هى البورصة أو الوكـالات أو قاعات البيع بالمزاد التى يتقابل التجـار فيها ويتعاملون فوق الماشية وسـوق القمح وسوق الفحم وسوق السكر وكثير غيرها لكنها أسواق مـتوطنة وكذلك الحال فى مانشستر لسوق القطن والسعودية وأمريكا بالنسبة لسوق البـترول ومستخرجاته. ولكن هذا التوطن ليس ضروريًا فالتـجار قد يكونون مستديين فى أنحـاء المدينة الواحدة أو فى أنحاء الاقليم الواحـد ومع ذلك يؤلفـون سـوقًا إذا كـانوا بواسطة الأسـواق الدورية أو الاجتمـاعات أو قوائم الأسـعار أو البريد أو غيـر ذلك يتصلون ببعضـهم اتصالا وثيقًا. ومن هذا يتبـين أن أهم ما يميز السوق بالمعنى الاقتـصادى هو وحدة الثمن للسلع التى من نوع واحـد فى الوقت الواحد فى سـائر جهاته وهـذا يكون أسهل تحققـا كلما كانت السوق أقرب إلى الكمـال أى كلما كان البائعون والمشتـرون فيه أكثر اتـصالا ببعضـهم البعض وكانت حرية المنافـسة سائدة بينهم غيـر أنه إذا كان متسعًا فإنه يجب ملاحظة النفـقات اللازمة لنقل السلع إلى أماكن المشترين وبذلك يكون ما يدفعه كل مشتر هو عبارة عن ثمن السوق مضافًا إليه تلك النفقات[1].

درجة اتساع السوق

تختلف درجة اتساع السوق باختلاف أنواع السلع، فهو قد يكون محليا كما هو الحال بالنسـبة للسلع السريعـة العطب مثل الخضـر والفاكهة أو التى لا تحـتمل النقل إلى مسافات بعيدة مثل الطوب وقد يكون أهليًا مثل سوق القمح وعالميًا مثل سوق الذهب والبترول. والسلع ذات السوق الواسع هى التى تتـوافر فيها الشروط الآتية:

أن تتطلب طلبًـا وفيـرًا فى بلاد كثـيرة وذلـك مثل القـمح والقطن والسكر والبترول والحـديد. أن تكون سهلة النقل إلى مسافات بعـيدة مثل الذهب والماس.

---

1 ـ د. فتحية النبراوى ـ نفس المرجع ص31.

وأن لا تكون عظيمة التحمل مثل الحديد. وطلب السوق السلعة ما: هو عبارة عن مجموع مـا يطلبه الأفراد من تلك السلعة بثمن معـين ويتوقف طلب كل فرد على ثلاثة عوامل[1]:

درجة الحاجة إلى السلعة أو بعبارة أخرى درجة منفعتها: فكلما قويت حاجة الإنسـان إلى السلعة زاد طلـبه لهـا والعكس بالعكس. ومن شـأن كل حاجـة أن تضعف كلما أمعن الإنسان فى سدها حتى تصل إلى درجة التشبع أو الامتلاء كما أنه حاجـة معينة قد تحلهـا سلعة محل الأخرى فى سـد حاجة واحدة ولهـذا كان طلب الإنسان لسلعة ما لا يتوقف على مبلغ حاجـته إليها فحسب بل يتوقف أيضًا على سهولة أو صعوبة سد هذه الحاجة بطريقة أخرى.

قوة الشراء: فالشخص الذى يبلغ دخله السنوى 5,000 جنيه يساوى كل جنيه عنده أقل مما يساوى عند الشخص الذى يبلغ دخله السنوى 500 جنيه ولهذا كانت قوة شراء الأول أكبر من قوة شـراء الثانى وكلما زادت قوة شراء الإنسان زاد طلبه للسلعة والعكس بالعكس.

الثمن: الثمن الذى يتـعين دفعـه للحصول على السلعـة: فمن الناس الذى يشتـرى السلعة إذا كـان ثمنها 25 قرشًـا ولكنه يرفض شراءها إذا بلغ ثـمنها 50 قرشًا كما أنه من الناس من لا يشـترى السلعة إذا كان ثمنها 25 قرشًا ولكنه يقبل على شرائها إذا كان ثمنها 15 قرشًا أما الشخص الذى يشترى السلعة بأى ثمن فإنه يشتـرى منها مقداراً أكـثر كلما هبط الثمـن ومقداراً أقل كلما ارتفع الثـمن وتحقق معرفـة طلب الإنسـان للسلعة بمعـرفة المقادير التى يرغب فى شرائهـا بالأثمان التى يحتمل بيعها بها فمثـلا هو يشترى من الموز ثلاثة كيلو جرامات إذا كان الثمن 25

1 ـ د. محمد عبدالمنعم الجمال ـ موسوعة الاقتصاد الإسلامى ص22.

قرشًا ويشترى 2 كيلو جرام إذا كان الثمن 30 قرشًا. ومن ثم يتضح أن لكل ثمن طلبًا خاصًا به ولذلك كان لا يمكن تقيد الطلب من غير ذكر الثمن كما أن الطلب يتغير بتغير الثمن ولكن فى اتجاه مضاد له أى أن الطلب يزداد تبعًا لهبوط الثمن ويقل تبعًا لارتفاع الثمن مع ملاحظة أن تغير الثمن وتغير الطلب لا يحدثان بنسبة واحدة إلا فيما ندر.

خصائص السوق فى شرق الجزيرة العربية

يختلف السوق فى شرق الجزيرة عن معظم الأسواق فى العالم الإسلامى، لاختلاف البيئة والمعيشة، فقد عاشت المنطقة فى شبه عزلة فى مختلف العصور الإسلامية ابتداءً من الدولة الأموية والعباسية وحتى مجيء الاستعمار المسيحى الأوروبى للمنطقة. ويمكن أن نجمل بعض الأسباب التى أدت إلى عدم ظهور سوق مزدهرة بالمعنى الحضارى فى شرق الجزيرة العربية كما يلى:

أولا: أسواق منافسة: تنافس المراكز التجارية فى كل من جزيرة «هرمز» و«بغداد»، حيث اشتهرت أسواق الأخيرة فى العالم الإسلامى، وكانت ملتقى الطرق التجارية البرية، إضافة إلى كونها عاصمة الدولة العباسية، فى حين استمرت أسواق هرمز كمركز وملتقى الطرق التجارية البحرية والملاحة، حتى تدميرها وطرد القوات البرتغالية منها من قبل التحالف الإيرانى ـ البريطانى. وبعد سقوط «هرمز»، ظهرت أسواق على الخط الإسلامى، فى كل من «بندر عباس» و«بوشهر» و«البصرة»، وساعدها فى الازدهار، العمق الداخلى من ناحية البر والانفتاح الخارجى من ناحية البحر.

ثانيا: قلة السكان: عدم وجود كثافة سكانية، وخاصة القوة الشرائية التى تساعد على ازدهار السوق وتطوره مع الزمن، لكى يصبح له طابع تراثى ومعمارى وحضارى ذو صبغة معروفة.

ثالثا: قلة الموارد الاقتصادية: ضعف الموارد الطبيعيـة ذات جدوى اقتصادية، وقلة الزراعة التى لا تفى بالاحتـياجات المحلية وهى محصـورة فى واحة الاحساء وعمـان، وندرة المعادن التى قـد تؤدى إلى ظهور صناعات مـحلية وتسـاعد على ازدهار السوق، أو عدم وجود مواقع استراتيـجية لمرور القوافل التجارية مثل حلب وبغداد ودمـشق وطهران واصفهـان وتريم سيؤن وشـحر فى حضرمـوت وصنعاء وعدن.

رابعا: بعدها عن الأسـواق الرئيسية: بعد شرق الجزيرة العربية عن الأسواق الإسلامية الرئيسية كان له تأثير فى عدم قيام سوق رائجة فى المنطقة، فأقربها سوق «بغداد» وهى بعيـدة عن المنطقة وأقرب نقطة لها، سـوق «الكويت»، ولذلك كان التعامل معـها أكثر من غيرها من أسـواق شرق الجزيرة العربية، واعتـمدت عليها أسواق المنطقة عن طريق سـوق الكويت، إضافة إلى سوق البصـرة والمحمرة التى كانت على علاقة مباشرة.

خامسا: تجـارة إعادة التصدير: اعتماد السوق فى شـرق الجزيرة العربية على تجارة إعادة التـصدير «الترنزيت»، مثل الكويت والبـحرين ودبى فيمـا بعد، حيث كان يعاد تصدير معظم البضائع، وبرغم أن معـظم الصفقات التجارية للبضائع تتم فى داخل السوق، إلا أن البضاعة تكون خارجها، وغالبا فى «الميناء»، مما يحد من تداول حركة البضائع داخل السوق.

سادسا: قلة البضائع المتداولة: قلة البضائع المعروفة فى السوق، لعدم وجود السيـولة الكافيـة لدى السكان المحليين حـيث كانت الاحتـياجـات الضرورية هى الأهم، وخـاصة «القـوت اليومى»، فى حـين كانت الكمـاليات تأتى فى المرتـبة الأخيرة أو نادرة، اى أن صـعوبة تصريف بضاعـة متنوعة وبشكل كـبير أدى إلى

محدودية أنواعـها، مما أثر على ضعف نشاط السوق وبالتـالى من تطورها. إضافة إلى ذلك، فـإن المنطقة من الناحـية الطبـيعيـة أيضًا كـانت فقـيرة مثـل الرخام أو الأحجار الكبيـرة وغيرها، وبالتالى لم تسعف أسواقها من ناحـية البناء المعمارى، ولهذا كـانت الخامات ومـواد البناء المستخـدمة بسيطة، ويصـعب الحصول عليـها أحيانا، ولهذا جـاءت مبانيها متواضـعة فى تركيبتها أو محـتوياتها وخلوها من أية زينة أو نقـوش. ونظرا للأسبـاب التى ذكرناها سـابقا، كان لـها تأثير أيضًـا على مختلـف جوانب الحياة العامـة، مما يبرر عدم وجود طابع فكـرى أو حضارى بارز مثلمـا كان فى بعض الأسـواق فى العالم الإسـلامى كسـوق «طهران» و«شـحر» و«عدن» و«صنعـاء» و«القاهرة»، من زوايا فكرية وأدبيـة ونشاط سيـاسى، وتجمع مهنى لمخـتلف فئات الحرفـيين، كما يسـمى حاليًا «النقابات». أو التـبادل الفكرى والأدبى من خلال البـيع أو الشراء أو الالتـقاء مما يعطى بصمـات تقليدية خـاصة للسوق بعينه دون غيره.

بناءالسوق:

بما أن الإنسان فى شـرق الجزيرة العـربية كان فى صـراع مع الطبيـعة لأجل البقاء، مثل الغوص على اللؤلؤ لبيعه فى السوق، بعدما يعمل على استخراجه لمدة نصف عام تقريبا فى فصل الصيف، ثم فى الشـتاء يعمل فى الملاحة أو التجارة أو بعض الزراعة البـسيطة أو الرعى، مما يعنى عـدم وجود وقت كاف فى حـياة هذا الإنسان، حتى يمكن استغلال بعض وقته فى الحياة الفكرية. وانشغل هذا الإنسان مـعظم وقتـه لسـد الضروريات، فكيف يـمكنه أن يحصـر وقـته فى بناء السـوق وزخرفـته ذات المعمـار الهندسى الجميل المـعروف لدى معظم الأسـواق فى العالم الإسلامى. وترى من ذلك كيف كـان يتم بناء السوق وطريقته، والمواد المستـخدمة لم تكن تخرج عن نطاق البيئة المحليـة، ومن الملاحظ أيضًا عدم الاهتمام من قبل

حكام المنطقة فى بناء الأسواق أو المساجد عبر تلك القرون، ليكون شاهدا على أعمالهم، كما كان يحدث فى معظم أسواق العالم الإسلامى عندما يهتم الحاكم ببناء القصور والمساجد والأسواق وبذلك يخلف أثرا بارزا بعد حياته، وقد يرجع للأسباب التى ذكرناها سابقا وخاصة لعدم وجود المال اللازم لجلب المواد أو العمال المهرة من الخارج، كما كان يحدث فى المدن الإسلامية الأخرى.

أولا: مواد بناء السوق:

تشابه مواد البناء فى المنطقة يرجع إلى تجانس البيئة فى شرق الجزيرة العربية وتقارب التركيبة الجغرافية، وإذا استثنينا بعض الأجزاء الشرقية من ساحل عمان وعمان، لامتداد جبال «الحجر» من «رأس سندم» حتى «الجبل الأخضر» فهى كلها من الكويت مرورا بالاحساء والبحرين وقطر، تشترك فى سمة واحدة وهى صحراوية يغلب فى معظمها رمال ناعمة، ماعدا بعض المناطق فيها صخرية «كلسية»

الحشرى: تجمع قطع من الصخور الصغيرة المنتشرة على سواحل البحر وتسمى «الحشرى» وتنقل على ظهور الحمير، ويستعمل بفرشها على البناء أو الأرض المراد تغطيتها «بالصاروج» أو «الأسمنت» فيما بعد، وذلك ضمانا لتلك التغطية يطول البقاء.

الصخر: يستخرج من البحر وعادة تكون صخور «مرجانية» أو «رخوية»، أصحاب المهنة «باهيابهم» مفرد «هيب» وهو قطعة من حديد طوله متر ونصف أو أحيانا متر مدببة وحادة من جهة ويستخدم فى حفر الأرض، ثم ينقل «الصخر» من البحر إلى السواحل القريبة بواسطة سفن اختصت لهذا العمل تسمى «نشالة»، حيث ينقل بعدها على ظهور الحمير. بواسطة المنقل لاستخدامها فى البناء، وهو أقوى مواد البناء وأشهرها وأغلاها تكلفة ويستعمل هذا فى كل من الكويت وساحل عمان فى حين يستعمل الحجارة فى المدن الأخرى نظرا لتوفرها بكثرة.

الصاردى: ويطلق هذا الاسم على الأسمنت ويجلب من الخارج، وكان غالى الثمن لا يستعمل إلا قلة من موسرى الحال، ولما شاع استعماله شيئا فشيئا، أخذ يستعمل فى عمل إزار ثم هدم البناء الطينى وإعادة بنائه بالأسمنت ثم بدئ استخدامه فى عمل الطابق بطريقة بدائية فيما بعد أو مؤخرا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا المواد المستخدمة فى بناء السقف

«الجندل»: عبارة عن نوع من الأخشاب الصلبة والـتسوية تستقطع من جذوع بعض الأشجار التى تنمو فى الهند وسواحل شرق أفريقيا، وتجلب منها وتستخدم فى عملية تسقيف «الدكاكين» أو «الحوانيت». ويبلغ متوسط قطر «الجندلة» الواحدة 10سم تقريبا، يصف فى أعالى جدران «الحوانيت» بمسافات متقاربة تبلغ 10سم أيضا، وكلما قربت مسافاته كلما كان البناء قويا والسطح أمينا.

جذوع النخل: قبل جلب أخشاب «الجندل»، كانت جذوع النخل هى السائدة والمعروفة فى عمل السقوف، إلا أن «الجندل» أكثر منها صلابة ويحافظ على بقائه مدة أطول.

«الباسجيل» أو «الباسچيل»: ويستخرج من نوع معين من الأغصان الغليظة الفارغة وتسمى «بحبو» تقطع طوليا مكونة شرائح تسمى الواحدة «باسچيلة» والذى يصف فوق «الجندل» بأشكال متقاطعة ومسافات ضيقة متقاربة وذلك بعد تنظيف وإزالة عقله وشوائبه ثم يدق مع «الجندل» «بالمسامير». وكلما ضاقت مسافاته كلما كان مرغوبا أكثر ويشاع صيتها بين الجيران، وتسمى المسافات الضيقة هذه «عين الحمام».

الخمام: القمامات والمخلفات التى ينقلها «الحمارة»، أصحاب الحمير من الأهالى يوميا وتسمى «خمام» بمعنى «خمامة» وهى تعنى «الزبالة» والذى يحمله

يسمى «زبال». ويحرق «الخمام» فتتطاير منه أعمدة الدخان وتظل على هذه الحالة يومين تقريبا، وبعد أن تنتهى عملية الحرق، يزال الرماد من الحفرة وتنظف جوانبها وأرضيتها منه ثم يبدأ الحفارون أصحاب المهنة بحفر الأرض المحروقة، فتظهر لهم طبقة من التراب الأبيض وهو «الجص» ويكال بنوع خاص من المكاييل تدعى «الكارة» و«الكيلة»، وبعدها ينقل على ظهور الحمير، ويستعمل فى صبغ جدران الغرف وتبييضها به. وتعاد عملية الحرق فى نفس الحفر للغرض نفسه، وتعتبر هذه العملية من الصناعات البدائية.

طين المودة: قبل أن يعرف الناس الأصباغ والألوان التى تصبغ بها جدران الحوانيت من الداخل كما هو الحال فى الوقت الحاضر، فقد اكتشفوا نوعا من الطين الأبيض، وكانوا «ينقعونه» أى يضعونه فى الماء حتى تذوب جزئياته ثم يدهنون به الحوانيت فتبدو بيضاء ناصعة.

المصطلحات المستخدمة فى البناء:

استخدم البناؤون مصطلحات فى أعمالهم البنائية مثل: قيلة، طنجة، لقمة، حشو فيما يلى نوجزها[1]:

حشو: هى قطع صغيرة من الأحجار والصخور الناجمة من عمليات التكسير فى ثغرات الحائط المراد ترميمه.

طنجة: يسمى طنجة عندما يعجن «الجص» بالماء على قطعة من «الخيش» وهى عبارة عن أكياس الرز الفارغة، وفعل الأمر الدارج منها «اطبخ» بفتح الباء.

لقمة: بعدما يتم عجن «الجص» أو «الطين» يقوم العامل «بغرفه» فى يده لمناولة رئيسه، وتسمى الغرفة الواحدة «لقمة».

قيلة: تطلق على الطين وهو ممتزج بالماء، وهو خليط من الأسمنت والجص.

1 ـ أيوب حسين الأيوب ـ مع ذكرياتنا الكويتية ص24.

طريقة بناء السوق:

تبنى «الحوانيت» بعد وضع «الأساس»، ثم يبتدأ أعمال بناء الجدران، ثم تغطى بالأسقف التى تستخدم فيها خشب «الجندل» والتى تصف موازية لعرض «الحانوت» بحيث يبعد كل «جندل» عن الآخر بمقدار شبر أو يزيد قليلا ثم توضع «الباسجيل» التى تجلب من شرق أفريقيا بطريقة هندسية وذلك بعد طلائها «بالطارى». ويغطى الجدران بمادة «الجص» حتى تصبح مستوية بيضاء، ثم تغطى أرضيتها أحيانا «بالجص» أيضا ومن ثم تفرش «المداد» أى الحصير وهى مصنوعة من عيدان سعف النخيل، وأبواب «الحوانيت» أشكالها متقاربة وتظهر على معظمها رؤوس المسامير الضخمة التى دقت عليها لتزداد بها قوة وتكسبها منظرا وجمالا.

طريقة بناء الأسواق فى ساحل عمان:

مرت طريقة بناء الأسواق فى ساحل عمان بثلاث مراحل هى كما يلى[1]:

المرحلة الأولى: عبارة عن مأوى من «خيمة» أو «عَريشة» مصنوعة من سعف النخيل وتحاط بسور من الجريد «سعف النخيل» وتسمى «الجريد»، وتفرش بالحصير و«المدة» أو فرش من القماش، كما تكون جوانبها «مجبة» ومغطاة بالسميم المصنوع من الخوص «سعف النخيل» أيضا.

المرحلة الثانية: تطورت هذه «الحوانيت» لتصبح مصنوعة من الطين و«الطلانة» وهى نوع من الأحجار قليلة السمك وعريضة أو طويلة ويوضع الطين بين هذه الأحجار ليمسكها جيدا.

المرحلة الثالثة: وتطورت هذه أيضا لتصبح من الصخور البحرية «الصخور المرجانية»، وهذه الصخور يتم تقطيعها وانتشالها من أعماق البحر، ويقوم بهذه المهمة رجال متخصصون للغوص فى البحر وتقطيع هذه الصخور ومن ثم

---

1 ـ عبدالله عبدالرحمن ـ نبض الأصالة فى روح المسيرة ص520.

إحضارها وتجفيفها وتقطيعها على الساحل ثم بيعها على شكل كتل مترصت يخلط معها الطين. وتكون تلك الصخور البحرية أقوى من الشرائح الصخرية «الصلافة»، نظرا لتماسكها الشديد مع الطين المحروق «اليص» أو «الجص». ويسقف الحوانيت «بالجندل» ثم يوضع على «الجندل» غطاء من «الجريد» و«المنقور» و«الجص» والسميم» ثم يوضع الطين فى أعلى السقف حتى لا يتسرب المطر للداخل، وتصنع فتحات لخروج مياه الأمطار تسمى «مزاريب».

الإضاءة فى السوق:

لم يكن يوجد إضاءة فى السوق وانما وجدت في «الحوانيت» التى لم تطيل فى المساء أكثر من صلاة المغرب ويقفل أبوابها بعد ذلك. واعتمدت على «القناديل» أو «الفوانيس» وتسمى أيضا «الفنر»، وشكل آخر صغير بسيط التركيب يسمى «المصرى»، والأول عبارة عن فانوس يستخدم فيه «الكيروسين» و«الجاز» للإضاءة. بينما «المصرى» وهذه التسمية شائعة فى «ساحل عمان» حجمه صغير لسهولة نقله من مكان لآخر، ويستخدم فيه شريط من القطن المبروم ويثبت الشريط من أعلى بقطعة من التمر ويظهر طرف الشريط للاشتعال، وقد يكون الشريط وسط زجاجة مملوءة «بالكيروسين» أو صفيحة صغيرة. وفى المرحلة المتأخرة كان هناك «التريك» وهو أشد اضاءة وأجمل منظرا ويعتمد على الفتيل المصنوع من خيوط تعطى وهجا قويا عند احتراقها[1].

تطور السوق: ويبدأ السوق ببضعة «حوانيت» ثم يزيد عددها قليلا قليلا حسب النشاط من خلال عمليات البيع والشراء، وعادة يكون على شكل متوازى المستطيلات، ويحتل باب «الحانوت» إحدى جهاته، وتفتح منافذ فوق أعلى الباب، بشكل مواز لعرض الباب بغرض التهوية، ويستخدم فى بنائه مادة «الجص». إضافة إلى «الحوانيت الطينية» كانت معظم الحوانيت الصغيرة مبنية من

1 ـ أيوب حسين الأيوب ـ المرجع السابق ص221.

سـعف النخـيل وذات سـقف هرمى وفى جـوانبه يوضع بـاب خشـبى للدخـول والخروج، وقد تكون «الحـوانيت» صغيرة لدرجة أن البـائع نفسه قد يتخذ مـقعده خارج «الحانوت»[أ]. وتكون «الحوانيت» مرتفعة عـن «الممر» بحوالى نصف متر أو أقل حسب ظروف صاحب «الحـانوت» المادية وحسب السوق نفسـه، وذلك خوفا من دخول مـياه الأمطار إلى «الحانوت» من الشارع. أو الممـرات والتى تكون أيضًا مـسقـوفة، ولكن ليـس بالضرورة سـقوف قـوية أو جـيدة وإنما فـقط من بعض الأخشاب وأحيانا من «الجندل» مع بعض الأعمدة و«الحصرة» حتى تقى الزبائن من أشعة وحـرارة الشمس، ويقال لها «العيش»، وهو سـقف بدائى يستظل بظله من حرارة الصيف اللافـحة وهو عبارة عن «حوارى» مرفوعـة على أخشاب «الجندل» والباسچيل أو أخشاب «المردى» المربوطة ببعضها بالحبال.

تكون الحوانيت متلاصـقة فى مجموعات وأمامها ممرات ضـيقة تسمح بمرور ثلاثة اشخـاص معا فى أضيق الحـالات، وعشرة اشـخاص معًا فى أقـصى اتساع وذلك عند المداخل أو الفتحات الرئيسـية، أما الجانبية المتفرعة فـتكون ضيقة، وقد يتخللهـا مقـاهى ذات طابع هندى يقدم الشاى الأحـمر فى «فناجـين» أى «كأس الشاى الصـغيـرة» مع سكر «القند» القوالب، وهذا مـا يكثر اسـتعمـاله فى إيران ويسـمى شاى «سنجـين» أو «الشاى السليمـانى»، فى حين يجلب ورق الشـاى والسكر من الهند. ويقدم تلك المقاهى ما يعرف «القدو» وهو أشبه «بالأرجيلة» أو «الجوزة» فى مصر ولكنه مأخوذ من إيران ويستعمل فى «الغوص» عند الاستراحة، ويوضع التبغ ومن فوقـه الفحم المشتعل، وفى القاع يوجد مـاء ثم يسحب ويخرج كدخـان السجائر. عندمـا يكبر ويتسع السـوق ولا يوجد أماكن لـلتوسع، يضطر بعض أصـحاب المنـازل المجاورة للسـوق أمـام المغريات الماديـة تحويل الغـرف أو «الحـوش» فناء الدار المطـل على الشـارع أو «السكة» الممـر إلـى «بناء الحـوانيت»

أ ـ فيصل إبراهيم الزيانى ـ مجتمع البحرين ص187.

ويستفيد من إجارها. تتداخل فروع السوق مع المنازل، وبذلك يصعب فصلها، ويتم تحويل أو نقل بعض أنواع البضائع من السوق نتيجة لضيقه. وبذلك يصبح عدة أسواق فى مناطق متفرقة من المدينة، وبعدها يصبح التخصص من سمات السوق، فكل سوق يمتاز بنوع معين من البضائع، مثل سوق السلاح وسوق الغنم والبقر، فى حين يبقى سوق «القماش» و«الصاغة» و«الزل» و«البشوت» والبهارات فى مكانها الرئيسى لقربها من السكان وخاصة «حوانيت» بيع المنسوجات التى تعتمد على زبائنها من النساء فتتخذ مركز السوق مقرا لتجارتها. وبذلك تكون البضائع المتقاربة ذات النوع الواحد أو متشابة فى مكان واحد، مثل أسواق «السمك» و«اللحم» و«الخضار» فى أماكن متقاربة ان لم تكن فى سوق واحدة، ولهذا سوف نشير إلى هذه الأسواق.

الأسواق المحلية للصناعات اليدوية

تمارس الصناعات اليدوية منذ فترة طويلة، وهى صناعات تسد حاجة السوق المحلية وأبرز تلك الصناعات هى صناعة السفن والقوارب وشباك الصيد وصناعة الخناجر والسيوف التى برع فيها سكان عمان وساحل عمان منذ القدم وبأحجام وأشكال مختلفة، وكذلك تخشين البنادق والبارود[1]، وصناعة الفخاريات بمختلف أشكالها وأحجامها وألوانها من الأدوات والمستلزمات المنزلية فى كل من الاحساء والبحرين وساحل عمان وعمان. وبرزت المشغولات النحاسية، فقد صنع منها «دلال القهوة» بزخارف ونقوش غاية فى الدقة والروعة، كما صنعت أيضا «الأوانى» و«القدور» وما يلزم المطبخ، وصنعت الأحذية من جلد البقر للرجال والصبيان وصنعت الجوارب من صوف الأغنام، كما صنعت المسامير وأدوات السفن المختلفة وأدوات الزراعة «المحراث» و«الهيب» وفيما يلى أهم تلك الصناعات[2]:

---

1 ـ عبدالله عبدالرحمن ـ المرجع السابق ص212.

2 ـ أيوب حسين الأيوب ـ المرجع السابق ص167.

القفاص: اشتهرت بعض الأسواق فى شرق الجزيرة العربية بالمختصين بصناعة «الأقفاص»، ليس فقط اقفاص الطيور والحيوانات، بل أقفاص يستعملها الأهالى كأسرة للمنام، واهتموا أيضا بصناعة أسرة للصغار يعرف الواحد منها باسم «منز». وتصنع جميع ذلك من جريد النخل الذى يشبك مع بعضه بثقبه وادخال أطرافه بهذه الثقوب حسب المقاسات المطلوبة، فتنتج عن ذلك الأسرة، فمنها «القفصى» للكبار و«المنز» للصغار.

«القلاف» أو النجار: يسمى بعض الأهالى فى شرق الجزيرة العربية النجار «القلاف»، ويختص هذا بأعمال النجارة، كعمل «الأبواب» و«النوافذ» و«التخوت» أى الأسرة، وحواجز «الباسچيل» وبعض ألعاب الأطفال مثل «النباطة ـ «الدوامة» ـ «البلبول» ـ «الموتر». وبعض اللوازم الضرورية مثل «القبقاب» ـ «الشداخة» لصيد بعض الحيوانات والطيور ـ و«التختـه» و«السحارة» أى الصندوق و«كرسى البرمة» ـ و«المرزام» ـ و«أبواب فتحات البرك» ـ وكرسى القرآن الكريم ـ . . إلخ.

الحداد: اقتصرت أعمال الحدادة على بعض الأدوات التى يستعملها السكان بكثرة مثل: «المسامير» ـ «الصخين» ـ «الجدوم» ـ «الهيب» ـ «المنقاش» ـ «السكين» ـ «المدور» لربط الأغنام، السلاسل ـ «الهاون» ـ . . إلخ.

الصفار: يلمع المصنوعات والأدوات النحاسية وخاصة القدور النحاسية الكبيرة المسماة «صفرية» وجميع الأوانى النحاسية ودلال القهوة.

التناك: يعمل «التناك» على صنع الحاجيات المنزلية البدائية لسد حاجة السكان من «تنك» الصفيح وتنحصر أهم أعماله فيما يلى: «محفان» ـ «طرفيه كار» ـ صنع العلب ووضع أغطية منها ـ محافظ لوثائق التملك ـ «مخارن» ـ دلال ـ «سطول» ـ «طشوت» ـ «اباريق» . . . إلخ.

الخواص: يعمل على صف «الخوص» وهو ورق النخيل يقطع من أطرافه،

ومعظم العاملين فيهـا من العجزة والمحتاجين فينتجون ويستـفيدون من مصنوعاتهم ومنها: «الزمبيل» ـ «اليلة» ـ «المنحمة» ـ «المشبـه» ـ والحصير ـ «السفرة» ـ المهفة» ـ . . إلخ.

دامج الحبال: اهتم بهذه المهنة فـئة من البحارة واتخذها البـعض مصدر رزق لهم، فبعد شرائهم لـلألياف يعملون على «دمجها» وتكييفـها، بحيث تكون حبالا صالحة لربط السفن والحيوانات ونشـر الملابس «والعفش» أى البضائع ـ وغيرها من الأغراض الأخرى كل بحسب طوله ومقاسه.

النكاس: يعمل على تخديش طبـقة الرص «بمطرقته» و«منقاره» لتـصبح لها القدرة على جرش الحبوب.

المجنى: يصلح «المجنى» ـ «القـوارى» أو «الأباريق» ـ و«القوارير» الخـزفيـة، فيعمل على ربط أجزائها المكسرة ببعضها بواسطة أسلاك وشرائط حديدية مستعملا بعض المساحيق والسوائل اللاصقة فيصبح «القـوارى» صالحا للاستعمال بعدما كان قد فقد الأمل منه.

مـصلح «الجـول»: يطلق اسم «الجـولة» على مـوقد «الكـاز» الذى يستـغل لأعمال الطبخ بدلا من التنور وقد عرف السكان ذلك منذ فـترة قريبة، بعدما كانوا يوقدون الأخـشاب فى طهى طعـامهم وقـضاء حاجـتهم وبعـد استـخدام وتداول «الجولة» أصبح السكان فى حـاجة إلى من يقوم باصلاحهـا فى حالة العطل وعمل البعض بهذه المهنة حتى تلاشت بعد ظهور «الغاز» والكهرباء».

الصـاغة: استـعمل السكان فى شـرق الجزيرة العربيـة منذ زمن طويل لبس الذهب وجعله زينة وذخرا لدرجة أنه قلمـا يخلو منزل من الحلى والاساور الذهبية فى المنطقة مما شجع الكثـير على العمل بمهنة الصياغة كمـا جاء صاغة من «الهند» حتى أصبح لهـا مركز مرموق فى عـالم الصياغة وصنعوا جـميع أنواع الحلى التى يتزين بها نساء المنطقة.

النداف: يصنع «النداف» «الفرش» والتى تسمى محليا «الدواشق» و«الوسائد» و«المساند» التى يتخذها السكان لاستعمالهم اليومى ولراحتهم، وعند حاجة السكان يأتون له بالأقمشة التى يختارونها لتغليف «قطنهم» الذى يبتاعونه منه أو من أى مكان آخر. وغالبا ما يؤتى له بقطنهم القديم المأخوذ من فرش بالية فيعمل على تجديده «بتنجيده» فى آلة «الندف» وتسمى «طنكة» التى ينبعث منها صوت هادئ رنان لا تمل سماعه الآذان، وناتج من ضرب الوتر الغليظ المشدود على الآلة بالمضرب الخشبى الخاص.

المطاحن: يطحن الأهالى حبوبهم بالرص اليدوية لفترة طويلة من الزمن حتى ظهر فى الفترة المؤخرة آلات الطحين، فتوجه إليها السكان بحبوب قمحهم لتطحينه لهم مقابل أجور بسيطة لتحويله إلى دقيق لعمل الخبز وطهى المأكولات الشعبية مثل ـ «المرقون» ـ «القيوط» «العصيدا» وغيرها. وكانت آلات الطحين لها أصوات تدوى الأسواق والأحياء السكنية وتسمع ليلا ونهارا.

الخباز: لم يعرف سكان شرق الجزيرة العربية «الخباز» إلا فى الفترة المتأخرة، لأن سكان المنطقة كانوا يعملون على توفير الخبز بالوسائل القديمة بواسطة «التنور» أو بواسطة «التاوه» أى المقلى. وبعد فترة عرف الأهالى خبز «التنور» الذى يتم بلصق أقراص العجينة المرقوقة على جوانب التنور من الداخل لتتعرض لوهج النار الحامية، ووجدت الاقبال وراجته هذه الصنعة واستمرت إلى يومنا هذا.

«الكاركة» وصناعة «الهردة»: «الكاركة» وهى مكان لصناعة «الهردة» وتسمى أيضًا «المدار» و«الهردة» هى عصارة السمسم، وتسمى فى مناطق أخرى «طحينيه» ولصناعة الهردة طريقة بدائية عرفت بعد زمن من انشائها، وهو عبارة عن رحى كبيرة يديرها بغل أو حمار، توضع فيها حبوب السمسم فتطحنه حتى تسيل عصارته «الهردة» التى تصب فى حوض كبير يحتضن الرحى فتجمع بعد ذلك فى أوعية ثم تباع. ويؤكل «الهردة» مع التمر، والبعض يضيف عليها «الدبس»،

وتستخدم «الهردة» فى صناعة «الرهش» الذى يحتوى على نسبة كبيرة منها بالاضافة إلى «السكر».

الأسواق المحلية فى الكويت:

منذ نشأت الكويت اعتمدت على تجارة النقل واستيراد البضائع على اختلاف أنواعها سواء عن طريق البر أو البحر، ومن هنا جاءت عملية التسويق والتعامل بها مع الآخرين وذلك عن طريق إيجاد مقر تعرض فيها البضائع فينال كل واحد ما يلزمه. ولذا فتحت «الحوانيت» بطريقة بدائية بسيطة وتكاثرت شيئا فشيئا إلى أن أصبح يسمى السوق، ثم ضاق نتيجة للتوسع وبرزت أسواق كثيرة ومتفرقة ومتعددة اختص كل منها ببيع نوع معين من البضائع اشتهر به وسمى باسمه، فمنها ما ذهب اثره ولم يبق ومنها ما قد جدد واستعيض عنه بمكان آخر، ومنها ما هو قائم إلى يومنا هذا زاخرا ببضائعه محافظا على نوعياتها. وتلك الأسواق لا يعنيها حسن المظهر ولا الواجهات واللافتات وإنما كان يهمها بالدرجة الأولى العمل وصراحة القول والثقة المتبادلة وفيما يلى بعض هذه الأسواق كل بحسب بضاعته:

	اسم السوق	ما يباع فيه
1	سوق الحمام	يفتح يوم الجمعة لبيع الحمام فقط
2	سوق اليهود	لبيع الأقمشة وسمى «قيصريه ابن رشدان»
3	سوق الداخلى	وهو سوق التجار ويوجد قسم منه فى الوقت الحاضر
4	سوق السمك	لبيع الأسماك وقد طور عما كان عليه فى الماضى
5	سوق اللحوم	لبيع اللحوم ـ نقل مقره القديم إلى آخر حديث
6	سوق الصفافير	تصنع وتنظف فيه الأوانى النحاسية ـ «الصفر»
7	سوق الحدادة	تصنع فيه مسامير السفن ومواد الحفر وغيرها وقد ازيل من مكانه

	اسم السوق	ما يباع فيه
8	سوق التناكة	وتصنع فيه أدوات التنك وقد نقل من مكانه وتبعثرا أصحابه
9	سوق الجت	ويباع فيه البرسيم «الجت» و«القهيل» وقد استبدل بسوق التناكة
10	سوق الفحم	ويباع فيه الفحم فقط
11	سوق الطراربيج	وهو السوق الذى يباع فيه الخضروات والفواكه
12	سوق الشعير	وهو السوق الذى يباع فيه الشعير وبعض الحبوب
13	سوق السلاح	تباع وتصلح فيه البنادق بجميع أنواعها
14	سوق الهنود	يباع فيه «البوالطو» أى «الجاكيت» الجاهزة قبل انتشار الخياطين
15	سوق الخبابيز	وبه عدد من الخبازين لبيع الخبز وقد انتهى عمله
16	سوق الحلوى	ويباع فيه الحلوى والرهش وهو محاذ لسوق الخبابيز
17	سوق الطحين	وتباع فيه الغلات كالطحين والحنطة وبعض الحبوب
18	سوق الصناديق	لبيع الصناديق الحديدية
19	سوق الفرش	ويقوم ببيع الفرش والهواشق بعد صنعها
20	سوق الدهن	لبيع دهن السمن أو «العدانى» وهو من أجود أنواع ا[illegible]من وندازيل وتبعثر با[illegible]
21	سوق البشتختات	وتباع فيه الاسطوانات والكرفونات وقد هدم
22	سوق التمر	يباع فيه «قلل» التمر وقد هدم دخل ضيفا على سوق الخضرة
23	سوق الماء	وتباع فيه المياه المحمولة على ظهور الحمير وقد انتهى أمره
24	سوق الغنم	لبيع الأغنام ويقع غربى قصر نايف ازيل وحل محله آخر حديث
25	سوق البقر	لبيع البقر ويقع قرب سوق الغنم، ازيل
26	سوق المخكرة	وموقعه فى الصفاة وحل محله حاليا مبنى البلدية
27	سوق البيبان	لبيع الأبواب الجاهزة
28	سوق الصاغة	اشتهر بهذا الاسم لكثرة محال صياغة الذهب
29	سوق الندا[illegible]	ويقع داخل الخان فى السوق الداخلى
30	سكة الصوف	لبيع جلود وأصواف الأغنام
31	سوق ابن دعيج	وهو ممر طويل ضيق تباع على جانبيه المواد الغذائية والحلويات

سوق واجف: هو سوق «الحراج» أو سوق «المقاصيص» لبيع السلع بالمزاد وأصحابه من «الدلالوة»، أما سوق الحريم فإن أصحابها من «الدلالات» البائعات للأهالى سلعهم مقابل ثمن يتفق عليه. ويرجع تاريخ هذا السوق إلى أكثر من مائة وخمسين عاما، وسمى باسم «واجف» أى «واقف» لأن الأهالى كانوا يبيعون ويشترون فيه وهم وقوف، أما اليوم فلقد جلس البائعون ومعظمهن من النساء على بسطات وقد فرشوا بضاعتهم على الأرض حيث يبيعون الأثواب المطرزة بالقصب والأساور المذهبة والألبسة الداخلية للمرأة ومساحيق الزينة القديمة «كالحناء» ـ «والسدر» ـ «والرشوش» ـ «والديرم»[1]. كان يقع بالقرب من سوق (الغربللى) الحالى ثم دنا نحو القبلة حتى أصبح فى موقعه الحالى المهدد بالزوال والهدم فى أى لحظة، وكان هذا السوق يسمى أيضًا «سوق المقاصيص» نظرا لأن الشخص (ينقص) أى يصبح فى ضائقة مالية فيبيع ما عنده فى هذا السوق، فكانت تباع فى هذا السوق الأدوات والأشياء المستعملة التى تستخدم فى البيوت، ومنذ الأربعينيات وبداية الخمسينيات بدأت النساء بمشاركة الرجال فى البيع، حيث اتخذن لهن دككًا (درجات) من الأسمنت فى منتصف السوق لبيع الحاجيات البسيطة مثل (المشوط) جمع (مشط) الذى كان يصنع من الخشب لتسريح الشعر و(المساويج) جمع (مسواج) الذى يعرف باللغة العربية بالمسواك و(الديرم) وهو عبارة عن ألياف خشبية تستخدمها النساء لدعكها على شفاتها كى تضيف إليها الصبغة الحمراء الداكنة وذلك للزينة، كما أيضًا يباع فى هذا السوق (القحافى) التى يلبسها الرجال فوق الرأس والتى يقوم بصنعها النساء، وأيضا (علج البان) وهو العلك العربى، وكذلك (الحلتيت) و (الصبر) و(المره) و(الخروع) و(السنامكى) وهى عبارة عن أدوية شعبية بالإضافة إلى مستلزمات النساء فى الخياطة من الابر والخيوط وغير ذلك. وحيث أن النساء يجلسن بالوسط فى هذا السوق ففى الاربعينيات كذلك قدم قوم من بلاد

---

1 ـ عز الدين صلاح جرادة ـ يسالونك عن الكويت ص182.

المهره فى حضرموت يكنون (بالمهارة) واتخذوا محلات بالجهتين المقابلتين للنساء وذلك لبيع الملابس الزهيدة الثمن. نود الإشارة أن سوق (واجف) سمى بذلك نظراً لكثرة توقف الماره.

سوق التناكة: كان مكان هذا السوق قديما بنفس المكان الذى تحول إلى سوق (للجت) المتفرع عن (سوق الغربللى) الحالى، وكان يصنع ويباع فى هذا السوق صفيح الحديد الذى يسمى (بالتنك) ويقوم (التناكة) بصنع العديد من الصناعات التى يستفاد منها فى البيوت الكويتية القديمة فمن هذه الصناعات التى يتم تصنيعها وبيعها فى هذا السوق ما يلى:

القواطى: وهى عبارة عن علب تصنع من الصفيح، يستخدمها الكنادره لوضع الماء بداخلها لبيعه فيقوم (الكندرى) بوضع صفيحتين مربوطتين بأطرافهما الحبال ومعلقتين بأداة خشبية تعرف (بالكندر) وتحمل فوق الكتف لعملية التوازن، كما يستفاد من هذه (القواطى) أيضا بوضع داخلها (الكاز) الذى هو عبارة عن الكيروسين.

قواطى الحلوى: وهى علب دائرية صغيرة لها أغطية، يوضع بداخلها الحلوى لحفظها من التسربات الدهنية التى تنساب من الحلوى، وكان يتم قديما صنع (قواطى) حلوى كثيرا قبيل رحلات السفر التجارية التى يقوم بها الكويتيون إلى الهند وشرق افريقيا فى الشتاء.

المحقان: وهى أداة مخروطية الشكل تنتهى بقمع، حيث يستفاد من (المحقان) فى عملية سكب (الكاز) من (القوطى) إلى (الجولة) وهناك عدة أحجام من (المحاقين) جمع (محقان) كل منها لقياس معين.

الاطرمبة: وهى أداة طولها مايقارب من 40 سم وقطرها بحدود 5 سم مجوفة من الداخل بها فتحة من الأسفل وفتحة على شكل الحنفية (النل) من الأعلى ويداخلها من الأعلى اداة تحرك فى الداخل من الأسفل إلى الأعلى لطلوع (الكاز) من (القوطى) إلى الخارج حسب الكمية المطلوبة.

المقاش: وهو عبارة عن ذراعين رفيعين متصلين مع بعض على شكل منفرج يتم مسكهما وتطبيقهما مع البعض لالتقاط الفحم المتوهج من (الدوه) المخصصة للفحم.

الأبريج: وهو عبارة عن ابريق من الصفيح يستخدم لوضع الماء بداخله لغسل اليدين وللوضوء.

الدوات: (الدواة) جمع (دوه) وهى الموقد الذى يوضع به الفحم المتوهج لغرض صنع الشاى والقهوة وتتخذ (الدوه) أشكالا مختلفة فمنها المستطيل ومنها الدائرى ومنها العالى والمنخفض، ويلاحظ أن هذا النوع رخيص الثمن إلا أن هناك أنواعًا فاخرة من بلاد إيران وتصنع من النحاس وتتخذ أشكالا زخرفية جميلة.

الصميل: وهو عبارة عن وعاء مستطيل على الشكل البيضاوى به فتحة من الأعلى يتم فتحها وإغلاقها باحكام ويربط طرفا (الصميل) بحبل معلق من ثلاث أخشاب رفيعة تعرف باسم (المرياحه) ويستفاد من (الصميل) لغرض صنع اللبن واستخراج الزبد.

دلال القهوة: هى الاباريق الخاصة لوضع القهوة (المره) بداخلها وتصنع من النحاس الاصفر كما أن لدلال القهوة أحجام مختلفة[1].

سوق الدهن: يقع هذا السوق خلف (سوق الصراريف) حيث يباع فى هذا

1 ـ عادل محمد العبد الغنى - التراث الشعبى الكويتى ص 177.

السـوق فقط السـمن البلدى الذى يعـرف (بالدهن العـدانى) وهو يستـخلص من الحيوان ويجلبـه البدو من البادية بكميات مناسـبة لبيعه فى هذا السـوق، لقد كان (الدهن العدانى) يشكل عنصراً أساسيًا فى الوجـبات الكويتية القديمة لأن له نكهة وطعمًا مميزاً ولتـحذيرات الأطباء فى الوقت الحاضر لما يسبـبه (الدهن العدانى) فى زيادة الكوليسترول فى الدم حيث حد من استخدام هذا النوع من الدهن.

سـوق الماى: كـان يقع هذا السـوق بالقـرب من (سوق بن دعـيج) حـيث خصص لبيع الماء لأن الكويت كانت تعانى من قلة الموارد المائية المتاحة، وكان أهم ما اعتمدت عليه الكويت فى حصولها على الماء من (البرك) نتيجة الأمطار وجلب الماء من الخـبارى فى موسم الأمطـار ومن (الجلبان) التى كـانت تنتشـر فى أرجاء مختلفة خارج السور وكـذلك من شط العرب. ضمن تلك الطرق كان يجلب الماء بالقرب بواسطة الحـمير ومن يعـملون بهذه المهنة كـانوا (بالحمارة) حـيث يملأون (قربهم) المصنوعـة من الجلد ويضعونـها فوق ظهور حـميرهم لبـيعهـا فى (سوق الماى)، فيذهب المشتـرون إلى هذا السوق للشراء وكانوا يتذوقـون مقدارا قليلا من الماء المحمـول على ظهور الحمـير للتأكد من حـلاوته وعذوبته لأن الميـاه فى تعدد مصادرها تختلف بطعمها ولونها وعـذوبتها. لقد كان بعض الناس لديهم (عميل) من (الحمارة) متعود لتزويدهم بالماء دون الحاجة للذهاب إلى السوق للشراء، ولقد أزيل هذا السوق فى أواخـر الثلاثينيات حيث كـان من أقدم الأسواق التى عرفـتها الكويت فى هذا المجال.

سوق الصناديق: متفرع من (سوق الغربللى) من الناحية القبلية ويختص هذا السـوق فى بيع الصنـاديق الحـديدية التى تجلب من الهند ويـكون لهـذه الصناديق احجام وأشكال وألوان مختلفة تميزها عن بعضها، ويلاحظ على تلك المتاجر قديما اكتظاظها بالصناديق لدرجة أنهـا توضع عند مدخل المتجر بكميات كبـيرة لترغيب

المشترى، ولقد اشتمل هذا السوق بالاضافة إلى (الصناديق) على بيع أنواع من السجاد الرخيص فهناك نوع يصنع من الحبال يسمى (جودرى) ويجلب من الهند وهناك أيضا نوع يصنع من أعواد رفيعة متراصة تسمى (إمداد نسل) تجلب من القطيف.

سوق الجت: يقع خلف سوق السمك القديم ويباع فى هذا السوق البرسيم الذى يعرف (بالجت) حيث يباع على شكل حزم (مداور) التى تجلب من المزارع فى قرى الجهراء والفنطاس والفنيطيس وأبو حليفة حيث كان يزرع بكثرة فى تلك المناطق قديما كما كان يجلب البرسيم (الجت) فى بعض المواسم من البصرة. أما بالنسبة (للجولان) فلم يكن يباع فى (سوق الجت) بل كان على أرض الفرضة القديمة وهو عبارة عن أعواد خضراء رفيعة وطويلة وهذا النوع بالذات غذاء جيد للأبقار تحبه كثيرا. من الطريف فى هذا الموضوع لكون (الجولان) يشبه نوعا من الخضروات الذى يسمى (بالكرات) والمعروف لدينا باسم (البقل) فعندما ذهب الكويتيون لأول مرة بسفنهم الخشبية إلى البصرة شاهدوا (الجولان) الذى ينتشر هناك بكثرة فظنوا انه هو (البقل) فقالوا (ما يج حلو وبقلج على السيف). لقد كان سوق (الجت) مهم جدا لكون البيوت قديما لا تخلو من الماشية والأغنام والأبقار لذا (فالجت) يعتبر غذاء أساسيا، إن من المضحك حقا فى الطفرة التى حدثت فى سوق الاسهم الكويتية فى أواخر السبعينيات قد أصبح هذا السوق لغرض تداول وبيع الأسهم على (الماشى)!!

سوق الحمام: قديما كان هذا السوق يقع بالقرب من (المسيل) والمسيل عبارة عن حفرة كبيرة بها سيل المطر وموقع السوق بالتحديد خلف (ساحة الصفاة) وسوق الحمام ليس سوقا عاديا، بل كان يقام كل يوم جمعة فقط من الصباح الباكر وحتى قبيل صلاة الظهر ويباع فى سوق الحمام كافة أنواع الحمام التى منها

(الدشى) و(القلابى) و(المجنزع) و (الواق واق) و (الشمسى) و (الياكريم) وغيرها من الأنواع الأخرى، كما يتواجد فى هذا السوق بكثرة (المطيرجية) وهم هواة تربية الحمام وذلك للبيع والشراء والتسلية. وقد تحدث مشاجرات بين (المطيرجية) نتيجة اكتشاف أحدهم حمامته التى فقدها تباع فى السوق. كما لا يخلو هذا السوق من طيور الربيع التى كانت تصطاد وتباع للأكل بكميات كبيرة وخاصة فى فصل الربيع حيث توضع فى أقفاص كبيرة ولكثرة هذه الطيور فلم تكن تباع بالعدد بل بالوزن. أما من ناحية طيور الزينة لم تكن معروفة عدا البلبل (البلبول) الذى كان يجلب من البصرة وأحيانا يجد المرء فى هذا السوق عددا محدودا من البغبغاوات (البيبى متوه) التى يتم جلبها من الهند. ونظرا لأن هذا السوق لا يقام إلا لفترة قصيرة من كل أسبوع فيلاحظ أنه يكون مكتظا بالبائعين والمشترين والمتفرجين، وعندما يحين وقت صلاة الجمعة ينفض السوق من الجميع وتصبح الأرض المقام عليها السوق فضاء.

سوق الدجاج: هذا السوق يختلف عن سوق الحمام فى شيئين هما: أن هذا السوق يقام كل يوم لغرض بيع الدجاج والبيض. وأن النساء هن اللاتى يبعن فى هذا السوق. ويقع سوق الدجاج على طرف (سوق واجف) كما أن هذا السوق ليس مثل أى سوق لأنه لا توجد محلات أو سواها إنما البيع يتم على الأرض حيث تجلس (النسوة) وأمامهن أقفاص بداخلها الدجاج أو أن الدجاج أمام البائعات مربوط من ارجله كما أن أمام هؤلاء النسوة أوعية متنوعة منها (الطوس) جمع (طاسة) أو (الملال) جمع (ملة) بداخلها البيض. والدجاج الذى يباع فى هذا السوق طيب جدا لكونه من النوع الذى يربى فى البيوت.

سوق الصراريف: الصراريف هم الأشخاص الذين يقومون ببيع وشراء

وتبـديل ورق النقد، فكان لهـؤلاء سوق يقع أمـام (سوق الخـضرة) بالقـرب من (الكشك) وكان عـدد هذه المحلات قليلا جدا بمـقابل محل يوسف العبـد الهادى الميلم وعندما سأل أحـد المسنين عن عدد محلات هؤلاء (الصـراريف) أجاب بأنها (سطره) ويعنى بذلك أنـها بالقـرب من بعض وقليـلة العدد، لا تزيـد عن عشـر محلات أما من حيث أنواع العملة التى يتداولها هؤلاء فى البيع والشراء فمحدودة للغاية إلا أن الروبية الهنـدية كانت تشكل نصيب الاسد بين هذه العمـلات لشيوع استـخدامـها فى الكويـت والخليج العربى. كـما لا يخلو هذا السـوق من الريال السعودى والدينار العراقى والعملة الايرانية وليرات الذهب العثمانية.

سوق الأطواشة: الطواشة أو الطواشون هم تجار بـيع وشراء اللؤلؤ قديما ـ فكان لهم سوق يقع بالقرب من قيصرية البدر وبالتحديد بالقرب من مسجد السوق الكبيـر فيجـتمع هؤلاء التجـار بعد (القـفال) أى بعد انتـهاء موسم صـيد اللؤلؤ (الغوص) والشـهور التى تليـه لبيع وشـراء اللؤلؤ. وينقسم هؤلاء الـطواشون إلى فئتين هما: (أ) فئة كبار الطواشين: وهم الذين يشترون اللؤلؤ من صغار الطواشين من السوق نفسه أو من مغاصات اللؤلؤ لغرض تصديره بأنفسهم إلى أسواق اللؤلؤ العالمية فى البحـرين والهند بكميات كبيرة. (ب) فئـة صغار الطواشين وهم الذين يذهبون بأنفسهم إلى مغاصات اللؤلؤ (الهيرات) لشراء اللؤلؤ من (نواخذة الغوص) ومن ثم بيعه إلى فئـة كبار الطواشين. ويختلف اللؤلؤ بثمنـه نظرا لكمال استدارته وكبر حجمه وصفاء لونه ونقاوته.

سوق التـمر: كان يقع هذا السـوق قديما خلف سوق الصـراريف ويختص ببـيع التمـر فكانت هذه السلعـة رائجة لكون التـمر قـوتًا يوميًـا يدخل فى كافـة الواجبات الغـذائية كما يعتـبر التمر ذا أهمـية كبيرة فى رحـلات الغوص حيث إن البحارة يتناولونه باستمرار فى اثناء فترات الراحة من عملية الغوص للحصول على

اللؤلؤ من أعماق البحر، ويجلب التمر غالبًا من البصرة فى أوعية من الخوص تسمى (قلة)، أما بالنسبة للتمر الذى يجلب من الاحساء فكان يوضع فى (قرب) من الجلد. وللتمر أنواع كثيرة متعددة، أما أفضل الأنواع فهو ما يسمى (بالاخلاص)، كما يكون التمر جيدا ان كان لم يمض عليه سنة منذ قطفه أما من تجاوز قطفه سنة فيكون لونه متغيرا نحو الاسود فيسمى بذلك (بالحويل) اى مضى عليه حول كامل وأكثر الزبائن هم من البدو الذين يشترونه بكميات كبيرة.

سوق الساعات: يقع هذا السوق بالقرب من مسجد الفارس (بالديرة) وهذا السوق عبارة عن مجموعة قليلة من الدكاكين يقوم أصحابها بتصليح وبيع الساعات وكانت ماركات وتشكيلات الساعات محدودة للغاية - وأقدم الساعات اليدوية التى عرفت بالكويت من نوع (وست اند) وهى دائرية الشكل وصغيرة الحجم وتسمى ساعة (أم صنقل) لكونها تلبس وتشد بالمعصم عن طريق سير من الحديد يشبه (الصنقل)، كما أن هذه الساعة تعبأ بالطريقة اليدوية وتسمى (ام كوك) وعند تعبئتها تسمى هذه الطريقة (تعشيه الساعة) أما عن ساعات الحائط فقليلة وتوجد فى بعض المساجد إذ قام أحد الميسورين بتقديمها هدية للمسجد. إن الشائع استخدامه قديما كان ساعات الجيب التى تعلق عن طريق سلسلة تشبك فى أحد أزره السترة (السديرى) وتوضع فى الجيب، وأقدم هذه الأنواع ما تعرف باسم (راسكوب).

سوق المناخ: يقع هذا السوق قديما بنفس مكان سوق الاسهم الحالى بالقرب من محلة العدسانى - ففى البدايات الأولى للكويت، استخدم هذا المكان مناخا للابل حيث ان الابل التى تأتى من البادية تتخذ لها هذا الموقع مناخا ومن ثم تبدل هذا السوق وأصبح سوقا تجاريا للبيع والشراء واهم ما اشتهر به هذا السوق قديما بيع السكر والشاى والشعير والارز (العيش) وكافة المواد الغذائية التموينية.

سوق الزل: فى السابق كان هذا السوق يقع فى (قيصرية البدر) ثم انتقل إلى موقعه الحالى فى عام 1940 وهو مهدد بين الاونة والآخرى بالزوال والهدم. لقد كان هذا السوق مخصصا لبيع السجاد (الزل) والعباءات الرجالية (البشوت) ولكن الغالب عليه هو السجاد (الزل) حيث سمى السوق بهذا الاسم، ولقد تخصص هذا السوق بهذين النشاطين حيث قد كانت تجلب أنواع عديدة من السجاد تتراوح فى جودتها وحسن اتقانها بالإضافة إلى أثمانها، وغالبية المشتغلين فى البيع بهذا السوق من أصول إيرانية لكون السجاد كان يجلب من إيران لذا فهم أكثر خبرة من غيرهم فى هذا المجال. وبالإضافة إلى السجاد (الزل) كانت تصنع وتباع العباءات الرجالية (البشوت) التى كانت سائدة للاستعمال فيما مضى بشكل منقطع النظير فى كل الأوقات والمناسبات وحتى بدون المناسبات لكون ذلك الزى يعتبر الزى المكمل للرجل وهناك أنواع عديدة لتلك العباءات الرجالية (البشوت) فمنها الشتوى السميك ومنها الآخر الصيفى الخفيف ومنها رخيص الثمن ومنها المتوسط، وهناك أنواع باهظة الثمن وتتراوح أسعار (البشوت) وفقا لأنواع أصوافها، فالأنواع الخفيفة والمتقنة تكون باهظة الثمن ومن أنواع البشوت الدارجة أو الشائعة الاستعمال فى الكويت فلها التسميات الآتية وفقا للنوع والشكل فمن تلك (البدرى) وهى صفة للون الأبيض (البشت) و (بشت المزوية) وهو من الوبر ثم (المارينة) ويصنع من الوبر الخفيف بالإضافة إلى (النجفى) حيث يعتبر أطيب الأنواع الخفيفة باعتباره (بشت) صيفى ويتم صناعة (البشت النجفى) من صوف الأغنام. ويشكل (بالزرى) وهو عبارة عن خيوط من الذهب على جانبى (البشت) من الناحية الأمامية، للواجهة الاساسية للبشت. وهناك بشوت يرتديها كبار السن ورجال الدين لا يدخل بها (الزرى) على الاطلاق فيسمى هذا النوع (بشت مكسر ابريسم). فى الوقت الحاضر قل الاقبال على لبس (البشت) نسبيا لدى المسنين وأصبح ارتداؤه بالغالب فى حفلات الزواج والأعياد والمناسبات.

سوق السلاح: يعتبر من أقدم الأسواق التى عرفتها الكويت، وقد كان فى السابق عبارة عن سوق صغير متخصص فى تصليح وبيع البنادق عموما، وحيث إن المجتمع قديما بحاجة مستمرة إلى السلاح وذلك لاستخدامه فى الذود عن الوطن أو استخدام بعض الأنواع الأخرى للصيد، فكان هناك أشخاص مهرة يتقنون تصليح السلاح كما يصنعون بعض قطع الغيار البديلة التى لم تكن تتوفر ومن تلك الأجزاء مثل (كعب) البندقية بالإضافة إلى بيع وتصليح البنادق وكانت هناك أيضا المسدسات حيث يتم تصليحها وبيعها فى هذا السوق. ومن أهم المسدسات الدارجة بذلك الوقت (مسدس بكرة) لكون بيت الرصاص لهذا المسدس على شكل البكرة. كما كان يباع فى هذا السوق بنادق الصيد المختلفة التى تسمى (تفاقة) جمع (تفق) ومن أهم هذه الأنواع (الخرازة)، و(الشوازن) لها أنواع مختلفة منها (شوزن أم خمس) أى يتسع لخمس طلقات وايضا (شوزن ام بطن) وهو لطلقة واحدة كما كان هناك (شوزن ام بطنين) أى ذو طلقتين و(شوزن ام نصف) أى حجم الطلقة وسط و(شوزن ام ربع) أى طلقته صغيرة وعموم الطلقات أو الذخيرة التى توضع فى (الشوازن) تسمى (فشغ) جمع (أفشغه)، أن غالبية الشوازن تستخدم للصيد فقط حيث كانت البيئة الكويتية القديمة تزخر بأنواع عديدة من الحيوانات والطيور المتعددة الأحجام والاشكال.

بالإضافة إلى الأسلحة فقد كان يباع فى (سوق السلاح) أيضا الأغمدة (بيت السلاح) وهى التى يوضع بداخلها السلاح كما يباع فى هذا السوق كافة الأدوات والمستلزمات التى يستفيد منها هواة الصيد (القناصة) ومن تلك الأدوات (البرقع) الذى يستخدمه (القناصة) لوضعه على عينى الصقر وأيضا (الوكر) الذى يقف عليه الصقر بعد غرسه على الأرض كما أن سوق السلاح قد يضم نشاطات أخرى موازية لهذا التخصص منها بيع (بيوت الشعر) وهى عبارة عن خيمة كبيرة مستطيلة

وسوداء اللون، تصنع من شعر الماعز ويأخذ (بيت الشعر) أسماء متعددة تبعا لحجمه وتعدد الأعمدة بداخله فمن كان بداخله ثلاثة أعمدة يسمى (امثولث) ومن كان ذا أربع أعمدة يسمى (امروبع) وهكذا. أما بالنسبة للخيام فمنها الصغيرة والأخرى الكبيرة فمن كانت صغيرة تسمى (خيمة) وان كانت على شكل مستطيل وتفتح من الأمام بشكل مباشر ومن القماش الخفيف تسمى (شراع) وان كانت كبيرة جدا ومبطنة بطبقتى من القماش وعاليه ولونها اخضر تسمى (جيشية) وكانت معظم الخيام قديما تجلب من الهند والبعض يقوم بجلب قماشها فقط ويتم تصنيعها داخل الكويت. فى أوائل الخمسينيات دخلت اختصاصات مغايرة لسوق السلاح لسبب أن الأسلحة لم تعد لها أهمية مثلما كان بالسابق واستحدث سوق آخر بظهر (سوق السلاح) قد اتخذ نفس تسمية السوق الأصلى لبيع مواد البناء لكافة أنواعها المختلفة وحاليا قد ازيل غالبية هذا السوق بالهدم أما (سوق السلاح الأصلى) فدخلت عليه نشاطات أخرى ولم يبق بالوقت الحاضر سوى محل أو محلين فقط لبيع أسلحة الصيد.

سوق بن دعيج: سمى هذا السوق بتلك التسمية نسبة لأسرة آل دعيج، حيث إن بيتهم يقع عند مدخل السوق، (سوق بن دعيج) عبارة عن سكة ضيقة تمتد إلى بوابة (دروازة) العبد الرزاق - حاليا قد ازيل هذا السوق بالكامل وحل محله المبانى الكبيرة ولم يبق للسوق أى أثر، لقد كان هذا السوق بالسابق يعج بالحركة والازدحام وأكثر رواد هذا السوق من النساء حيث يجدن احتياجاتهن ولوازمهن المتعددة.

سوق الصفافير: لقد انقرض هذا السوق فى الوقت الحاضر ولا يوجد له أى معالم، قديما كان يقع ابتداء من (سوق واجف) امتدادا نحو (ساحة الصفاة) - وكلمة (صفافير) تعنى النحاسين، فكان هذا السوق يختص فى تلميع القدور

النحاسية (الصـفر) لكونها كثيرة الصدى بالإضـافة إلى (الصوانى) التى تصنع من النحاس كـما أن العـاملين فى هذا السوق يقـومون بصنع أباريق القـهوة (الدلال) بالإضافـة إلى تصليـحها من أى عطب. قـديما كـان النحاس يدخل فى صـناعة الأوانى التى تستخـدم فى البيوت الكويتية القديمـة وأن معظم الأوانى كانت تصنع من النحاس ـ فوجد السوق لهذا الغرض.

سوق اللحـم القديم: إن موقـع سوق اللحم القـديم كان يقع تمامـا بموقف ساحة وقوف السيارات التى بالقرب من (سوق المبـاركية) من جهة (سوق الخضرة) ففى تلك الفترة كان هذا الموقع هو سـوق اللحم حيث كانت البهائم تذبح فى هذه السوق ثم تباع لحومها فى نفس المكان، لقـد كان الجزارون (القصابين) من يقومون بالذبح وبيع اللحوم من الكويتـيين، أما فى الوقت الحاضـر فلا نجد كويتـيا واحدا يقوم بذلك حيث أصبحوا فقط ملاكا لهذه المحلات. فى السابق كانت كل اللحوم من الأغنام العربية ذات اللحم الجيد والتى ترعى على العشب والكلأ فى الصحراء (البر) كما لا يوجد فى الماضى أزمة لحوم على الإطلاق[1].

سوق الصـاغة: الصاغـة هم من يعملون ويشتغـلون فى بيع وشراء وتصنيع الذهب، لقد كـان الذهب يشكل عنصرا أساسـيا للمرأة ففى تلك الفـترة لم تكن المجوهرات الثـمينة والالماس والأحـجار النادرة معـروفة سوى الذهـب وتشكيلاته المختلفة. لقد كان الذهب ذا أهمية للزينة ولادخـاره لوقت الحاجة للاستفادة بثمنه عند الضـرورة. لقد كـانت صناعة الذهب فـيمـا مضى تأخـذ الطابع الهندى فى التصنيع فتسمى (دكات) فهى المرغوبة والمطلوبة. ولم يكتف عمل هذا السوق عند هذا الحـد فقط بل سـاهم فى تجـارة الذهب إلى الهند فـمنذ القـدم وحتى نهـاية

---

1 ـ عادل محمد العبد الغنى - نفس المرجع ص 177.

الأربعينيات كان كثير من التجار الكويتيين يقومون بتهريب الذهب إلى الهند لكون الهند كانت تمنع دخوله إليها للمحافظة على اقتصادها الوطنى، ولكونه رخيص الثمن فى الكويت فقد كان يباع فى الهند بأسعار مضاعفة وخيالية. لقد نشطت تلك التجارة واستفاد منها كثير من التجار الكويتيين. ولكون الهند تمنع دخوله إليها فكان يوضع بوسائل وطرق سرية لإخفائه من أعين رجال الجمارك الهندية ومن أبرز هذه الطرق التى يخفى بها، إذ كان يوضع بداخل الأسرة الخشبية المجوفة من الداخل حيث كان يصب بطرق محكمة بداخل أرجل السراير الخشبية ثم يحكم إغلاق أرجل السراير بنفس مادة الخشب، كما كان يوضع بداخل الصناديق الحديدية التى تتكون من طبقتين فيوضع بين طبقتى الصندوق، بالإضافة إلى أنه كان أيضا يصب على شكل خيوط رفيعة تحاك بين أنسجة الملابس بطرق فنية، لقد تعددت أشكال وطرق إخفاء الذهب المهرب إلى الهند.

إن المأزق الكبير الذى يتفاجأ به التاجر الكويتى هو عندما تكتشفه سلطات الجمارك الهندية. ففى السابق وفى المراحل الأولى من التهريب كان يكتفى فقط بمصادرة الذهب ولكن عند تكرار عملية التهريب، اتخذت سلطات الجمارك الهندية وسيلة لمعاقبة التجار الكويتيين بحبسهم لمدد تتراوح من 2 ـ 7 سنوات، وفعلا قد وقع كثير من التجار الكويتيين فى أيدى السلطات الهندية نتيجة لذلك ولكن من كتب له المرور غفلة من ايدى رجال الجمارك يكون قد حقق أموالا طائلة مضاعفة. هناك قصص كثيرة تروى فيها شيء من الطرافة عن تهريب الذهب وما حدث مع التجار الكويتيين من مشاكل فى تلك السنوات، من هذه القصص الآتى: (لقد كان معه عدة كيلوجرامات من الذهب مخفية بطرق من الصعب اكتشافها ومن هذه الطرق وضعه بداخل صندوق حديدى من طبقتين أى أن هذا الصندوق مبطن بصندوق آخر بداخله فيعتقد المرء أن هذا صندوق واحد وليس

صندوقين وطريقة أخرى بأن يوضع الذهب بداخل ارجل سرير خشبى مجوف من الداخل، عموما كانت لـديه قطعة صغيرة بحجم حبة (التخى) مـتبقية من الذهب المخبأ ويقدر بعدة كيلو جرامات، وقد وضع هذه القطعة الصغيرة بداخل محفظته ـ وعند مروره أمام الجمارك كان كل شىء طبيعيا ولم يلاحظ رجال الجماك أى شىء يثير الريبة أو الشك ولكن عند آخـر نقطة من المرور لدى الجمارك طلب منه رجال الجمارك الاطلاع عـلى المحفظة فسقطت القطعـة الصغيرة على الطاولـة أمام أعين رجال الجمارك مما أثـار الشك الكبير لديهم فسألوه ما هذه؟ فـأجاب نعم إنه قطعة من الذهب، فـقالوا له إذن لماذا أتيت بـها إلى الهند؟ فـقال لغـرض عمل خـاتم لزوجـتى لأننى أعلم تماما أن هنا فى الـهند من يجيـدون اتقان هذه الصناعـة حق اتقان وليكون من المناسب أن أقدم هذه القطعـة الصغيرة بعد إعادة صناعـتها هدية لزوجتى، فابتسم رجـال السلطات لهذا الرد المقنع وغضوا النظر عن إعادة تفـتيشه مرة أخرى وسمحوا له بالدخول إلى الهند).

قصة أخرى فيها شىء من الطرافة بما أن حديثنا عن تهريب الذهب إلى الهند فقد كان لهذا الرجل سفره (طرشه) وهذه المرة كـان محملا بعدد كبير من الليرات العثمانية قـد وضعها مبطنة بداخل السترة (السديرى) فأصبـحت السترة ثقيلة جدا لدرجة أنه لا يستطيع الانحناء ولو شىء بسيط، فعند مروره أمـام رجال سلطات الجمـارك تم تفتيش الحـاجيات (الأغـراض) وعلى الرغم من أنه كان يلبس سـترة (سديرى) مـبطنة بالكامل بالليرات الذهـبية فلم يكتـشف، أتعلمون كـيف حدث ذلك؟

الإجابة هو أن كـان يضع على كتفـه تعويذه (يامـعه) ولم يكن يعتـقد على الاطلاق بتلك المعتـقدات حيث قد لبسـها لكى يوهم رجال سلطات الجـمارك بها لسبب انه عندما بدأ رجال الجمارك تفتيشه والتحسس على جسده وجدوا شيئا بارزاً

على الكتف فقالوا له ما هذه ؟ فأجابهم بكل بساطة باللهجة الهندية انها (عوذة) بمعنى تعويذه (يامعة) فارتبك رجل الجمارك لأنه حسب اعتقادهم يحرم عليهم لمس (اليامعة) فابتعدوا عنه وتسنى له المرور بهدوء إلى الخارج. وعندما وصل إلى السمسار (الدلال) الذى عن طريقه يتم البيع اعطاه اشارة بأن الوقت الحالى غير مناسب فذهب إلى أقرب مقهى للاستراحة وانتظار الفرصة المناسبة لتسليم الذهب، فشرب خلال انتظاره الشاى فى المقهى وقد كان قلقا جدا بهذا الحمل الثقيل ويود بداخل نفسه التخلص منه بأقرب فرصة ممكنة وتنفس صعداء رغم الحمل الثقيل عندما شاهد السمسار (الدلال) يؤشر له بطرف اصبعه للمجئ إليه، فقام على عجل وعندما اراد دفع ثمن الشاى الذى احتساه بالمقهى سقطت منه (روبية) واحدثت رنينًا واضحًا ولكن لايستطيع الانحناء بأى حال من الأحوال وتظاهر بأنه لم ير (الروبية) التى سقطت على الأرض مع العلم بأن أعين الجالسين بالمقهى تترقب أقرب فرصة ممكنة للانقضاض على (الروبية) ومن ثم لم يلتفت للمال الذى سقط على الأرض رغم أهمية هذه (الروبية) بذلك الوقت لأن الذى بداخل سترته (السديرى) يعادل عشرات الالاف من الذى سقط على الأرض، ولقد تسنى له بسلام من تسليم الذهب للسمسار (الدلال) على الوجه الأكمل.

سوق التجار: لقد كان مكان سوق التجار بالسابق عبارة عن قيصرية تقع خلف (سوق المناخ) وكان هذا المكان بمثابة المكان الذى يضم فعاليات السوق بذلك الوقت، وحيث إن التجار كانوا يشكلون دوراً مهمًا قديما، فكان هذا السوق بمثابة المكان المناسب الذى يلتقون به للتشاور وعقد الصفقات التجارية والشراء والبيع وتبادل الأحاديث التى تهمهم فى هذا المجال ـ ومن ثم نما هذا السوق وتطور من (قيصرية) إلى مجموعة من المتاجر أو المكاتب التجارية.

سوق الحريم: هو عبارة عن شارع صغير (سكة) بالقرب من (ساحة الصفاة) وسمى بهذا الاسم لكون المرتادين على هذا السوق هم فقط من النساء، وفى هذا

السوق كل ما يهم النساء من حاجيات ولوازم تدخل فى اختصاص المرأة، قد يكون هناك خلط أو التباس ما بين (سوق الحريم) و (سوق واجف) لكون الأخير كذلك يزاول به العمل النساء ولكن (سوق الحريم) يختلف بالتخصص والموقع. وقد ازيل هذا السوق منذ مدة طويلة ولا يوجد له فى الوقت الحاضر أى أثر على الاطلاق.

تقول بعض البائعات فى سوق الحريم عن تجربتهم ومنها أم محمد فقد تحدثت عن التطورات التى شهدها سوق الحريم على مدى السنوات الماضية فقالت: «فى البداية لم تكن النساء التاجرات يبعن سوى الأغراض الخاصة بالسيدات وخاصة أدوات التجميل والزينة، أما الآن فقد شملت البضاعة التى نجلبها ونبيعها اشياء أخرى منها بعض الملابس الرجالية وملابس الاحرام بالإضافة لبعض أنواع البهارات وأدوات النظافة، الصابون، وهناك أيضا المسابح والدهانات والمطببات والبخور وغيرها.

وتقول أم عبداللطيف: أن حركة البيع والشراء بسوق الحريم لم تعد كما كانت فى السابق، ولكن هناك بعض المواسم التى تتحسن فيها الأحوال فيزيد إقبال الناس عليها خاصة فى فترة الصيف قبل سفر الوافدين إلى بلادهم لقضاء الإجازة، وأيضا قبل العيدين الفطر والأضحى. وتختتم أم مشعل الحديث قائلة: زبائننا ليسوا من شريحة معينة، فكثيرا ما يزورنا المشاهير من الفنانين وغيرهم وهذا يعود إلى أننا كبائعات نسعى لعرض أفضل المنتجات خاصة التى تتزين بها المرأة، ومهما ظهرت مستحضرات حديثة فى التجميل إلا أن المرأة الكويتية الأصيلة لابد أن تقتنى الحناء والديرم والرشوش والكحلة والملافح من عندنا لأننا الأصل، والأصل هو الذى يدوم. وهكذا فإن المدنية التى اعتادت أن تجتاح فى طريقها كل القديم لتحوله إلى مجرد ذكرى، لم تستطع أن تقترب من هذا البناء التراثى العريق المسمى بـ «سوق الحريم»[1].

---

1 ـ مجلة مرآة الامة ـ العدد (1161) بتاريخ 27 مارس 1999.

سوق الخبابيز: يقع قريبا من (سوق الخضره) الحالى وهو عبارة عن شارع صغيرة (سكة) بها عدد محلات صنع وبيع الخبز الذى سمى بالعامية عندنا بخبز (الخمير) ويتم عمل الخبز فى (التنور) الذى يصنع من الطين ومازال هذا النوع من الخبز يستخدم حتى وقتنا الحاضر ـ ويصنع أنواعا مختلفة من الخبز فالواحدة تسمى (قرص) وان كانت الخبزة كبيرة أى ضعف الخبزة العادية فتسمى (دبل) أما ان كانت صغيرة ومضافا إليها السمسم فتسمى (كليجه) ويتخصص الأفغانيون قديما وحتى وقتنا الحاضر بصنع هذا النوع من الخبز الذى يعتبر افضل أنواع الخبز.

سوق البوالطو: هو عبارة عن سكة طويلة متفرعة من (سوق الغربللى) ويجد المرء عند هذه المحلات بهذا السوق المعاطف الصوفية السميكة التى تسمى (بالبوالطو) وغالبا ما تكون تلك المعاطف غالبا عليها اللون الخالكى المائل إلى الاخضرار أو اللون الكحلى وكانت أشكال وأنواع هذه (البوالطو) محدودة للغاية. فى الماضى كان هناك طلب على هذا النوع وخاصة فى المراحل الأولى من تأسيس الدوائر الحكومية حيث أصبحت هذه المؤسسات تطلب هذه النوعية لحاجة بعض المهن إليها مثل المهن التى تتطلب الحراسة والتفتيش والمراقبة والحراسة الليلية. إن غالبية (البوالطو) التى كانت تباع فى هذا السوق مستعملة.

سوق الشعير: كان يقع هذا السوق قديما بالقرب من (سوق الجت) ثم انتقل فى الأربعينيات إلى خلف (سوق السلاح) وهذا السوق من اسمه اشتهر فى بيع الشعير بالاضافة إلى المواد التموينية الأخرى المتقاربة من هذا المجال مثل الفول (الباجلا) والارز (العيش) والقمح (الحب) والشعير يعتبر فيما مضى مهما لكون أى بيت من بيوت الكويت القديمة لا يخلو من الماشية والأغنام والذى يعتبر الشعير غذاء رئيسيا لها.

سوق الحدادة: كان يقع هذا السوق قديما بالقرب من السوق الداخلى عند مسجد السوق الكبير حاليا وأكثر ما اشتهر فيه هذا السوق صنع (المسامير) الصغيرة

والكبيرة والأحجام التى تدخل فى صناعة الأبواب والشبابيك بالإضافة إلى السفن الخشبية المختلفة الأنواع والأحجام. كما يصنع فى هذا السوق بعض أدوات البناء القديمة مثل (الهيب) و (رأس الصخين) و (رأس الجدوم) والهون الحديدى (الهاون) و(الململص) الذى يستخدم فى استخراج أى شىء سقط فى البئر (الجليب) بالإضافة إلى (المحالة) وهى أداة دائرية يلتف الحبل حولها لسهولة استخراج الماء من (الجليب).

سوق الخراريز: كان يقع بالقرب من (ساحة الصفاة) واختص هذا السوق فى صناعة النعال الجلدية وخاصة النوع الذى يسمى (النعال النجدية) التى كانت تستخدم قديما بشكل منقطع النظير، كما يصنع أيضا فى هذا السوق الأحزمة (الحزم) وتكون عريضة وبها جيوب لوضع النقود بداخلها، ويشتغل بهذه الحرفة أقوام قادمون من نجد والزبير.

سوق النداديف: يقع فى القيصرية التى تسمى (بالخان) ويشتغل فى هذا السوق أناس قادمون من بلاد إيران قد تخصصوا فى صنع وتنجيد مراتب النوم (الفرش) التى كانت تحشى بالقطن كما يتم تصنيع (المطارح) جمع مطرح التى تستخدم فى الجلوس عليها ويكون شكلها مستطيلا وطويلا بالاضافة إلى (المساند) جمع (مسند) والتى توضع فوق (المطارح) للاستناد عليها وتكون كذلك محشوة بالقطن كما يتم بهذا السوق تصنيع (المخاد) جمع (مخدة) التى توضع فوق الفراش لتوسدها عند النوم.

سوق البيبان: البيبان هى الأبواب الخشبية وكان يقع هذا السوق بالقرب من سوق الشعير والمحلات التى بهذا السوق ليست كثيرة وقد تخصصت فى بيع الأبواب الخارجية للبيوت ـ واختلفت أشكال الأبواب فكان هناك باب يسمى (بوسفاقتين) أى أن هذا الباب له فتحتان وتفتح فتحة واحدة منه فقط للدخول

والخروج كذلك يوجد باب يسمى (أبو خوخة) وهو عبارة عن باب كبير بداخله باب صغير، يكون الذى يستخدم بالاستمرار الباب الصغير، فعند دخول شيء كبير يعيق الدخول يتم فتح الباب الكبير الـذى يضم الباب الصغير بداخله. لقد تعددت أشكال الأبواب الخشبية قديما وتفننت أيادى النجارين بإدخال الزخارف الهندسية الجميلة عليها، كما كانت هذه الأبواب بغالبيتها مرصعة بمسامير دائرية سوداء وقد رصت باشكال هندسية ـ كما أن هذا السوق لا يخلو كذلك من الأبواب الصغيرة (بيبان الدور) وهى الخاصة للحجر حيث تكون أصغر حجما وأخف صنعا من الأبواب الخارجية.

سوق الغنم وسوق البقر: منذ القدم كان سوق الغنم والبقر يقعان فى (ساحة الصفاة) إلا أن هذين السوقين نقلا عند (قصر نايف) وهما متخصصان ببيع وشراء الغنم والبقر. وكان السماسرة (الدلالون) هم المكلفون فى عملية المزاد (الحراى) لبيع هذه الحيوانات.

سوق الفحم: يقع بالقرب من (سوق واجف) واختص هذا السوق ببيع الفحم الذى كان يجلب من إيران أو من شرق أفريقيا، وتختلف نوعية الفحم من صنف لاخر من ناحية الجودة والنقاوة. لقد كان الفحم يعتبر مهما بذلك الوقت وذلك لاستخدامه للتدفئة فى الشتاء، كما كان الفحم يوضع بالموقد (الدوه) لصنع الشاى والقهوة، و (للدوه) ذكريات لمعظم الكويتيين حيث فى ليالى الشتاء القارصة البرد يلتف الاصحاب والأصدقاء أو افراد الاسرة حيث يحلو حديث السمر والحكايات (الحزاوى) وهم جالسون حول (الدوه) لفترة تطول حتى يفقد الفحم حرارته و (يخنس) أى بمعنى يصبح رمادا.

سوق ساحة الصفاة: إن موقع (ساحة الصفاة) قديم جدا يعود إلى السنوات الأولى لتأسيس الكويت. ففى تلك السنوات لم تكن ساحة استعمالها من (بالطو) لآخر، لقد كانت تجلب إلى الكويت لبيعها من بقايا ومخلفات الحروب فى الدول

الأخرى قديمًـا، ويلاحظ على تلك (البوالطو) أنها تحمل إشـارات ورتبا عسكرية لكون الجـيوش هم الذين يسـتخـدمونها ـ فـالمشتـرى لا يهتم من هـذه الإشارات والرتب فينزعها فى الحال عند الشراء.

سوق الحلوى: يقع هذا السـوق فى (سكة) متـفرعـة من (سوق الخـضرة) ويختص هذا السـوق فى صنع وبيع كافـة أنواع الحلويات الشعـبية ـ ولقـد تواجد قديما بهذا السوق عدد محـدود من أهالى عمان واشتهروا فى صنع وبيع (الحلوى المسكتيـة) بالإضافـة إلى غيرهم مـن الأهالى الذين تخصصـوا فى هذا النوع من الصناعـة. ولقد كانت تـصنع هذه الأنواع من الحلويات فى البيـوت ثم تجلب إلى هذا السوق للبيع. وسنستعرض فيما يلى بعض أصناف الحلويات التى كانت تباع فى هذا السوق:

(علج البان): ويدخل فى صناعتها الطحين والسكر وماء الورد والنشاء.

السمسـمية: إما تكون على شكل دائرة أو مسـتطيل وهى عبارة عن السكر المعقود المخلوط بالسـمسم بكثافة عالية، ويحب الأطفـال فى الماضى أكل السـمسم كثيرا.

القبيط: هو عبارة عن مزيج من الطحين والسكر والنشاء وعلك البان (علج البان) ثم يصبح المزيج متمـاسكا غليظ القوام ومطاطى بنفس الوقت، ويضاف إلى (القبيط) الطحين كى يعطيه نكهة خاصة.

الرهش: هو عبارة عن (الحـلاوة) التى تشتهر بها عـدد من الأقطار العربية، ولكن يضاف إليها زيت السمسم (الـهردة) كما أن (الرهش) بدلا من إضافة السكر يضاف إليه عسل التمر (الدبس) كى يعطيه نكهة مميزة.

لسان الثور: هو عبارة عـن نوع من أنواع البقسمـاط، ولكن حجمه كـبير بحجم كف اليد، يفضل أكله بعد غطه (تغميسه) بشاى الحليب كى يصبح طريا.

البقصم: هو كذلك نوع من أنواع البـقصمـاط ولكن صغيـر الحجم بطول الأصبع تقريبا يؤكل كذلك بعد غطه (تغميسه) مع الحليب.

اللقيـمات: ما تسـمى فى بعض الأقطار العـربية (بلقـمة القاضـى) كروية الشكل بحجم حبـة الجوز، وتصنع من الطحين بعد وضـعها فى الزيت المغلى ثم تنقيعها (تغميسها) فى السكر المذاب (الشيرة) ويفضل أكل اللقيمات كثيرا فى شهر رمضان.

الزلابية: هى دائرية الشكل على شكل حلقات مـتصلة مع بعضهـا البعض وتصنع بنفس طريقة صـنع (اللقيمات) كـما أنها تكون مـرغوبة فى شهر رمـضان المبارك.

الغُريبة: تصنع من العجـين المضاف إليه السكر و (دهن العدانـى) ثم تحمر على النار كى تصبح متماسكة القوام على شكل دوائر صـغيرة، وهى تعتبر الفريق الثلاثى (للقيمات والزلابية) إلا أنها تتفوق عليها لأكلها فى كل الأوقات.

الحلوى: تفوقت بعض إمـارات شرق الجزيرة العربيـة فى صنع الحلوى مثل (الحلوى المسكتية) و (الحلوى البحرينية) إلا أن (الحلوى الكويتية) ما زالت مرغوبة ومحببة لدى الكثير، وللحلوى طعم ونـكهة خاصة عند تناول (القهوة المرة) لسبب أن الحلوى شديدة الحلاوة.

الدرابيل: عبارة عن رقائق خفيفة جـدا ملفوفة (مطوية) على بعضها البعض باحكام وتناسق ويوضع بين الـرقائق السكر الناعم والهـيل والدراسين المطـحون، ويفضل أكل الداربيـل مع شاى الحليب، لقد اطلق على (الـدرابيل) هذه التسـمـية لأنها تشبه المنظار الذى يعرف بلهجتنا المحلية باسم (الدربيل).

القرص العكيلى: غالبا ما يصنع فى البيوت، ولكن يتوفر عند هذه المحلات التى تقـوم بصناعة وبيـع الحلويات، و(القرص العكيـلى) هو عبـارة عن الكيك،

ولكن يختلف بعض الشيء حيث يدخل فى صناعته فقط الطحين والسكر والبيض ويضاف إليــه حب الهال (الهـيل المطحون) وقليل من الزعـفران والسمـسم حسب الرغبة.

بيض القطا: هى كروية شبيهة لبيض طائر القطا، ويتم بوضع داخلها خليط من الجوز والسكر والدارسين والهيل، وغالبا ما تقدم فى المناسبات.

چبده الـفرس: هى ما تسـمى بالوقت الحاضـر براحة الحلقـوم وتكون على شكل مكعبـات صغيرة متـعددة الألوان وطبيعـتها مطاطية نظرا لخلط مـعها علك البان.

وكانت ســاحة الصفاة بالمعنى الذى كـانت عليه والمناطق المجاورة لهـا عبارة عن مـقابـر لدفن الموتى. من بداية تأسـيس النواة إلى أن نمت حـولهـا المدينة كل بالقرب من منطقة (الفرضة القديمة). فساحة الصفاة كانت تعتبر بعيده نوعا ما عن الثقل والمركـز السكانى الذى بدأت منه المدينة فاستـخدمت هذه الأرض كمقـبرة. فعندما أخـذ السكان بالتكاثر والنمو كبرت المدينة واتسـعت أرجاؤها فأوقف الدفن فى سـاحة الصـفاة والأمـاكن المجاورة ومع مـرور الوقت تلاشت معـالم القبـور تدريجيـا. لقد كـانت (ساحة الصـفاة) واسعـة الأرجاء واشتـهرت بملتـقى للبدو والوافدين من البادية لبيع منتجاتهم وما يجلبونه من خير البادية. لقد أصبحت هذه الساحـة من معـالم الكويت البارزة فى ذلك الوقت لأهمـيتـها فى البـيع والشراء ومكانا لإقامة المناسبـات واحتفالات الأعياد. إن تسمية (الصـفاة) جاءت للساحة، لسبب أن هذا المكان استخدم (صفاتا) لبيع الماشية والأغنام والأبقار.

يفد البـدو إلى هذه الساحة بالمواسم مـحملين (بالعـرفج) و (الحمض) وهو ذلك النبات الصحـراوى الذى يجتث ومن ثم يجفف ويحمل على ظهـور الجمال والحمير لبيعه كى يستخدمه الأهالى فى بيوتهم كوسيلة للوقود حيث لم يكن هناك من وسيلة غيـر ذلك. كما أن البدو يجلبون كـذلك (الليلة) وهى عبارة عن روث الإبل وكان يأتى بها وهى محمـولة على ظهور الجمال بكميات كبيـرة حيث تعتبر

وسيلة جيدة للاستفادة من نارها عند إحراقها لأنها تعطى نار هادئة ويفضل شراءها أصحاب المخابز (التنانير) كما يستفاد منها فى البيوت. ويجلب البدو أيضا صناعاتهم المختلفة من (السدو) ويكون بأشكال مختلفة ومتفننة الصنع ومن تلك الأشياء التى تجلب للبيع، (المساند) التى تستخدم للاستناد عليها بالإضافة إلى الخرج (الخرى) والذى يوضع فوق ظهور الحمير وتوضع بداخله الحاجيات، وأيضا يجلب هؤلاء بيوت الشعر وهى بمثابة خيام كبيرة شكلها مستطيل وسوداء اللون ومفتوحة بالكامل من الجهة الأمامية وتصنع هذه البيوت من شعر الماعز وهناك أنواع وأحجام لهذه البيوت فيما يسمى (امثولث) وله ثلاثة أعمدة بالداخل وما يسمى (امروبع) فله أربع أعمدة بالداخل وهكذا. ويجلب البدو كذلك السمن البلدى الذى يسمى (بالدهن العدانى) ويفضله الكثير للأكل. كما يفد أيضا إلى ساحة الصفاة (المخكرة) وهو أقوام تقطن البادية فى جنوب العراق، يأتون كذلك إلى ساحة الصفاة ضمن قافلة من الحمير واتخذت حميرهم نفس تسميتهم فسميت باسم (حمير المخكرة) يجلبون معهم الصوف والأقطر (اليقط) وهو عبارة عن اللبن المجفف بالإضافة إلى اللبنة التى نسميها (بالجرثى) كما يجلب هؤلاء الأقوام ما يصادفهم فى الطريق من النباتات البرية التى تؤكل مثل (الطراثيث) ويجلب هؤلاء كذلك جذوع الشجيرات الصغيرة التى يجتثونها بطريقهم للكويت لغرض بيعها وقودا[1].

يجلب فى موسم الشتاء والربيع للبيع فى ساحة الصفاة (الجراد) حيث كان يؤتى به فى أكياس من الجوت (أخياش) لبيعه وكان (الجراد) لذيذ الطعم ومحببا لدى النفوس لدرجة تفوق الوصف لسبب ان (الجراد) نظيف للغاية فغذاؤها فقط على الأعشاب والنباتات البرية والمزروعات، وأن طعمه مميز يحبه الجميع وأكل الجراد مفيد جدا للجسم حتى إن هناك مثلا شعبيا كويتيا يقول (إذا طاح الجراد،

1 ـ عادل محمد العبد المغنى ـ المرجع السابق ص62.

صر الدواء، وإذا طاح الـفقع انثر الدوا) ومـعنى ذلك المثل إذا توفر الجـراد فليس هناك لزوم للدواء لكون جسمـه يعتبر خلاصة النبـاتات الطبيعية أما بالنسـبة للفقع ولكنه أيضا لذيذا فـإن الإكثار من أكله يسـبب عند البعض شيـئا من الاضطرابات المعوية. لقد كان المشترون للجراد في ساحة الصـفاة ينفصعونه جيدا للتأكد من أن الجراد مازال حيا وأيضا لفحص نوعية أن كانت انثى والتى تسمى بـ «المكنة» أو أن كان ذكـرا فيسمـى بـ «العصفور»، حـيث أن (المكنة) هى المفضلة للأكل والطيـبة المذاق وتحـوى على كمـية وافـرة من اللحم والبـيض ولون (المكنة) بنى داكن أمـا بالنسبة (للعصـفور) فلونه أصفر وهزيل وغير محبب إذ لا يحـتوى على كمية من اللحم سوى الأرجل الطويلة (العـصاقيل). وعندما يشتـرى الجراد يوضع فى قدر كبير مملوء بالماء المضاف إليه الملح وفـى حال النضوج يؤكل بعد إزالة رأسه وأطرافه وجناحه.

يجلب أيضا إلى ساحة الصفاة (الفـقع) وهو عبارة عن الكمأ و(الفقع) نبات من الفطريات ينمـو تحت الأرض فى الجزء القـريب من السطح ـ وهو لذيذ الطعم ومحبب لدى النفوس وهناك نوعان من الفقع فما كان لونه يميل إلى البياض وكبير الحجم فيسمى (بالمزبيدى) وما كان لونه بنيـا وصغير الحجم فيسمى (بالإخلاص). ويؤخذ الفـقع بعد تقشـيره وإزالة الأتربة والوحـال العالقة به حـيث يؤكل ضمن الأكلة الشعبية التى تعرف بـ (المجـبوس) أى أنه يكون مدفونا داخل الرز (العيش) مع اللحم. أو يؤكل (محموسا مع الدهن والبصل). والملاحظ أن من يتناول الفقع لا يمل أكله فيـستمر يأكل المزيد منه حـتى يصاب بالتخـمة. ولم تقتصـر (ساحة الصفاة) عند هذا الحد فقط، بل كانت السوق الذى يباع ويشترى من خلاله، الابل والأغنام والخيل وتسمـية الساحة جاءت من هذا الغـرض. ولقد كانت هناك زوايا لكل تخـصص فـزاوية للأغنام والزاوية الأخـرى للأبقـار وهكذا. وكـانت تقـوم المزايدات فى البـيع التى تسـمى (بالحـراج) ومن يقوم بمـزاولة مهنة البـيع يسـمى

(بالدلال) وجمعه (دلالوه) ونظير هذا العمل كان يتقاضى مبلغا من المال متعارفا عليه. لقد كانت (ساحة الصفاة) الشريان النابض الذى يعج بالحركة فالناس تقوم بالبيع والشراء والبعض الآخر للفرجه. هذا أو لكون (ساحة الصفاة) عبارة عن ساحة واسعة الأرجاء فقد استخدمت لإقامة احتفالات العيد على أرضها فعند قرب موعد حلول العيد تنصب فى أرجائها المراجيح (الديارف) ولعبة دائرية تسمى (أم الحصن)[1].

البائعون فى شرق الجزيرة العربية

وجد سكان شرق الجزيرة العربية وخاصة فى كل من الكويت والبحرين وساحل عمان حرجا فى العمل كبائع فى «الحانوت» أو يجلس للبيع أو الشراء، ولو عمل ذلك لكان مثالاً للسخرية من قبل أفراد عشيرته. ويعللون ذلك بقولهم:

كيف تكون كريما جواد معطاء وأنت تحاول أن تجادل فى الثمن وتحاول الزيادة أو النقص فى سعر سلعتك عند البيع والشراء، وكانوا يرون أن الواحد منهم أكبر من أن يجلس هذه الجلسة المسترخية عند باب الحانوت ينتظر من يأتى إليه من النساء والخدم والأطفال، ويعتبر نفسه قد خلق لمهمة أكبر من ذلك إلا وهى الغوص والسفر برغم مشقاته التى لا يتحملها إلا الرجال[2].

أحجم سكان شرق الجزيرة العربية ذات الأصول العربية القبلية عن سائر الحرف اليدوية وخاصة من أبناء القبائل فى الكويت وساحل عمان، فكما أنهم لم يتقبلوا أن يكونوا بائعين أصحاب حوانيت، فكذلك لم يقبلوا بالمهن الأخرى فلم يكن منهم الحلاق أو الخباز أو الحجام وغير ذلك من المهن اليدوية فى حين كان أصحاب الغوص يودعون حصيلتهم من العملات المعدنية عند أصحاب الحوانيت

1 ـ عادل محمد العبد المغنى ـ نفس المرجع ص62.

2 ـ عبدالله عبدالرحمن ـ المرجع السابق ص210.

فى الأسواق لحفظها ولتموين عائلاتهم فى غيابهم[1]. ولذا كان معظم البائعين من الهنود والإيرانيين إضافة إلى بعض الحضر الذين استقروا فى المدن لفترة طويلة وليس لهم ارتباط بالقبائل العربية الأصيلة. وتزاول بعض النساء مهنة البيع، فتخصص جانبا من إحدى غرف المنزل لهذه العملية، فتقوم النساء بالتردد عليه وشراء ما يلزمهن من المنسوجات أو المأكولات، وتسمى النساء المرأة التى يترددن عليها كثيرا لشراء احتياجاتهن باسم «عميلة»، وتسمى البائع عميل[2]. وانتشرت فى فترة من الفترات، ظاهرة الباعة المتجولين فى المدن بين الأحياء السكنية ويركب البائع حمارا يضع فى مرحلتيه البضائع التى تباع وتلقى رواجا مثل بيع الخضروات والفواكه ويسمى «بقالا»[3]، وقد يقوم ببيع المنسوجات التى تلقى اقبالا من النساء، وتطور الأمر فيما بعد، إذ أخذ الباعة يضعون صناديق كبيرة تفتح أحد جوانبها، وتزود بأربع عجلات ويقوم البائعون بدفعها.

الموازين والمقاييس والعملات فى سوق شرق الجزيرة العربية

اختلفت الموازين والمقاييس والعملات المستخدمة فى أسواق شرق الجزيرة العربية بعض الشيء، وذلك لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، وان كان التقارب والتشابه سمة من السمات المتواجدة بحكم الترابط الاجتماعى ووحدة التراث والتاريخ مما يعنى وحدة منطقة شرق الجزيرة العربية برغم انقسامها من الناحية السياسية بين النفوذ العثمانى ابتداءً من الكويت والاحساء والنجد وقطر، والاحتلال المسيحى البريطانى فى كل من البحرين ـساحل عمان وعمان وهذا ما أدى إلى وجود بعض الفوارق البسيطة فى المسطحات والأدوات المستخدمة فى الأوزان والمقاييس، وكذلك وجود الأنواع العديدة من العملات المتداولة وان كان

1 ـ عبدالله عبدالرحمن ـ نفس المرجع ص210.
2 ـ فيصل إبراهيم الزيانى ـ المرجع السابق ص186.
3 ـ فيصل إبراهيم الزيانى ـ نفس المرجع ص187.

الريال النمساوى «مارياتريزر» أكثر انتشارا حتى سيطر الاستعمار المسيحى البريطانى على المنطقة اعقاب الحرب العالمية الأولى وهذا ما نلاحظه من خلال دراستنا التالية:

أولا: الموازين المستخدمة فى المنطقة

(أ) سوق الكويت

تعتبر «الحبة» ـ من الموازين الصغيرة وتبلغ ثلاثة جرامات انجليزية، والمثقال العطارى يبلغ 54 حبة، والمثقال الشيرازى يبلغ 72 حبة، والتولة تبلغ 120 حبة ولا تستخدم هذه الا فى وزن المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وخيوط الذهب والفضة أو «القيطان» والحرير الخام وخيوط الحرير والأدوية. والوحدة العادية للوزن لا المعاملات التى تتم بالقطاعى هى ـ «الأوقية» ـ وتساوى بالوزن الانجليزى أربعة «ارطال»، وعشر «أوقيات» = درهما واحدا، وهناك أيضًا «المن» للقطاعى ويبلغ وزنه ثلاثين أوقية، أما بالوزن الانجليزى فيساوى 138 رطلا و13 أوقية ونصف. أما وحدة الوزن فى تجارة الجملة فهى أيضًا «الأوقية» ولكنها أثقل إلا فى حالة «المن» الذى يبلغ 30 «أوقية» فهى تساويها فى تلك الحالة، «المن» وفيه تجارة القطاعى وتساوى بالوزن الانجليزى أربعة ارطال و14 «أوقية» وثلاثة دراهم. أما الموازين الأكبر لتجارة الجملة فهى «قياس» وتلفظ «جياس»، ويبلغ 6 «أوقية» أو 29 رطلا وخمس أوقيات ونصف درهم بالوزن الانجليزى ويستخدم للصوف، و«المن» يبلغ 12 «أوقية» أو 58 رطلا وعشر أوقيات ودرهما واحدا بالوزن الانجليزى ويستخدم للحبال المتينة وقماش الاشرعة من البحرين وإيران، و«المن» يبلغ 24 «أوقية» أو 117 «رطلا» وأربع أوقيات ودرهمين بالوزن الانجليزى ويستخدم للشحم والملاط «الموتة» و«المن» يبلغ 27 «اوقية» أو 137 رطلا و4 «أوقية» وعشرة دراهم بالوزن الانجليزى ويستخدم لكافة أنواع البضائع الأخرى باستثناء «الغلال» و«التمور»، التى

تبــاع «بالمن» الذى يبلغ ثلاثين «أوقــيــة» ـ «قطاعى» ـ أو 138 رطلا و13 «أوقيــة» و«درهما بالوزن الانجليزى. وتتم الأوزان فى تجارة الجـملة كلها بالميزان الرومانى ـ «الميزان القــبانى» ـ ويقوم بهــا وزانون محتــرفون يتقــاضون نصف «آنة» عن «المن» الواحد نظير خدماتهم، وكانت رسوم الرخصة التى يدفعها هؤلاء الوزانون فى عام 1904 تعود إلى أم شـيخ الكويت وبعد وفاتها أصــبح الحاكم نفسه يتــقاضى هذه الرسوم[1].

(ب) سوق الاحساء

فيما يلى الأوزان المستعــملة وما يعادلها من الأوزان الانجليزية، وهى ليست دقيــقة تماما، وتدعــى الأوزان التى تستعــمل فى واحة «الاحســاء» لتجــارة الجملة والمفرق «الاسقاط» وهى كالآتى:

1 ـ «ربعة» = 0,68 رطل.

1 ـ «ثمين» = 2,75 «أرطال» وربما أكثر قليلا.

1 ـ «حقة» = 4 «ربعة».

1 ـ «قياسة» = 8 «ثمين» أو 8 «حقة» = 23 رطلا وربما أقل قليلا.

«منّ الحسا» = 24 «قياسة» = 552 رطلا وربما أقل قليلا.

وتستعمل أوزان أخرى فى «الاحساء» مــثل «المثقال الشيرازى» ويساوى 0,4 من «التولا» الهندية أو 72 «حبة» لوزن الذهـب والفضة، و«الموسمية» وتساوى 10 «قياسة» أو 230 «رطلا» وتستعــمل محليا لبيع الحبــوب بالجملة، وهنالك الوزنة وتساوى 0,143 قياسه أى حوالى 3,286 «أرطال» وتستعمل لبيع التمور بالجملة، وتستعمل «الوزنة» دائمــا لبيع التمور وليس «القياسة» أو «المن». وتعتــبر «القياسة» وحدة الوزن الحقيقية فى الاحســاء، أما الأوزان العادية المستعملة فى سوق القطيف للبيع بالمفرق فهى كما يلى:

---

1 ـ ج. ج. لويمر، دليل الخليج ـ القسم الجغرافى ج4 ص1311.

«القياس» = 1,07 «رطل» ويعادل وزن 18 «ريال» أو 102 مثقال شيرازى.

1 ـ «ألف» = 2 «قياس» = 2,14 «رطل انجليزى»

1 ـ «منّ القطيف» = 16 «ألف» = 34,37 «رطلا»

1 ـ فلة = 2 «منّ القطيف» = 68,75 «رطلا»

ويباع التمر بالجملة «بالقلة». ولدى سوق القطيف بالإضافة إلى ما ورد اعلاه نوعان آخران من الموازين للأغراض الخاصة.

الأول: لوزن المعادن الثمينة وهو كالآتى:

1 ـ «مثقال» «شخص» أو «أحمر» = 54 «حبة» = 0,3 من «التولا» الهندية

1 ـ «مثقال» «شيرازى» ـ محلى = 72 «حبة» = 0,06 «التولا» الهندية

1 ـ خمسين = 10 «مثاقيل» شيرازى = 1,65 «اونس»

1 ـ «مية» أو 1 ـ «أومية» = 2 «خمسين» = 3,29 «أونس».

والثانى: لوزن اللحم والسمك بالمفرق وهو كالآتى:

1 ـ «أوقية» = 0,68 رطل

1 ـ «حقة» = 4 «أوقية» = 2,75 رطل

«منّ القطيف» = 12,5 «حقة» = 34,37 رطلا.

ويعتبر «المنّ» فى سوق القطيف وحدة الوزن الحقيقية.

وتختلف «القياسة» المستعملة فى سوق «الهفوف» عن «القياس» المستعمل فى سوق «القطيف» تماما، ولكن «الربعة» المستعملة فى الاحساء و«الأوقية» المستعملة فى القطيف لبيع أنواع معينة من السلع هما متماثلتان، وتساوى كل منهما 0,167

ربعة البحرين، و«القلة» تستعمل فى سوق «القطيف» فقط ولا يوجد فى سوق «الهفوف» «قياس» أو «ألف»[1].

جـ ـ سوق البحرين

الأوزان المستخدمة فى البحرين هى من الأوزان الشائعة فى المنطقة وهى كالآتى:

ربع «مثقال» = 0,04 رطل انجليزى.

نصف «مثقال» = 0,08 رطل انجليزى.

«مثقال» = 0.16 رطل انجليزى.

تصف ربع «الثمين» = 0,32 رطل انجليزى.

ربع «الثمين» = 0,64 رطل انجليزى.

ثلث «الثمين» = 0,86 رطل انجليزى.

نصف «ثمين» = 1,29 رطل انجليزى

«قياس» = 1,54 رطل انجليزى.

«ثمين» = 2,57 رطل انجليزى.

«ألف» = 3,09 رطل انجليزى.

«ربعة» = 4,11 رطل انجليزى.

«من» = 57,6 رطل انجليزى.

«رفعة» = 576 رطل انجليزى.

---

1 ـ ج. ج. لويمر ـ نفس المرجع ج2 ص850.

د ـ سوق عمان

الأوزان المستخدمة فى سوق عمان هى كالآتى:

1 ـ «مثقال» = 57,6 «قمحة» انجليزية.

1 ـ «ريال» = 7,5 «مثقال» = 15,8 «دراما».

1 ـ «قياس» = 6 ريالات = 5 «أوقيات» = 14,8 «دراما».

1 ـ «منّ» = 24 «قياس» = «أرطال» = 14 «أوقية» = 3 «درامات».

1 ـ بهار = 20 «فراسلة» = 15 و97 «رطلا» و14 «أوقية» و15 «دراما».

يباع التمر بهذه الأوزان وكذلك السوائل، أما «الزعفران» و«المسك» وخلاصة الورد فإنها تباع «بمثقال» وزنه 62,6 «قمحة» انجليزية، ويباع الذهب «الرتى» و«الإبراميس»، حيث يساوى «الإبراميس» 28 «رنيا»، و«الابراميس» = 54,64 «قمحة» انجليزية، و«الرنى» يساوى أقل قليلا من 2 «قمحة»، وطيب الزاد يباع «بالأوقية وتساوى 14,5 «قمحة» انجليزية، وتستعمل للتعامل فى الحبوب «المكاييل» وخصوصًا «السدس» و«الفرة»، و«الفرة» تتكون من 40 «سدس» و2,5 «مرة» من القمح العادى = وزنا 2 «موند».

ثانيا: المقاييس المستخدمة فى المنطقة

(أ) سوق الكويت

أما وحدة الطول المستخدمة فى سوق الكويت فهى «الزراع» ويبلغ 18,75 «البوصة» وتباع البضائع القطنية والصوفية وبعض أنواع أخشاب الأرضية بـ«الذراع»، كما يستخدم «الذراع» «القياس» أعمال البناء التى يتعاقد عليها بعدد «الأذرع»، أما الدعائم الخشبية وساريات السفن فتباع «بكاندى كلكتا» ويبلغ عشر أقدام وتسع وعشرين بوصة مكعبة، أما أخشاب السقف والثريات المستديرة فتباع

«بالكورجة» أو «العشرين»، وتباع دعامات القوارب «بالجارى» أو حمولة عربة اليد التى تبلغ أربعين قطعة أو أكثر تبعا للحجم.

(ب) ـ سوق الاحساء

يستعمل «الذراع» فى سوق «الهفوف» وسوق «القطيف» كوحدة قياس طولية ويساوى «ذراع الحسا» طول «ذراع البحرين» أى 18,75 إنش، أما الذراع المستعمل فى القطيف فطوله 19,75 إنش.

(جـ) سوق البحرين

ويجرى جدول تركيب المقاييس الطولية فى سوق البحرين كالآتى:

6 «شعرات برزون» = «حبة» الشعير.

6 «حبات» شعير = «أصبع».

4 «أصابع» = «قبضة».

6 «قبضات» = «ذراع» ـ «قامة».

4 «أذرع» = «باع».

1,000 «باع» = «ميل» «هاشمى».

3 «أميال هاشمى» = «فرسخ».

4 «فراسخ» = «بريد».

3,125 «بريد» = «درجة».

360 درجة = «دائرة الأرض».

ويستخدم عامة الأهالى «القبضة» و«الذراع» و«الباع» و«الفرسخ»، و«الذراع» يعادل 18,75 «بوصة انجليزى».

(د) سوق عمان

ويعتبر مقياس الطول فى سوق عمان هو «الذراع» ويساوى طول ما بين «مرفق ذراع» الرجل إلى طرف «الأصبع الوسطى»، وهناك مقاييس اطوال أخرى هى «الشبر» و«الفتر» من طرف «الإبهام» إلى طرف «الخنصر» أو إلى طرف «السياسة» ممتدة أوسع ما يمكن.

ثالثا: العملات المتداولة فى المنطقة

(أ) العملات المتداولة فى سوق الكويت

اتفق الكويتيون عرفا فيما بينهم على قيمة العمّلات المتداولة فكان «الريال الفرنساوى» ويعنى عملة النمساوية «ماريا تيرزا» ويساوى خمسة «فوارين» إيرانية، فى حين كانت «الروبية» تساوى 2,5 «غران» وكل ريال نمساوى يساوى روبيتين، أما المسكوكات الصغيرة فكانت تتألف من «الشاهية» الإيرانية ثم «الآنات» و«البيزات» الهندية[1].

تداولت سوق الكويت العديد من العملات التى سلكت طريقها إليها من خلال عمليات البيع والشراء ومنها، «الليرة» العثمانية، الذهب و«الجنيه» الانجليزى و«الريال النمساوى» المعروف باسم «الريال الفرنساوى» و«الغوارين» الإيرانية و«المرضوف» الحاوى و«الروبية» الهندية وبرغم استعمال تلك العملات فى سوق الكويت إلا أن العملة العثمانية كانت أكثر تداولا بسبب تجارتها مع العراق العثمانى وخاصة البصرة فى حين كانت السيادة «للريال النمساوى» نظر لكثرة المستخدمين من أفراد القبائل العربية بصفة عامة وأفراد القبائل فى جبل شمر ونجد والاحساء بصفة خاصة والذين كانوا يفضلونه على غيرها من العملات مثلهم مثل ذلك

1 ـ د. بدر الدين عباس الخصوص ـ المرجع السابق ص722.

أخوانهم من القبائل العربية الأصيلة فى اليمن، ويمكن القول إن العملة الرئيسية لدى قبائل الجزيرة العربية كان «الريال الفرنساوى» كما كانوا يطلقونه على العملة النمساوية ريال «مارياتريزز»، ثم تأتى العملة الهندية من الروبية بحكم التجارة والبضائع التى كانت تصدر منها إلى سوق الكويت وبعدها العملة الإيرانية «غرين» بفضل العلاقات مع ميناء عربستان «المحمرة» و«عبادان». وتغير هذا الواقع فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، التى شهدت انحسار النفوذ العثمانى وسيادة الاستعمار البريطانى الذى جعل الخليج العربى بحيرة بريطانية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذى حدا بالتجار الكويتيين أن يفضلوا التعامل «بالروبية» الهندية بحكم الارتباط مع الهند مقر الحكم البريطانى والسياسة الاستعمارية فى المنطقة، وفيما يلى تقسيم العملة الهندية:

«الروبية» = 16 آنة — الآنة = 4 بيزات

«نصف روبية» = 8 آنات — نصف آنة = 2 بيزتان

ربع روبية = 4 آنات — ربع الآنة = 1 بيزة واحدة

ثمن الروبية = 2 آنات

وهناك نصف «بيزة» و«ربع» «بيزة» و«دوكرة» وهى قليلة الاستعمال.

(ب) العملات المتداولة فى سوق الاحساء

استعملت فى سوق الاحساء عملات كثيرة ومختلفة، والعملة الرسمية هى الليرة العثمانية التى تساوى 100 قرش ذهبى أى 18 شلنا انجليزيا، ولكن اسم القرش ليس متداولا أو معروفا فى الأسواق، والريال النمساوى يساوى شلن واحد و10,25 بنسات. وتقبل الروبية الهندية فى سوق القطيف، وقد أرسلت 13,000 روبية هندية لشراء التمر فى عام 1905، كما تقبل أوراق النقد الهندية فى سوق «الهفوف»، وفيما يلى العملات المتداولة فى أسواق الاحساء:

الاسم	التقييم العثمانى الرسمى	متوسط السعر فى السوق	ملاحظات
مرضوف	1/ 12 من القرش الذهبى	0,25 المحمدية	وحدة خيالية فى سوق القطيف فقط.
محمدية	1/ 4 من القرش الذهبى	0,034 من الريال	وحدة خيالية فى سوق القطيف فقط.
ريال	1/ 10 من الليرة	الوحدة المستعملة فى السوق	لا شىء.
روبية	5,5 قرش ذهبى	0,714 من الريال	لا شىء.
طويلة	11/ 142 من القرش الذهبى	0,001 من الريال وكلها تتراوح بين 1/ 7 و 1/ 120	عملة قديمة يتعامل بها الأهالى فى سوق الاحساء فقط وهى من النحاس طولها انش ونصف. ومن الصعب وصفه وشكله وهى عبارة عن شريط معدنى مزدوج فى الوسط تدور حوله قطع معدنية أخرى.

وتسمح الحكومة العثمانية بجباية الضرائب بالريال النمساوى أو الروبية بالاضافة إلى الليرة وهى العملة العثمانية الرسمية، ولا يسمح باستعمال «المرضوف» و«المحمدية» بالحسابات الرسمية وينبغى أن نلاحظ أن التقييم الشعبى للروبية الهندية والريال النمساوى المالى ليس هو المعترف به رسميا.

(جـ) العملات المتداولة فى سوق البحرين

تستعمل عملات مختلطة فى سوق البحرين، وتتداول الروبية الهندية بجميع أنواعها ولكن «الريال النمساوى» أكثر تداولا من هذه العملات، وخاصة فى موسم اللؤلؤ لأن الغواصين يفضلونها وتستورد كميات كبيرة من أسواق «بومباى» لتغطية

الطلب المتزايد على «الريال النمساوى» الذى يساوى عادة روبية واحدة وخمس «انات» وخمس «بيزات» تقريبا، ولكنه عرضة للتقلب فى القيمة بمقدار 1 أو 2 آنة. وتعرف الليرة العثمانية بقيمة 14 روبية، وهناك الوحدة العادية ذات القيمة الصغيرة تسمى «القرآن البحرينى» الذى تبلغ قيمته 5/2 روبية، وتوجد «الطويلة» العملة المتداولة فى أسواق «القطيف» و«الهفوف» وتبلغ قيمتها 0.5 آنة، ويدخل سوق البحرين كمية كبيرة من العملات الأجنبية من الخارج. وبلغت قيمة العملة المستوردة إلى سوق البحرين عام 1903 حوالى 4,300,000 روبية بينما بلغت قيمة العملة التى خرجت من سوق البحرين فى نفس العام حوالى 450,000 روبية برغم خضوع البحرين وساحل عمان وعمان للحكم الاستعمارى البريطانى ومحاولتها فرض عملتها وخاصة الروبية الهندية، إلا أن العملة المتداولة على نطاق واسع كان «الريال النمساوى» ومحاولة الباب العالى استخدام الليرة العثمانية إلا أن العملة الرئيسية كانت «الريال النمساوى» واستخدمت الليرة العثمانية فى المعاملات الرسمية مثل فرض الضرائب والإيرادات الحكومية وينطبق كذلك على التجار القادمين من جنوب إيران والمتعاملين فى سوق شرق الجزيرة العربية والعكس.

(د) العملات المتداولة فى سوق عمان

التعامل فى سوق عمان كان «بالريال النمساوى»، إلى جانب تداول الروبية الهندية فى المرتبة الثانية، واستخدمت فى أسواق عمان «المحمدية» وان كل 11 وحدة ونصف منها تساوى «ريال نمساوى» وكانت هناك عملة عمانية تتكون من قطع من النحاس تستورد من «الهند» و«زنجبار» و«ألمانيا» وبعضها كان يضربها أو يضعها السلطان فى «مسقط» أو تضرب لحسابه فى لندن. وتتراوح قيمة مائة «ريال نمساوى» ما بين 126 و139 روبية حسب تقديرات عام 1904، فى حين كانت العملة العمانية النحاسية تتذبذب فى سوق عمان بالنسبة «للريال النمساوى» الواحد

ما بين 220 و270 قطعة. وفى عام 1906 ـ 1907 تغيرت القيمة فأصبحت تتراوح ما بين 151 وثلاثة أرباع و176 وثلاثة أرباع القطعة.

ووسيلة الدفع فى التجارة الخارجية فى أسواق عمان هى «الهندى» ويسمى بـ «كندى» وهى صكوك تعامل فى سوق عمان ومدتها 21 يوما تحرر تحت الطب، وهذه الوسائل هى عمل «كمبيالات» اسعاف حيث لا تتيسر حيازة فواتير الشحن الخاصة بالحمولة، كما أنه ليس هناك ارتباط بين قيمة «الهندى» وقيمة «الشحن». وهذا الإجراء يكفى فى ذاته لإعفاء الشركات الأوروبية من التورط فى أعمال مصرفية فى سوق عمان[1].

الحركة التجارية لسوق شرق الجزيزة العربية

الأسواق الكويتية القديمة

ما يميز الكويت القديمة هو أسواقها الكثيرة العدد وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الرخاء الاقتصادى. وعلى الرغم من كثرتها إلا أنها أخذت طابع التخصص فى السلع فكل سوق يحتوى على نشاط يختلف عن السوق الآخر، كما امتازت الأسواق القديمة بتمركزها فى قلب المدينة وتلاصقها وقربها من البعض، ويلاحظ أن المشتغلين فى الأسواق الكويتية القديمة هم من أهالى الكويت وسكانها. إن الأسواق الكويتية القديمة تشكل المعالم الرئيسية لمدينة الكويت قديما ولقد واكبت تطور الكويت منذ بداياتها الأولى فهى تعبر عن التراث الشعبى بما تحمله هذه الكلمة من معنى، ومما يثير الأسى فى النفوس أن غالبية هذه الأسواق القديمة قد تغيرت معالمها إما بازالتها نهائيا أو بتغير طابع التخصص، أو بتداخل عدة تخصصات فى السوق الواحد مما يفقدها طابعها القديم[2].

1 ـ ج. ج. لوريمر ـ المرجع السابق ج4 ص1498.
2 ـ عادل محمد العبد المغنى ـ المرجع السابق ـ ص145.

نجد أن للأسواق القديمة طابعًا هندسيًا جميلاً ومميزاً ومن حيث طبيعة المحلات فهى غير عالية الارتفاع ومتراصة مع بعضها ويقابل بعضها البعض وأسقفها من الداخل مسقوفة من خشب (الجندل) و(الباسجيل) بأشكال هندسية جميلة، تلك المحلات لها أبواب خشبية عبارة عن (حفاكات) كل واحدة تنثنى على الأخرى كما أن هذه الأسواق غالبيتها مغطاة بسقوف من (العرشان) لوقاية المارة من حرارة الشمس وأمطار الشتاء وأن جميع الأسواق التى كانت فى الأربعينيات قد أزيل جميع اسقفها الذى من العريش واستبدل بالجينكو الحديدى لسبب أن حدث حريق لا قدر الله فانه سوف يأتى على السوق بأكمله وتلك من الاحتياطات التى اتخذت إبان الحرب العالمية الثانية[1].

(أ) الحركة التجارية لسوق الكويت

كتب الضابط البريطانى «بروكس» فى تقريره عن الحركة التجارية لسوق الكويت عام 1829 بقوله: إن لها تجارة خاصة بها دون سواها ذلك أنها تزود البلاد البعيدة عن الشاطئ والتى تقع إلى غربها «بالحنطة» و«القهوة» ومنتجات بلاد الهند. ويقصد الضابط البريطانى هنا منطقة «شمر» فى «حائل» و«نجد»، حيث يأتى سكانها من أفراد القبائل إلى أسواق الكويت لشراء ما يحتاجونه، أما واردات سوق الكويت فهى بضائع هندية مختلفة كالأقمشة و«الرز» و«السكر» و«الخشب» و«البهارات» و«القطن»، وهذه كلها تستورد من الهند. وتستورد سوق الكويت «القهوة» من اليمن، والدخان والفواكه المجففة من إيران، والحنطة والتمور من البصرة، والأقمشة والتمور والسمك المجفف أو المالح من البحرين ويشترون التجار «السمن» من قبائل «نجد» و«الشمر» الذين يأتون إلى أسواق الكويت لبيعها وكذلك «الخيول» من القبائل العربية فى جبل «شمر» بنجد ثم يصدر السمن والخيول إلى خارج الكويت، ويشترون أيضا الماشية من تلك القبائل غير أن اثمانها باهظة،

1 ـ عادل محمد العبد المغنى ـ نفس المرجع ـ ص165.

وتبلغ واردات الإجمالية لسوق الكويت حوالى خمسامائة ألف «ريال نمساوى» فى حين تبلغ صادرات سوق الكويت أقل عن مائة ألف «ريال نمساوى»[1].

تجارة سوق الكويت عام 1839

لا توجد أرقام واحصائيات رسمية لحركة تجارة سوق الكويت وإنما هناك بعض التقارير التى يكتبها بعض القادمين إلى الكويت وخاصة من الضباط البريطانيين اثناء زياراتهم الرسمية وذلك لأجل أهدافهم الاستعمارية حتى يتسنى لهم الحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية فى الأسواق المزدهرة وتشجيع حكومتهم للاهتمام بتلك الأسواق، ومن أجل ذلك فقد قام الملازم «فليكس جونز» من البحرية الهندية بزيارة الكويت وأعد تقريرا جاء فيه: تستورد سوق الكويت الفواكه كالبلح والحمضيات والرمان والبطيخ من «البصرة» «وبوشهر»، كما أن «الهند» و«البصرة» تصدران إلى سوق الكويت الحنطة والشعير، وتحصل الكويت على الرز من «بنجالور» وعلى العدس من البصرة وبوشهر، والماشية والدواجن من البدو النازلين بأطراف المدينة والقادمين من «جبل شمر» و«نجد». وتختلف أثمان الماشية انخفاضا وارتفاعا بحسب توفرها، فحين تأتى القبائل العربية من جنوب العراق ووسط الجزيرة العربية من جبل «شمر» للبيع والشراء إلى سوق الكويت، فإنها تأتى معها بالخراف والذى يباع الواحد منها «بريال نمساوى»، وحين يقل أو يندر وجود الخراف يرتفع ثمن الخروف الواحد إلى «ريالين نمساوى»، وكان سوق الكويت يستورد خشب «الساج» اللازم لبناء الكويت من مدينة «بومباى» [2].

---

1 ـ د. احمد مصطفى أبو حاكمة ـ تاريخ الكويت ـ الجزء الثانى ـ القسم الأول ص227.
2 ـ د. احمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ص228.

تجارة سوق الكويت عام 1865

جاء فى تقرير دونه الكولونيل «بلى ـ Pely» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1865، بأن واردات سوق الكويت من «ملبار» و«بومباى» تصل إلى 200,000 مليار وذلك نظير احتياجات سوق الكويت من «أقمشة» و«رز» و«قهوة» وأخشاب وبهارات. وتصدر سوق الكويت ثمانمائة حصان عربى أصيل يبلغ متوسط سعر الحصان الواحد ثلاثمائة روبية، وكذلك ما قيمته 40,000 أربعون الف روبية من الأصواف، وستون ألف روبية من التمور، وما قيمته أربعون ألف روبية من بضائع أخرى متفرقة. وتكون جملة صادرات سوق الكويت من التمور 30,000 «ريال نمساوى» أو 60,000 روبية ويؤتى إلى أسواق الكويت بالتمور من شط العرب، أما علف الخيول فيأتى قسم منه من «الزبير» وتحصل على احتياجاتهم من الأغنام والسمن والحليب من البدو والقادمين إليها من وسط الجزيرة العربية وينزلون خارج أسوار المدينة. ولا تتقاضى الكويت زكاة أو جمركا أو عائدات من أحد إلا إذا استثنينا بعض الهدايا القليلة التى تقدم عند بوابتها، أو ما يدفعه تجارها، وحصيلة كل ذلك تصل إلى نحو عشرين ألف ريال نمساوى فى العام. ومما جاء فى تقرير «بلى» بأن المعدل السنوى لصادرات سوق الكويت إلى «بوشهر» فى عام 1865 كانت كالآتى:

قهوة من «ملبار» 4,000 «من» تبريزى ثمنها 8,000 روبية

فلفل أسود من «ملبار» 5,000 «من» تبريزى ثمنها 6,250 روبية

قطع أقمشة قطنية 1,500 قطعة ثمنها 18,000 روبية

أما وردات سوق الكويت من مدينة «بوشهر» فكانت كالآتى:

تنباك ـ «دخان» ـ 14,000 «منّ» تبريزى ثمنها 8,750 روبية

الغوة ـ «مادة صباغة» ـ 2,000 «منّ» تبريزى ثمنها 1,250 روبية

الكراويا ـ «بذور» ـ 3,000 «منّ» تبريزى ثمنها 750 روبية

جوز «الاهلوك» ـ 3,000 «منّ» تبريزى ثمنها 750 روبية

السجاجيد 500 قطعة ثمنها 5,000 روبية

ازدهرت تجارة الخيول فى سوق الكويت عندما كان الاستعمار البريطانى يحتل ويتوغل داخل الهند ويحارب حكامها من المسلمين وخاصة فى الشمال وذلك طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر وخلال فترة طويلة من نصفه الثانى. ويذكر «بكنجهام» ان مجموع ما صدر من الخيول العربية من سوق الكويت والبصرة إلى «بومباى» و«مدراس» و«كلكتا» فى عام 1816، كان ألف وخمسمائة حصان. أما سعر الحصان الواحد فكان 300 روبية فى حين كانت تكاليف نقله وعلفه ورعايته حتى إيصاله إلى نهاية الرحلة تصل إلى مائتى روبية، أى أن دخل بيع الخيول فى العام كانت 750,000 روبية حوالى ثلاثة أرباع المليون، وكان يدفع على كل حصان خمسين قرشا بمثابة هدية للمتسلم وتلحق به مصاريف أخرى تصل فى المجموع الكلى بالحصان الواحد إلى 600 روبية، أى أن الدخل السنوى قد يصل 900,000 روبية أو قرابة المليون. وتصل أسعار بيع هذه الجياد فى أسواق «بومباى» إلى 800 روبية وكان صافى الربح فى الحصان الواحد مائة روبية، والخيول التى تباع فى «البنغال» كانت هى المنتقاة وثمن الجواد هناك ألف روبية، وإذا ما أضيف إلى ذلك المصروفات، فتصل تكاليف الحصان الواحد فى «البنغال» إلى 1,500 روبية وقد يصل إلى 2,000 روبية أو 200 جنيه استرلينى. وانخفض هذا العدد من ألف وخمسمائة حصان إلى ألف حصان عام 1865، وكان يصدر من سوق الكويت حوالى ستمائة رأس أما الباقى وقدره مائتا رأس فيأتى من البصرة. ولتجار الخيول وكلاء فى سوق الكويت من عرب شمر وغيرها من قبائل وسط الجزيرة العربية. ويبدأ هؤلاء الوكلاء فى جلب خيولهم فى شهرى يوليو وأغسطس إلى أسواق الكويت عن طريق البر مفضلين ذلك على احضارها

عن طريق البصـرة خشـية دفع الضرائب وغـير ذلك من الأمور التـى تسبب لهم المضايقات [1].

تجارة سوق الكويت عام 1904،1906

استهدفت الأعمال والصناعات فى مـدينة الكويت الوفاء باحتياجات السوق المحلية، ولتوضيح طابع الحركة التجارية لسوق الكويت عام 1904، فقد كان هناك 36 تاجرا للأقمشة و21 صائغا، و11 حدادا و12 صانعا للعلب و7 صناع للأسلحة و11 صانعا للـمصابيح و132 تاجرا فى لوازم البـدو مثل: ـ السجاد ـ والعـباءات الرخيـصة ـ والمسـامير ـ وحـدو الخيل ـ والرصـاص ـ والرش ـ «البارود»، ـ و13 عاملا للجلود و17 صانعا للألحف و23 بائعا للسلع الصغيرة و21 خياطا و37 ممن يطرزون العـباءات و7 عمـال يصنعون الجـدائل الذهبيـة أو الحريرية و12 صانـعا للعقال، و13 حلاقا و11 صانعا للحلوى و8 خبازين و3 طباخين محترفين. إضافة إلى ذلك كان هناك 10 بائعين للسمك و36 قصابا و13 بائعا للدخان، و32 تاجرا للتمور و16 بائعا للأدوية و82 بائعا للفواكه و34 تاجرا للأرز و15 تاجرا للقمح و2 ممن يعصرون الزيت و147 بقالا وصيدليا و9 بائعين للحشائش وأخيرا 35 من الوسطاء ويسـمـون «دلالوه» والمفـرد «دلال» و32 من الوسـيطان فى البـضـائع، ويتقاضون عمولة ولهن أمـاكن محددة لأعمالهم، وكان هناك فى نفس الوقت 12 محلا للشائى وسبعة مقاه و70 مكتبا للأعمال و250 مخزنا لتخزين الحبوب و6 مخازن للمواد المسـتخدمة فى معاصر الزيت. وأغنى تجـار الكويت هم من القبائل العربية الذين جمـعوا ثرواتهم بالتجارة العامة، ويمـتلك عشرة منهم رؤوس أموال تتراوح بين 250,000 روبية و500,000 روبية، وهناك اثـنـان من الأغنياء من بين من يعملون فى التجارة من الإيرانيين، فى حـين أن عشرين آخرين من القبائل

---

1 ـ د أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ص232.

العربيــة لديهم مبــالغ تتراوح بين خــمسة آلاف وعــشرة آلاف روبية تســتـثــمر فى أعــمالهم، كــما أن هــنالك اثنين من اليــهود يســتـثــمــر كل مُنهمــا بين 4,000 و50,000 روبية فى سوق الكويت. وبلغت قيمة البضائع الأجنبية التى استوردت إلى سوق الكويت عن طريق البحر فى عام 1905 ـ 1906 حوالى 929 .818 .4 روبيــة منهــا 2,769,054 روبيــة تمثل البــضــائع التى تصل عن طريق القــوارب الشراعية المحلية وفى تلك العــام كانت الأنواع الرئيسية للواردات التى وصلت إلى سوق الكويت كما يلى وهى مرتبة بحسب قيمتها[1].

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
الأسلحة والذخيرة	1,050,000	وكلها بالبــواخر، وأربعــة أخماس الإجــمالى من أصل بريطانى والخــمس من أصل فــرنسى، ويقــال إن ثلاثة أرباع البنادق والذخيرة التى تــنزل من البواخر تصل فى النهاية إلى العراق العثمــانى والباقى يأخذه العملاء من القبائل العربية فى وسط الجــزيرة العربية باستثناء القليل الذى يهرب إلى إيران وأقل القليل من الأسلحة يذهب من الكويت إلى الاحساء العثمانى التى يتم امدادها عبر «قطر» بطريقة أكثر يسرا.
الأرز	725.000	أكــثــر من النصف يأتى من العــراق ويرسل بالقــوارب الشراعية والباقى من الهند بالبواخر، والارز الذى يصل من العراق يأتى غير مقشور.

1 ـ ج. ج. لوريمر ـ المرجع السابق ج4 ص1312.

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
الأقمشة	500,000	بالبواخر وأربعة أخماسها من الهند، والخمس من «المكسيك» عن طريق زنجبار ومسقط، وتتجه نصف الأقمشة الجيدة فى صناديقها إلى البصرة ويتجه أكثر من الربع إلى «المحمرة».
التبغ	450,000	بالقوارب الشراعية من العراق، وأن ما يقرب من نصف الكمية التى يتم تسلمها يعاد تصديرها إلى العراق.
البلح «الرطب»	350,000	من العراق بالقوارب الشراعية، وكان ما يقرب من ثلث الكمية التى يتم تسلمها تصدر إلى إيران ووسط الجزيرة العربية
القمح	2750,000	يهرب من إيران بالقوارب الشراعية وأكثر من نصف الكمية يعاد تصديرها إلى العراق ووسط الجزيرة العربية وتقسم من الاثنين بنسب متساوية تقريبا.
البن	250,000	بالبواخر من الهند وأمريكا وثلاثة أرباعه من الهند والربع من أمريكا، والبن البرازيلى حديث الوجود، ولم يجد من يشتريه فى نجد، ومازال البن الهندى مفضلا حتى فى الكويت ويجلب أصحاب السفن الشراعية المحلية بعضا من البن العربى من «عدن» و«اليمن»، وذلك للاستهلاك الخاص لا للبيع.
الشعير	200,000	بالقوارب الشراعية، وثلاثة أرباعه من إيران والربع من العراق بالبواخر، وثلاثة أرباعه من ألمانيا والربع من الهند.
السكر	175,000	ويقال أن الأرز والقمح والبن والشعير والأقمشة الموضوعة فى أكياس كالأقمشة المكسيكية الرخيصة لا تستهلك فى الكويت بل ترسل إلى سنجق نجد العثمانى.
	المجموع 3,975,000	

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات سوق الكويت فى عام 1905 ـ 1906 حوالى 1,154,322 روبية وفيما يلى جدول الصادرات وما يعاد تصديره من البضائع:

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
التبغ	200,000	إعادة تصدير
القمح	100,000	إعادة تصدير
اللؤلؤ	100,000	كان يذهب كله إلى الهند
البلح «الرطب»	125,000	إعادة تصدير
السمن	100,000	يصدر جميعه إلى البحرين

يصدر إلى جانب هذه البضائع قليل من جلود الأغنام إلى «روسيا» عن طريق بغداد، والخيول إلى الهند، ولكن يبدو أن تجارة الخيول من سوق الكويت إلى الهند قد تحولت إلى سوقها الأصلى فى البصرة. ونلاحظ أن حجم واردات السوق فى الكويت أكبر بكثير من حجم الصادرات ويرجع ذلك إلى أن سوق الكويت يخدم «قائمقامية نجد» العثمانى وإلى حد ما العراق، وإيران كمركز للاستيراد فإنها كمكان للتصدير لا تخدم إلا منطقة فقيرة قليلة السكان تعتمد عليها أساسا، وأن جزءا كبيرا من تجارتها هو تجارة «الترانزيت» التى تتم فى اتجاه واحد فقط. ويتم تنظيم الميزان التجارى جزئيا بالعملة الصعبة، فى حين ما يكتسبه العامل فى مهنة الغوص على اللؤلؤ من الكويتين فى الخارج، يجب أن يؤخذ أيضا فى عين الاعتبار فى هذا المجال، وكانت قيمة المال المصدر من سوق الكويت

فى عام 1904 ـ 1905 حوالى 432,223 روبية وفى عام 1905 ـ 1906 كان 287,535 روبية، وذهب هذا المال فى كلا العامين إلى الهند، وكان يزيد كثيرا على قيمة الواردات. وبلغت إجمالى تجارة سوق الكويت فى كلا الاتجاهين عام 1905 ـ 1906 حوالى 30.75٪ مع الهند و26,77٪ مع قائمقامية نجد والاحساء العثمانى و14,66٪ مع بريطانيا و9,21٪ مع إيران، أما ما تبقى فكان مقسما بين أقطار مختلفة بكميات أقل شأنا. وبلغت تجارة سوق الكويت عن طريق البر حوالى عشرين قافلة من جنوب «نجد» وقافلتين من «جبل شمر» كانت تأتى إلى سوق الكويت سنويا، ومن حين لآخر يتم تصدير أعداد قليلة من قوافل الجمال برا إلى سوريا ويتراوح عددها ما بين ثلثمائة وخمسمائة جمل. ونلاحظ برغم فقر الموارد البيئية المتاحة وبرغم اختلاف الميزان التجارى لسوق الكويت مع العراق، إلا أن معظم حاجيات الكويت تصل من الأخيرة، مثل الأرز والتمر وسعف النخيل والفواكه والخضار، وكان تجار اللؤلؤ يأتون من العراق إلى أسواق الكويت فى موسم صيد اللؤلؤ لأخذه وبيعه هناك، وكانت فى «البصرة» سوق رائجة للؤلؤ ومنها يصدر إلى اسطنبول وبقية المدن الأوروبية إضافة إلى تجارة الخيل[1]. ونجد أنه معظم الـ 26,77٪ من التجارة مع الجزيرة العربية كان يتم مع العراق، أما الميزان التجارى فكان بجانب الكويت كما يبدو من الجدول الآتى:

---

1 ـ عادل محمد العبد الغنى ـ المرجع السابق ص135.

من الكويت إلى العراق		من العراق إلى الكويت	
البضاعة	المبلغ بالروبية	البضاعة	المبلغ بالروبية
1 ـ أسلحة وذخيرة	750,000	1 ـ الأرز	400,000
2 ـ أقمشة	250,000	2 ـ التبغ	450,000
3 ـ قمح	150,000	3 ـ البلح «المرطب»	325,000
4 ـ التبغ	200,000	4 ـ شعير	50,000
مجموع الميزان التجارى	1,350,000 1,225,000 125,000	المجموع	1,225,000 925,000

نلاحظ من الجدول ما يلى[أ].

جميع المواد المستوردة من العراق هى مواد غذائية للإنسان عدا التبغ الذى يستعمل للتدخين والشعير الذى يستعمل للحيوان بالدرجة الأولى، وقد يخلطه بعض البدو مع القمح. إن قيمة المستورد من التبغ من العراق 450,000 روبية، يعاد تصدير حوالى 44٪ من مستوردات التبغ إلى العراق ثانية، والسبب يرجع إلى منع انتقال التبغ داخل العراق. أن قيمة 60٪ من المستوردات كانت للأسلحة والذخيرة، مما يدل على عدم الاستقرار مع العلم أن قيمة تصدير اللؤلؤ لم تُشمل فى الجدول مما يعنى عجزا أكبر فى الميزان التجارى وهو بالطبع لصالح الكويت.

1 ـ د. محمد رشيد الفيل ـ الجغرافية التارخية للكويت ص416.

(2) الحركة التجارية لسوق الاحساء

١ ـ سوق «الهفوف»

تعتبر سوق الهفوف من الأسواق الرئيسية فى سنجق الاحساء ونجد العثمانى، كما أنها مستودع لتجارة نجد الخارجية، وباعتبارها عاصمة المنطقة، وترتبط بعلاقات تجارية مزدهرة مع «الرياض» التى تصدر «السمن» إلى «سوق الهفوف» الذى بدوره يصدر القماش والسكر والأرز فى المقابل. ويشترى أفراد القبائل فى المناطق المجاورة حاجاتهم من «سوق الهفوف»، وتعقد بها يوم الخميس من كل أسبوع سوق عامة فى شمال المدينة، ويسمى سوق الخميس، ويجرى معظم التعامل التجارى المحلى فى المنازل الخاصة. ويشتهر سوق الهفوف بصناعة العباءات المطرزة بالذهب أو الخيوط الملونة، كما تصنع من الصوف، ويستعمل أحيانا مزيج من الحرير والصوف أو من الحرير والقطن فى صناعتها وتوشى العباءات أحيانا بخيط من الذهب أو الفضة. وتصنع دلات القهوة من النحاس والقصدير بأشكال غريبة وتصدر إلى أماكن عديدة مثل البصرة والكويت، ويجاور سوق الهفوف ركن «الكوت» الجنوبى الغربى وبه كثير من الأرفف، ويحتوى على ثلاثمائة محل تجارى. وتشتهر «سوق الهفوف» بالتمور التى يعتبرها عرب المنطقة أفضل الأنواع فى العالم ويفضلونها على تمور البصرة وعمان واليمن، وثلث التمور من صنف يسمى «الخلاص» وهو من أجود أنواع التمور فى المنطقة، وهناك كمية كبيرة من التمور تسمى «رزيزى» وفيما يلى جدول لتجارة التمور:

الكمية بالأطنان	كيفية تصريفها	ملاحظات
3,000	تصدر إلى «جدة» عن طريق ميناء العقير والبصرة	تتم الملاحة بين ميناء العقير والبصرة بمراكب صغيرة.
1,000	تصدر إلى جدة عن طريق البحرين	
5,000	تصدر إلى البحرين	للاستهلاك المحلى فى البحرين
2,000	تصدر إلى قطر	
40,000	تستهلك محليا فى سنجق الاحساء ويباع قسم الى البدو ويصدر إلى قائمقامية نجد العثمانى والكويت وجبل شمر	للاستهلاك المحلى فى قطر

يوجد فى سوق الهفوف الأرز والبرسيم والقمح والشعير، أما الفواكه فلا تكفى احتياجات السوق المحلية وتشمل الحمضيات والمشمش والتين والرمان والليمون والحلو والحامض كما أن بها بعض الخضروات مثل الفجل والبصل والثوم وجميعها إنتاج محلى ولا تستورد من الخارج. وتباع فى السوق الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والحمير والخيول والجمال، ويبلغ عدد الحمير الجيدة حوالى 3,000 وهى من النوع المشهور «بالحمار الحساوى» الأبيض اللون، ويتراوح ثمنها ما بين 10 إلى 150 ريال، أما الحمير من الأصناف الدنيا فلا يستطيع أصحابها الاستغناء إلا عن عدد قليل منها لأنها تستعمل للعمل فى الحقول والأعمال الأخرى وليس للبيع، أما الخيول من النوع العربى الأصيل فيصعب الحصول عليها بسبب ثمنها المرتفع جدا، وهنالك الخيول العادية «الكديش».

ويمكن الحصول على بعض الخيـول من النوع المتوسط بثمن يتراوح بين 20 و 40 ليرة عـثمانيـة، ويستعـمل هذا النوع رجال الدولة والشـرطة العثمـانية فى المنطقة، ويمكن لهذا النوع اجتياز مسافة 100 ميل فى غضون ثلاثة أيام بسهولة، كمـا توجد فى سوق الهـفوف الجمـال الجيدة، ولكنهـا من صنف أقل جودة من «جمال عمان» و«حضرموت» وهى كثيرة، ويبلغ سعر الجمل الجيد حوالى 20 ليرة عثمانية وعادة ما يكون السعر أعلى من ذلك[1].

2 ـ سوق القطيف

يأتى سوق القطـيف فى المرتبة الثانيـة ويبلغ حجم التـجارة فيـها 35,000 روبية سنويا ومـعظم التعـامل مع البحرين حـيث يعتبـر سوق «المنامة» هو مـركز البضـائع التى تستهـدف الوصول إلى سوق القـطيف. ويصدر هذا السوق التـمور والمنتوجـات المتعلقة بهـا بالإضافة إلى أعـواد القصب والحصيـر والحميـر والسمن والجلود والعباءات، وأعـواد النخيل وسعفه للبـحرين وإيران وتستعمل كـأخشاب وقود، كما تصدر أعواد القصب من سوق القطيف إلى البحرين والجلود إلى إيران ويستورد هذا السوق البـضائع والأرز والقمح والشعير والقـهوة والسكر والبهارات والمعادن والحديد وكلها تأتى عن طريق البحرين من الهند[2].

3 ـ الحركة التجارية لسوق المنامة

تزدهر فى سوق «المنامة» صناعة الأحرمة والعباءات الصوفية البيضاء والملونة وكذلك المفـارش ذات الشراريب، وتنسج الحصـر من غاب الاحسـاء الدقيق وهى أحسن ما يحـصل عليه فى المنطقة، وظهـرت صناعة المنسوجات حديـثا فى عمل

---

1 ـ ج. ج. لوريمر ـ نفس المرجع ج1 ص312.
2 ـ ج. ج. لوريمر ـ نفس المرجع ج2 ص845.

قمـاش القطن المقلم، ويصل إنتاج هذا القمـاش إلى حوالى مائة قطـعة أسبوعـيا إضافة إلى صناعات الحـرف اليدوية. ويعتبر سوق المنامـة سوق اللؤلؤ الرئيسى فى المنطقة ومركزا تجاريا هاما مع شرق ووسط الجزيرة العربية، أما واردات السوق فهى المحار واللؤلؤ من البحـار والسواحل المجاورة، والأرز والبضائع القطنيـة والبضائع الحريرية والمطرزات والتوابل والبن والسكر والشاى والحبال الليفية والخشب والمعادن والحدايد والخردوات وكلها مـن الهند. ويستورد الشعير والقمـح والدهون الحيوانية والسجـاجيد «وزر الورد» و«مـاء الورد» وخشب الوقود واللـوز والزبيب والعشب والجوز والماشـية الحـية والأغنام والماعـز والحنة وكلها من إيـران. وتجلب الفاكـهة والحلويات من عمـان، والعباءات والبلح والـدهون الحيوانيـة والجلود المدبوغة من الاحساء، «سوق الهفوف»، والبلح والفـواكه وبعض الأغنام والدهون الحيوانية من القطيف، والدهون الحيـوانية الطازجة من الأغنام، وقليل من العـباءات وقليل من الصوف من الكويت، والبلح والدهون الحيوانية والقمـح والشعير والدخان وحصر البوص الخشبية لسقف المنازل من الـعراق، وخشب السقوف وجوز الهند من شرق أفريقـيا. ويلغت قـيمة الـلآلى حوالى 11,800,000 روبيـة عام 1905، والأرز 2,650,000 روبيـة، ومـصنوعـات مـن القطن 950,000 روبيـة، والبلح 925,000 روبية، والبن 475,000 روبية، والقمح 450,000 روبية، الدهون الحيوانية 275,000 روبية، السكر والدخان كل منها حوالى 250,000 روبية، والعباءات 175,000 روبية، والمصنوعات الحريرية 150,000 روبية، والحيوانات المذبوحة 175,000 روبية والخشب 100,000 روبية.

تستورد حيوانات الذبيح من الأغنام والماعز فى أوقات معلومة ويوجد حوالى 15 قصـابا إيرانيا من جنوب سـاحل ايران، وفى عام 1905 جلب ما لا يقل عن 14,000 رأس من الغنم والماعز من ايران و2,050 رأسا من الماعـز والأغنام من

القطيف، وكان يستورد من الأسلحة بما قيمته 400,000 روبية سنويا. وبلغ قيمة الواردات لعام 1905 حوالى 24,300,000 روبية منها 10,300,000 روبية كانت من الهند و10,200,000 روبية من الأقاليم العثمانية وخاصة سنجق نجد والاحساء، وفى نفس العام دخل سوق المنامة بضائع بحمولة خمسة وستين باخرة جميعها بريطانية بحمولة إجمالية قدرها 95,097 طنا. فى حين بلغت الصادرات الأساسية من سوق «المنامة» فى عام 1905، كما يلى: اللؤلؤ 16,100,000 روبية، والأرز 600,000 روبية، والبضائع القطنية 375,000 روبية والبلح 375,000 روبية والبن 150,000 روبية، وكان اللؤلؤ يصدر بصفة أساسية إلى «بومباى» والبلح بعضه يجفف وبعضه يسلق ويسمى سلوق، ويصدر إلى «كراتشى» وموانى «كاتياوار». ويرسل الصدف «المحار» إلى بريطانيا وألمانيا، والقليل إلى فرنسا ويصدر بعض قماش الشراع إلى البصرة، كما ترسل حصر جيدة من البوص إلى إيران والعراق، ويصرف جزء من القماش المقلم المصنوع محليا فى «الهفوف» و«القطيف». وفى عام 1905 كان مجموع قيمة الصادرات من سوق المنامة 20,400,000 روبية منها ما قيمته 12,900,000 روبية ذهبت إلى الهند، وما قيمته 6,200,000 روبية إلى سنجق نجد والاحساء وجنوب العراق وفى نفس العام خرجت بضائع بحمولة 35 باخرة من «المنامة» وكانت جميعها بريطانية وبلغت حمولتها 54,666 طنا. وكان حوالى ثلث البضائع الكلية المستوردة يعاد تصديره مرة أخرى إلى أماكن مختلفة، وهذا على الأقل يوضح أن تجارة البحرين هى إلى حد كبير تجارة «ترانزيت» يعاد تصديرها، و«المنامة» هى السوق الرئيسى بالنسبة لقطر وقائمقامية نجد والاحساء العثمانى وأهم البضائع المرحلة إليها، الأرز والشعير والمعادن والبن والسكر والتوابل. وينزل فى سوق «المنامة» حوالى 50 حصانا كل عام فى طريقها من سنجق نجد والاحساء العثمانى

إلى سوق الهند، وكانت الحمير تصدر من البحرين إلى إيران، ولكن النقص فى عدد الحمير مع ارتفاع سعرها فى البحرين نفسها تسبب فى توقف هذه التجارة[1]

4 ـ الحركة التجارية لسوق ساحل عمان

يعتمد سوق ساحل عمان فى حركته التجارية على تصدير اللؤلؤ للخارج بأية كمية سواء كانت قليلة أم كثيرة، وان متوسط الكمية التى كانت تصدر للخارج ومعظمها للهند بلغت 6,700,000 روبية عام 1905، وكان محار أو صدف اللؤلؤ هو الشىء الثانى الذى يصدر للخارج، وقد بلغت قيمة ما صدر منه سنويا 25,000 روبية سنويا. ويقدر متوسط قيمة أهم البضائع المستوردة لسوق ساحل عمان كالآتى: الحبوب والقطانى من ايران والهند والمنسوجات القطنية من الهند وقيمتها 400,000 روبية، والبلح وعصير البلح معظمه من العراق وقيمته 300,000 روبية، والقهوة من الهند وقيمتها 275,000 روبية، وبعض لوازم المعيشة المختلفة من ايران وقيمتها 200,000 روبية، والسكر من أو عن طريق الهند وقيمته 35,000 روبية، وكمية كبيرة من التوابل عن طريق الهند. عملية البيع والشراء فى سوق ساحل عمان ضعيفة وتعتمد على أفراد القبائل من البدو والإنتاج المحلى قليل ولا يصدر شىء منه للخارج، وتصنع العباءات من صوف الغنم فى سوق الشارقة والخناجر والسكاكين فى سوق رأس الخيمة.

5 ـ سوق أبو ظبى

توجد على أطراف مدينة أبو ظبى سوق منفصلة للتجار الهنود، وهناك ما يزيد على 70 حانوتا من جميع الأنواع فى سوق أبوظبى 40 منها للإيرانيين و19

---

1 ـ ج. ج. لوريمر ـ نفس المرجع ج1 ص312.

للهندوس و10 للعرب، والصادرات الوحيدة هى اللؤلؤ، ويستورد «الهندوس» القماش والأرز والبن والسكر ويتاجرون باللؤلؤ. ويمثل المصالح التجارية البريطانية فى أبوظبى الطائفة الهندوسية، وجميع أفرادها من منطقة «التاتا» فى السند، ومعظمهم يصحبون عائلاتهم ويذهبون إلى الهند فى اجازة مرة كل عام، ويتضاعف عددهم فى موسم اللؤلؤ، ولا يقوم أى مسلم هندى بعمل تجارى فى سوق أبو ظبى.

6 ـ سوق دبى

يضم سوق دبى حوالى 400 حانوت و200 مخزن وهناك 23 تاجرا «هندوسيا» و7 من النصارى وهم يتمتعون بالحماية البريطانية، وتجارة دبى تتسع بعدما فرضت الجمارك الايرانية قيودا مشددة فى ميناء لنجة والتى نزحت منها إلى دبى أعداد كبيرة من الايرانيين وأدى ذلك إلى ازدهار تجارة دبى لتحل محل «النجة» كمستودع للتجارة الأجنبية فى ساحل عمان، والصّادرات المحلية هى اللؤلؤ والأصداف والسمك المجفف والواردات هى التمور من «البصرة» و«ميناب» و«الباطنة»، والأرز والقمح والبهارات وحبال الليف والأخشاب من الهند.

7 ـ الحركة التجارية لسوق عمان

تكاد تكون التجارة فى عمان كلها بصفة أساسية مع الهند، ويعتبر التمر من أهم صادرات السوق العمانية، وتصدر أحسن الأنواع إلى أمريكا، ويصدر معظم المتبقى إلى الهند، و«الفرد» نوع من التمر صغير أسود اللون، ويحبه الأمريكيون ويكاد لا يكفى لكثرة الطلب عليه، والنوع الآخر يسمى «المبسلى» ويحبه أهل عمان كما يحبه الهنود ويصدر إلى بومباى، والنوع الثالث يسمى «الخلاص». وتصدر سوق عمان اللؤلؤ والليمون المجفف والفاكهة الطازجة والسمك المملح،

وكلها تصدر إلى الهند. وقد بلغت قيمة الصادرات 3,693,820 روبية، فيما قل عام 1906 ـ 1907 فيما بلغت صادرات سوق مسقط وحدها مبلغ 2,684,000 روبية سنويا. ويأتى الأرز المستورد من الهند أهم بضائع السوق العمانية ويأتى بعده الأسلحة والذخيرة التى تستورد مباشرة من أوروبا، وتستورد المنسوجات القطنية من الهند و«مانشستر» وأمريكا، وكانت التجارة الخارجية فى أيدى التجار الهندوس من الهنود المقيمين فى مسقط ومطرح ولم تتوسع السوق العمانية إلى الداخل وظلت محدودة لعدم توفر عنصر الأمان ولسوء المواصلات ولصعوبة اقتضاء الديون من داخل البلاد.

8 ـ سوق مسقط

تضم سوق مسقط 300 حانوت مسقوف وأقرب إلى الظلمة وحوالى 20 من هذه الحوانيت يملكها تجار الأسلحة وثمانين لأصحاب البنوك المقرضين ومائة لبائعى الأقمشة ومائة لتجار التموين. وتنحصر صناعات السوق المحلية فى الأسلحة البيضاء، والطواقى المشغولة بالحرير، والحصر المصنوعة من حشائش مكران والأسلحة البيضاء المنقوشة والمسماة «هناجر»، والتمور هى الصادرات الوحيدة التى لها اعتبارات وبلغت الصادرات فى عام 1906 ـ 1907 كما يلى:

التمر 1,950,000 روبية، والسمك المجفف والمحار واللؤلؤ 100,000 روبية لكل منها، والليمون المجفف حوالى 100,000 روبية، والفاكهة الطازجة 50,000 روبية، وكان إجمالى قيمة الصادرات فى العام بلغ 3,693,820 روبية منها 2,692,600 إلى الهند و369,500 إلى العراق وسنجق الاحساء العثمانى، وكميات أقل إلى جهات أخرى. ويصدر من أسواق مسقط التمر المعروف باسم «فرد» إلى أمريكا، حيث يلقى تقدير كبيرا وتصدر باقى الأصناف إلى «كاش»

و«كلكتا» و«رانجـون» فى سفن محليـة، وتزور مسقط قـوارب شراعية من البـحر الأحمـر وخصوصـا من ميناء «الحديدة» اليـمنى فى سبتـمبر من كل عـام وتحمل بعضها شحنة كاملة من التمر من أسواق مسقط، بينما تكمل تلك التى سبقت من السفن التـابعة لتجـار «الحضارمة» زيارتهـا إلى «البصرة» وتشـحن من هناك أيضا بالتمـر وكلها تتخلص من مـشترياتها على طول الـشاطىء الشرقى لأفريقـيا وفى مدغشقر. ويجمع التمـر فى سوق «مطرح» بواسطة تجار من الهند ويقدمون أحيانا إلى وسطاء عرب نقودا تدفع مقدمـا بناء على صك يحرر أمام القاضى، وفى هذه الحالات يجمع التمر فى وقت المحصول بمعـرفة الوسيط الذى يحصل على عمولة تتراوح من 0,5٪ إلى 5٪ من السـعر الذى يحـصل عليه التـاجر، ويفـضل فى أسواق الهند التمر المجفف وهو الذى يغلى فى حالة الرطب أى وهو نصف ناضج ثم يجفف بعد ذلك، وهو مـطلوب فى حفلات الزواج المحلية فى اجزاء مـختلفة من الهند.

تستورد سوق مـسقط على نفس الأساس، وفيما يلى مـا استوردته فى عام 1906 _ 1907: الأرز 2,400,000 روبيـة، وأسلحـة وذخـائر 1,675.000 روبية وأقـمشة قطنيـة حوالى 825,000 روبية، والقطنيات 450,000 روبية، ولفائف التـبغ والغزل 250,000 روبية والحـرير والأقمشـة الحريرية 200,000 روبيـة والبن والسكر 200,000 روبيـة لكل منهـمـا، والحبـوب بخـلاف الأرز 200,000 تقريبـا، وقد بلغت القيـمة الإجمالية لتجارة الجـملة فى تلك العام حوالى 6,921,375 تقريبا منها 4,325,000 روبية من الهند، و794,000 من بريطانيا، ومقادير أقل من البـلاد الأخرى. وتأتى الواردات الضخمة من الأرز من

«كلكتا» على وجه الخصوص، وواردات القمح وهى أقل أهمية من كراتشى وإيران والعراق، تباعـا للموسم وللسعر السائد فى تلك البـلاد، وبلغت عدد السفن التى حملت البضائع إلى سـوق مسقط عام 1906 ـ 1907 حوالى 302 سفينة تجارية تقدر حـمولتهـا بحوالى 578,525 طنا، منها 279 سفـينة بريطانية حـمولتـها 542,525 طنا مما يعنى احتكار الاسـتعمار البريطانى للنقل والـشحن فى المنطقة.

وتوجد شـركة أوروبية وحـيدة فى مـسقط وهى بريطانية، وينـحصر نشـاطها فى تصدير التـمر واستـيراد الأقمـشة القطنية، كـما يوجد وكـلاء يمثلون 4 شركات بريطانيـة تشـتغل بتـجـارة الأسلحة والذخـائر. وتوظف عـشـر شركـات هندية 1,00,000 روبية فى تجـارة سوق مـسقط، كـما تمتلك منازل وأمـلاك أخرى فى مسقط تبلغ قيـمتها حوالى خمسـة ملايين، وعلى الجملة يوجد «35» تاجرا هنديا جميعهم تحت الحماية البريطانية، ويصـدر التجار الهنود التمر ويستوردون الأقمشة القطنية والأرز والسكر والبن، كما يتعاملون إلى حد ما فى اللؤلؤ والأصداف[1].

8 ـ سوق ظفار

يصدر سوق ظفار اللبان الذى تشتـهر به إلى «بومباى» فى القوارب المحلية، وكذلك الجلود المدبوغـة وجلود الماعز والصمغ وشـمع النحل والصبر، وتسـتورد سوق ظـفار، الأرز والسكر والجـوارى والتمـور، والملابس المصبـوغة، وتشـترى كميات من الـبضائع من «عدن» و«المكلا» وخصوصـا التبغ من «المكلا» ويأتى نفر من التجار من «الشحر» لبيع بضـائعهم فى سوق ظفار ويعودون إلى بلادهم عندما يشتد البرد. وتأتى سفن كثيرة من «الكويت» و«البحرين» و«صور» و«المكلا» بقصد التجـارة أو للتزود بالمون الضرورية وهى فى طريقـها إلى شرق أفـريقيا، ويعتـقد أهالى ظفار بأنهم فى غنى عن التجارة مع الخـارج وبأنه فى مقدورهم العيش على

---

1 ـ ج. ج. لوريمر ـ نفس المرجع ج4 ص1497.

سوقـهم المحليـة التى توفر عن طريق الزراعـة والمواشى إذا ما انقطع الاتصـال مع العالم الخـارجى، ومن الممكن أن يكون هذا الاعتقـاد صحيـحا بالنسبـة للطعام، ولكنهم إذا ماتعرضوا للحصار فانهم لا يستطيـعون الحصول على الكساء. ويشتهر سوق ظفار بالمحاصـيل المحلية وهى «البجرى» ـ الذرة بنوعيها الصفـراء والشامية ـ القطن ـ القمح ـ قـصب السكر ـ ولكن ليس لديهم أشجار النخـيل، ويوجد جوز الهند بكميات كبـيرة ـ أما الفواكه فهى: البطيخ والشـمام والباباى، والموز والتوت ويزرع التبغ ـ ويوجد البـقدونس والفلفل الأحمر والبـاذنجان. ويربى السكان نوعا وحيـدا من الماعز ويبيعـونه فى السـوق وهو الماعز المشـهور فى سائر أنحاء عـمان والجزيرة العـربية باسم «مـاعز ظفار» وهو أقـرب فى شكله وطعمـه إلى الغزال، وتوجد أسماك بكميات كبيرة وخاصة السمك المجفف الذى يشبه السردين.

الخاتمة:

نلاحظ بعد أن تعـرفنا على الأسواق وتعـريف السوق أن الأسواق القـديمة كانت فى أماكن مخـصوصة يرتحل إليها الناس من كل البقاع حـيث تستمر الصلة إلى أيام طويلة. وكانت كل سوق تختلف أو تتميز قليلا عن السوق الأخرى وكان لبعض الأسواق دور فى حـياة الناس ثقافيا واقـتصاديا وسياسيـا. حيث إن السوق هى المعرض العـربى العام. وهى السـوق التجارية الكبـرى العامـة لأهل الجزيرة، ويباع فـيهـا تقريبا كل شىء ـ الحـرير ـ السلاح الزيوت وهى مـعرض لكثـير من عادات العـرب وأحوالهم الاجتـماعيـة. وأن فيها شـبها كـبيرا من مـعارض هذا العصر. فى العصر الحديث الأسواق أشد اختلافا. فقد تميزت الأسواق فى العصر الحديث بتخـصصها حيث أصبـحت أسواقا تجارية بحتـة ومختصة عقـال ـ غترة ـ الألبسة ـ المواد الغذائية ـ النـفط ـ وهى تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى

آخر ومن قـارة إلى أخرى وأصـبحت أسواقـا جديدة لم تعرف مـن قبل، وهناك أسواق عالمية وهناك أسواق محلية. ووجدت أسواق جديدة لمْ تعرف من قبل مثل أسواق الأوراق المالية وأسواق النفط، أما الأسـواق التجارية فى كل بلد فهى أيضا تخضع لقوانين مثل قوانين الجمـارك ـ الضرائب. وأصبح للأسواق دور هام وأكثر تعقيدا حـيث إن أى دولة لا تفتح أسواقها أمام دولة أخـرى قوية مما قد يؤدى إلى حرب منها سواء كانت هذه الحرب سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

بعد دراسـتنا للسوق فى شرق الجزيـرة العربية أتمنى أن أكون قـد وفقت فى تغطية هذا المجال من الناحية التاريخيـة وأتمنى من الجهات الرسمية لدول المنطقة أن تحافظ على السوق على الأقل من الناحيـة التراثية ولو بالإبقاء على بعض الأجزاء وجعله خاصا للحـرف اليدوية القديمة والصناعات التقليـدية، كشاهد على الدور الذى لعبه السوق فى الحياة العامة ولاسيما الحياة التجارية، وذلك بعد ما تمت إزالة معظم الأحـياء والأسواق القـديمة واستـبدلت بالبناء الحديث علـى النمط الغربى المستورد. صحيح تم بناء أسواق على الطراز الإسلامى مثل سوق الشارقة، إلا أننا نطالب بتعميم هذه الـتجربة الجيدة، ومن ناحية أخرى نـطالب أيضا بالحفاظ على الأسواق القديمـة أو إعادة إحيائها من جديـد فى ظل الظروف المادية الحالية. لأن القديم هو الأصالة وامتـداد للحاضر ومكمل لمستقبل الحضارة الإسـلامية الراسخة الجذور، كما أتمنى أن تزيد الدراسات والأبحاث فى هذا المجـال الذى يعتبر قاصرا ولم يتناول من قريب أو بعيد.

الفصل الثالث



تحديات الأمن الاجتماعى فى الجزيرة العربية

قدم هذا البحث إلى الحلقة النقاشية الحاديه عشرة عن: الأمن الاجتماعى لدول الخليج العربى ـ الديوان الأميرى [illegible] الكويت 18 ـ 20 مارس 2000.

مقدمة

شهد مفهوم الأمن الاجتماعى تغيرات كثيرة فى الآونة الأخيرة فى دول مجلس التعاون انطلاقا من تسارع الأحداث وتسارع التطورات الاجتماعية السريعة مع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدور الذى يلعبه فى تطور البشرية وفى المفهوم الانسانى للفرد والمجتمع فى دول مجلس التعاون، ومن هنا كان يجب التفكير باحترام الإنسان والمواطن العربى فى مجلس التعاون وحقوقه وتفكيره وحريته لكى يبدع ويعيش فى أمان دون خوف، وإيجاد آلية عملية عبر مؤسسات المجتمع المدنى لتفعيله. وتعتبر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أهم مقومات الأمن الاجتماعى لإزالة الآثار النفسية من المخاوف التى قد يتعرض لها المواطن فى المجتمع.

أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية أمن المجتمع وأصبحت حماية الأمن العضوى للمواطن أو الأمن الاجتماعى بأفراد المجتمع، هدفًا رئيسيًا يتصدر غيره من الأهداف، وأن ضمان هذا الأمن الاجتماعى يرتبط بالحكومة، حيث يرتبط الأمن الاجتماعى بالتهديدات التى تواجه المجتمع العربى فى مجلس التعاون فى أوقات معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التى تتم داخل المجتمع الواحد، إذ كثيرا ما يتعرض لاعتداء خارجى من جانب مجتمع آخر. وبهذا يعنى الأمن الاجتماعى أن يكون المجتمع فى كيانه الذاتى وشخصيته القومية بعيدا عن تسلط أو تهديد أى قوة خارجية ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومى فى منأى عن أى تهديد خارجى سواء أكان الإحساس بفعل الغياب الحقيقى لأى خطر أو أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه فى الوقت الذى يظهر فيه.

نجد هناك بعض الثوابت الأساسية للأمن الاجتماعى يمكن تحقيقها فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون، كالحريات الأساسية وحقوق الإنسان ـ الحرية والحقوق الفردية ـ مفهوم الديمقراطية والمشاركة الشعبية وعدم التخوف منها حيث نجحت التجربة الكويتية لتحقيق أهم عناصر الأمن الاجتماعى وخاصة من الناحية النفسية بحرية التعبير واختيار ممثلين عن الشعب عن طريق المؤسسات الديمقراطية، وتعميم هذه التجربة فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون لتحقيق الأمن الاجتماعى بعد أن أثبتت جدواها ونجاحها، حيث كان وقوف الشعب العربى فى الكويت مع الشرعية أثناء الغزو العراقى، وهذا ما أظهره من خلال مؤتمر «جدة» الذى عقد فى السعودية، مما يقوى الأمن الاجتماعى لدى أبناء المجتمع العربى فى مجلس التعاون إضافة إلى مفهوم الدستور والبرلمان والسلطة السياسية والمحكمة العليا الدستورية ومؤسسات المجتمع المدنى.

مفهوم الأمن

تعنى كلمة الأمن، عدم الخوف والإحساس بالطمأنينة الذى يشعر به سواء بسبب غياب الأخطار التى يمكن أن تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها مما يسمح له بأن يضرب فى الأرض فى كافة الاتجاهات والمجالات التى تتيح له فرصة إشباع حاجاته وضمان بقائه، فالأمن يعنى التحرر من الخوف ويترتب عليه إحساس بالقدرة على الحركة لمواجهة متطلبات الحياة، فالخوف حالة تنتاب الإنسان عندما يشعر أن جانبا من جوانب حياته أو حياته كلها أصبحت فى لحظة معينة عرضة للتهديد سواء بسبب عجز ذاتى عن الحركة أو نتيجة ظروف قاصرة تعترض حركته ولعل الإنسان الأول قد مر بهذه الحالة عندما وجد نفسه وحيداً فى مواجهة الطبيعة حيث لم يكن قادراً بمفرده على صيانة وجوده وبأمان فى ظل الظروف القاسية التى أحاطت بحياته، ورغم أنه شعر بالأمن بعد أن ارتبط بأخيه الإنسان ثم بالجماعة إلا أن الخوف لم يختف وبدأ

بإشكالية أخرى، فقد برزت مع الحياة الاجتماعية دوافع جديدة وأصبح يعرف: «بالأمن الاجتماعي»، فقد وجد الإنسان نفسه في مواجهة أولئك الذين لا يتقيدون بالضوابط الاجتماعية أي أنه وقع في أحيان كثيرة فريسة لأولئك الذين يخرجون تحت تأثير الرغبة الجامحة في إشباع حاجاتهم الغريزية على القوانين وقواعد الأخلاق السائدة في مجتمعاتهم ليعيثوا فيها مفسدين ولايزال الإنسان حتى يومنا هذا عرضة لذلك[1].

لا ينصرف الأمن إلى ذات الإنسان وحده وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل ما يرتبط بوجوده وأن هدف الأمن هو حماية طريقة الإنسان بكافة جوانبها، وأن حماية ممتلكات الأفراد وصيانتها أمر لا ينفصل عن أمن الإنسان واستقراره. وإذا كان من الصعب وضع حد لانتهاك حق الملكية فإن ذلك يعني الوصول إلى حالة تختفي فيها الحقوق الفردية وخاصة تلك المتعلقة بالملكية، والأدوات الرئيسية للدفاع عن الملكية ضد أي انتهاك هي بصفة عامة أدوات الأمن. وأن مفهوم الأمن فيما يتصل بالملكية يرتبط بالتقنية التي تضمن حمايتها وإحباط جميع المحاولات التي تعمل على تهديدها والتقنية في هذا الخصوص تدور حول العديد من المبادئ أبرزها تعدد إجراءات الأمن، فتحقيق الأمن لم يعد يقتصر على إجراء واحد وإنما على مجموع الإجراءات الملائمة والمناسبة وكذلك تناسب إجراءات الأمن مع حجم التهديد المحتمل سواء من حيث مقدار الوقت أو المال الذي ينبغي إنفاقه في هذا المجال. فالجهد الذي يبذل على الأمن يعتمد على حجم المخاطر المتوقعة لكي يصبح في الإمكان وقف التهديد أو التقليل من آثاره[2].

يشير مفهوم الأمن أيضا إلى حماية النظام السياسي القائم من أعمال التمرد أو محاولات التغيير، وهذا ما يحدث في الأنظمة القمعية الشمولية والتي تستخدم

1 ـ د. عطا محمد صالح زهرة ـ في الأمن القومي العربي ـ ص32.

2 ـ د. عطا محمد صالح زهرة ـ نفس المرجع ص33.

فيها أجهزة أمن الدولة كافة الأساليب والوسائل لتدعيم الفئة الحاكمة بالمحافظة على تبعية السكان وولائهم للنظام السياسى القائم وهذا ما يتعارض مع الأمن الاجتماعى وحقوق الفرد فى المجتمع، وأن عمليات القمع التى يستخدمها البوليس تعنى التعرض لأمن المواطنين الذين لا يعلنون صراحة ولاءهم للنظام السياسى القائم، وأن ارتباط الفرد بالمجتمع ألقى مسئولية أمنه على ذلك المجتمع، ففى القبيلة أخذ الشيخ على عاتقه ضبط حياة الأفراد وفقًا للعادات والتقاليد القبلية التى استقرت بحيث أصبح الخروج عليها موضع استنكار من جانب المجتمع القبلى ومحل عقاب، ذلك أن تلك العادات والتقاليد والأعراف تتضمن تحديد حقوق الفرد، وفى المجتمعات المعاصرة أخذت الحكومة على عاتقها هذه المسؤولية وأصبحت حماية الأمن العضوى لأفراد المجتمع هدفًا رئيسيا يتصدر غيره من الأهداف، وأن ضمان الأمن الاجتماعى يقف خلف إنشاء الحكومة فهو الذى دفع المجتمع إلى تشكيلها، ولهذا وجدت الحكومة لحماية أولئك الذين أنشأوها وهم أفراد المجتمع[1].

المجتمع:

تعنى كلمة المجتمع: «كيان جماعى من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده فى الزمان والمكان». فجماعة الكيان البشرى تنطوى صراحة وضمنا على حد أدنى من السكان الآدميين الذين يرتبطون ببعضهم البعض مما يجعل منهم «كيانا»، وليس مجرد حشد من الأفراد المتفرقين، فشبكة التفاعلات بين هؤلاء البشر تفترض بالضرورة وجود أداة للتفاعل أهمها اللغة «المشتركة»، والتفاعل بدوره تنبثق عنه «علاقات» بين أجزاء هذا الكيان البشرى بأفراده أو جماعاته، فقد تكون علاقات تعاون أو تنافس أو صراع أو خليطا منها جميعا. واستمرار التفاعل والعلاقات بين

1 ـ د. عطاء محمد صالح زهرة ـ نفس المرجع ص35.

أجزاء الكيان البشرى هو الذى يبلور طريقة أو أسلوبًا للحياة بين هؤلاء البشر ونمطا للتفاعل بينهم وبين بيئتهم الطبيعة الجغرافية، أما الثقافة -أو الحضارة فهى النتاج المادى والمعنوى المتراكم من تفاعل وعلاقات هؤلاء البشر فى مكان معين على مر السنين والأزمان حيث ينتج أيضا ما يسمى بالنظم أو المؤسسات الاجتماعية وهى مجموعة من القواعد والآليات التى تنظم سلوك الأفراد والجماعات وهم بصدد إشباع حاجتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم ومنها العائلة أو الجماعات القرابية التى تشبع حاجات الأفراد المادية والمعنوية بشكل يومى مباشر، وكذلك النظام الاقتصادى الذى يعبئ وينظم نشاط الأفراد وسلوكهم فى إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، والنظام السياسى الذى يوفر الأمن الداخلى والدفاع الخارجى لهذا الكيان البشرى الجماعى، وكلما شعر البشر فى هذا الكيان بأهمية جانب من جوانب حياتهم معا فإنهم ينظمونه أو يمارسونه ويتم تقنينه عرفًا أو كتابة، وقد يتسم بالرضى والتراضى بين أفراد المجتمع أو بالقوة والإكراه بواسطة جماعة على بقية أفراد هذا الكيان البشرى وجماعاته[1].

ظلت القبيلة، إذاً، هى وحدة التنظيم الاجتماعى - السياسى - الاقتصادى الرئيسية فى الجزيرة العربية. هذا بكل ما يعنيه مصطلح «القبيلة»، كوحدة قرابية (تقوم على رابطة الدم والنسب)، متضامنة فى وظائف الإنتاج والاستهلاك، وفى وظائف الدفاع والتكافل، ويحكمها هيكل من علاقات السلطة، فى قمته شيخ، أو شيوخ القبيلة، وينطوى على تقسيم بدائى للعمل لا يدخل فى هذا التعريف «للقبيلة» أى مقولات استشراقية أو رومانسية، من قبيل أنها «مكتفية ذاتيا»، أو أنها «عالم مستقل بنفسه»، أو أنها فى صراع دائم مع غيرها من قبائل أو مع التجمعات المستقرة فى الريف والحضر القريب منها. لا لأن جزءاً من كل هذه المقالات غير صحيح، ولكنها ليست سمات هيكلية دائمة أو مطلقة. فهى توجد فى بعض

1 - د. غسان سلامة وعبدالباقى وخلدون النقيب - المجتمع والدولة فى الوطن العربى ص39.

الحالات، وليس فى كلها. وإن وجـدت فى بعض الحالات، فهى نسبيـة وظرفية. وأهم من هذا وذاك، أن معظم قـبائل ومجـتمعات الجـزيرة العربية كـان بينها من التنوع الاقتصادى والاجتماعى، ومن ممارسـات التعاون والتبادل السلمى، بقدر ما كان بينهـا من التجانس أو ما بينهـا من التنافس والتصارع. لقـد كانت هناك ثلاثة أنواع من نمط الإنتاج الأولى على الأقل، هى: الرعى، والزراعة، والصيد (البرى والبحرى). وقـد غلب نمط أو أكثر من هذه الثلاثة فى بعض القـبائل، وليس فى بعضها الآخر. كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية، وبخاصة بين القبائل الأكثر استقرارا فى المدن والقرى، وخصـوصا فى اليمن والحجاز، طوال الفترة من القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر. ولكن هذا الإنتاج الأولى والحرفى كان بالكاد يكفى لسـد الاحتـياجـات الأساسيـة. ومن ثم لعـبت التجـارة، لسد الحـاجات الأخرى، دوراً رئيسيًا فى حياة كل التكوينات الـقبلية فى الجزيرة العربية، على مر العصور، بما فيها عصر ما قبل الإسلام. واستمر الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر. وإذا تكون «فائض اقتـصادى»، وكان يتكون عادة مثل هذا الـفائض، فإنه لم يكن من أنماط الإنتـاج الأولية، التى مـارسـها أهل الجـزيرة العـربية. ولكن مـثل هذا الفائض تكون من التجارة، الطويلة والقصيرة، وبنوعيها المقايضة والمضاربة[1]. أى فى أن يدفع شخص ما - وغـالبًا ما يكون تاجراً - مالا أو بضاعة يـتجر بها على أن يقـتسـما الربح بـعد سـداد رأس المال ولكن القسـمـة تطورت إلى ثلث الربح للمـضارب وثلثى الربح لصـاحـب رأس المال أو البضـاعة ومـرد هذه القسـمة أن صاحب المال يتحمل الخسارة وحده[2].

سادت تجارة المقايضة فى التعـاملات الداخلية. وهى نمط شائع ومعروف فى معظم المجـتمعات. أمـا تجارة المضاربة، فقـد كانت أقرب ما يكون إلى «التـجارة

1 ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص143.

2 ـ د. خلدون حسن النقيب ـ المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ص32.

المتجـولة»، وقد سـادت فى موانئ الجـزيرة العربيـة. وهى معـروفة منذ مـا قبل الإسلام. وقد اشتـغل بها الرسول محمد ﷺ نفســه قبل نزول الوحى عليه. وقد عرفت أيضًا باسم تجارة «المقايضة» أو «القراض». ويتلخص هذا النمط فى أن يدفع شخص ما (من الأثريـاء أو كبار التجار) إلى تاجـر آخر مالا أو سلعًا يتـجر بها، على أن يقتسما الربح، بعد سداد رأس المال. وهذا مـا كانت تفعله السيدة خديجة (الثرية) مع رسول الله محـمد بن عبدالله ﷺ (التاجر المتـجول فى رحلتى الشتاء والصيف). وقد استمر هذا النوع من التـجارة إلى وقت قريب. وإن كانت قواعد اقتسام الربح قـابلة للتعديل، طبقًا لنوع المخاطر التى يتـحملها صاحب رأس المال وحجمها. ومنذ أواخر العصر العـباسى، أصبحت هذه النسبة ثلثى الربح لصاحب رأس المال أو البضـاعة، وثلثـه للتاجر المتـجول. والتاجـر المتجـول (وليس البائع المتجـول) هذا، هو الذى كان عـماد مـا نطلق عليه هنا مـصطلح تجارة المسـافات الطويلة. فهو الذى كان يسـافر بين موانئ الجزيرة وشرق أفريقـيا، والهند، ومصر والشام والعراق. وكـان من حقه أن يعقد أكـثر من صفقة خـلال رحلاته الطويلة (كأن يبيع ويشترى ويبيع مرة أخرى) قبل أن يعود إلى موطنه، حيث صاحب رأس المال. هذا النوع من النشــاط التجارى، كـما نرى، لم يكن يمثـل نشاطًا رئيسـيًا فـقط، ولكنه المصــدر الرئيـسى أيـضًا، إن لم يـكن الوحـيـد، لتكوين الفـائض الاقتصـادى، فى الجزيرة العربيـة. كما أن التأكيـد على هذه الحقيقـة من شأنه أن يضع مظاهر النشاط الأخرى فى حجمها الطبيعى، ونقصد أنماط الانتاج الأولى أو الكفافى من ناحيـة، والنشاط الغزوى (نهب القوافل والقبائل الأخـرى) من ناحية ثانية. فهذان النشاطان كانا ثانويين، وكـانت التجارة هى النشاط الرئيسى. كما أن سيادة النشاط التجارى بهذا المعـنى، كانت تنطوى على قدر غير بسيط من التنظيم والالتزام بقيم ومعايير صـارمة، تتناقض مع صورة الفوضى «الهوبزية»، أى صراع

الجميع صد الجميع، التى توحى بها أحيانًا بعض الكتابات العربيه والعربية عن مجتمع الجزيرة العربية بين القرنين الثامن والثامن عشر[ا].

كانت التجارة تعنى أيضًا ضرورة بلورة نوع من «السلطة الحاكمة». وقد عرفت مجتمعات الجزيرة مثل هذه السلطة أو السلطات بشكل دائم. وكانت تتمثل أساسا فى وجود قبيلة رئيسية، أو تحالف عدة قبائل، تقوم بتقنين (غير مكتوب عادة) لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الدفاع والوساطة والفصل فى المنازعات. هذه السلطات الحاكمة، كانت محلية وليست مركزية. فقد كان لكل مجموعة من القبائل «وطن» يتحركون في إطاره، يستقرون جزءًا من العام يزرعون ويحصدون أو يصيدون، ويتجولون جزءًا من العام يرعون أو يتاجرون. ومن ثم كانت السلطة فى إطار هذا «الوطن» المعروفة رقعته بالتقريب (دون علامات حدود بالمعنى الحديث). وفى ثلاثة مواضع، على الأقل، كانت هناك سلطات حاكمة فى أسر معروفة، جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية، منذ القرن العاشر للميلاد. ونعنى بها اليمن، حيث ظلت الامامة مستمرة فى أسرة حميد الدين إلى عام 1962، والحجاز، حيث ظلت الأسرة من الأشراف الهاشمية تحكم فى ظل الدول الإسلامية المتعاقبة إلى عام 1926 ثم انتقلت إلى الأردن حاليا وهى بالتالى أقدم أسر حاكمة فى العالم، وعمان، حيث تتالت أسر حاكمة، كان آخرها الأسرة الحالية، التى بدأت سلسلة سلاطينها عام 1749م، ويلاحظ بالطبع أن هذه السلطات السياسية المستمرة والمستقرة نسبيًا، كانت كلها على سواحل أو قرب سواحل شبه الجزيرة، وفى مجتمعات محلية ذات قاعدة إنتاجية متعددة الأنشطة (زراعة، رعى، صيد، حرف، وتجارة). ولكن حتى فى قلب الجزيرة العربية، حيث لا نجد مثل هذه الدرجة من الاستمرار والاستقرار للسلطة السياسية الحاكمة، فإن الذين قاموا بهذه الوظيفة السياسية، كانوا دائمًا قبائل، أو عشائر من قبائل معروفة مثل قبائل الشمر أكبر قبائل نجد وأعظمها وكذلك العجمان والمطير والعتبان

ا ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص144.

والمرة والحروب والعوامر والمناطير والمناهيل. تجمد النظام السياسى القبلى فى شرق الجزيرة العربية نتيجة لتدخل عنصر خارجى مثل الاستعمار المسيحى البريطانى مما أثر فى مرونة النظام السياسى التقليدى فى المجتمع القبلى فحولت الشيخ من قائد تقليدى لذلك المجتمع إلى حاكم وإذا اقتضى الأمر مدعوم من الاستعمار المسيحى البريطانى، هذا التجميد أيضًا أثر تأثيرًا ضارًا فى عملية التحول من القبلية إلى الدولة[1].

فرغم أن كل قبيلة كان لها هيكل سلطة داخلية خاص بها ـ ويتمركز عادة حول كبار العشائر والبطون ـ إلا أنه إلى جانب ذلك، كانت هناك قبائل تتمتع بسلطة سياسية تتجاوز حدودها وتمتد على عدد أكبر من القبائل المجاورة لها. وكانت معايير امتلاك هذه السلطة السياسية الأوسع معروفة. منها نسب القبيلة وأصالتها، وحجمها، وقوة بأسها، وتحالفاتها مع قبائل أخرى. فهناك هرمية معروفة لقبائل الجزيرة، حسب أصالتها (أى تسلسل نسبها من يعرب، ثم عدنان وقحطان، إلى الوقت الحاضر)، وصفاء هذا النسب (أى إذا كانت القبيلة قد تصاهرت مع قبائل على مستوى الأصالة نفسه. . وما إلى ذلك). وبصرف النظر عن مدى دقة هذا النسب وصدقه (حيث تختلط الأساطير بالحقائق)، إلا أن عرب الجزيرة العربية كانوا، وما زالوا حتى يومنا الحاضر، يأخذون هذا الأمر مأخذ جد شديد[2].

يعتمد شكل السلطة فى مجتمع الجزيرة العربية على التشكيل العشائرى والقبلى، فسلطة العشيرة والقبيلة ترتكز على تقاليد ونفوذ الجماعة التى تحددها طبيعة الإنتاج الريفى أو اليدوى أو البحرى والتى تظهر فى علاقات القرابة وقوة الزعيم، ذاك المجتمع التقليدى تحول بفضل النفط إلى مجتمع جديد له سمات

1 ـ د. محمد الرميحى ـ الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات الخليج ص7.

2 ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص145.

مشتركة فى البناء والوظيفة وأفرزت طبقات جديدة لم تكن معروفة من قبل ـ العمال ـ الطبقة المتوسطة من موظفين وصغار التجار ـ الطبقة التجارية الوسيطة والكبيرة، كما أصبحت لهذا المجتمع بإفرازاته الجديدة شبكة من العلاقات الاجتماعية التى تتناسب مع طبيعة الإنتاج الاقتصادى الجديد من النفط[1].

يحتوى هذا النظام فى بلورة السلطة السياسية، على بذور عدم الاستقرار. فالقبيلة الواحدة، كانت تنمو على مر الزمن، وتتشعب عشائرها، وبطونها وأفخاذها. وكانت هناك، بالتالى منافسة حادة بين هذه العشائر والبطون والأفخاذ، على من يتحدث باسم القبيلة، ويمارس السلطة نيابة عنها لا فى داخل القبيلة فقط، ولكن على القبائل الأخرى المتحالفة أو الخاضعة أيضًا. أى أن النوع الأول من عدم استقرار السلطة السياسية كان ينبع من داخل القبيلة نفسها، فإذا احتدم التنافس والصراع لمدة طويلة داخل عشائر هذه القبيلة وبطونها، فإنه يضعفها عمومًا فى مواجهة القبائل المتحالفة معها أو الخاضعة لها. وقد تتحدى سلطتها، وتحاول أن تحل محلها فى القيام بالوظيفة السياسية الأوسع. وكان هذا بدوره يخلق نوعًا ثانيًا من عدم الاستقرار. وأحيانًا تداخل الصراع الداخلى فى القبيلة نفسها مع الصراع خارجها. ففى منافسة بين فرعين من القبيلة نفسها، قد يستعين كل طرف منهما بقبيلة أخرى لتنصره على منافسه من قبيلته. وربما كانت هذه اللحظات الصراعية هى التى سجلها الرحالة، ومنها استنتجوا وجود حالة فوضى وحرب دائمة بين القبائل، وتناقلها عنهم الرواة، حتى أصبحت تلك هى الصورة النمطية عن الأحوال السياسية والاجتماعية فى الجزيرة العربية. ما نريد أن نخلص إليه هو أن مجتمعات الجزيرة العربية ما كان لها أن تستمر إلى اليوم، إلا بوجود نسق اقتصادى ـ اجتماعى ـ سياسى يضمن ويوفر الشروط الضرورية لاستمرار هذا

---

1 ـ د. محمد الرميحى ـ الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات الخليج ص6.

البقاء، حتى لو كانت دعائم هذا النسق وقواعد التفاعل فى داخلة تبدو «غريبة» للمراقب الخارجى. فإلى جانب السلطات السياسية الثلاث، المستقرة والمستمرة، (بالمفهوم المعتاد فى مجتمعات أخرى) فى الحجاز واليمن وعمان، منذ القرن العاشر للميلاد، وجد دائمًا «المقابل الوظيفى» (Functional Equivalent) لهذه السلطة السياسية فى كل أنحاء الجزيرة، على مرّ العصور. صحيح أن هذه الأخيرة كانت تبدو أقل استقرارًا وأقل استمرارًا، ولكنها كانت موجودة دائمًا. وكانت عناصرها البشرية من قبائل معروفة، أو معترف بحسبها ونسبها وكبر حجمها وبأسها وشجاعتها. وكان يوطد من «شرعيتها» إما انتسابها (أو ادعاء نسبها) إلى قريش أو البيت النبوى الشريف، أو احتضانها لرسالة دينية، أو دفاعها عن أحد المذاهب الإسلامية. ولذلك لا يأتى القرن السادس عشر، وعودة الاحتكاك المكثف بالعالم الخارجى، إلا ونجد أسرًا حاكمة فى كل بقاع الجزيرة والخليج العربى. فالعثمانيون الذين غزوا المشرق فى أوائل ذلك القرن، مدوا فتوحاتهم من العراق جنوبًا إلى بقية شواطئ الخليج العربى حتى مسقط. وقد وجدوا أسرًا حاكمة من قبائل رئيسية، فاعترفوا بها وأقروا سلطاتها المحلية، ما دامت تعترف للسلطان العثمانى بالولاء، وذلك جريًا على سياستها المرنة فى إدارة الدولة الإسلامية الواسعة. لم يتوغل العثمانيون فى عمق الجزيرة العربية، فلم يكن هناك من حافز اقتصادى أو استراتيجى لذلك. ولكن حينما كانت تخرج من قلب الجزيرة العربية حركات أو قبائل تتحدى السلطنة أو تهدد مصالحها، فإنها كانت تجرد الحملات العسكرية، بالأصالة أو بالوكالة، لتأديبها أو القضاء عليها. وهذا ما حدث مثلا مع الوهابيين السلفيين فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فلو ظلت هذه الأسرة فى نجد (منطقة الدرعية بالرياض)، وهيمنت على كل قلب الجزيرة العربية (وهو ما قامت به فعلا)، ولم تتجاوزها إلى شرق الجزيرة العربية وجنوب العراق

كمـا قامت بالاعتداءات وسلب ونهب وقطع الـطريق وقاموا بأعمـال إرهابية على الحجاج وتدمير المناطق المقدسـة فى المدينة المنورة ومكة المكرمة وكذلك فى العتبات المقدسة فى كربلاء حيث ضريح سبـط رسول الله محمد ﷺ حيث ارتكبت مذابح ضد الشيعـة فى العراق ومن ثم طلب المسلمون من العثمانيين القـضاء على حركة الخوارج فى السعودية ومن ثم كـانت حملة محمد على من مصـر ضده، كما هو معروف[1].

حينما بدأ المستعمرون المسيحيون البرتغاليون، ثم الهولنديون، ثم البريطانيون ينافـسون العرب وسـفنهم التجـارية فى بحر العـرب والمحيط الهنـدى، كان لابد للصراع أن ينشب مع هذه القـوى الأوروبية طوال القرنين التاليين (السـادس عشر والسابع عشر). وكـان العرب يخسرون الجولة بعد الأخرى لمنافـسيهم الأوروبيين. فهـؤلاء كانوا جزءاً من نهضـة أوروبية صاعدة، تـعتمد على مـقومات اقتـصادية وتنظيمية وعلمية أكثر حداثة، وأسرع تراكمًا. كانت سفنهم أكبر، ومدافعهم أقوى وأبعد مدى، وشبكة علاقاتهم التـجارية أوسع وأعمق، ورؤوس أموالهم أضخم، والتأمين عليها أضمن. لذلك كانت كل العوامل فى صالحهم، وكان لابد لهم من الانتصـار على تجار «المضاربة» أو «المقايضـة»، الذين لم يطوروا كثيـراً فى أساليب تجارتهم ولا فى حجم سفنهم وسرعتها ولا قوة مدافعهم. ولم يكن لهم أن يقدروا على ذلك، حتى لـو أرادوا. فقد كـان المجتمع الذى يتـاجرون نيـابة عنه (الجزيرة العربية)، كبقية الوطن العربى، قد تخلف عن ركب التطورات الاقتصادية والعلمية والتنظيمـية التى كانت مـحتدمـة فى أوروبا، منذ ما بعد نهـاية الحروب الصليبـية المسيحية مباشرة، أى بدءاً من القرن الرابع عشر. كانت تجارة المسافات الطويلة هى التى تحقق الفائض الاقتـصادى فى الجزيرة العربية. وكانت الأسر والقبـائل الحاكمة تستحوذ على جزء كبير من هذا الفائض، إما لأن بعضها كان شريكًا مباشراً (برأس مال) فى هذه التجارة، وإما مقابل الوظيفة الدفاعية والسياسية التى يقوم بها لحماية السفن والقوافل ورعايتها. وباشتداد منافـسة الأوروبيين الناجمة لهذه التجارة، كان

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المجتمع والدولة فى الوطن العربى ـ ص146.

لابد أن يتناقض الفائض. وقد مثل ذلك أزمة مبكرة للسلطات السياسية ولمجتمع الجزيرة العربية عمومًا، فتحولت بعض سفنهم وتجارهم إلى «القرصنة» فى بحر العرب والمحيط الهندى، الأمر الذى جلب حملات التأديب المسيحية الأوروبية إلى شواطئ الجزيرة العربية، من عدن إلى البحرين، ثم إلى احتلال المسيحيين الأوروبيين (البرتغاليون ثم البريطانيون) لنقاط استراتيجية على هذه الشواطئ، وتشييد القلاع لمراقبتها، ثم لبناء المخازن ومحطات التموين فيها. ومع بداية القرن الثامن عشر، لم يكن أمام شيوخ القبائل فى هذه الأشرطة الساحلية إلا الإذعان للأمر الواقع، ما داموا عاجزين عسكريًا[1].

تشكل المجتمع فى شرق الجزيرة العربية قبل النفط من تجمعات سكانية قبلية وقد حدد نوع حياة الصحراء والبحر طبيعة الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى. فالتنقل والترحال سعيا وراء مصادر المياه والرعى والتنقل حول الشواطئ المفتوحة بحثا عن الصيد البحرى للاكتفاء الذاتى أو المقايضة كل هذا أفرز نظما سياسية تتناسب مع أنماط الإنتاج هذه، فقامت العلاقات السياسية على أسس ومفاهيم قبلية وأسرية، وكان للصدفة التاريخية ـ وهذا عامل جديد ـ أن تجمدت هذه العلاقات السياسية لفترة ليست قصيرة من الزمن فى شرق الجزيرة العربية نتيجة لتدخل قوى مسيحية استعمارية أوروبية وخاصة بريطانيا التى جمدت أو علَّبت النظام السياسى دون أن تساير التغير الحادث داخليا فى هذه المجتمعات[2].

أما التجار العرب، فقد تحولوا تدريجيًا إلى وكلاء محليين وموزعين للشركات التجارية المسيحية الأوروبية الجديدة، وبخاصة شركة الهند الشرقية، التى يملكها البريطانيون. وكانت هذه بداية الاختراق والهيمنة المسيحية الأوروبية

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص147.
2 ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص7.

المباشرة على سواحل الجزيرة العربية. وستزيد هذه الهيمنة طوال القرنين التاليين، وستحدث تأثيرها على تشكيل المجتمع العربى وظهور الدولة فى هذه المنطقة.

تسمح الثقافة والنظم أو المؤسسات الاجتماعية باستمرار الكيان البشرى الجماعى وبنائه وتجدده فى الزمان والمكان، والمجتمع بكل أجزائه كيان متغير ويكاد يكون التغير شرطًا لازمًا لوجود المجتمع واستمراره، ومصادر التغير الاجتماعى أو عوامله ونوعيته قد يكون داخليا بفعل التراكم والحركة الذاتية وضرورات التكيف مع البيئة وبعضها الآخر قد يكون خارجيا بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى سواء أكان ذلك فى صورة سلمية أم عنيفة، وعادة ما تتقاطع عوامل التغير الاجتماعى الداخلية والخارجية بصورة جدلية مع «النظام العالمى» الذى بدأ فى التبلور. لا يمكن فصل موضوع الأمن الاجتماعى الداخلى عن الأمن الخارجى، وكلما كانت المشاركة السياسية قوية وفعالة كانت الجبهة الداخلية أكثر صلابة وقوة، وها هو الاتحاد السوفيتى ينهار داخليا وهو ثانى أقوى قوة خارجية على وجه البسيطة حيث يقول د. أنور قرقاش من جامعة الإمارات: «فحماية الجبهة الداخلية لا تتم فقط عن طريق بناء أجهزة المخابرات كما يتصور البعض بل عن طريق بناء مؤسسات المشاركة والاستمرار فى التطور الاقتصادى وعدالة التوزيع وضمان الحريات وسيادة القانون والمساواة فى معاملة كافة قطاعات المجتمع[1].

ومهما كان حجم المجتمع ومستواه التطورى لابد أن يأخذ بنظام لتقسيم العمل الاجتماعى الذى أصبح أكثر كثافة وتقنينا بالتخصص والتخصص الدقيق، ولكل مجتمع آلياته المادية والمعنوية فى تقسيم العمل والموارد البشرية على أوجه النشاط الانتاجى والخدمى، وينتج عنه «التباين الاجتماعى» التى بتنوع إلى فئات أفقية ورأسية حسب هيكل القوة ممثلا بالنظام السياسى القائم فى المجتمع مما يعنى

1 ـ د. أنور قرقاش ـ تحديات الأمن الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ص15.

تباينا فى حظ الفئات المختلفة فى المجتمع من الثروة والسلطة والمكانة واستمرار هذا التباين يؤدى إلى نشأة الطبقات الاجتماعية، والتراتب الطبقى هو أحد أنواع التباين الاجتماعى منها التنوع السلالى، والدينى واللغوى والقبلى والريفى - البدوى - الحضرى، وقد يكون مصدر ثراء ثقافى للمجتمع أو مصدر توتر كامن أو ظاهر، بأن يكون انتماء الفرد إلى أصل قبلى أو سلالى أو دينى محدداً لفرصة فى الحصول على امتيازات معينة أو حرمانه منها بصرف النظر عن القدرة أو الكفاءة وما لم تكن هناك توابع ثقافية وقيمية تمنع هذا التباين الموضوعى من أن يصبح قضية خلافية فإنه يؤدى إلى صراع اجتماعى سلمى أو عنيف داخل المجتمع وقد يؤدى تفتيت المجتمع أو انقسامه إلى مجتمعين أو أكثر. هناك أقطار عربية تقل فيها نسبة الجماعات الاثنية عن 15 بالمائة وهى قطر، والسعودية، واليمن وعمان. فى هذه الأقطار، يمكن أن نقول إن الغالبية العظمى من السكان شديدة التجانس إثنيا، من حيث إنهم عرب لغة وثقافة، ومسلمون دينًا، وسنيون مذهبًا وساميون حاميون سلالة. إذا أخذنا فقط السكان الأصليين أو المواطنين وليس الوافدين من العمالة المؤقتة، فإن سكان السعودية وقطر هم جميعًا عرب مسلمون (100 بالمائة)، وأغلبيتهم (حوالى 90 بالمائة) يتبعون المذهب السنى، وحوالى عشرة بالمائة فقط من مجموع مواطنى السعودية (9 ملايين)، وقطر (500,000) هم إيرانيون مسلمون، ولكنهم يتبعون المذهب الشيعى. ويتركز شيعة إيران فى السعودية فى الاقليم الشرقى المطل على الخليج العربى والمعرف باسم الاحساء.

اليمن: (حوالى 6,5 ملايين) تنقسم إلى جماعتين اثنتين رئيسيتين، هما: الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية، وتكاد تتساوى الجماعتان من حيث الحجم السكانى، حوالى 49 بالمائة لكل منهما، مع جماعات صغيرة من الاباضية (بقايا احدى فرق الخوارج) واليهود (الذين نزح معظمهم إلى اسرائيل بعد عام 1948).

ويتركز معظم الـزيديين فى المناطق الجبلية والشمالية لليـمن، ومازالوا ينتظمون فى تشكيلات قبلية. أما الشـافعية (أو الشوافع كما يطلق عليهم أحـيانًا) فهم يتركزون في السهول الساحلية لمنطقة تهامـة ومناطق التلال الجنوبية وحضرموت، وهم أكثر استقرارا في المدن وأقل انتظامًا فى تشكيلات قبلية. وهذا يعنى أن الانقسام المذهبى فى اليـمن يتطابق أيضًا مع الاسـتقطاب الجـغرافى والايكولـوجى والاجتمـاعى ـ الاقتصادى. وربما كانت مـحاور الاستقطاب الأخيرة هذه أكثر أهمـية من الانقسام المذهبى فى حد ذاتـه. فلا يعرف عن الزيدية مـثلا أى تعـصب مذهبى أو أى دور دينى نشط بين فرق الشيـعة، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الشـافعية. هذا رغم الفروق الفـقهيـة النظرية الكبيـرة بين الجماعـتين، ورغم الاختـلاف فى الطقوس والعبادات، ووجود مسـاجد مستقلة لكل منهما. ومع أن الشافـعية يمثلون نصف السكان (أو أكثـر من النصف فى نظر معظم المراقبـين)، إلا أن الشيعـة الزيدية قد حكموا اليمن منذ عام 898 إلى عام 1962 للميلاد من خلال منصب «الإمامة»، الذى يكتـسب أهميـة دينية وزمنيـة خاصـة فى المذهب الشيـعى. ورغم أن السنة الشافعية لا يعترفون فقهيًا بمعظم ما يذهب إليه الشيعة، إلا أن انتماءهم إلى النسب الشريف لسبط رسول الله محمد ﷺ التى أحـيط بها الأئمة الزيدية كأحفاد «لأهل البيت»، مصحوبة بمظاهر القوة والغلبة، قد جـعلت معظمهم يقدسون هذا التقليد لما يزيد عن عشرة قـرون. ولكن هذا الاذعان لم يكن عامًا أو دائمًا لأسـرة حميد الدين التى حكمت اليمن (إلى قيام ثورة 1962) حتى بين الشيعة الزيدية أنفسهم. وفى عديد من المناسبات، قامت قبائل زيدية بتـحدى سلطة الامام. فقد قام السيد محمد الهاشم، مع عدد من القبائل بمنطقة صعدة، بتحدى الامام يحيى (1904 ـ 1948)، وإعلان نفسه إمامًـا فى صعدة، إلا أن تمرده لم ينجح. ثم قامت عناصر أخرى بقيادة عبدالله الوزير باغتيال الامام يحيى عام 1948، واستولت على الحكم

فى صنعاء لمدة شـهر، قبل أن يتـمكن الامام أحمد (ابن الامـام يحيى) من تعبئة القبائل الموالية واقـتحام العاصمة وإعدام عبـدالله الوزير وحلفائه. وتعرض الامام أحمـد (1948 ـ 1962) لمحـاولة انقـلاب فاشلـة أخرى عـام 1955. وتوالت المحاولات إلى أن نجحت إحداها بواسطة مجموعـة من ضباط الجيش اليمنى بقيادة عبدالله السلال عام 1962، وذلك عقب وفاة الإمام أحمد، وقبل أن يستتب الأمر لابنه البدر فى الامامـة. ورغم أن السلال نفسه كان زيديًا، إلا أن مـعظم الضباط الذين قامـوا بالثورة كـانوا شافعـيين. ومنذ ذلك الوقت، وطوال الحـرب الأهلية (1962 ـ 1967)، أصبحت السلطة فى اليمن مشاعـًا بين عناصر شافعية وزيدية.

ولم يعـد الاستـقطاب المذهبى هو المحـور الأساسى فى الـنزاع على السلطة، فى العقدين الأخيرين. فـحتى قبل سقوط الامامة، كانت هناك مناسبات اسـتعان فيها الإمام الزيـدى بعناصر وقـبائل شـافعيـة لإخمـاد تمردات قبـائل زيدية (والعكس صحـيح)، بل إنه أثناء الحـرب الأهلية كـان الجانب الملكى بـقيادة الأمـير الـبدر (الزيدى) يضم عناصر شـافعية، وكـان الجانب الجمهـورى بقيادة عبـدالله السـلال (الزيدى) يضم عناصر شـافعيـة وزيدية على السواء. وكان العـون الخارجى لكلا الفريقين يأتى من السـعودية (حيث نظام الحكم السنى) ومن مصر (حـيث الأغلبية السنية). والذى نقـصده هنا هو أنه مع أن معظم من حاربوا مع الملكيـين كانوا من قبـائل زيدية، ومعظم من حـاربوا مع الجمـهوريين كانوا من الشـافعـيين، إلا أن الاستقطاب المذهبـى لـم يكن تامًا، ولـم يحاول أى من الفريقـين أن يرفع شعارات مذهبية صريحة أثناء الصراع، كمـا أن الذين ساعدوا كلا الفريقين (السعودية على الجانب الملكى، ومـصر على الجانب الجمهـورى) لـم يفعلوا ذلك لأسباب مـذهبية دينية، وإنما لأسباب ايديولوجية[1].

استـقر نظام الحكم الجمهـورى فى اليمن، وانتهت الامـامة الزيدية ربما إلى الأبد، ولكن اليمن لـم يستقـر سياسيًا. فقد شهـد عدة انقلابات عسكرية فى إطار

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص258.

الحكم الجمهورى وهو يشـهد تغيرات اجتماعـية واقتصادية عميـقة، احدها بسبب التأثير الهائل للثروة النفطية فى البلاد العـربية المجاورة وبخاصة السعودية، والثانى بسبب التأثير المحسوس للثـورة الماركسـية اللينينـية فى اليمـن الديمقراطـية إلى الجنوب، والتى هى امتداد بشرى وحضارى لليمن العربية. هذا فضلا عن المؤثرات الدولية، وبخـاصة من القـوتين الأعظم. وفى ظل هذه المؤثرات جميعًـا، نشأت محاور جديدة للصراع الاجتماعى والسياسى فى اليمن غطت على محور الانقسام المذهبى فى السنوات الأخيرة. ولكن مـا لم تنجح النخبة فى إرساء قواعـد راسخة للشرعـية ولانتقال السلطة، وتنـجز بناء مؤسسـات الدولة الحديثة، وتحدث تنمـية اجتماعية ـ اقتصادية متوازنة، وتضع حدًا للنمو الطفيلىّ لبعض الفئات، فإن اليمن سيشهـد المزيد من القلاقل فى السنوات المـقبلة. وفى جو الـقلاقل العنيـفة، من الممكن للمتـصارعين أن يستـحثوا الخلافات المذهـبية من جديد، مثلـما حدث فى لبنان فى السبعينيات.

بالنسبة إلى **عمان** (حوالى مليون نسمة)، هناك ثلاث تكوينات إثنية: أغلبية عربيـة مسلمة تتبع المذهب الخـارجى الاباضى (حوالى 70 بالمائة)، وأقلية عـربية مسلمة سـنية (حوالى 20 بالمائة)، وأقلية مـسلمة شيـعية (خلـيط من الإيرانيين والبلوش والباكستانيين حيدرابادية. يمثلون أقل من 10 بالمائة) والأسرة الحاكمة (آل بوسعيـد ومنهم السلطان الحالى قابوس) تتبع المذهب الأباضى. أمـا بالنسبة لإقليم ظفار فى عمان فجميـعهم يتمون إلى قبائل حضرمية فـى حين ينتمى قبائل عمان إلى قبائل الأزد فى اليـمن الشمالى إضافة إلى أن جـميع سكان ظفار من المذهب الشافعى فى حين أن العـمانيين إباضية وسنيـة على المذهب المالكى. ولكن الفروق بين الاباضية والسنة فى عمان ليست ذات وزن كبيـر أو محسوس فى الحياة اليومية أو فى الممارسات الرسـمية. وربما أكثر الفروق بين الاباضـية والسنة، هى الفروق بين الجماعـتين من جانب، والشيعة من جـانب آخر. فالشيعة فى عـمان يصنفون

أنفسهم ويصنفهم الآخرون «كشيعة إيرانيين متعصبين». ولكن هذا التصنيف لا يترتب عليه أكثر من اختلاف في أسلوب الحياة العائلية، وعدم التزاوج خارج الجماعة المذهبية، ولا يترتب عليه أى تمييز أمام القانون في الحقوق والواجبات. لا يمثل التنوع الاثني في عمان، مصدراً ظاهراً للتوتر والصراع. هناك محاور ومصادر أخرى لمثل هذا الصراع - مثل المحور القبلي والاقليمي (قبائل الجبال والداخل ضد نظرائهم في المدن والسواحل). والثورة التي نشبت في ظفار في الستينيات وأوائل السبعينيات لم ترفع لافتات اثنية (دينية أو مذهبية) ولكن شعارات ايديولوجية اشتراكية (ماركسية) وقومية. وهذا لا يعني عدم قابلية هذه الفروق الاثنية للتفجر، ولكنه يعني أنها في حد ذاتها، لا تمثل في الوقت الحاضر أهم مصادر التوتر. وهي قابلة للتفجر، فقط إذا تطابقت مع فروق طبقية وتمايزات سياسية واقتصادية حادة.

الأقطار العربية التي تحتوى على تكوينات اثنية (لغوية أو دينية أو مذهبية أو سلالية) تبلغ نسبتها ما بين 25 و35 بالمائة من مجموع السكان - أى في حدود المتوسط العام للوطن العربي ككل - هي التي نطلق عليها الأقطار المتوسطة التجانس، والمتوسطة التنوع إثنيا. وتضم هذه المجموعة أقطار هي: الكويت، والإمارات العربية المتحدة. في كل من الكويت والإمارات، تصل الأغلبية العربية المسلمة السنية بين المواطنين إلى حوالى 65 بالمائة. إلى جانب هذه الأغلبية، توجد جماعات إيرانية شيعية مسلمة تصل إلى حوالى 35 بالمائة من مجموع السكان. فهم من أصول إيرانية وفدت إلى هذين القطرين (وغيرهما من أقطار شرق الجزيرة العربية) خلال فترة ظهور النفط بتشجيع من شاه إيران وبريطانيا بغية إضعاف الهوية العربية وجعلها مثل ماليزيا، واكتساب جنسية هذه البلاد. لا يزالون يحتفظون بكثير من عناصر الثقافة الفارسية، بما في ذلك اللغة. معظم شيعة الكويت يتركزون في مدينة الكويت، وهم مندمجون تماماً في الحياة الاقتصادية

والتجارية وفى الهيكل المهنى للمجتمع الكويتى، ولكن التزاوج والاختلاط الاجتماعى المكثف بينهم وبين الأغلبية العربية السنية يكادان لا يوجدان. وقد ساعد الرواج الاقتصادى والطفرة المالية التى جاءت مع الحقبة النفطية، والتى عمت السنة والشيعة على السواء، على تقليص أهمية هذا العامل الاثنى، لدرجة أن الزائر للكويت لم يكن يلاحظ أو يسمع عن أى فروق. ولكن، فى السنوات القليلة التى زامنت الثورة الايرانية وأعقبتها، بدأت بذور التوتر الكامن تطفو إلى السطح من كلا الجانبين السنى والشيعى. وقد زادت حدة التوتر، نوعًا ما، بعد اشتعال الحرب بين إيران والعراق، حيث ذهب تعاطف بعض الشيعة إلى الجانب الإيرانى، بل واشترك بعض الكويتيين الشيعة كمتطوعين فى القتال ضد العراق، وهو الأمر الذى أثار حفيظة كثير من العناصر العربية السنية. وقد انعكس هذا التوتر فى صورة ظاهرة أحيانًا، بما فى ذلك تبادل الاتهامات فى الخطب الدينية وفى المنشورات المكتوبة، التى تجاوزت حد الاختلاف السياسى إلى ألوان من التعصب والاستعداء الدينى ـ الفقهى. ولكن معظم هذه التوترات يتم احتواؤها عادة بسرعة، بواسطة الدولة من ناحية، وبواسطة العقلاء من الجانبين من ناحية أخرى. ومما يساعد على فاعلية هذا الاحتواء أن الكويت لا تزال تمثل للمجتمع مصالح ضخمة ـ مادية وسياسية ومعنوية ـ لا يسهل التضحية بها[1].

الإمارات: أما فى الامارات، فيتركز الشيعة فى إمارة دبى، التى هى بمثابة ميناء حر منذ تولى السلطة فيها حاكمها الشيخ راشد بن مكتوم. وقد اعتمد ازدهار دبى على التجارة والتهريب وتقديم الخدمات طوال العقود الأربعة الأخيرة، وهو الأمر الذى أدى إلى وفود أعداد متزايدة من الايرانيين الشيعة. وبالتالى أصبحت نسبة الشيعة فى دبى تصل إلى ما يقرب من النصف، رغم أنها فى دولة الإمارات

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص256.

ككل هى فى حدود 35 بالمائة فقط من مجموع المواطنين. ولكن مجموع المواطنين الأصليين يشكل أقلية بالنسبة لمجموع السكان. فقد تزايد حجم العمالة الأجنبية (العربية وغير العربية) فى العقدين الأخيرين زيادة هائلة نتيجة الثراء النفطى وما ترتب عليه من طلب شديد على العمالة اللازمة لبرامج التشييد والخدمات. وتقدر العمالة الوافدة فى الإمارات فى منتصف الثمانينات بحوالى 75 بالمائة من المجموع الكلى للعاملين. وعلى أى حال، لا يمثل الشيعة الإيرانيون، ولا العمالة الوافدة حتى الآن، أى مصدر ظاهر للتوتر والصراع مع الأغلبية العربية السنية من مواطنى البلاد (والتى هى كما قلنا أقلية سكانية).

البحرين: (حوالى نصف مليون) هى إحدى مشيخات شرق الجزيرة العربية تبعد عن الجانب العربى من الخليج (فى مواجهة السعودية وقطر) بحوالى خمسة عشر كيلو مترا. وينقسم مواطنوها إلى ثلاث جماعات اثنية: العرب السنة وهم حوالى 45 بالمائة من اجمالى السكان، والايرانيون الشيعة وهم أيضًا حوالى 45 بالمائة، والايرانيون السنة وهم حوالى 8 بالمائة. هذا إلى جانب العمالة الوافدة من غير المواطنين (حوالى 50,000 من الأقطار العربية وجنوب آسيا). فإذا أخذنا البعد اللغوى ـ الثقافى فقط كمحور للتقسيم الاثنى فى البحرين، فإن (حوالى 49 بالمائة) هم من العرب المسلمين. أما إذا أخذنا البعد المذهبى الإسلامى كمحور للتصنيف الاثنى، فإن المسلمين الشيعة (ايرانيين) يصلون إلى أكثر قليلا من نصف السكان (51 بالمائة)، وأقل قليلا من نصف السكان (عربا) هم من المسلمين السنة (49 بالمائة). والأسرة الحاكمة فى البحرين وهى آل خليفة تنتمى إلى إحدى القبائل العربية. وهى التى حكمت الجزيرة منذ عام 1782. وتتأثر العلاقات بين الشيعة والسنة بالعوامل الاقليمية المحيطة بالبحرين، بقدر ما تتأثر بالعوامل الداخلية فى الجزيرة نفسها. ويصدق ذلك بشكل خاص على المؤثرات القادمة من

ايران، التى ظلت إلى أوائل السـبعينيـات من هذا القرن تدعى أن البـحرين أرض ايرانية. وفى السنوات الأخيرة من السبعينيـات وأوائل الثمانينيات، حينما انفجرت الثورة الإسلاميـة فى إيران بقيادة آية الله الخمينى، تحركت فى نفـوس بعض شيعة البحـرين بذور السخط على الأسـرة الحاكـمة، التى يعتـبرها مـعظم البحـرينيين الإيرانيين (شـيعة وسنة) عـقبـة فى طريق مزيد من المشـاركة فى السلطـة والثروة بالبلاد. ولكن لم يصل هـذا السخط إلى مستـوى الصراع السافـر بعد. ورغم أن إمكانية الصراع قائمة، إلا أنها فى الأساس تتمحور حـول قضية المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، أكثر من أنها قضية مذهبية دينية. ولكن، كالعادة، قد يتطابق العامل الاثنى (المذهبى فى هذه الحالة) مع عوامل طبقية وسياسية، فيأخذ التوتر أو الصراع أبعـاداً متعـددة تطمس القضيـة الأساسيـة، وتعطى الفرص لقوى أجنبـية للتدخل[1].

عدم المسـاواة فى التعامل مع الشـرائح المختلفة للمـجتمع قد يخلق شـعوراً بالاحباط والضيم ويعيق عملية بناء الولاء، فالمساواة فى التعامل مع كافة المواطنين أساس، وكذلك اعتـماد الكفاءة كمعيار أساسى لـلتوظيف والانتهاء بشكل واضح وانسانى من قضية الجنسية واعطاء الحقوق فى كافة اقطار مجلس التعاون، فقد أقر على سبيل المثال ـ وزيـر خارجية الكويت أن 75٪ من الجيش الكويتى قبل الغزو كان من فئـة البدون، فأى ولاء واخلاص يرتجى من مجمـوعة لم تحصل على أقل الحقوق الانسانية[2].

تعانى بعض المجتمعات العربيـة فى مجلس التعاون مشكلة التجنيس ووجود فوارق ودرجات فـى المواطنة التى قد تؤدى إلى عدم المساواة ويخلق صـرعات فى المجتمع حـيث يؤثر هذا على الولاء والانتماء، ومن غير المعـقول أن يعامل بعض

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص259.

2 ـ د. أنور قرقاش ـ المرجع السابق ص16.

المواطنين من الدرجة الثانية وأن المجتمعات المتقدمة تعطى الأمن الاجتماعى والوظيفى مما يؤثر على عملية التنمية إيجابيا فى حين أن قانون الجنسية لا يعطى الحقوق الكاملة لبعض المواطنين وتضع فروق ودرجات ولذا يجب إعادة النظر فى قوانين الجنسية[1].

نجد أن التباين الاجتماعى بكل أنواعه الأفقية والرأسية وبكل تداعياته التوترية والصراعية هو سبب ونتيجة للتغير الاجتماعى فى آن واحد وأنها ظاهرة مرضية يمكن أن تهدد كيان المجتمع وبقاءه وبخاصة إذا تجاوزت حداً معينا من العنف، وإن معظم المجتمعات تبتكر آليات مختلفة كسبيل لاحتواء الصراع أو تقنينه بحيث لا يصل الأمر إلى فناء المجتمع، ويطلق عليها وسائل الضبط الاجتماعى، منها القيم والمعايير الذى تعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، وتتدرج وسائل الضبط الاجتماعى من الكوابح والروادع الداخلية عند افراد المجتمع وتكويناته إلى كوابح وروادع خارج هؤلاء الأفراد والتكوينات ممثلة فى السلطة السياسية التى تمارس القهر كخط دفاع أخير لحفظ كيان المجتمع إذا فشلت أو تعثرت آليات الضبط الاجتماعى الأخرى، ولكن استجابة الأفراد والجماعات لآليات الضبط الاجتماعى يتوقف على عوامل كثيرة منها درجة وعى واحساس هؤلاء بأن عضويتهم فى كيان المجتمع القائم هى أفضل ما هو متاح لهم من بدائل ممكنة لإشباع حاجتهم المادية والروحية والرمزية، وقد لا يكون المتاح لإشباع هذه الحاجات مثاليا أو حتى بالدرجة المطلوبة ولكن معظم أفراد المجتمع وتكويناته قد لا يجدون بديلا أفضل خارج اطار ذلك المجتمع ومن ثم الاستجابة أو الامتثال أو الاذعان لآليات الضبط الاجتماعى. والاذعان كخط دفاع أخير لحفظ الكيان

1 ـ د. نسرين مراد ـ تحديات الأمن ـ ص30.

المجتمعى يعنى حضور السلطة السياسية لا بجوانبها الاشباعية والتنظيمية ولكن بجوانبها الردعية والقهرية[1].

إن أقطار الجزيرة العربية مازال تبلور هياكلها فى بداياته الأولى. وهى فى هذا الصدد متلكئة عن الأقطار العربية الأخرى بما يتراوح بين نصف قرن وقرن من الزمان. فالقبيلة، وليس الطبقة، ظلت إلى عقود إلى الوقت الراهن. ولكن نصف القرن الأخير شهد انقسامًا فرعيًا بين أقطار هذه المجموعة، بسبب اكتشاف النفط واستغلاله فى بعضها على نطاق واسع. والواقع أن أقطار الجزيرة العربية تضم فى الوقت الحاضر أغنى أقطار الوطن العربى وأفقرها على الاطلاق. فإلى نصف قرن مضى، لم تكن القاعدة الاقتصادية فى بلدان الجزيرة العربية تشمل أكثر من زراعة الكفاف والرعى والقنص والصيد (وفى بعضها الغوص بحثًا عن اللؤلؤ) والتجارة التقليدية وبعض الحرف البسيطة. وفيما عدا المكانة الاجتماعية التى تمتعت بها بعض القبائل بسبب حجمها، أو شجاعتها العسكرية، أو عراقة نسبها التاريخى، أو نفوذها السياسى، لم يكن ثمة تفاضل أو تباين كبير من حيث الأنشطة الاقتصادية بين التكوينات القبلية أو فى داخل هذه التكوينات نفسها. لذلك فإن مفاهيم مثل «الطبقة» أو «الشريحة الطبقية» بالمعنى الحديث لم تكن لتصدق على هذه الحالات فى ذلك الوقت. على أن التباين الذى حدث نتيجة الثروة النفطية هو من الأهمية بمكان، بحيث يبرر تحليل البنية الطبقية الآخذة فى التبلور فى أقطار الجزيرة العربية، مستقلة عن مثيلاتها فى بقية الأقطار العربية مثل اليمن العربية إذا نظرنا لمقومات الأمن الاجتماعى فى الجزيرة العربية نجد من الضرورى اعتماد مبدأ القراءة التاريخية والنظام الضمنى إذا أردنا تكوين رؤية تكاملية لإرساء قواعد الأمن الاجتماعى فى المنطقة وان هذا الحديث مشروط بمراعاة الظروف الخاصة لكل قطر من أقطاره حيث يستحيل تجاهل القرون المتراكمة بين هذه الأقطار، فمثلا النظام

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص41.

البرلمانى المنتخب فى الكويت منذ عام 1932 يختلف عن عدم وجوده فى السعودية مثلا[1].

ففى العقود الخمسة الأخيرة، لحق التآكل بالقواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة فى تلك البلدان فى الجزيرة العربية حيث بدأ السكان يهجرون تدريجيًا صيد السمك والغوص والرعى وزراعة الكفاف. وحدث هذا كله بسرعة، وعلى نطاق واسع وفى خلال حياة جيل واحد لا أكثر. ثم كان أن حل النفط محل معظم النشاطات السابقة بوصفه الهيكل الاقتصادى الأساسى الجديد. ورغم محدودية قوة العمل فى صناعة النفط نفسها، فإن التدفقات المالية، جذبت اعدادا متزايدة من السكان المواطنين لكى يعيشوا فى مناطق حضرية نمت بسرعة، ولكى يشتغلوا فى مجالات التجارة والخدمة العسكرية والادارات الحكومية. لكن هذا الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى خلال فترة زمنية قصيرة، لم يسمح بوقوع عملية تبلور ونضوج التشكيلات والتكوينات الاجتماعية فى هذه البلدان على نحو ما حدث فى نظيرتها بالحزام الشمالى. لقد كانت قفزة هائلة، فمن اقتصاد الكفاف وجد مواطنو البلدان النفطية أنفسهم يتعاملون بمليارات الدولارات و«يسيطرون» على مصدر للطاقة يعتمد عليه عالم صناعى هائل التعقيد. هذا الانتقال المفاجئ أدى بدوره، بين ما أدى إليه، إلى قيام ما يمكن أن يسمى «مجتمع ـ الطبقة» (متميزًا بذلك عن مجتمعات الطبقة فى الشمال العربى، وفى أماكن أخرى من العالم). إن صغر حجم السكان المواطنين فى هذه البلدان، فضلا عن وشائجهم القبلية والتاريخية التى تربطهم بالأسر القبيلة الحاكمة، إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلى، كانت كلها عوامل أوحت باعتماد اجراء يقضى بتوزيع الثروة النفطية الجديدة. من هنا قامت سياسات مباشرة وغير مباشرة، لتتيح لمعظم

1 ـ د. محمد احمد النابلسى ـ مقومات الأمن الاجتماعى فى المجتمع الخليجى ص9.

المواطنين أن يكونوا ميسورى الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة. وجاء هذا كله، على شكل منح من الأراضى ومضاربات فى البورصة العقارية، وأعمال مصرفية وتجارة فى الأسهم، ومضاربات فى أسواق العملة والذهب، وعمليات استيراد، ثم استثمارات فى الخارج. لقد أصبحت هذه كلها بمثابة النشاطات المفضلة لدى معظم مواطنى تلك البلدان. لقد تحولت هذه النشاطات إلى ما يشبه «الرياضة الشعبية المفضلة»، يستوى فى ذلك طلاب المدارس الثانوية وأعضاء النخب الحاكمة على السواء. إلا أن هناك من بين أبناء هذه البلاد نفسها من ظلوا على هامش هذه العملية المربحة، وهم القبائل البدو الرحل وغيرهم من أبناء بعض المناطق المتخلفة (كما فى الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية على سبيل المثال)[1].

ولكن أيا كان الأمر، فإن معظم مواطنى هذه البلدان، قد أصبحوا بمثابة طبقة مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح والايجارات والعائدات الاستثمارية فى الخارج، فضلا عما يتقاضاه أفرادها من عمولات. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك البلدان وصف «المجتمعات الريعية». فمن ناحية الدخل وحده، يمكن تصوير التقسيم الطبقى فى هذه المجتمعات الريعية حوالى 15٪ أغنياء و50٪ ميسورون و35٪ فقراء. إن الغالبية العظمى من أبناء هذه المجتمعات هى غالبية ميسورة، إلى جانب عدد من الأغنياء وعدد أقل من أثرياء الملايين المتربعين على قمة «الماسة»، وكذلك عدد صغير نسبيًا من الفقراء عند قاعدتها. مثل هذا الوضع يقرب إلى حد ما، من شكل توزيع الدخول فى الولايات المتحدة، أو فى المجتمعات الاسكندنافية. إلا أن ثمة فرقًا أساسيا بين النمطين، يتمثل فى أن هذه المجتمعات «الريعية»، أو «مجتمع ـ الطبقة» يأتى فيها

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص281.

هذا الشكل الطبقى، شكل الماسة، لا نتيجة عملية تاريخية طويلة من التطور الصناعى الرأسمالى (امتدت حوالى 200 سنة فى الولايات المتحدة وغرب أوروبا)، كما أنه ليس محصلة نمو أصيل لقوى انتاجية وطنية. إن هذا المجتمع بالأحرى تكون بسرعة، وبصورة مصطنعة، خلال حياة جيل واحد لا أكثر. حقيقة أن هناك قوى انتاجية فى بلدان «مجتمع ـ الطبقة»، فى الجزيرة العربية، لكنها ليست قوى أصيلة، ولا هى مندمجة فى الهيكل الاجتماعى ـ السياسى الوطنى الذى يشمل المواطنين من أبناء هذه المجتمعات، فهى قوى من الوافدين العاملين، المستوردين، الذين لا يتمتعون بأى حقوق مدنية أو سياسية متساوية مع أبناء المجتمع الأصلى. إنهم رعايا لا مواطنون. ومن ناحية توزيع الدخل، فإن النسبة المئوية لهذه القوى عند المستوى الأعلى محدودة للغاية، (منها مثلا المهنيون والعاملون من ذوى المستوى الرفيع من الوافدين)، وإن كانت تتسع نسبيًا عند الوسط، وتصبح أوسع ما يكون، بل ومفرطة فى التمثيل عند القاع. فإن مواطنى تلك المجتمعات الأصليين هم فى مجموعهم يشكلون «مجتمعا ـ طبقيا» يتربع معظمهم بصورة متميزة على مجتمع الوافدين (عربًا كانوا أم غير عرب). وهذا يشير إلى نوع التعايش الاجتماعى ـ الاقتصادى الجزئى القائم على العزل شبه العنصرى. إنه يشبه سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتيد) فى جنوب أفريقيا، القائمة على الفصل وعدم المساواة بين الأجناس. ومن البديهى أن يطفح مثل هذا الوضع بمشاعر الحنق والسخط، بل والعداء الطبقى الكامن المستتر من جانب الوافدين، لا سيما إذا كانوا عربا. ويصل السخط أعلى مداه بين الوافدين من ذوى التعليم العالى الذين يشعرون عادة بأن كفاءاتهم أعلى من مرؤوسيهم المواطنين؛ فى حين أنهم لا يحظون إلا بجزء أقل، سواء من الناحية المادية (المرتبات والأجور)، أو من الناحية المعنوية (الحقوق المدنية والسياسية)[1].

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص283.

نلاحظ هناك ظواهر لبعض التحديات الجديدة للأمن الاجتماعى البارزة والمتمثلة فى الطفرة من أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات، وسرعة التقلب على قيم المجتمع وأعرافه، والعولمة، والثورة التقنية والاتصالية والانفجار المعلوماتى والتغييرات الاجتماعية فى النسيج الاجتماعى والسلوك والتفكك الأسرى، واختلال التركيبة السكانية والفئات العمرية وتزايد العمالة الأجنبية والزواج بالأجنبيات والتحويلات المادية وطغيان الاستغلال الجشعى مع ضعف الوازع الدينى والخلقى والانفجار الحضرى والتوسع المدنى والترهل العمرانى والإدارى والاجتماعى والدينى وبروز ظواهر لجرائم كبرى وعصابات منظمة لها لم تكن مألوفة من قبل وظاهرة الانتحار واستعمال المخدرات وجرائم الأحداث[1].

ومن المهم، هنا، أن نذكر أن الدولة فى الأقطار النفطية قد أصبحت هى القوة الرئيسية فى توزيع الثروة على كل الفئات، بطريق مباشر أو غير مباشر. فإلى جانب المنح والامتيازات والأراضى والخدمات العينية التى تقدمها الدولة النفطية، فإن خططها التنموية واجراءاتها التنظيمية أصبحت تؤثر بشكل صارخ لا على العاملين فى جهاز الدولة فحسب، ولكن أيضًا على الفئات التى كانت إلى وقت قريب مستقلة أو شبه مستقلة اقتصاديًا عن الدولة. فقد أصبح التجار وشركات المقاولات وقطاع البناء الخاص، يعتمدون على عقود التوريد والتشييد، وعلى السوق الاستهلاكية التى يمثلها الوافدون إلى هذه الأقطار (العمالة الأجنبية)، أى أن الفئات الاجتماعية الحديثة الآخذة فى التبلور، مثل العاملين فى قطاع المقاولات أو جهاز الدولة، تتأثر مباشرة بقرارات النخبة الحاكمة. فالدولة لا تعتمد عليها بقدر ما تعتمد هى على الدولة. والفئات الاجتماعية القديمة، مثل العائلات التجارية التقليدية والقبائل والعشائر، أصبحت بدورها أكثر اعتمادًا على الدولة

1ـ د. محمد الحمار ـ التحديات الجديدة للأمن الاجتماعى فى المجتمع العربى الخليجى ص7.

سواء للحصول على عقود التوريد أم للحصول على الوظائف فى الجيش والشرطة أم حتى للحصول على «الجنسية» لما يترتب على ذلك من امتيازات. الاشارة هى إلى ظاهرة وجود اعداد ليست بالقليلة من أبناء الأقطار فى مجلس التعاون من البدو، بخاصة فى الكويت، الذين رغم وجودهم ومعاشهم على أرض تلك الأقطار لعدة أجيال، ورغم أنهم يخدمون بأعداد كبيرة فى الجيش والشرطة، إلا أنهم «بدون جنسية» من الناحية القانونية الرسمية. بهذا المعنى يمكن القول ان الدولة قد استقلت (وإن لم تنفصل بالطبع) عن المجتمع اقتصاديًا. إن تكوينات هذا الأخير - سواء التقليدية أو الحديثة - هى التى فقدت استقلالها النسبى السابق، وهى التى أصبحت أكثر اعتماداً على الدولة اقتصاديًا. ورغم الوضع الفريد «للمجتمع - الطبقة» فى أقطار مجلس التعاون النفطية، إلا أنه يمكن أن نشير إلى التبلور التدريجى لشرائح طبقية متفاوتة بين المواطنين المحليين من أهل هذه الأقطار (تمييزاً لهم عن الوافدين). فإذا أخذنا مواطنى هذه الأقطار، فإننا نتبين التدرج الطبقى التالى:[1].

(أ) الفئات المهيمنة: تشمل هذه الأسرة الحاكمة والأسر الكبيرة المتحالفة معها أو الدائرة فى فلكها. وهم جميعًا ينحدرون من قبائل وعشائر كبيرة ومرموقة تاريخيًا. وقد اعتمدت هذه الفئات فى هيمنتها على القوة السياسية - العسكرية فى مرحلة ما قبل النفط، وكذلك على ملكية الأراضى الشاسعة وقطعان الماشية الكبيرة (إذا كانوا من عرب الداخل)، أو على ملكية أساطيل صيد الأسماك واللؤلؤ والتجارة (إذا كانوا من عرب السواحل) بعد ظهور النفط واستغلاله وتدفق عوائده المالية، تحولت هذه الفئات تدريجيًا إلى أنماط الأعمال المالية والتجارية الحديثة، فأصبحت تملك البنوك والمصارف، وشركات الانشاء والمقاولات، وشركات

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص283.

التصدير والاستيراد. واستعانت فى إدارة هذه الأعمال بالخبرة العربية والأجنبية الوافدة، وأسست شبكة من العلاقات التجارية مع الشركات العالمية الكبرى، وأصبحت وكلاء لها فى أقطارها، كما دخل البعض كمساهمين فى هذه الشركات التى يتم تداول أسهمها فى أسواق المال العالمية. وخلال العقدين الأخيرين، نجد افتراقًا ظاهريًا فى النشاط التجارى والمالى بين شرائح هذه الفئة المهيمنة. والأسرة الحاكمة (مثل آل سعود، وآل الصباح، وآل خليفة) توارت ظاهريًا عن العمل التجارى المباشر، وبدلا من ذلك دخل أفرادها كشركاء كامنين مع أسر ومجموعات أخرى، هى التى تصدت كلافتات للعمل الاقتصادى الخاص، أى أننا بدأنا نشهد ظاهرة الفصل الاسمى بين «الوظيفة السياسية» و«الوظيفة الاقتصادية» لدى عناصر هذه الفئة المهيمنة.

شكلت شريحة جديدة ما يسمى بالرأسمالية المحلية التى بدأت فى إنشاء المصانع التحويلية أو الشركات الكبيرة كما أن شريحة من الأسر الحاكمة ارتبطت مع هذه الطبقة سواء فى المصالح التجارية أو إنشاء الشركات وقد كان ذلك يشكل تحولا جديداً فى مفاهيم الأسرة الحاكمة التى كانت ترفض تعاطى التجارة وتحرم على أفرادها ذلك هنا تغير دور جزء من الأسر الحاكمة وارتبطت مصلحيا بالطبقة الغنية الجديدة[أ]. ولكن انهيار سوق المناخ (للتداول فى أسهم الشركات) فى الكويت عام 1983، وما تبع ذلك من التحقيقات القانونية حول ملابسات التلاعب بأموال المساهمين، كشفت عن التداخل الكثيف بين «الجناح السياسى» و «الجناح التجارى» لهذه الفئة المهيمنة. كما تذكر مصادر عدة جوانب أخرى لهذا التداخل، أهمها العمولات الكبيرة التى يحصل عليها أفراد الأسر الحاكمة من الشركات

أ ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص21.

الكبرى نظير ارساء عقود المقاولات والانشاءات والخدمات عليها بواسطة حكومات هذه الأقطار. وغالبًا ما تكون هذه الشركات من النوع المعروف بالشركات متعددة (أو متعدية) الجنسية، ولكن مع شريك محلى (شركة وطنية) فعلىٰ أو اسمى. وغالبًا أيضًا ما يكون أحد المساهمين فى هذه الشركة المحلية ذا علاقة بواحد، أو أكثر، من أفراد الأسرة الحاكمة، الذى فى يده اتخاذ القرار. وقد تضخمت أعمال هذه الشركات، وأثرى أصحابها ثراء فلكيا فى عقد السبعينيات ويورد أحد الباحثين قائمة بأكبر عشر شركات فى مجلس التعاون، من تلك التى تقوم بأعمال التوكيلات المحلية لشركات عالمية (متعدية الجنسية) وحجم أعمالها فى عام واحد، هو عام 1981، كالتالى:

الشركة	المقر الرئيسى	المصدر الرئيسى للامدادات (الشركة الموكل عنها)	رقم الأعمال السنوى عام 1981 (مليون دولار امريكى)
1 ـ الجفالى واخوانه	جدة	وكلاء نحو 60 شركة أجنبية فى السعودية	1300
2 ـ مجموعة عبداللطيف جميل المتحدة	جدة	تويوتا اليابانية	1100
3 ـ مجموعة العليان	الخبر	الماكنات والمعدات الصناعية	600
4 ـ مجموعة الفطيم	دبى	تويوتا اليابانية	500
5 ـ مجموعة الغانم	الكويت	جنرال موتورز الأمريكية	400
6 ـ مجموعة زاهد	جدة	كاتر بيلر (معدات الانشاء الثقيلة)	350
7 ـ شركة بوجشان وبروز	جدة	كوماتو اليابانية	300
8 ـ شركة عبدالعزيز سليمان وشركاه	جدة	داتسون اليابانية	275
9 ـ شركة يوسف بن أحمد كانو	البحرين	آلات ومعدات	250
10 ـ شركة عبدالعزيز والجميح	الرياض	جنرال موتورز الأمريكية	230

لذلك أصبحت الدولة النفطية، بخاصة فى العقدين الأخيرين، أقوى من مجتمعها وبالطبع أقوى من أى طبقة أو تكوينة اجتماعية فى هذا المجتمع. وقد جعلها ذلك أكثر تهيؤاً للاستبداد مما كانت فى السابق. أخيراً ينبغى التنوية، إلى أن بعض المعايير التقليدية الموروثة لاتزال تلعب دورها فى عملية التباين الاجتماعى فى أقطار مجلس التعاون النفطية. فإلى جانب التمييز بين «المواطنين» و«الوافدين» (العمالة الأجنبية)، هناك تميز (غير معلن) بين المواطنين أنفسهم. فهناك تراتب بين التكوينات القبلية فى داخل الأقطار النفطية طبقًا لقرابتها أو نسبها للنخبة الحاكمة (التى هى نفسها قبيلة أو عشيرة من قبيلة) وهناك تراتب بين القبائل يعود إلى نسبها وأصولها التاريخية، وهنا تراتب آخر بين من هم من أصل «قبلى» معروف، ومن هم من غير أصول قبلية معروفة. ويطلق على هذه الثنائية التمايزية فى الكويت «أصيل» و «بيسرى». وفى السعودية «قبيلى» و «حظيرى». وأخيراً هناك تراتب بين «السنة» و «الشيعة». وخلاصة ذلك أن المواطن، ذا الأصل القبلى المعروف، والذى تكون قبيلته ذات نسب تاريخى مرموق، ومن السنة، تكون مكانته الاجتماعية أفضل من المواطن «البيسرى» الشيعى. ورغم أن قوانين الدولة النفطية وقواعدها لا تميز رسميًا بين «المواطنين»، إلا أن الممارسة الفعلية تنطوى على مثل هذا التمييز، إن لم يكن اقتصاديًا، فبالتأكيد فى احتلال المواقع الحساسة والمرموقة فى مؤسسات الدولة عمومًا، وفى الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة والاستخبارات) خصوصًا.

وفى الأقطار النفطية، كما فى بعض أقطار الحزام الشمالى، تتوازى عادة هذه المعايير الارثية التقليدية مع المعايير الانجازية الحديثة فى تحديد مكانة الفرد، ودور الشرائح والفئات الاجتماعية الطبقية فى السياسة والمجتمع. وحجم هذه الأعمال، كما هو حجم العاملين فيها (عدة آلاف أو مئات)، ونمط إدارتها الحديثة، يوحيان بأننا بالفعل بصدد طبقة رأسمالية كبيرة تنمو بسرعة فى مجتمعات الجزيرة العربية. ولكنها لاتزال فى طور «الرأسمالية العائلية التجارية» فملكيتها

تتركز فى عائلة واحدة أو مجموعة من العائلات التى تربطها أواصر القرابة. وخارج هذه العلاقة القرابية، ربما يكون أحد المساهمين المسترين من أفراد الأسرة الحاكمة. وقد عرفت أوروبا هذا النوع من «الرأسمالية العائلية» فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن هذه الأخيرة كانت رأسمالية تجارية ـ صناعية، أخذت على عاتقها بلورة اقتصادات وطنية انتاجية، وتحملت فى سبيل ذلك قدراً واضحاً من المخاطر. أما الرأسمالية العائلية فى مجلس التعاون فهى أساسًا تجارية، وتابعة لرأسماليات مسيحية أجنبية (وكلاء محليون)، ومسنودة من الحكام المحليين، ولا تتعرض لأى مخاطر اقتصادية تذكر، وليس لديها أى مشروع وطنى أو قومى نهضوى، مثلما كان الحال فى أوروبا. وباختصار، إذًا، فإن الفئات المهيمنة فى قمة السلم الاجتماعى ـ الاقتصادى ـ السياسى فى الجزيرة العربية هى امتداد «حديث» لتكوينة التحالفات القبلية التقليدية نفسها، والتى سادت المنطقة منذ القرن السابع عشر. وإن كانت قد دخلتها عناصر جديدة من خارج النواة التقليدية السابقة، فإن ذلك هو على سبيل الاستثناء[1].

(2) **الفئات الوسطى الجديدة**: وهذه تكوينة حديثة نسبيًا على مسرح مجلس التعاون، وهى مشابهة لمثيلاتها فى أقطار الحزام الشمالى من حيث تعليمها وتدريبها العصرى، وإن كانت لم تظهر كفئة يعتد بها كميًا ونوعيًا، إلا فى العقود الثلاثة الأخيرة. وتشمل هذه الفئات المهنيين والفنيين، سواء فى الأعمال الحرة، أم كموظفين بيروقراطيين أم تكنوقراطيين فى أجهزة الدولة والشركات. وقد تضخم عدد هؤلاء نتيجة فتح أبواب التعليم المجانى فى كل مراحله بواسطة الدولة. لذلك فإن عناصر هذه الفئات الوسطى الجديدة يأتون من خلفيات طبقية مختلفة، من القبائل والعشائر والأسر الكبيرة أى الفئات المهيمنة أبناء صغار التجار والمزارعين والبدو والرعاة، ولكن يجمع بينهم تلقيهم لتعليم حديث. وقد لا يفى دخل هذه

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص286.

الفئة باحتياجاتها المعيشية فـمعظمهم مدينون للبنوك والأقساط الشهرية سواء للعقار أى المنزل أو للسـيـارة أو لغيـرها من الضـروريات أو الكمـاليـات، وهذه تشكل الشريحـة الأوسع فى المجتمع والتى تنمو وتتـزايد بفعل السياسـات التنموية وهى تقليديا مـسايرة للوضع السيـاسى العام فيـما بعض الشرائح الواعـية منها ونتيـجة للأوضاع العامة يمكن أن تنخرط فى صفـوف المعارضة إذ كانت هناك قضية يمكن أن تجذبهـا وهى طبقـة معادية للاسـتقلال الأجنبى ولكـن الوعى المحدود فى هذه الطبقة يعطل من فعاليتها السياسية فى الوقت الحاضر[1].

(3) **فئات الـرأسمالية الصـغيرة** وتتكون هذه من متوسطى وصـغار التجار ومـلاك الأراضى والعقـارات، وأصـحاب الورش والمـصانع والمنشـآت الخـدميـة الصغيرة، ومن يملكون ويديرون وسائل النقل، وصغار موظفى الدولة. وبالمقاييس العربية العامة، يعتبر هـؤلاء من الميسورين، بحيث تتراوح دخولهم السنوية بين ما يسـاوى 20,000 و 50,000 دولار فى المتـوسط. ولكنـهم بمقـاييس مـجلس التعاون، يأتون فى المرتبة الثالثة بعد الفئتـين السابقتين. تنحدر عناصر هذه الفئات من أصول عشائرية وبدوية ورعوية وفلاحية متواضعة، ولكنهم استفادوا من الطفرة النفطية، ومن إغـداق الدولة بالأراضى أو الوظائف أو القروض المصـرفية الميـسرة عليهم. وأهم من ذلك أن الـدولة، من خلال القوانين الحـمائية، قـد يسرت لهم احتكار أعمال وأنشطة معينة لم تسمح للوافدين بهـا. فملكية المشروعات الانتاجية والتجارية والخدمية محظورة على الأجانب، إلا إذا كان لهم شركاء محليون. ومن هنا ظهرت تـلك التكوينة الفريدة المعـروفة باسم الكفلاء، وهى شـريحة «ريعـية» تحصل على القدر الأعظم من دخلها من خلال كفالة الأجانب الوافدين للعمل فى أقطار مجلس التـعاون. فالكـفيل من أبناء البلد، يقدم الغطـاء القانونى اللازم لمن

---

1 ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص21.

يريد من هؤلاء الوافدين أن يفتح متجراً أو ورشة أو محلا للخياطة أو الحلاقة. وفى مقابل هذه المسؤولية القانونية المبهمة والسهلة، يحصل الكفيل على نصيب من دخل هذا المشروع، يتراوح بين 20 إلى 25٪ بالمائة من الأرباح. ولما كان القانون لا يضع حداً أو سقفًا على هذه الممارسة، فإن بعض الكفلاء الأذكياء النشطين قد يكفلون مئات الوافدين وعشرات المشروعات من هذا النوع. وقد يتاجر بعض الكفلاء بالمكفولين أنفسهم، كأن يتنازل عن كفالتهم، بعد أن يجلبهم من الخارج، لكفيل آخر مقابل مبلغ معين، وهو الأمر الذى يقترب من نظام «العبودية الجزئية المؤقتة». وباب الحراك الاجتماعى المالى مفتوح لعناصر الرأسمالية الصغيرة، بخاصة إذا ما كان لهم أبناء أو أشقاء من الذين حصلوا على تعليم عصرى، يمكن أن يزاوجوا بينه وبين تلك الثروة المتنامية[1].

(4) الطبقة العاملة الحديثة رغم أن معظم أبناء المجتمعات النفطية يندرجون فى عداد إحدى التكوينات الثلاث المذكورة أعلاه، إلا أن منهم من يعمل بأجر فى القطاعات الاقتصادية الحديثة، وبخاصة فى قطاع الصناعات النفطية والانشائية وفى المؤسسات الخدمية للدولة (كسائقين وسعاة وكمشرفين أو رؤساء عمال على الوافدين). وقد نشأت هذه الطبقة العاملة المحلية مع اكتشاف النفط واستغلاله فى مجتمعات الجزيرة العربية. أى أن عمرها يصل إلى أربعة عقود على الأقل. وقد أتت عناصرها من عدة تكوينات تقليدية محلية سابقة للنفط، أهمها البدو، والمزارعون، والذين كانوا يعملون على سفن صيد الأسماك واللؤلؤ. وبانحسار هذه الأنشطة التقليدية بين المحليين من أهل البلاد، تحول معظمهم إلى العمل الأجير فى القطاعات الحديثة. وكان من الممكن لهذه الطبقة العاملة الحديثة أن تنمو، وتصبح قوة اجتماعية ـ سياسية مؤثرة (كما أوشكت على ذلك فى

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص287.

البحرين، مثلا)، لولا التوسع فى جلب العمالة الأجنبية من ناحية، ولولا إتاحة فرص الكسب من مصادر أخرى غير العمل المأجور (مثل ممارسة الكفالة كما أسلفنا) أمام عدد كبير من أهل البلاد. لذلك ظلت الطبقة العاملة المحلية الحديثة صغيرة الحجم فى بلدان مجلس التعاون. كما أن وعيها الطبقى، إما أنه تميع بعد أن كان قد حقق نضجًا ملموسًا (كما فى البحرين والكويت فى الخمسينيات والستينيات)، أو أنه لم ينضج بداية. فما يحصل عليه العمال المحليون من أجور ومزايا تفضيلية، قد أضعف من تضامنهم مع غيرهم من العمال الوافدين. هذا فضلا عن أن الموانع القانونية والصرامة الأمنية فى هذه الأقطار، وبخاصة منذ السبعينيات، قد أعاقت من فرصهم التنظيمية، أو شلت فعاليتهم النقابية[1].

تقوم القوانين العمالية مقام الحاجز الذى يحول دون الانصهار فيما بينها إلا أن الانقسامات الإقليمية محليون عرب، وعرب آخرون، والعرقية عرب ـ هنود ـ إيرانيون وكذلك وحدات الإنتاج الصغيرة نسبيا وكذلك الانتماءات الطائفية والقبلية كل هذا يحد من الوعى السياسى لهذه الطبقة حاليا، كما أن خلق ارستقراطية عمالية من العمال المواطنين ذوى دخول مرتفعة من قبل الشركات البترولية جعلت من مساهمة هذه الطبقة السياسية محدودة وغير فاعلة إضافة[2] إلى الارستقراطية العمالية العربية.

كما أن وعى هذه الطبقة تتنافس عليه ولاءات تقليدية ارثية، إما قبلية، أو مذهبية (بخاصة وأن عددًا ليس بالقليل منهم فى أقطار مجلس التعاون والمنطقة الشرقية فى السعودية، هم من الشيعة). ويتوقف الدور السياسى للطبقة العاملة الخليجية مستقبلا على عاملين: أولهما، أن ينمو حجمها العددى نتيجة الاستغناء

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص288.
2 ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص22.

التدريجى عن العمالة الوافدة (لاعتبارات أمنية أو اقتصادية أو ثقافية) وإحلال عناصر محلية مكانها (وبخاصة من الفئة الخامسة). وثانيهما، أن تتبنى الفئات الوسطى الحديثة مطالب الطبقة العاملة، وبخاصة حقها فى التنظيم النقابى الحر، وتنسق معها سياسيًا. والواقع أن التحول الجذرى فى طبيعة المجتمع والدولة فى مجلس التعاون من النمط «القبلى - الريعى - التسلطى» إلى النمط «المدنى - الانتاجى - الديمقراطى» يكمن فى هذا الاحتمال أكثر منه فى أى احتمال آخر.

(5) **الفئات الهامشية الكادحة**: وتتكون هذه من بقايا التكوينات التقليدية السابقة لعصر النفط، والتى لم تحظ بنصيب يذكر من التداعيات المباشرة أو غير المباشرة للثروة النفطية، كما هو الحال بالنسبة للشرائح الأربع المذكورة قبلا. ويدخل فى عداد هذه الفئات الهامشية من المحليين كل من «البدو الرحل»، الذين لم يوطنوا بعد، والفلاحين والمزارعين المعدمين فى المناطق القاصية أو المنعزلة (مثل جنوب غرب السعودية، والربع الخالى، ومناطق الداخل الجبلية فى سلطنة عمان). وحقيقة الأمر أن هؤلاء يمثلون نسبة عددية صغيرة من إجمالى سكان أقطار الجزيرة العربية، ودمجهم فى القطاعات الاقتصادية الحديثة هو مسألة وقت. غير أن هذا الدمج المتوقع فى العقدين المقبلين سيتزامن مع تناقص قدرة الدولة الريعية على تقديم المزايا الاقتصادية والمالية التى حظيت بها الفئات الأربع السابقة. لذلك فمن المتوقع أن يلتحقوا بصفوف الطبقة العاملة الحديثة، أو فى صفوف الجيش والشرطة والحرس الوطنى، حينما يطالهم ذراع الدولة، وكوافدين جدد على المؤسسات الحديثة - ولكن دون المزايا نفسها التى يتمتع بها غيرهم - قد يجعلهم ذلك أكثر تهيؤًا للانخراط فى الحركات الاجتماعية الاحتجاجية أيضًا.

مجلس التعاون الخليجي والأمن الاجتماعي:

ينبغي أن يعتمد مفهوم الأمن الاجتماعي في مجلس التعاون على رؤية واعية لكيفية تحويل عناصر القوة ماديا ومعنويا إلى قدرة مؤثرة، واستثمارها وتوظيفها توظيفيا مناسبًا، وإنجاز الأهداف المستوفاة بأقل خسارة ممكنة، واستخدام أدوات القوة لممارسة الأمن الاجتماعي لأغراض الدفاع عن مقومات وأركان المجتمع، فالقوة ليست مادية ومعنوية فقط وإنما هي محصلة لهما معا، وان مكانة المجتمع العربي في مجلس التعاون وسمعته في الأسرة الدولية تتأثر بنسبة طردية مع قدر ما تتمتع به من أمن اجتماعي واستقرار وازدهار، وهي أمور مرتبطة بالقدرة الاقتصادية والمستوى الحضاري والمشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والمكانة السياسية والرصيد المعنوي للمجتمع.

يرتبط الأمن الاجتماعي بالتهديدات التي قد تواجه المجتمع في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، إذ كثيرا ما تعرضت لاعتداءات خارجية من مجتمعات أخرى وأن النزعة العدوانية منذ أن حل التآلف والتعاون داخل المجتمع الواحد، أخذت تتجه نحو المجتمعات الأخرى، أي أنه لم يعد التنافس والتناصر بين أفراد المجتمع هو الطابع المسيطر على حياتهم، فقد أصبحت الغارات والغزوات التي تشن على المجتمعات المجاورة بدائل قائمة، والحياة القبلية ليست المثال الوحيد على ذلك، فالأمثلة ومنذ انشاء الدولة لا حصر لها، وقراءة التاريخ تظهر ذلك بوضوح، فالتهديدات بهذا المعنى لا تتجه إلى الفرد وإنما إلى المجتمع وليس معنى هذا أن المواطن في منأى عن التهديد فهو موضع التهديد في كل الأوضاع أي مهما كانت الأشكال التي تمت وفقا لها الاعتداءات الخارجية، ولكن في ظل المجتمع لا يتعرض الفرد للتهديدات لذاته أو بصفة مستقلة عنها، وإنما يتعرض لذلك كأحد أعضائها ولهذا يمكن القول بأن التهديدات تمس الأمن الاجتماعي ككل وليس أمن المواطن كفرد ولذا يأخذ المجتمع على عاتقه مسئولية حماية الأمن[1].

---

1 ـ د. عطا محمد صالح زهرة ـ المرجع السابق ص35.

لم يلق الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون نفس القدر من الاهتمام الذى يجب أن يكون عليه من الناحية التاريخية وخاصة المعاصر، ويجب أن نراه أمنا قوميا للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، والأمن الاجتماعى هو أكثر جوانب الأمن العربى أهمية، لأنه يعتمد على وجود الإنسان العربى فى المنطقة عبر التاريخ، وأن منطقة شرق الجزيرة العربية التى تطل على مياه الخليج العربى خاضت تجربة انسانية اجتماعية وبذلك أصبح المجتمع العربى فى مجلس التعاون متماسكا اجتماعيا منذ أن تعرضت للمخاطر الخارجية من الاستعمار المسيحى البرتغالى فى العصر الحديث مروراً بالاستعمار المسيحى الفرنسى والهولندى حتى انسحاب الاستعمار المسيحى البريطانى ومجىء الامبريالية المسيحية الأمريكية تحت مظلة أمن الخليج العربى وقضية الفراغ حيث شكلا فى النهاية قضية التحدى لتوحيد الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، والأمن الاجتماعى لا يمكن فرضه من قبل الحكومات والأنظمة الأحادية الشمولية، كما لا تفرضه الظروف الطارئة الاقليمية أو الداخلية بقدر ما يضعه المشاركة الشعبية للمجتمع فى اتخاذ قراره السياسى، والتى تأتى عن طريق التجربة الانسانية والممارسة للأمن الاجتماعى، وبالتالى يأخذ وقتا طويلا حتى يصبح واقعًا ملموسًا أكثر تأثيراً وبالتالى يصبح أكثر ضغطًا على صناع القرار السياسى الذين يرغبون فى الابتعاد عنه فى المجتمعات الشمولية القمعية.

تقضى معالجة الأمن الاجتماعى بالضرورة إلى تحقيق أمن الخليج العربى فى مجلس التعاون وسلامة وضمان كيانه واستقراره ضد التحديات الداخلية والخارجية، ويقصد بالأمن الاجتماعى هنا، قدرة المجتمع على التأثير فى استقراره الداخلى وإقامة العلاقات الاجتماعية المشتركة فيما بين أفراد المجتمع للصالح العام وحمايته وتأمينه من التأثير والسيطرة الخارجية ذات توجهات معادية بطبيعتها، وأن

الشعور التاريخى بوحدة الأمن الاجتماعى قد تبرز من خلال فترة التوسع والاحتلال وتبدى بشكل أكبر أثناء فترة التحرير والمقاومة ضد الغزو الخارجى.

وبالتالى فالأمن الاجتماعى يعنى المحافظة على كيانه الذاتى وشخصيته القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أى قوة خارجية ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومى فى منأى عن أى تهديد خارجى سواء أكان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقى لأى خطر أم أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه فى اللحظة التى يظهر فيها، وإن الأمن الاجتماعى يعنى التحرر من الشعور بالخطر الناجم عن الإحساس بأن ترتيب الأشياء التى نعيش فيها غير مستقر، فالأمن الاجتماعى طبقا لذلك يشمل حالة من الهدوء وغياب عوامل الخوف والقلق عند قيام الدولة بتحقيق أهدافها القومية فالأمن الاجتماعى هو الشعور بالثقة بأن ويلات الحرب والتعقيدات والتداعيات الناجمة عن تفاعلات الحياة الاجتماعية الداخلية يمكن تجنبها أو استيعابها بالادارة الجيدة للسياسة الخارجية للدولة بشكل يضمن لها البقاء وتحقيق الأهداف بشكل مستقر والأمن الاجتماعى كهدف تسعى إليه الحكومة للمحافظة على كيان المجتمع وحمايته من تسلط خارجى ودفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها وحماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجى[1].

إرساء الأساس المتين لإقامة الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، هو فى النهاية حصيلة التفاعل بين عوامل مختلفة لكنها مترابطة، ومما يزيد من تعقيدها وينتج عنها من تحديات يواجهها المجتمع العربى فى مجلس التعاون لموضوع الأمن الاجتماعى، هو أن مصالح الفرد والمجتمع تتداخل معًا وكثيراً ما تنافس فيما بينها نحو التماسك الداخلى ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء للجميع، ويجب تحديد

1 ـ د. عطا محمد صالح زهرة ـ نفس المرجع ص37.

أولويات الأمن الاجتماعى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، ولن تتحقق ثمرة إطار الأمن الاجتماعى فعلا إلا إذ تم تنظيم سياسات واقعية تهدف تحقيق الأمن الاجتماعى ضمن إطار مجلس التعاون فى جميع دوله، وإن الأمن الاجتماعى يشمل عدة جوانب: السياسية والاقتصادية والنفسية التى تتفاعل فيما بينها على نحو مباشر وغير مباشر لتولد قوة تتطلب بدورها اهتمام ورعاية لصالح المجتمع.

انطلاقا من واقع الأمن الاجتماعى وانعكاساته السلبية على حاضر ومستقبل مصير المجتمع العربى فى مجلس التعاون، كان من البديهى أن يثير موضوع الأمن الاجتماعى اهتماما واسعا وجديا وعلى شتى المستويات، ومن هنا نستطيع أن نتلمس الأبعاد الحقيقية لتلك الدعوات المتكررة رسميا وشعبيا إلى استراتيجية للأمن الاجتماعى تحقق فى الوقت الراهن الحد الأدنى من المصالح العليا للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، وأن معالجة الأمن الاجتماعى يجب أن يكون من منطلقات واقعية عملية، وأن يهدف الأمن الاجتماعى إلى تأمين المجتمع العربى فى مجلس التعاون من الداخل ودفع التهديد الخارجى بما يكفل لمجتمعها حياة كريمة ومستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاته للنهوض ومسايرة التطور والتقدم، وإذا ما تماثلت الأخطار التى تحيط بالمجتمع وتشابهت آماله فيصبح شغلها الشاغل تنسيق ركائز تأمينها من الداخل ودفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج فى صيغة أمن اجتماعى تسهم فيها المجتمع بالاستقرار والتطور.

تغتنى عملية الأمن الاجتماعى فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون من خلال التجربة وتتعمق وتزداد وضوحًا ورسوخا عن طريق الممارسة العملية، وتكتسب أبعادها الحقيقية وتترسخ قدرتها على التعامل مع التحديات والتهديدات تعاملا فاعلا، وان التفاعل الوثيق بين الأمن الاجتماعى والممارسة المباشرة، لا ينفى التعرف على تجارب الأمن الاجتماعى للمجتمعات الأخرى، فهى تساعد

على استخلاص معرفة عامة لصالح مجتمع خاصةً، وأن ضمان الأمن الاجتماعى للمجتمع بمفهومه الشامل لا يمكن تحقيقه كاملا بحال من الأحوال، فليس هناك مجتمع يملك من المقومات والإمكانيات ما يسمح له بتحقيق أمنه الاجتماعى بالدرجة المطلقة التى يتمناها، فضلا عما يحيط به من تغيرات اجتماعية تؤثر تأثيراً مباشراً على كثير من عناصر أمنه الاجتماعى بما لا يكفل له صيانة مصالحه الداخلية الكاملة واستقلاله الخارجى. يعد الأمن الاجتماعى أمراً حيويا بالنسبة للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، وقد برز الأمن الاجتماعى بجلاء فى أعقاب ظهور بعض الاضطرابات فى المجتمعات النامية، ومن أجل الحفاظ على استقرار ورفاهية المجتمع العربى فى مجلس التعاون، يجب دراسة وتطوير استراتيجية سليمة للأمن الاجتماعى وبناء مؤسسات المجتمع المدنى بطريقة عامة وفعالة، ويجب أن يزداد الادراك للأمن الاجتماعى فيما بين أفراد المجتمع العربى فى مجلس التعاون، وهناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسى والاقليمى والأمن الاجتماعى. وأن الأمن الاجتماعى مهدد وسوف يبقى مهدداً بانتشار عدم الاستقرار السياسى والنفسى، وبوجود التوترات العرقية والقبلية والطائفية المذهبية، والاضطرابات الاجتماعية والسياسات المرافقة للتغيرات الاجتماعية، وتظل النتائج غير المباشرة للصراعات الاجتماعية فى المجتمع وكذلك خطر المواجهة الداخلية بين المجتمع مما قد يذكر بهشاشة الاستقرار الاجتماعى فى المنطقة.

ليست جميع التهديدات للأمن الاجتماعى ذات طابع عسكرى، كما أن استخدام القوة ليس هو دائما الرد المناسب على التهديد، ولهذا يجب ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن الاجتماعى القطرى والاقليمى ومفردات الأمن الاجتماعى القومى العربى، ولاسيما مع وجود تماثل فى العلاقات الاجتماعية المشتركة، وانعكاس الأمن الاجتماعى كل طرف على الآخر، وبقدر ما تحقق هذه

الصيغة حقيقة الاندماج، فإنه يمثل صيانة للأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، من الاختراق الاقليمى ومن التبعية للأمن الاجتماعى الغربى، كما يوفر لضمان التوازن العربى، وأن الحديث عن الأمن الاجتماعى لمجلس التعاون يقتضى وجود سلطات مركزية مخولة بكافة الصلاحيات من الشعب مباشرة وممثلة عنه، وتتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية ووحدة المجتمع العربى فى مجلس التعاون على الصعيد العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى، وهناك الكثير من الأمن الاجتماعى يفتقر إلى وجود هذه المعطيات نظراً إلى حالة التجزئة السياسية التى تعيشها أقطار مجلس التعاون، لكن ذلك لا يمنع من استئناف الجهود باتجاه إيجاد صيغ وترتيبات مناسبة بشأن حماية الأمن الاجتماعى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون.

اتسع نطاق شبكة الاعتماد المتبادل بين مختلف المجتمعات الدولية متمثلة فى زيادة حجم المعاملات ومحور القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وانعكست تلك التحولات على متغيرات اجتماعية كبيرة فى البيئة الاقليمية لمجلس التعاون، وأدت تلك التحولات جميعها إلى تحولات مماثلة سادت فى هذه الفترة فى مفاهيم الأمن ووسائل تحقيقه تجاه التركيز على الجانب السياسى ـ الاقتصادى للأمن الاجتماعى، وثمة ثلاثة اتجاهات لتحديد شكل النظام الأمنى الاجتماعى لدول مجلس التعاون وآليات تحقيقه، فالاتجاه الأول يركز على الجوانب المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة الشعبية، والثانى بتسوية الخلافات الحدودية بين اقطار مجلس التعاون ووضع تصورات عملية مشتركة للتعاون من أجل الأمن الاجتماعى والثالث وضع خطط لتنمية المجتمع. ينبغى لتحليل مفهوم الأمن الاجتماعى أن ينطلق من فهم حقيقة التحولات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية التى حدثت منذ بداية عقد التسعينيات وما أنتجته تلك التحولات من آثار على مفاهيم الأمن الاجتماعى، وأن الأمن

الاجتماعى ليس مجرد قضية اجتماعية وحسب، ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا بالدفاع، والوضع الاجتماعى بقوة الدولة والنظام السياسى بالاستراتيجية، ولما كان الأمن الاجتماعى يعنى تأمين كيان المجتمع العربى لأقطار مجلس التعاون ضد الأخطار التى تهددها على الصعيدين الداخلى والخارجى، وتأمين مصالحها، فقد أصبح هذا المفهوم أكثر تمركزا حول ثلاثة محاور رئيسية وهى أولا: تأمين ضمان كيان المجتمع العربى فى أقطار مجلس التعاون، وثانيا: مواجهة شتى الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة، وثالثا: تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والتنمية الشاملة.

الجهاز الإدارى الحكومى فى المجتمع العربى لمجلس التعاون

تعنى المؤسسات الإثنية، الجماعات القرابية التى يولد فيها الفرد وتقوم على رابطة الدم وبالتالى فإن عضويتها إجبارية ويترتب على الانتماء إليها واجبات وحقوق مسبقة ولا دخل أو خيار للفرد فيها، والقيمة الاساسية التى تحكمها هى التضامن والولاء الكامل بحق أو بغير حق، والأسرة هى المؤسسة الإرثية القرابية الأولى ثم «العشيرة» ثم القبيلة. كما يدخل ضمن المؤسسات الإرثية الجماعات الدينية أو الملة أو الطائفة بانتماء أفرادها إلى نفس العقيدة، وبنفس الطبيعة الإرثية فى الأسرة والعشيرة والقبيلة فإن الرابطة الدينية أو الطائفية هى رابطة إجبارية غير طوعية، أما الدولة فهى كيان سياسى ـ قانونى ذو سلطة سيادية معترف بها على مجتمع معين فى رقعة جغرافية معينة، والدولة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تمارس أعمالها بكل أنواع الضبط بما فيها القوة. وإذا كانت القيمة المركزية فى المجتمع المدنى هى الحرية وفى المؤسسات الإرثية هى «الولاء» فإن القيمة المركزية فى الدولة هى السيطرة والضبط[1].

1 ـ د. سعد الدين إبراهيم ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص244.

جاءت الدولة الحالية نتيجة ولادة قسرية غير طبيعية وتحول بعدها أحد الشيوخ إلى أمير والمشيخة إلى إمارة، ولأن النظام السياسى ومرونته تقاس بمقدرته على التجاوب مع متطلبات المجتمع وتلبية الحاجات المتغيرة له، فضلاً عن انه فى حد ذاته يشكل عاملا أساسيًا من عوامل تغير المجتمع أى أن هناك تفاعلا جدليا بين النظام السياسى والمجتمع، وتحدد هذا التفاعل قوى الإنتاج الاجتماعى بالأساس وكذلك نشاط الناس ودرجة وعيهم وتنظيمهم[1]. وكان لابد من تغير البناء السياسى الذى اعتمد على قوة النفوذ فى السابق إلى نفوذ القوة فى الوقت الحالى وإلى ظهور الدولة أى ظهور القوة المنظمة بدلا من القوة التقليدية غير المنظمة أى قوات من مقاتلين من أبناء القبائل العربية، ويعتمد الضبط الاجتماعى هنا على القانون والإدراك الحقوقى المنظم بدلا من العرف والتقليد[2].

أصبحت الدولة بهذا المعنى: التنظيم الاجتماعى السياسى، وينطوى على الاعتراف المتبادل بالسيادة بينه وبين الدول الأخرى، وأهم من ذلك بينه وبين شعبه ومواطنيه. فالجماعة البشرية التى تسودها الدولة ضمن حدودها الجغرافية هى شعب ذو سيادة أيضًا وأفراده هم مواطنون لكل منهم أيضا سيادة معترف بها من الدولة ذاتها بمعنى أن له حقوقا لابد أن تراعيها وتحميها الدولة أى أن الدولة الحديثة قدمت أول فرصة ممكنة لتبادل السيادة مع مواطنيها وشعبها، وقد لا ترعى الدولة شروط السيادة المتبادلة مع مواطنيها وتنزع إلى تجاهل سيادة مواطنيها والجور عليهم أو انتهاكها وهنا يأتى دور المجتمع المدنى، وبين العضوية الاختيارية (المجتمع المدنى) والعضوية الإجبارية (الأسرة) فإن الدولة هى الأقرب إلى المؤسسة الإجبارية[3].

---

1 ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص7.

2 ـ د. محمد الرميحى ـ نفس المرجع ص6.

3 ـ د سعد الدين إبراهيم ـ نفس المرجع ص246.

وجد فى صبيحة الاستقلال السياسى فى دول مجلس التعاون جهاز ادارى وهو النواة المؤسسة لعملية بناء الدولة الوطنية فى العقود التالية للاستقلال وكان هذا الجهاز مختلطا يحمل بصمات المجتمع التقليدى ويحمل بصمات التنظيمات الاصلاحية السابقة للحقبة الاستعمارية إضافة إلى بصمات الحقبة الاستعمارية نفسها، ومحاكاة الممارسات السياسية فى المجتمعات الغربية نفسها فى حين استمرت عملية بناء وتكريس مؤسسات مجتمع الدولة الجديدة بخطى سريعة، لتكرس بقاء وصمود هذه الدولة نفسها خارجيا وداخليا وتضفى عليها شرعية واقعية فى مواجهة الآخرين وفى مواجهة مواطنيها الذين ربما تردد معظمهم ابتداء فى الاعتراف بشرعيتها القانونية. وكانت الجزيرة العربية وحدة جغرافية ومجتمعية واقتصادية واحدة وإن لم تكن دولة موحدة قبل الحقبة الاستعمارية واعتبرت نفسها دولا مرحلية تبحث عن نهائيتها من خلال السعى إلى شكل من أشكال الوحدة الاقليمية على الأقل، فباستثناء السعودية وعمان كانت أقطار مجلس التعاون صغيرة المساحة والسكان وبلا خبرة ممتدة كدول أو ارهاصات دول، ومن حيث التوسع الانتقائى فى موروثات الجهاز الإدارى فقد استمرت قوانين الحقبة الاستعمارية وتنظيماتها إلى حد بعيد مع التعديلات التى اقتضتها ظروف الاستقلال. فالقوانين والمؤسسات التى خلفتها الإدارة الاستعمارية كانت هى الأحدث من الناحية الموضوعية وكانت هى الأقرب عهداً صبيحة الاستقلال كما أخذ بالصياغات التوفيقية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية الأوروبية، أما العاملون فى جهاز الدولة أنفسهم فقد أصبحوا تدريجيا من المواطنين مع بقاء أعداد قليلة من الخبراء والموظفين الأجانب وتوسعت أقطار مجلس التعاون فى أجهزتها البيروقراطية باطراد وأصبحت هذه الأجهزة أحد مصادر الاستخدام والتوظيف للمتدفقين من مؤسسات التعليم الحديث وبصرف النظر عن حاجة هذه الأجهزة

إليهم وأدى ذلك إلى تدنى الكفاءة وإثقال كاهل الحكومة بأعباء مالية ضخمة لأجهزة ومؤسسات متضخمة[1].

المؤسسات السيادية

اهتمت دول مجلس التعاون بالمؤسسات السيادية منها الجيش وجهاز الأمن الداخلى، وبدأت بفتح كليات عسكرية صبيحة الاستقلال واستعانت ببعثات عسكرية أجنبية لتدريب جيوشها الوطنية كما أرسلت بعثات للتدريب فى الخارج واعتبرت جيشها ليس رمزاً للسيادة الوطنية فقط بل هو أيضا بوتقة لصهر أبناء القبائل والمناطق المختلفة وخلق هوية مشتركة وكوسيلة من وسائل التحديث أيضا، وهذا ما أدى إلى استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب كبير جداً من الموارد المالية والبشرية المحدودة وأصبح فى بعضها مقصداً لأبناء بعض التكوينات الاثنية والقبلية. كما أعطت اهتماما كبيرا جداً لبناء المؤسسة الأمنية التى ورثتها من الحقبة الاستعمارية واستعانت بخبرة أجنبية لتوسيعها، وأن جهاز الأمن كان ولايزال أداة رئيسية لفرض هيبة الدولة والنظام الحاكم وبسط نفوذها على كل الجهات والجماعات، ووزارة الداخلية التى تضطلع بمهام الأمن هى من أكبر الوزارات حجمًا وموارد ونفوذاً، وأصبحت المؤسسة الأمنية هى قمة السلطة التنفيذية الحقيقية فهى لا تخضع للسلطة التشريعية وتلتف على أو لا تمتثل لأوامر السلطة القضائية وأحكامها، كما اهتمت دول مجلس التعاون ببناء مؤسسات سيادية أخرى لتكريس شرعيتها خارجيا كالتمثيل الدبلوماسى الخارجى كما حرصت على إنشاء صناديق تنموية لتقديم المساعدات المالية وكان المعنى الرمزى لا يقل شأنا عن المعنى الاقتصادى، وكانت الكويت أسبقها فى إنشاء الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية فى غضون شهور قليلة من اعلانها دولة مستقلة عام 1961 ثم تلتها بقية دول مجلس التعاون[2].

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص179.

2 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص181.

الحكومة والمؤسسات الخدمية

يقع الأمن الاجتماعى ضمن أولويات اهتمام الدول لحفظ التوازن العاطفى والنفسى والاجتماعى للمواطنين. وقد اتسع مفهوم الخدمة الاجتماعية فلا تقتصر على كل ما يتعلق برفع مستوى حياة الفرد فى مختلف الجوانب بل أصبحت حقوقًا اجتماعية لإنقاذ الإنسان من براثن الجهل والتخلف[1] نجد أن انشاء المؤسسات الخدمية جاءت مواكبة لإنشاء المؤسسات السيادية التى كانت رمز الوجود الداخلى والخارجى، ولتعظيم رضا المواطنين عن دولتهم الجديدة جاءت المؤسسات الخدمية ومن أهمها المؤسسة التعليمية وتبنت التعليم الالزامى والمجانى وتوسعت فى انشاء المدارس والجامعات، كوسيلة للحراك الاجتماعى إلى أعلى وبث مفاهيمها وتعميقها وحاجتها إلى كوادر بشرية مدربة لتسيير الأجهزة والمؤسسات الجديدة، ثم جاءت بقية المؤسسات الخدمية متأخرة نسبيا باستثناء المواصلات والاتصالات مع الخارج لأسباب معروفة لاعتبارات أمنية داخلية إضافية ولم تحظ باقى المؤسسات بعناية كبيرة إلا فيما بعد ومنها مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والمرأة والثقافة. يتعاظم الدور الذى تقوم به الادارة الحكومية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن المنهج الاقتصادى أو السياسى الذى تتبناه الحكومة وتجاوزت منها الأساسية إلى الادوار المهيمنة ويرجع ذلك إلى البنيان الاقتصادى وغياب القطاع الخاص النشط، ولقد يسر النفط للأقطار فى مجلس التعاون أن تنفق على العديد من المشاريع والبرامج وأن تتوسع فى الخدمات التى تقدمها ولولا النفط لعجزت عنها. وغياب الوضوح فى أهداف هذه المؤسسات الخدمية وغياب الوضوح فى الدور الذى تؤديه كلها عوامل تساعد على زيادة

---

1 ـ صالح ليرى ـ الصحة الاجتماعية مدخل للأمن الاجتماعى من خلال الخدمات الاجتماعية والنفسية ص4.

عجزها وطمس وجودها وإذا كانت القدرة على الأداء غير متوفرة أصلا فإن وجود هذه العوامل سيلغى فرصة النمو لتلك القدرة هذا إذا توفرت النية الحسنة لنموها[1].

اتجهت المؤسسات الخدمية فى ظل الوفرة وبسبب مجتمعاتها القليلة السكان إلى الإنفاق الكبير على الخدمات ورغم أن هذه الخدمات تعتبر أساسية لتكوين الكوادر البشرية المدربة والقادرة على الانتاج، فإن النمط الذى تقوم به هذه الخدمات هو نمط السياسات الاجتماعية الاستهلاكية وليست المنتجة، لأنها تتجه إلى مساعدة الناس فقط لا إلى مساعدتهم كى يساعدوا أنفسهم وهى بهذا تتجه إلى خلق الإنسان المستهلك فقط وليس إلى خلق الإنسان المنتج أيضا، ولعل هذا ينسجم مع دور الضمان الاجتماعى الذى يتجه إلى خلق الوظائف ولو لم يكن ذلك مبنيا على الحاجة إلى اعتبار أن ذلك مصدر رزق لقطاع كبير من المواطنين، ولاشك أن هذه الممارسة لدور الرعاية الاجتماعية ينتج الكثير من الآثار السلبية إذ هى تلغى روح المبادرة والمغامرة لدى الأفراد وتلغى الحافز لديهم لمحاولة رفع مستوى معيشتهم من خلال جهودهم الذاتية[2].

المؤسسات الإنتاجية

تملك دول مجلس التعاون قطاع انتاج النفط وهو المصدر الرئيسى إن لم يكن الوحيد لتوليد الموارد المالية للدولة، ومن هذه الموارد التى تضخمت تضخمًا فلكيا فى السبعينيات أنشأت مشاريع اقتصادية عملاقة مثل مشروع ينبع-جبيل للصناعات الهيدروكاربونية فى السعودية ويملكها القطاع العام، وأن دخول الدولة فى مجال الانتاج الاقتصادى المباشر اعطاها مصادر قوة إضافية فى السيطرة على المجتمع،

1 ـ د. أسامة عبدالرحمن ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ـ ص96.

2 ـ د. أسامة عبدالرحمن ـ نفس المرجع ص99.

فمن خلال القطاع الاقتصادى العام أصبحت الدولة مصدراً لخلق وظائف وفرص الاستخدام، وأصبحت شريكة كبرى فى توجه الاقتصاد الوطنى بشكل مباشر وأصبحت أكثر استقلالية عن كل تكوينة اجتماعية طبقية بذاتها ولكنه أصبح حاليا عبئًا إداريا وسياسيا على كاهل الدولة. بذلك مرت مسيرة بناء المؤسسات بالسيادية أولا مثل الجيش والأمن والخارجية والمالية ثم ثانيا المؤسسات الخدمية: التعليم، الصحة، الأشغال، البلديات، ثم ثالثا: بناء المؤسسات الاقتصادية الانتاجية[1].

المجتمع المدنى:

تتركز مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة عن الدولة فى المجالات الخدمية والإنتاجية وهى قديمة قدم المجتمع نفسه، ففى عدد كبير من المجتمعات لا تتصدى الدولة لبناء المؤسسات الخدمية والانتاجية بل تتركها لتكوينات المجتمع المدنى مثل القطاع الخاص والأهلى، وقد تدخل الدولة هناك إلى هذه المجالات على سبيل الاستثناء وعادة بعد مطلبات الرأى العام فيها بذلك، ولكن الدولة العربية خاضت فى مجال بناء المؤسسات الخدمية والانتاجية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا لا كلما ضغط الرأى العام عليها لتفعل ذلك وقد فعلت ذلك فى الغالب كإحدى وسائل الضبط والتحكم فى حركة المجتمع المدنى ولتقليص هامش استقلالية عنها. كما حرصت أيضا على الضبط والتحكم فى النشاط الاهلى أو ما يعرف باسم الجماعات والتنظيمات التطوعية مثل الجمعيات والروابط والاتحادات والتعاونيات والأحزاب، وكلما قويت المؤسسات الردعية للدولة كلما ضيقت الخناق على هذه التنظيمات الطوعية إما بمنع انشائها أصلا أو بتكبيلها بالقيود الرسمية التى تستنها البيروقراطية الحكومية أو بالإشراف المباشر أو غير المباشر عليها حتى تصبح ذراعًا للنظام الحاكم، وفى كل هذه الحالات تفقد المؤسسات التطوعية

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص183.

الجزء الأعظم من فعاليتها سواء فى القيام بوظائفها التى من أجلها أنشئت أم حماية اعضائها ورعاية مصالحهم أم فى القيام بالرقابة والضبط المتبادل مع مؤسسات الحكومية، وهناك بعض الدول كلما اشتد ساعدها كلما توسعت فى وظائفها وخلقت مؤسسات جديدة لهذه الوظائف من ناحية وضيقت الخناق على مؤسسات المجتمع المدنى أو حولتها إلى أشكال بلا مضمون وفعالية حقيقيين والمشاركة السياسية تتحقق أو تتعثر بمقدار الهامش المتاح أمام المنظمات الطوعية ومنها الأحزاب أو التيارات السياسية للنشأة والحركة والنمو، وهذه المنظمات الطوعية فى الواقع هى آليات المجتمع المدنى لتقنين العلاقة مع الدولة وضمان حد أدنى من التأثير فى مؤسسات الدولة[1].

ينشأ المجتمع المدنى بالإرادة الحرة وليست عضويته إجبارية، وأن التنظيمات التى تنشأ اختياريا أو تطوعيا من مواطنى الدولة هى المجتمع المدنى وبعض أبناء المجتمع أو بعض مواطنى الدولة لاينشئون هذه التنظيمات إلا لأن لديهم قضية أو مصلحة تختلف أو تتباين عن قضايا أو مصالح بقية المجتمع ككل وعن الدولة ككل، ومن ثم يبادرون إلى إنشاء هذه التنظيمات، وقد نشأت أولى تنظيمات المجتمع المدنى مع نشأة أولى النخب فى البحرين والكويت، التى تلقت تعليما عصريا وأصبحت نواة لتكوينات اجتماعية ـ اقتصادية جديدة مثل الطبقة الوسطى والعاملة، وقد نشأت فى البداية لأهداف غير خلافية من وجهة نظر السلطة ثم تطورت إلى الاهتمام العلنى الصريح بقضايا مجتمعية خلافية مما كان يعرضها للحل أو يعرض أعضاءها للملاحقة وعادة ما كان الآخرون يكررون المحاولة تحت الأسماء نفسها أو مسميات جديدة، ولقد أنشئ أول تنظيم مدنى فى شرق الجزيرة العربية فى البحرين عام 1919 باسم «النادى الأدبى» وسرعان ما تبعه تنظيم مشابه

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص185.

وبالاسم ذاته فى الكويت عام 1922، ورغم أن الناديين كانا «أدبيين» فإن غياب منابر أخرى لتعاطى السياسة قد دفع إلى أن يستحدثوا الوظيفةَ السياسية غير المعلنة كهدف من أهداف النادى الضمنية، ورغم ايقاف الناديين فى البحرين والكويت فسرعان ما تكونت عدة أندية رياضية وثقافية وجمعيات خيرية فى البلدين، وكان التجار هم عماد المجتمع المدنى، ثم تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدنى بدرجة كبيرة بعد الطفرة النفطية فى أوائل التسعينيات، فكان هناك حوالى 360 فى مجلس التعاون، أى أن هناك تنظيمًا مدنيًا واحدًا لكل 64,000 من السكان[1].

يعتبر هذا المعدل مؤشراً على الضعف النسبى للمجتمع المدنى فى مجلس التعاون مقارنة بمصر التى يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدنى واحد لكل 400 من السكان، ففى الإمارات نلاحظ أعلى معدل للمشاركة فى عضوية الجمعيات أو التنظيمات التطوعية والذى يصل إلى عضو واحد لكل 54 من السكان بينما المعدل العام لدول المجلس الست معًا هو عضو واحد لكل 254 من السكان، وقطر (91) والبحرين (92) والكويت (96). أما عمان والسعودية فأقل الدول من حيث معدلات المشاركة فى التنظيمات المدنية حيث كان هناك عضو واحد من كل 1,333 مواطنا فى عمان وعضو واحد من كل 6,917 مواطنا فى السعودية. ونلاحظ غياب الأحزاب السياسية تماما فى الوقت الحاضر، ولا توجد تنظيمات نقابية إلا فى الكويت والبحرين ومن المعروف أن الأحزاب والنقابات هى أحد الأعمدة الرئيسية لأى مجتمع مدنى ولا يعنى هذا غيابها فعليا، حيث هناك مبدأ التبادل الوظيفى بين تنظيمات المجتمع المدنى، فما لا يسمح به رسميا ولكنه مطلب جماهيرى تتم تلبيته من خلال تنظيمات أخرى مسموح بها[2].

1 ـ د. سعد الدين إبراهيم ـ المرجع السابق ص280.

2 ـ د. سعد الدين إبراهيم ـ نفس المرجع ص281.

يوجد هناك منظمات «أهلية» ولقد اهتمت أقطار مجلس التعاون بتنظيم العمل التطوعى وإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة وقد أنيط بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية دور الاشراف والمتابعة على أنشطة جمعيات النفع العام التى تقدم خدمات تطوعية مادية أو معنوية. والعقبات التى تواجها عدم انتظام الدعم المالى المقدم من الجهاز الرسمى أو القطاع الخاص أو قلة هذا الدعم أو غيابه بشكل تام إضافة إلى عدم توافر مقر للجمعية أحيانا أو عدم مناسبة المقر، وافتقاد بعض التنظيمات للخبرات والقيادات الاجتماعية، وبعضها تواجه معوقات إجرائية عند طلبها الحصول على موافقة إشهارها[1].

المشاركة السياسية

تعنى المشاركة السياسية أن المجتمع المدنى بتكويناته المختلفة قادر على التأثير فى اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة أو الطويلة الأمد بحياته ومصيره، ويتراوح هذا التأثير فى حده الأقصى إلى عملية صياغة شكّل الدولة واختيار النظام السياسى وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغيرها بشكل دورى مقنن، وفى حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدنى شبه معدوم، ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم، فالمجتمع المدنى هو تكوينات مختلفة ومتنافسة وفى بعض الأحيان متناقضة فى رؤاها ومصالحها ومواقفها بقدر ما هى متفاوتة أيضا فى مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية والمعنوية. وهى نادرا ما تكون كلها فى موقف رضا أو رفض كامل للدولة وسياساتها والذى يفرقها ويميزها عن مؤسسات الدولة هو أنها تنشأ طوعية ـ أهلية ـ اختيارية ـ لتحقيق أهداف عامة أو مصالح خاصة للمنخرطين فيها، وتتراوح مؤسسات المجتمع المدنى فى درجات ومستويات تنظيمها ورسميتها ولكنها فى كل الأحوال تظل مستقلة عن الحكومة

1 ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون ـ مجلس التعاون ص306.

وتؤثر فى الدولة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى أو الصحافة ووسائل الاعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجماعات القرابية ـ القبلية، وجماعات الزملاء والأصدقاء وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدنى تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة أو أخيرا باللجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم[1].

يشكل التطور الاقتصادى والاجتماعى السريع للمنطقة، وتناقض ذلك مع البنى السياسية والادارية التقليدية، عاملا مهما من عوامل عدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد، فقد فشلت أقطار مجلس التعاون فى بناء المؤسسات السياسية القوية وعلى رأسها مؤسسات المشاركة، فبرغم التطور الهائل لا يوجد إطار تنظيمى كاف فلا يخفى على أحد أن التحديث السياسى واجب[2] ولا يمكن التأخير عن المشاركة السياسية. ولكن المعنى الأكثر شيوعًا لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلنى الحر فى اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أم من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون ذلك. وأن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة تنطوى على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية فى اتخاذ القرار أى أن المشاركة السياسية هى مؤشر تفاعلى لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أمينا عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع فى الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية. تعتبر المشاركة السياسية هى العامود الرئيسى فى تكوين الدولة الحديثة وفى محاولة المواءمة بين قوى

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص186.
2 ـ د. أنور قرقاش ـ المرجع السابق ص186.

الإنتاج الجديدة التى أفرزت قوى اجتماعية متعددة فى الجزيرة العربية وبين علاقات سياسية متناسبة معها، اتجهت هذه الدول بعد الاستقلال بتبنى صيغة حديثة للحكم فأعلنت الدساتير المكتوبة ونصت على الإصلاحات التشريعية الواسعة تناولت مختلف المجالات القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية[1].

التجربة الديمقراطية

حصلت أقطار مجلس التعاون على الاستقلال ومارست الكويت نوعا من الديمقراطية الليبرالية، وانطوى ذلك على إنشاء مجالس برلمانية وعقد انتخابات عامة مع عدم وجود أحزاب صريحة، واستمرت هذه الممارسة الديمقراطية الليبرالية فى ظل صحافة حرة نسبيا، واختارت الكويت نظام الحكم الملكى الدستورى أما بقية الأقطار الأخرى فهى ذات أنظمة حكم ملكية مطلقة. وبدأت الكويت بديمقراطية على النمط الغربى، ساعد على ذلك وجود الصفوة السياسية النشطة التى قادت النضال من أجل الاستقلال وكانت لها دور كبير فى المجلس النيابى عام 1932 و1938، وكانت من الطبقة الوسطى الحديثة ذات التعليم العصرى الحديث والمتأثر بالفكر الليبرالى والقومى العربى. أما الأقطار الأخرى فهى ذات الملكيات المطلقة فقد كانت عند الاستقلال بلا تكوينات طبقية حديثة، وكانت القبيلة هى وحدة التنظيم الاجتماعى الأساسية، وعرفت الكويت تجربة التمثيل النيابى قبل الحصول على الاستقلال. وكان إعلان الدستور الكويتى ومن ثم تطبيقه فى 11/11/1962 ثم بعد ذلك بأقل من عقدين صدر الدستور المؤقت فى الإمارات 2/12/1971 والنظام الأساسى المعدل المؤقت للحكم فى قطر 29/4/1972 ودستور البحرين 16/12/1973 يعنى الانتقال بنظام الحكم من عهد السلطة المطلقة فى المجتمع القبلى إلى عهد السلطة الدستورية فى مجتمع

---

1 ـ د. محمد الرميحى ـ المرجع السابق ص23.

الدولة. هذه المشاركة السياسية كانت نتيجة للوضع الداخلى الاقتصادى والاجتماعى الجديد وكذلك نتيجة لوضع خارجى ضاغط، دفع بأطراف السلطة التقليدية إلى تقديم تنازلات شعبية للمواءمة بين الضغوط الخارجية ونمو الوضع الاجتماعى - الاقتصادى الجديد وطموح بناء الدولة ولكن السؤال هل هذا التحديث السياسى حقيقى أم شكلى وما مدى الجدية فى تنفيذه؟ وهل هناك مشاركة فعلية للشعب فى السلطة؟[1].

إن إدخال قدر من الديمقراطية فى أقطار مجلس التعاون أمر محتوم، فالتغيرات المطلوبة داخل الأنظمة الأبوية المحافظة لابد وأن تتخذ مستقبلا شكلا أكثر تحررا وليبيرالية التى لا تعنى هنا الديمقراطية الغربية، وأن على مجلس التعاون أن يأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقة المثقفة فى المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى والمطالبة بحصة فى مسؤولياته، ذلك أن هذه النخبة تريد أن تستشار لا أن يملى عليها، فالنخبة المثقفة التى صرف عليها ملايين الدولارات من خلال إقامة المدارس والجامعات، أصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان، ومن المؤكد أن مطالبة النخبة بالمشاركة فى عملية صنع القرار السياسى لا يعنى أنها تريد المشاركة فى الحكم وبالتالى لا تسعى لقلب نظام الحكم بقدر ما تسعى لأن يعترف الحكم بوجودها على أساس أنها تمثل جزءاً من الجسم السياسى فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون والذى له الحق فى حرية الممارسة السياسية، كما أنها لا تنافس الأسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها لذلك لابد من أن تلجأ الأنظمة نتيجة لهذا الضغط الخفى إلى نظام أكثر «أبوية» تستنبط من خلاله نظاما مختلفا يعلن من مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكنها من استيعاب آراء وطاقات هذه النخبة[2].

---

1 - د. محمد الرميحى - المرجع السابق ص23.

2 - رياض نجيب الريس - الخليج العربى ورياح التغير - ص50.

نجد من خلال الديمقراطية فى الكويت والحياة البرلمانية والدستور، أنها دليل صحة وعافية سياسية بل واحدة من أبرع الخطوات التى عبر عنها بعد نظر آل الصباح العائلة الحاكمة فى الكويت. فقد أعطت للنظام الكويتى دفعة معنوية هائلة، وعندما علق الكويتيون ديموقراطيتهم البرلمانية مدة أربع سنوات لأسباب خاصة بالأمن، اكتشفوا فيما بعد أن أمن الكويت لم يتأثر لكنها جسدت فى المقابل السبق الدبلوماسى الذى كانت قد أحرزته فى المنطقة، فأعيد مجلس الأمة فى العام 1981 ليحقق الإسلاميون فى الحال نجاحات فى الانتخابات البرلمانية اللاحقة، أما نتائج العام 1985 فقد أظهرت أن الناخبين كانوا يشعرون بالاحباط تجاه سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية فكان المستفيد الرئيسى عدداً من التقدميين والتكنوقراط وجماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب السابقين[1].

التحديات والنظرة المستقبلية

نجد أن هناك تفاعلا بين التحديات الخارجية والتحديات الداخلية فى تكثيف أزمة الدولة القطرية. ونشير تحديداً إلى مظاهر وآليات هذا التفاعل:

بداية، لابد من التذكير بأنه مهما كانت أحوال الدولة القطرية هذه، من حيث الزيادة السكانية المستمرة والمرتفعة (ما بين 2 و3 بالمائة سنويًا خلال مدة الاستشراف)، واستمر نمو المراكز الحضرية وتضخم العواصم، بفعل هذه الزيادة السكانية، وبفعل تدفق الهجرة الريفية ـ البدوية إليها، واستمرار ارتفاع معدلات التعليم، وزيادة التعرض لوسائل الإعلام الداخلية والخارجية، ومن ثم ارتفاع التطلعات وزيادة الطلب على فرص العمل والدخل المرتفع، هذه المؤشرات المجتمعية للنمو تنطبق على مجمل السكان، فإذا أضفنا إليها المطالب الفئوية لقطاعات وتكوينات اجتماعية بعينها (طبقية وإثنية وجهوية)، لوضحت لنا أبعاد

1 ـ رياض نجيب الريس ـ نفس المرجع ص51.

التحـديات الداخلية فى حـد ذاتها وفى حـجمهـا أيضًا. هناك فى الوقت نفـسه، التحديات الخارجية التى تحدثنا عنها فى فقرات سابقة، وهى تتفاعل مع التحديات الداخليـة بأشكال مـختلفـة، ومتنـاقضـة فى الغالـب. إن بعض هذه التحـديات الخارجية، وبخاصـة الإعلامية والاتصالية والثقافيـة، سيرفع من توقعات المواطنين فى مزيد من المشاركة فى الثروة والسلطة، وفى تبنى أنماط استهلاكية معينة، تكون الدولة القطرية إما غير مـستعدة للاستجابة لهـا (المشاركة فى السلطة والثروة)، أو غير قادرة بإمكاناتها الذاتيـة على إشباعها للجميع (التطلعات الاستـهلاكية). فإذا استجابت لبعض هذه التطلعات، من خلال الاسـتدانة والمساعدات الأجنبية، فهى تقع إن عـاجلا أو آجـلا فى سلسلة من المآزق، منها مـأزق «التبـعيـة». فبـحكم الاعتماد المتزايد على الخارج تضحى بالاستقلال، والتضحية بالاستقلال تؤلب على الدولة قطاعات مهـمة، أولها الطبقـة الوسطى. ولكن التبعية، فـى مرحلة تالية، تعنى الوقوع تحت ضغوط مـعينة لاتخاذ اجراءات اقتصادية مـعينة (مثل إلغاء دعم السلع الأساسـية) وهذه تؤلب عليها قطاعـات أكبر، فى مقـدمتها الطبقـة العاملة والطبقات الدنيا، ويعم السخط بدرجات متفاوتة بين معظم فئات المجتمع[1].

ولأن التحديات الخارجية تأتى من مصادر مخـتلفة ـ بعضها عالمى، وبعضها إقليمى، وبعضهـا عربى ـ فإنها لا تؤثر بشكل متناغم فى الاتجـاه نفسه. فمن هذه التحديات ما يسـبب سخط فئات معينة على مصـدرها، وعلى الدولة العاجزة عن التـعامل مع هذا المصـدر. ولكن أطرافًا خـارجيـة أخرى، تسـتغل هذا السـخط لأهدافها الخاصة. إن تطبيق نظريات النظام الضمنى يقـتضى قراءة متأنية للتجارب الحضارية الإنسانية كما يقتضى استـيعاب الراهن الاستراتيجى للمنطقة للخروج من اللحظة السيـاسية الاقـتصادية الراهنة إلى رؤية مـستقـبلية واضحـة لعوامل الأمن

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص359.

الاجتماعى فى المنطقة مع ضرورة نقل هذه الرؤية إلى الاختصاصيين لاعتمادها فى مواجهة تحديات الأمن الاجتماعى خصوصا وأن هذه المنطقة تشكل خزانا استراتيجيا عالميا يجعلها مرتبطة باستراتيجيات السياسة العالمية ومن ثم الحاجة إلى الرؤية التكاملية الجامعة بين مستقبل المنطقة وتحديد نقاط الضعف فيها وإمكانيات تفجيرها[1]. ولتوضيح هذه التأثيرات المتعارضة والمتقاطعة داخليًا وخارجيًا، نعطى بعض النماذج المعاصرة أو المحتملة مستقبلا لبعض الحالات القطرية.

مظاهر عجز الدولة القطرية عن مواجهة التحديات

كل الدول الوطنية الحديثة فى العالم الثالث، تواجه تحديات خارجية وداخلية من النوع الذى ذكرناه آنفًا. وليست الدول القطرية العربية استثناء من هذه القاعدة. فقد واجهت تلك التحديات منذ نشأتها. ولكن الجديد فى الأمر وامتداداته المنطقية طبقًا للمشهد الاستشرافى الأول، فى الوقت الحاضر، هو:

زيادة عدد هذه التحديات وتزامنها معًا. وزيادة حدة هذه التحديات. وتناقص قدرة الدولة على الاستجابة الخلاقة لهذه التحديات. وهذه التطورات نفسها مرتبط بعضها بالبعض الآخر. فزيادة عدد التحديات الداخلية والخارجية، يعنى بداية أن جهاز الدولة لم يتنبأ ببعضها، ومن ثم لم يتخذ الاجراءات الواقية لمنع ظهورها، أو احتوائها عند أول فرصة ممكنة. وبالتالى، تتعدد التحديات وتتزامن فى الوقت نفسه. ولكن اعتياد جهاز الدولة على أن يتعامل مع تحد واحد إلى أن يفرغ منه، يجعل التحديات الأخرى القائمة (والتى تنتظر دورها فى أولويات جهار الدولة) تتفاقم وتشتد حدتها. وهكذا يجد هذا الجهاز نفسه فى لحظة ما، محاصراً بعدد كبير من التحديات المتفجرة. فيلهث من تحد إلى آخر، فى محاولة يائسة أو نصف ناجحة، لمجرد الاحتواء أو إخماد الحرائق، ناهيك عن

---

1 ـ د. محمد احمد النابلسى ـ المرجع السابق ص9.

التعامل الحاسم أو الاستجابة الخلاقة لها. وأحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة فى الدولة القطرية، هو زيادة تركز اتخاذ القرار فى يد مسؤول واحد أو حفنة صغيرة من المسؤولين، وهو ما ألمحنا إليه فى أكثر من موضع سابق. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الطاقة الاستيعابية، ناهيك عن القدرات الخلاقة، لأى حاكم فرد، هى بطبيعتها الانسانية محدودة، لأدركنا الازدحام التناقصى على وقت الحاكم الفرد فى التعامل مع هذه التحديات المتزامنة. إن هذه الممارسة، بكل ما تنطوى عليه من اختناقات فى عملية اتخاذ القرار، بصرف النظر عن صحته أو صوابه أو فعاليته، هى الوجه الآخر لغياب المشاركة السياسية الشعبية. فلغياب المؤسسات الديمقراطية، تصبح الأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية للدولة هى المنوط بها ملء هذا الفراغ. وهذه بطبيعتها فى العالم الثالث، كما فى ذلك أقطار الوطن العربى، لا تأخذ المبادرة من تلقاء نفسها، ولا تتحرك عادة إلا بإشارة أو إيحاء من القيادة السياسية العليا، (التى عادة ما تكون شخص الحاكم الفرد فقط). وحتى إذا افترضنا الكفاءة الفذة للقيادة فى إعطاء الإشارات والإيحاءات لأجهزة الدولة بالتحرك للدراسة وصياغة البدائل وإعداد مشروعات القرارات، فإنه عادة ما تتكرر بعد هذه الدراسات، البدائل على مكتب القيادة. وحيث لا تريد هذه الأجهزة عادة تحمل المسؤولية، فإنها تترك الأمر للقيادة السياسية التى تأخذ وقتها بدورها إلى أن تتخذ القرار. والتنويعه الأخرى فى ممارسة التعامل مع التحديات هى أن تأخذ القيادة السياسية القرار دون دراسة أو تمحيص، مما يكون له عادة أوخم العواقب، فتضيف إلى التحديات القائمة تداعيات سلبية أخرى. ويزيد تراكم التحديات وتفاعلاتها السلبية المكثفة، وهكذا هذا وجه واحد من ألف وجه لعجز الدولة القطرية المعاصرة عن إدارة المجتمع، والاستجابة الخلاقة فى مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقًا لهذا المشهد، فإن هذا العجز سيتزايد خلال العقود

الثلاثة المقبلة وسيكون لهذا العجز مظاهر عدة تنبع، بداية، من شلل جزئى، لتصب مرة أخرى فى جسم المجتمع والدولة لتصيبها بما يشبه الشلل الكلى. من هذه المظاهر ما يلى: [1]

هروب رؤوس الأموال

أكثر فئات المجتمع تحسسًا لعجز الدولة فى التعامل مع المشكلات هم أصحاب رؤوس الأموال؛ لذلك يعتبر، بداية، تركهم للمجتمع أو سعيهم لذلك، بمثابة إنذار مبكر، على أن هنالك عطبًا هيكليًا فى إدارة الدولة والمجتمع. فبلدان العالم الثالث خصوصًا، تحتاج إلى هذين العنصرين النادرين فى أية لحظة عملية تنموية جادة. وعدم الحرص عليهما أو حسن استخدامهما، يعنى مزيدًا من التعثر فى المستقبل، وإضعافًا عامًا لقدرات المجتمع فى شتى مناحى الحياة. وتشهد عدة أقطار عربية، منذ عقدين، على الأقل، استنزافًا مستمرًا لرؤوس الأموال وهى لا تخسرها لمصلحة أقطار عربية أخرى، ولكن فى الغالب لمصلحة بلدان أجنبية. وتقدر رؤوس الأموال العربية فى الخارج فى منتصف الثمانينيات بأكثر من 500 مليار دولار، ويتنبأ هذا المشهد باستمرار الهروب لرؤوس الأموال فى العقود الثلاثة المقبلة. وسيزداد عدد الأقطار المساهمة فى الظاهرة، فمع سوء إدارة المجتمع والاقتصاد والدولة، سيزيد التوتر وعدم الاستقرار، ويكون رأس المال الخاص، حتى المتوسط والمتواضع منه، أول من يستجيب لذلك بالفرار، بخاصة مع وجود فرص استثمار أفضل فى الخارج.

تفاقم الفساد وانهيار نسق القيم

المظهر السابق للعجز - هروب رؤوس الأموال - ينطوى فيما ينطوى، على

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص362.

أن معايير الأداء ومعايير الجزاء فى المجتمعات ليست متسقة منطقيًا، أو متأسسة عقلانيًا، أو مترابطة عضويًا. وينطوى غياب المعايير المنطقيـة العقلانية المتكافئة بدوره، على أن معايير مضادة هى السائدة. وهذه المعايير المضادة للمنطق والعقلانية والعدالة هى التربة الخصبة لنمو الفساد: الرشوة، والمحسوبية، والتمييز، والواسطة، ويبدأ الفساد عادة بالتحيز فى ملء المناصب القيادية فى الدولة، لا على أساس الكفاءة (الأساس العقلانى العادل)، ولكن لاعتبارات القرابة أو الولاء الشخصى والولاءات المحلية الأخرى (العشائرية، القبلية، الطائفية، الجهوية). ولا يخل ذلك فقط بأداء الأجهزة لتدنى كفاءة من يتولون مسؤوليتها، ولكنه يفتح الباب فى المستويات التالية للممارسة نفسها. وهذا وذاك بدورهما يؤديان إلى تسرب الفساد بصورة أكثر اعتيادًا (الرشوة والمحسوبية). وقد انتشر الفساد فى عقد السبعينيات بصورة غير معهودة، وعم كل مستويات جهاز الدولة تقريبًا، من أغلب الحكام والوزراء إلى صغار الموظفين. الفساد الكبير، كما يطلق عليه فى أدبيات التنمية، يتمثل فى العمولات الضخمة التى تدفعها الشركات الأجنبية أو الوطنية للحصول على تعاقدات لإنشاء مشروعات كبرى للدولة أو توريد السلاح والسلع للقطاع العام، أو للحصول على تراخيص للتصدير، أو امتيازات لتشغيل وصيانة المرافق. وتدرج الفساد إلى المستويات الوسطى ثم الدنيا، كآليات للاحتيال على القانون والقواعد العامة، أو كوسائل لسرعة إنجاز مصالح مشروعة للأفراد والهيئات الخاصة.

انهيار القانون والنظام العام وهيبة الدولة

إذا كان الاحساس بعجز الدولة فى أدائها الداخلى، أو تعاملها مع المجتمع أو الخارج، يستشعر مبكرًا بواسطة رؤوس الأموال وأصحاب الكفاءات العالية، فإن هذا الشعور ينتقل تدريجًا إلى الفئات الوسطى ثم الدنيا فى جهاز الدولة نفسه،

والشرائح المناظرة فى المجتمع عموماً. ويتزامن مع هذا الشعور تناقص مماثل فى احترام المواطنين والتكوينات الاجتماعية للدولة وجهازها، حتى وإن ظلوا يخشونها أو يتوجسون من قهرها القائم أو المحتمل. ولكن بعد نقطة معينة من استخدام الدولة للقهر، فإن جدار الخوف منها يتآكل تدريجيًا. ومع تناقص الاحترام وتناقص الخوف، تتناقص هيبة الدولة ورموزها. وعند هذا الحد تكثر تدريجيًا المواجهات بين المواطنين أو جماعات المجتمع المدنى من ناحية، والدولة وأجهزتها ورموزها من ناحية ثانية. وتأخذ هذه المواجهات صوراً عديدة، بدءاً من الاحتيال على القانون ثم خرقه، أو رفض تنفيذه، ثم تحديه علنا، وانتهاء بالاعتداء على رموز الدولة ومؤسساتها نفسها. فإذا كان الاحتيال على القانون والقواعد العامة، هو الأسلوب المفضل للأغنياء والميسورين بتواطؤ من كبار المسؤولين من خلال آليات الفساد، فإن الخرق والرفض والتحدى والاعتداء تصبح فى مرحلة تالية هى الأسلوب المتاح للجماعات الأقل حظًا فى المجتمع. وفى مرحلة تالية، يتسرب شعور عدم الاحترام وانهيار هيبة الدولة إلى فئات من العاملين فى أجهزة الدولة نفسها، وتصل الدولة القطرية إلى أقصى درجات اهترائها حينما تبدأ الفئات فى تحديها، أو التمرد عليها علنا[أ].

الصراعات الأهلية الممتدة

إن تعدد التحديات، وغياب المشاركة السياسية، والشلل المؤسسى البيروقراطى والتكنوقراطى، وما يترتب عليه من اختناقات فى عملية صناعة القرار، فضلا عن تفاقم الفساد وانهيار نسق القيم، كلها عناصر فى منظومة جدلية متفاعلة، كأسباب ونتائج فى الوقت نفسه، ويفضى إلى تحديهما والتطاول عليهما بصور مختلفة، حتى من بعض أجهزة الدولة نفسها. والمعنى الآخر لهذا، هو أن

أ ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص364.

عدداً متـزايداً من الأفراد والجماعات والتكويـنات يستقر فى وعيـها، تدريجًا، أن الحصـول على «حقوقـها» لا يتم إلا بوسائل المـواجهة والعنف، أى أن عليـها أن تأخذ الأمور مبـاشرة فى أيديها. بتعبير آخر، يتـولد لديها يأس، أو عدم ثقة، إذ ترى أن القنوات الشرعـية للمطالبـة بالحقوق أو التظلم من الحـيف، إما أنها غـير موجودة، أو انها مسدودة، أو غير فـعالة، أو غير منصفة. وهذا فى الواقع هو ما يمكن أن ينقل عمليـات التحايل على القـانون أو خرقه، وعـمليات التطاول على أجهزة الدولة ورموزها، من سلوك فردى أو جـماعى عشوائى مؤقت، إلى سلوك جماعى عنيف ومنظم ومستـمر. وهنا نكون بصدد «الحروب الأهلية». إلا أن هذه الحروب حينما تنفجر فمن الصعب احتواؤها أو إنهاؤها. كما أشرنا إلى أن العامل الإثنى (الأقلوى) كان أهم مـصدر للصراعـات الأهلية المسلحة. وعـجزت الدولة القطرية حتى الآن عن إيجاد صيغة، أو صيغ، فـعالة للتعامل مع التحديات الاثنية الحادة قبل انفجارها أو بعده. ويتوقع هذا المشهـد أن يستمر هذا العجز خلال فترة الاستشراف، المقبلة، فى بعض الأقطار على التعاون ذات التكوينات الاثنية الكبيرة فى حال استمـرار الثورة الإيرانية فى زخمها الحالـى، أو فى حال انكسار العراق. يرتبط بعجز الدولة القطرية عن مجابهة هذا النوع من التحديات الداخلية، احتمال امتـدادها وتصاعدها إلى صـراعات اقليـمية ممتـدة أيضًا. ومن ثم، فالصـراعات الأهلية الممتدة والصراعات الإقليمية الممتـدة ستتزامنان فى خلال فترة الاستشراف. ومن المتوقع أن تكون إيران طرفًا فى الصراعات الأهليـة الممتدة فى مجلس التعاون والعراق.

نمو الثقافات الفرعية والايديولوجيات التفتيتية

الصراعات الأهلية الممتدة، غالبًا ما تسبقها وتواكبها ايديولوجيات تدعو إلى أحقيـة أطراف الصراع بحقـوق معينة اجتـماعية واقتـصادية وسياسـية، وبأن هذه

الحقوق، إما مهضومة وآن أوان استردادها، وإما مهددة ولابد من النضال من أجل حمايتها والمحافظة عليها. وتتكرس هذه النزعة إذا ما انفجر الصراع إلى قتال مسلح. فتهيئة أفراد أى جماعة فرعية للقتال والتضحية بأرواحهم أو أملاكهم، يحتاج إلى تعبئة أيديولوجية ترتكز على تعميق الحدود الفاصلة بين «نحن» و «هم»، أو «أنا» و «آخر». كما تعتمد على تلوين الـ «هم» أو تصوير الـ «آخر» بكل الصفات السلبية الممكنة. وكلما احتدم الصراع، كلما تعمقت هذه النزعة إلى الفصل بين «الانا» و «الآخر» ليس على أساس أن الأول صاحب حق مهضوم أو مهدد فقط، ولكن على أساس أن هناك أشياء جوهرية تجعلهما مختلفين، بتعبير آخر،تنمو مجموعة من القيم والمعايير والرموز التى تفسر الاختلاف السياسى بين الجماعات الأهلية المتصارعة، لا على أنه مجرد تعارض فى المصالح، ولكن على أنه اختلاف ثقافى عميق الجذور أيضًا. ولا يمكن التوفيق والتعايش معا. أى أن مجرد «التنوع» يتحول إلى «تناقض» استقطابى على مستويات مختلفة. وتحاول كل جماعة متصارعة تاليا المبالغة فى إظهار خصوصيتها فىّ الآداب والفنون وأسلوب الحياة. باختصار، تنمو الثقافات الفرعية على حساب الثقافة العامة للمجتمع، ويشتد التنافر بين الثقافات الفرعية، بدلا من التواؤم والتكامل فيما بينها. وعادة ما يعمد الطرف الذى يبدأ الصراع الممتد من جماعة بعينها، إلى تأليب الجماعات الأخرى التى ليست أطرافًا فى الصراع المباشر بعد، إلى أن تتحالف معه. وفى ذلك يسعى غالبًا إلى إبراز الخصوصيات الكامنة للأطراف الأخرى ويستنفرها. فمن مصلحته، فى هذه الحالة، أن يتحول الخطاب السياسى والثقافى فى المجتمع كله، من خطاب التوحد والثقافة المشتركة إلى خطاب الانقسام والثقافات المتميزة. ونكون هنا بصدد جدلية «التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى»، مع الغلبة للتقاليد الصغرى فى هذه الحالة[1].

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص365.

زيادة التدخل الخارجى السافر

التـدخل الخارجـى فى هذا المشهـد، هو عـامل أساسـى ومحـرك فى كل المراحل. ولكنه يأخذ أشكالا مختلفة فى كل مرحلة. فبينما يكون خفيًا فى المراحل الأولى، وغير مباشر فى المراحل الوسيطة، فـإنه يصبح سافرًا ومباشرًا فى المراحل الأخيـرة من حياة الدولة القطرية. ومرحلـة السفور والمباشـرة، تنتظر عادة إلى أن تنمو الايديولوجية التفتيتية والثقافـة الفرعية بدرجة كافية على حساب الايديولوجية الوطنية والثـقافة المشتـركة. فعندئذ تصـبح علانية المطالبـة بتدخل أجنبى بواسطة إحدى الجماعات المتـصارعة أمرًا مقبولا من أفراد الجماعـة أنفسهم، وليس مدعاة للإحـسـاس بالخجل أو «الخـيـانة». فـالعـروة «الوطنيـة» التى كانـت بينهم وبين الجماعات الأخرى فى الدولة القطرية، تكـون قد تقلصت أو تلاشت تمامًا. وتهيؤ أطراف أجنبية لمثل هذا التدخل يكون أيضًا «مـبررًا» من وجهة النظر الدولية، كلما أصبح الصراع الأهلى أكثر دموية وقبحًا. وعادة ما تعطى واجهات إنسانية لمثل هذا التدخل (كـوقف المذابح)، أو واجهات قانونيـة وأمنية داخلية (كـوقف الفوضى، والمحافظة على النظام العـام)، أو واجهات أمنية إقليـمية (منع القتـال من الانتشار إلى دول الجوار). وأن تحـديات الأمن الاجتـماعى من مـحيطه الخـارجى من أهم التحديات التى تـعيشها أقطار مـجلس التعاون مع مطلع القرن الحـادى والعشرين والتى أصبحـت تهدد أقطارها وهويتها ولـم تتـرك لها الخيار سوى المواجـهة بشكل عقلانى[1].

إن تفتيت الدول القطرية الحالية أو تجزئتها، يعنى اضعافها من الناحية المطلقة والنسبيـة. فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الصـراعات بين الدويلات الناتجة عن هذا التفتت، فإن الباب سيكون مـفتوحًا على مصراعيه لهيمنة سـافرة من قوى إقليمية

---

1 ـ محمود على حافظ ـ فرص وتحديات الأمن الاجتماعى فى المجتمع العربيص7.

أخرى فتفتيت البلدان العربية وإضعافها لن يكونا لمصلحتها فقط، إذ أنهما فى الواقع هدف يكاد يكون معلنًا من بعض ساساتها وخبرائها الاستراتيجيين.

ينطوى مشهد التفتيت، وما يصاحبه من صراعات وحروب أهلية وأقليمية، على اقتلاع وتشتيت جماعات كبيرة من سكان الأقطار العربية المهددة بهذا التفتيت. وسيكون ذلك إما هربًا من أهوال هذه الصراعات ودمارها، وإما نتيجة فرز سكانى تتطلبه الكيانات والكانتونات الجديدة، التى سترغب فى مزيد من تجانس «شعبها» أو «مجتمعها» الجديد، على أسس اثنية (عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية). وتداعيات مثل هذه الاقتلاعات السكانية، إنسانيًا واجتماعيًا واقتصاديًا معروفة، فهى تحول أعدادًا كبيرة إلى «لاجئين» فى الدول أو الدويلات التى ستستقبلهم، وسيضع ذلك عليها عبئًا ماليًا وأمنيًا ثقيلا، بخاصة إذا كانت قاعدتها الاقتصادية قد تقلصت بسبب هذا التفتيت نفسه، وبسبب الاتفاق الدفعى الكبير الذى تتطلبه الصراعات الممتدة. ففى دويلة شيعية فى البحرين تحت الهيمنة الإيرانية، سيلجأ سكانها السنة إلى السعودية، التى قد تلجأ هى نفسها، إلى التخلص من سكانها الشيعة (فى المنطقة الشرقية) خوفًا على أمنها من ناحية، ولإفساح المجال للاجئين من البحرين من ناحية ثانية بواسطة قيادات غوغائية، وبخاصة من بين أبناء الطبقة الوسطى الحديثة. وسيؤدى ذلك، كما رأينا فى الحالة اللبنانية إلى شرذمة كل الطبقات تقريبًا. وبهذا المعنى، فإن الجدلية الطبقية المعتادة فى المجتمعات الحديثة، ستتحول بدورها فى ظل هذا المشهد إلى جدلية مشوهة تكرس من نفوذ القيادات الغوغائية الانتهازية أكثر مما تخدم أبناء سائر الطبقات.

تحلل الهوية القومية

ربما يكون أخطر نتائج مشهد التجزئة والتفتيت، هو أن مقدماته وتداعياته،

تنطوى على تحلل الهـوية العربية القـومية عـمومًا، وتحلل بعض الهـويات الوطنية خصوصًا. فهذا المتغير بالذات هو سـبب ونتيجة لمجمل تفاعلات هذا المشهد، وأن نمو الثقافات الفرعية والأيديولوجيات التفتيتية هو أحد مظاهر عجز الدولة القطرية، الذى سيؤدى إلى تفاقم أزمتها، ثم انفجار هذه الأزمة، بفعل سبب أخير ومباشر، خارجى أو داخـلى. وأن أحد المظاهر المحـتملة لتـفتـيت الدولة القطرية هو تآكل هويتها الوطـنية، نتيجة زيادة العناصـر البشرية والثقـافية غير العـربية، ولكن إلى جانب ذلك، فإن استمرار مناخ التردى والصراعات الأهلية الداخلية، وزيادة نزعة الولاءات المحلية التـقليدية الضيقـة، مع زيادة التبعـية والغزو الثقـافى والإعلامى الخارجى، كل ذلك من شأنه أن يميع ويحلل ما تبقى من شعور بهوية عربية قومية بين قطاعات واسـعة من سكان «الوطن العربى». وأكـثر من ذلك، قد تفـقد هذه القطاعات حتى اعتزازها بهويتها الوطنية القطرية. هنا سيصبح المواطن العادى، فى جو الفوضى والصراعات وتهرؤ الدولة والمجتـمع، متقوقعًا فى أضيق دوائر الولاء (الأسرة أو العشيرة أو الجماعة القرابيـة والدينية المذهبية) طلبًا للحماية والأمان من ناحية، وفى الوقت نفسـه سيصبح معرضًا لتسـاقط مؤثرات الإعلام الخارجى على عقله ووجدانه من خلال الراديو أو التلفـاز، وهو قابع فى منزله أو حتى فى غرفة نومه. فمجـتمعه القومى والوطنى لم يعد، فى ظل هذا المشهـد، قادرًا على تلبية حاجـاته الأساسيـة، ناهيك عن طموحـاته. والدولة القطرية ستكون عـاجزة عن حمايته جسـديًا، ناهيك عن توفير أى حقوق أساسية له. لذلك فهـو سيتحاشى، ثم سيئ ثم سيعادى هذا المجـتمع وتلك الدولة. ولن يشعر بالأمان والاطمئنان إلا فى أسرته وجماعتـه القرابية. وسيتبلور وعيه وينمـو ولاؤه لهذه الدائرة الضيقة فقط، ويصبح الشعور القومى أو حتى الوطنى، ليس ترفًا لا يستطيعه فقط، ولكن بلا معنى وجـودى فى حياته اليـومية أيضًـا. وأنكى من ذلك، قد ترتبط مـفاهيم

الوطن والأمة والقومية والعروبة، كما نعرفها اليوم، فى ذهنه بكل ما هو سلبى ودموى ومتخلف. فى الوقت نفسه ستتساقط على هذا الشخص العادى مؤثرات إعلامية تروج لقيم وأساليب حياة مختلفة، وربما أكثر جاذبية واستنفاراً لمتعته الحسية والذهنية وأكثر من ذلك فهى توحى إليه بأن مجتمعات أخرى تبدو أكثر استقراراً ونظاماً وحرية ووفرة مادية فيزيد احترامه «للآخر الأجنبى»، ثم يتحول الاحترام إلى انهيار، ثم إلى تمثل «رموز الآخر الأجنبى» وأساليبه وعاداته بطريقة سطحية[1].

ونكون هنا فى صدد معادلة «دونية الأنا الجماعى» (الوطنى والقومى)، و«تفوق الآخر» الأجنبى. وستكون الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب، خلال فترة الاستشراف، هى الأكثر تأثراً بهذه المعادلة النفسية ـ الحضارية القاتلة لأى شعور وطنى وأى اعتزاز قومى. إن وجود دولة قوية، ولو قطرية، ليس من شأنه بالطبع أن يمنع هذه المؤثرات المتساقطة من الإعلام الخارجى. ولكن مؤسسات تلك الدولة التربوية والثقافية يمكن أن تخفف كثيراً من مضاعفات هذه المؤثرات، وتوازن من اختلال تلك المعادلة النفسية ـ الحضارية المدمرة للهوية الوطنية والقومية. ولكن الدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى، طبقًا لافتراضات هذه المشهد وتداعياته، ستكون عاجزة عن ذلك. وفى أقصى حالات السوء فى هذا المشهد، ستتحلل الهوية القومية الوطنية، وفى بداية فترة الاستشراف (عام 1985)، أى من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادى أو العسكرى، ومن ثم زيادة تبعيتها للخارج، وهيمنة إحدى القوى العظمى أو الإقليمية على مقدراتها، مع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية الطبقية والإثنية. وأقل الحالات سوءاً هذه، أى تفادى مزيد من التجزئة للأقطار العربية، لن تتحقق، وإذا

1ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص374.

تحققت فـلأن القوى الإقليمية والدوليـة الكبرى هى التى ستمنع مـثل هذا التفتت لأسبابها، أو توازناتها، الخاصة. قوى الخارج الإقليمية والدولية هى - إذا - الفاعل الرئيسى المسـتقل فى هذا المشهـد. وقوى الداخل، بما فيـها مصـير الدولة القطرية نفسـها، هى المفـعول به. أمـا تكوينات المجتـمع المدنى فى كل دولة قطرية، فلن تعـدو أن تكون مخـالب قط فى هذه اللعـبة الـتى تديرها وتتحـكم فيـها القـوى الإقليمـية والدولية. وفى أقـصى حالات السوء فى هـذا المشهد، سـتنحل الهوية القومية والهوية الوطنية، وفى أقل الحالات سوءاً، ستنحل الهوية القومية فقط. أى لن نكون فى نهاية فـترة الاستشـراف (عام 2015) فى صدد أى حديث عن وطن عربى أو أمة عربية، إلا بالمعنى التاريخى أو التراثى.

تشير بعض الدلائل من خلال دراستنا للأمن الاجتماعى بوجود تحديات وان هناك أزمة وانهـا ستتفـاقم فى المستقـبل ان لـم يجد لها حلول ذلك بسـبب عوامل داخلية أم خـارجية، وسيشـكل ذلك تحديات هائلة للأمن الاجتمـاعى فى مجلس التعـاون وأن العجز عن مواجـهة التحديات بصـورة خلاقة سيـؤدى إلى مزيد من التفتت والتجزئة فى المجتمع العربى لمجلس التعاون. إذا ما واكبت حالة نمط النمو المشـوه والممارسـات غيـر الديمقـراطية وزيادة الاخـتراق الخـارجى مع محـدودية إمكانات كل قطر بسبب صغر الحـجم وعدم تكامل الموارد، وهذا وضع قيوداً على توعية النظام الاجـتماعى فى الداخل وعلى علاقة القطر بالقوى الخـارجية، وعلى الخيارات المتـاحة أمامها، وفى حـالة اختلاف النظم الاجتمـاعية فى بعض الأقطار فإنه لا يترتب عليه أثر كـبير بالنسبة إلى العديد من النواحى مثل فـعالية التخطيط وطبـيعـة التصـنيع والبحث العلمـى والتكنولوجيـا ..إلخ. واحـتمـال من تدهور الأوضاع فى بعـض الأقطار يسمح لبعـض دول الجوار بمزيد من التوسع الإقـليمى وفرض هيمنتـها السياسـية والعسكرية والاقتصـادية وقد يؤدى إلى استجـابة نوعية

مضادة. التخوف من النزعات على مستوى النخبة، استمرار خطط التنمية على أساس قطرى مركزة على الجوانب الاقتصادية فقط، مع ميل تقليص الاعتماد على العمالة العربية الوافدة، وتستمر محاولات تعاون أو تكامل سياسى ـ اقتصادى ـ عسكرى ولكنها ستظل غير مستقرة، وسيكون هناك مزيد من الاستقطاب الاجتماعى يتجسد فى مزيد من التفاوت فى الدخول وفرص المعيشة، وستكون هناك محاولات مشاركة سياسية محددوة ولكنها متذبذبة وغير مستقرة، ويستمر اختراق القيم الغربية وبخاصة الاستهلاكية والفردية منها للمجتمع العربى فى مجلس التعاون وأنماط المعيشة فيه، ستزداد علاقات التبعية مع الغرب ويتزايد الاندماج فى النظام الرأسمالى. ستفرض البيئة العالمية وبأحداثها وتطوراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية من دون مقاومة محسوسة، كما ستزداد النزاعات العربية ـ العربية مع تلكؤ ظهور آليات جديدة لفض هذه النزاعات[1].

تأتى فى مقدمة التحديات الداخلية تلك التى تنبع من طبيعة وخصائص تكوين المجتمع العربى فى مجلس التعاون وتتميز باقتصاد مرتكز على الثروة النفطية وبضآلة عدد السكان وبالتالى ارتفاع نسبة الدخل الفردى ووجود نسبة عالية من اليد العاملة الأجنبية[2]. وتعد منطقة الخليج العربى بيئة للصراع الاجتماعى المحتمل وتسهم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى إثارة أعمال العنف أو حروب أحيانا. وهناك تحديات غير منظورة كامنة فى هذه الحقبة، ولذلك يجب ان لا تنحصر النظرة فى تحديد التحديات الحالية واعطاء حلول شاملة لها وإنما تتمثل فى الإعداد الأساسى لمواجهة التحديات المستقبلية للأمن الاجتماعى.

يجب أن يتم تطوير نموذج أمنى اجتماعى محلى أكثر استقرارا دون ان تعود

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص349.

2 ـ د إسماعيل صبرى مقلد ـ مجلس التعاون ص600.

هناك حاجة إلى الالتزام بالقواعد الرسمية، ولابد ان يشمل هذا الحل فى نهاية المطاف إخطار المجتمع العربى فى مجلس التعاون، وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن الاجتماعى الفعال، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من التركيز على الرخاء الاقتصادى والمشاركة الشعبية الديمقراطية وإيجاد مؤسسات المجتمع المدنى والذى يسهم فى اقامة علاقات اجتماعية نشطة ودائمة بين أفراد المجتمع بكافة قطاعاته وفئاته. ولذا يحتاج الأمن الاجتماعى التركيز على ثلاث تحديات:ـ أولا: ترسيخ جهود الأمن الاجتماعى بين سائر الأقطار المعنية فى مجلس التعاون. وثانيا:ـ الاستقرار الاجتماعى والحاجة إلى التركيز على الخطوات الموصلة إلى تخفيف حالات التوتر للتقليل من احتمالات وقوع المجابهة بين الطبقات الاجتماعية والطائفية وتحقيق المساوة. ثالثا:ـ المشاركة الفعالة فى مؤسسات المجتمع المدنى والديمقراطية وفى اتخاذ القرار السياسى.

التحديات الاقتصادية

استنزفت التحديات الاقتصادية الكثير من طاقات المجتمع العربى فى مجلس التعاون، وجهوده وهو يحاول مواجهتها رغم الكثير من القرارات التى اتخذت والتى شملت العديد من القضايا إلا أن الإنجاز فى الواقع لم يكن فى حدود التوقعات، فقد تم إقرار أكثر من إحدى وستين وثيقة تتعلق بالتعاون الاقتصادى من بينها خمسة وعشرون وثيقة إلزامية، ويتمثل التحدى فى عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية، كما لم يسع مجلس التعاون إلى خلق تفاوضية مع العالم الخارجى رغم ان التكتل الاقتصادى يعطى قوة تفاوضية كبيرة. اما فيما يتعلق بالسوق المشتركة والتى تتضمن حرية انتقال عناصر الانتاج كافة وتشجيع التخصص وتوحيد النظم الضريبية والقانونية والإدارية فى الميادين المختلفة فما زالت العراقيل توضع. أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والتشريعات

التجارية والصناعية لم يتحقق فى هذا المجال شىء يذكر[1].

ما تزال الثروة النفطيـة إلى حد بعيد مرتكز القدرة الإنمائيـة فى جميع أقطار محلس التـعاون وبالرغم من الجهـود التى قامت لتنميـة قطاعات صناعيـة وتجارية وزراعية توفر نوعـا من الاكتفاء الذاتى وطاقة تصديرية للخـارج فإن المجال مازال واسعًا أمام الإنماء الاقتصادى غير النفطى للموارد[2].

من أهمها التـحديات الاقتصادية مـا يحدد المزيد من اختلال شـروط التبادل التـجارى بيـن مجلس التـعـاون والعـالم الخارجى وبخـاصـة الغـرب المسيـحى الرأسمالى، فكل المؤشرات المستقبلية تفيـد بأن أسعار المواد الخام مثل البترول تتجه إلى الانخفاض بينما أسعار الخدمات الفنية ونـتاج التكنولوجيات المتقدمة تتجه إلى الارتفاع، وإن اقطار المجلس مستـوردة للغذاء وان قيمة هذه الاستـيراد فى تصاعد مستمر اضـافة إلى تضاؤل الأرصدة المالية وتفاقم اختلال العـجز المالى مع استمرار استـيراد السلاح بأسـعار باهظة فى منطقـة تتصف بالصـراعات والحروب الممـتدة وبكثافة اسـتهلاك السلاح، وتأتى التحـديات الاقتصادية الاقليميـة من دول الجوار مثل إيران وتتـمثل فى صور التنافس على المصـادر الطبيعـية كا يحدث حـاليا من احتلالها للجزر العربية الثلاث وحقول البترول البحرية فى الإمارات، وكذلك على الأسواق وفرص العـمل كان الجرف القارى بين الكويت وإيران مرشـحة ايضا من التوسع الإيـرانى لانها تعانـى من الضغوط الداخـلية، فإنهـا ستـجد المنافسة مع الامتداد التوسـعى على حساب دول مجلس التعاون أسهل إليـها فى الحصول على مثل هذه الموارد الطبيعية ويصدق الأمـر نفسه على الأسواق المطلوبة لتصريف إيران إنتاجـها الصناعـى والزراعى، أما سوق العـمل فى المجتـمع العربى فى مـجلس

---

1 ـ د. فاطمة سعيد ـ مستقبل مجلس التعاون ص78.

2 ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص603.

التعاون ستظل حلبة تنافس بين العمالة العربية الوافدة ونظيراتها من الدول الآسيوية ـ كإيران والهند لاعتبارات اقتصادية كرخص الأجور، وسياسية ستكون المنافسة لغير مصلحة العمالة العربية. وستكون دول مجلس التعاون معرضًا للتأثيرات السلبية الإقليمية الاقتصادية لأنها تجاور أقطاراً أكبر سكانيًا وأقوى عسكريًا وأفقر اقتصاديًا مثل إيران والهند، فإن الطمع فى مواردها الاقتصادية أو التنافس على مساعداتها المالية أو أسواق العمل فيها قد يصل حدوداً ابتزازية[1].

التحديات السكانية

تعتبر أقطار مجلس التعاون أكثر أقطار الوطن العربى حضرية، فنسبة سكان المدن فى كل منها تتراوح بين 80٪ الإمارات و93٪ الكويت، وهذه النسب مرتفعة جداً بالقياس إلى معظم المجتمعات الغربية التى بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان مثل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، لقد كان معدل نمو المدن فى مجلس التعاون فى عقد الستينيات حوالى 15٪ سنويا وهو معدل يكفى لمضاعفة سكان هذه المدن مرة كل خمس سنوات بل وزاد فى كل من الإمارات وقطر إلى ما يقرب من 18٪ سنويا، ولكن النمو السكانى لا يأتى من مصدر الزيادة الطبيعية وهو الفرق بين المواليد والوفيات بقدر ما هو متأت من مصدر الهجرة إلى أقطار مجلس التعاون من الهند وإيران وباكستان وبنجلادش معظمها، والطفرة النفطية فى هذه الأقطار فى العقود الماضية هى المسؤول الأول عن النمو الهائل فى السكان. والنمط التوزيعى لمعظهم يتركز فى مدينة واحدة وهى العاصمة، فمدينة الكويت العاصمة تضم 90٪ من جملة سكان الكويت، ومدينة الدوحة 75٪، وكل امارة فى دولة الإمارات هى فى الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها مثل دبى ـ العين ـ أبوظبى ـ الشارقة ـ عجمان ـ ويمكن ان يطلق

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص352.

عليها دولة المدينة، وبخاصة ان أقطار مجلس التعاون قد برزت فى السنوات التى تلت حرب أكتوبر 1973 كعملاق مالى فى عالم المال والتجارة بسبب ثرواتها الضخمة من النفط الذى زادت أسعاره زيادة فلكية بعد تلك الحرب، ولكن مهما كانت الأهمية المالية والنفطية لمجلس التعاون فإنها لا تمثل نسبة كبيرة تذكر من الحجم السكانى العربى[1].

تحدى الصراع الطبقى: ـ أما فى أقطار مجلس التعاون فإن الصراعات الطبقية سيكون لها محوران: الأول، صراع بين طبقة عاملة وافدة وبين طبقة عليا وطنية. والثانى، صراع بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الحاكمة. الصراع الأول أسبابه وديناميانه معروفة، فالعمالة الأجنبية، وبخاصة من إيران وشبة القارة الهندية، هى الأكثر تهيؤا للتنظيم والحركة، لا بسبب التقاليد النقابية فى الموطن الأصلى فقط، ولكن بسبب قوة الدولة الأم أيضا. والجدير بالذكر هنا، أنه مع الجيل الثانى من أبناء هذه العمالية فى المهجر، وتأكيدا مع الجيل الثالث، يصبح الأساس المرجعى فى الحرمان النسبى، هو حالهم فى المهجر مقارنًا بالوطنيين من أبناء هذه القطر العربى أو ذاك، لا ما عليه الحال ى الوطن الأصلى. فالتفاوت الشاسع فى الأجور عن العمل نفسه بين ابن الوافد وابن البلد، لن يعود مقبولا كما كان الحال فى جيل سابق. وهذا الصراع الطبقى سيزكيه ويعمقه الصراع الأثنى ـ الثقافى. وهناك العنف ولكن السؤال هو ما الذى أثار شهية العنف ليجد له موطنا فى المجتمع العربى بمجلس التعاون؟ وما هى مثيرات أو منشطات العنف فى مجلس التعاون؟ وأن مثيرات العنف أو منشطاته هى نفسها مهددات الأمن الاجتماعى المنشود للمجتمع العربى بمجلس التعاون وقد تكون هذه المهددات أو مثيرات العنف هو الحرمان الاجتماعى الذى يمكن تعريفه بانه تعارض محسوس بين توقعات

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص217.

ورغبات الناس وبين امكانياتهم أو ما يسمح به المجتمع[1]. ونتوقع أن يبدأ هذا الصراع سلميًا، ثم يتحول تدريجيًا إلى صراع غير سلمى (فى صورة تخريب وشغب أو تظاهرات غاضبة). أما الصراع بين الطبقة الوسطى الجديدة (أصحاب التعليم العالى والمهن الحديثة) والطبقة الحاكمة، فسيكون موضوعه هو توزيع الثروة والسلطة. ففى مرحلة التوسع الاقتصادى والرواج النفطى، كان يمكن رشوة أفراد هذه الطبقة أو إغراؤهم بالمناصب الإدارية العليا فى مؤسسات الدولة، وبالمرتبات المجزية، وبالامتيازات المادية الأخرى (تثمين الأراضى والمنح والقروض السهلة، وما إلى ذلك). ولكن مع التراجع الاقتصادى الذى يتوقع إلى منتصف التسعينيات، ستقل الامكانية النسبية والمطلقة لهذه الآليات الإغرائية. فمن ناحية تناقصت إمكانات الدولة، ومن ناحية أخرى تبطأ معدل انشاء المؤسسات الجديده وبالتالى الفرص القيادية المتاحة، ومن ناحية ثالثة يتضخم عدد أفراد الجيل الثانى والثالث من أبناء هذه الطبقة، ومن ناحية رابعة تتناقص الشواغر فى المناصب الإدارية العليا لأن من شغلوها فى السبعينيات كانوا فى ريعان الشباب، وأمامهم على الأقل عقدان إلى أن يتقاعدوا. ولكن أهم من ذلك أن الطبقة الوسطى الجديدة فى البلدان الغنية، حتى لو أمكن تقديم المغريات المادية لها، لن تقنع بذلك كهبة من الحاكم أو الدولة، ولكنها ستنظر إليها كحق. ومن المؤكد أن مطالباتها بالرقابة على الأموال العامة وطرق إنفاقها وتخصيصها ستزداد كلما قلت، أو تجمدت، قاعدة الموارد الوطنية. ومن المؤكد أيضًا أنها ستطالب بحق المشاركة فى السلطة واتخاذ القرار. وسيخلق ذلك توترًا وصراعًا فى طبقات حاكمة لم تتعود، ولا هى مهيأة لقبول هذه المطالبات بسهولة. وبسبب التركيبة الاجتماعية فى مجلس التعاون، فقد تستعين الطبقة الحاكمة بالتكوينات القبلية أو الطائفية، إما

---

1 ـ د. م. غنام ـ العنف فى مواجهة الأمن الاجتماعى ص 7

لقهر الطبقة الوسطى أو لشق صفوفها. وتاليًا يمكن أن يكون الصراع متعدد المستويات، عموديًا وأفقيًا[1].

التحدى الدينى:ـ المقصود بهذا التحدى هو زيادة وانتشار الحركات الأصولية الدينية «المتطرفة». ورغم أن صفة «التطرف» مسألة نسبية، إلا أننا نستخدمها هنا، لأن الأدبيات الشائعة ووسائل الإعلام الرسمية درجت على نعتها بهذه الصفة. والمنطلق الأيديولوجى لهذه الحركات يشكك فى أساس الدولة القطرية القائمة بداية، ومن ثم شرعيتها وأحقيتها فى البقاء والاستمرار. وأهم من ذلك، ان هذه الحركات مهيأة لاستخدام العنف فى مواجهاتها مع الدولة، إما دفاعًا عن نفسها وإما سعيًا لاقامة «الدولة الإسلامية»، أو «نظام حكم إسلامى». وقد قويت هذه الحركات فى معظم الأقطار العربية طوال العقدين السابقين، ومن المؤكد فى ظروف الاهتراء والاختراق والتراجع، التى يفترضها هذا المشهد، أن يستمر تصاعد هذه الحركات. ففى ظل محاصرة الدولة القطرية للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، والتضييق على دعاتها وتنظيماتها، ستظل الساحة شبه خالية أمام الحركات الدينية، وسيملأ فكرها وتنظيماتها الفراغ القائم. ولأن الدولة القطرية متذبذبة فى تعاملها مع الحركات الدينية، ولانتهازيتها الدورية فى استخدام هذه الحركات ضد تيارات الاحتجاج الأخرى، فإن مشهد مصر الساداتية من المحتمل أن يتكرر. وأحد تداعيات نمو الحركات الدينية الأصولية المتطرفة ليس تهديد الدولة فقط، وإنما تهديد المجتمع أيضا. ففى المجتمعات العربية المتعددة الأديان والطوائف، من شأن التطرف هنا أن يخلق تطرفًا مضاداً هناك فإن التحدى الدينى ينذر بأن يخلق صراعات متعددة، بعضها مع الدولة، وبعضها مع أبناء الأديان

1 ـ د. حلدون النقيب ـ المرجع السابق ص357.

والطوائف الأخرى، وبعضها مع التيارات العلمانية على مختلف ايديولوجياتها.

تحدى غياب المشاركة السياسية: يتضح مما ذكرناه سابقا بأن الأمن هو المهمة الأساسيـة التى يمكن أن نواجه بها الأخطار التى تحدق بنا، فالأمن هو اجـتماعى بمقدار مـا هو عسكرى، والسلام مدنى بمقـدار ما هو سياسى. والأمن لا يتـحقق ضمن عمـلية فوقية تفـرض بل هو عملية مشـتركة بين أبناء المجتـمع الواحد. إنه مسـؤولية الجميع فى وجـوب تحقيـقه وهو الشرط الضامن لنـجاح عملية التنمـية الشاملة التى أصبـحت تعتمد على المشاركة الشـعبية الفاعلة التى تتـجاوز المشاركة الشكلية وأشكال التهـريج التى تهدف إلى تأطير المجتمع المدنى وإلى إقـصاء الفعل الشعبى أو تحـييده فيـه. وهى كلها أشكال لا تؤدى إلى سلامة الأمن الاجـتماعى فحسب بل إلى عرقلته وتفاقم أزماته[1].

معـظم التحـديات المذكورة اعـلاه، إن لـم يكن كلها، ومـا يتولد عنهـا من توترات وصراعات، يمكن احـتواؤها أو إدارتها سلميًا، بوجـود مشاركة سيـاسية متكافئة لأهم التكوينات الاجـتماعية (الطبقية والاثنية والجـهوية) ولكن هذا المشهد يفترض غياب المشـاركة السياسية، فوجودها ينقلنا إلى مـشهد آخر. كذلك يمكن احتواء هذه الصراعـات فى وجود دولة قوية، حتى فى غياب المشاركة السـياسية، مثلمـا هو الحال فى الدول ذات الأنظـمة الشمـولية أو السلطوية القـوية. والدولة القوية، بهذا المعنى، هى تـلك التى تمتلك قياداتها وجهـازها القدرة والكفاءة على إشباع الحاجات الأساسيـة، وحفظ الأم والنظام داخليًا، والدفاع عن حدود الدولة خارجيًا. وفى ظل افتراضات هذا المشهد، فإن مثل هذه الدولة القطرية القادرة لا، ولن، توجد خلال فـترة الاستشراف. إن غيـاب المشاركة السياسيـة يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفـاءة يعنى تدنى فعالية النظام، واستمرار غيابهما مـعا يهدد شرعية وجود الدولة نفسهـا فى نظر مواطنيها، وفى نظر الدول

1 ـ محمود على حافظ ـ المرجع السابق ص8.

الأخرى. وتصبح الدولة ورموزها السيادية بالتالى مستباحة لتحديات جماعات القوة داخليًا، ولدول الجوار أو أى أطراف أجنبية أخرى خارجيًا. ويمثل لبنان فى العقد الأخير مثالا صارخًا لهذه الحالة. فى غياب الشرعية، تلجأ القيادة الأوليغاركية للدولة إلى استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها. لكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة، خصوصًا إذا تصافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولة الاختراق أو الهيمنة الأجنبية. هنا يبدأ جماعة اثر أخرى فى كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها، وتبدأ فى استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها[1].

تتمثل هذه التحديات أيضا فى الهجرات غير العربية وهو الأكثر خطراً من استقرار أعداد متزايدة من العمالة الآسيوية، ولما كان المجتمع العربى فى مجلس التعاون مخلخلا سكانيًا وليس لديه سياسة سكانية واضحة لإدماج هؤلاء الآسيويين من إيران والهند وتعريبهم ولأنها تتطور بالتدريج لتكون عماد النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية فإن عروبة مجلس التعاون بشريا وثقافيًا ستغدو مهددة بوجود هذه الجالية الكبيرة غير المندمجة وطنيًا. واكثر الاقطار المرشحة لمثل هذا الخطر هو الإمارات العربية المتحدة التى تشهد هجرات إيرانية كثيفة ومستمرة شبه يومية بطريقة مباشرة وغير مباشرة أى التهريب فى قوارب بحرية وبخاصة فى إمارة دبى ورأس الخيمة القريبة جداً من الشواطئ الإيرانية اضافة إلى الاتصال التجارى البحرى والجوى يوميا[2].

نجد الخلل فى التركيبة السكانية كبيرا، تعداد سكان دول مجلس التعاون

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص358.
2 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص355.

يتراوح بين 15 ـ 18 مليون نسمة، ونسبة المواطنين فيهم لا تتعدى 55٪ وتقل هذه النسبة إلى ما دون الربع فى قطر والإمارات وهذا الموضوع يشكل تحديًا حقيقيًا على المدى المتوسط والبعيد وخاصة ان تعاملنا مع هذه المشكلة يجب أن يأخذ فى الحسبان حماية البنية الاقتصادية وعدم التعرض لركود دائم فى المنطقة[1].

يفرض النمو السكانى فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون تحديات تنموية حيث ازداد الجدل فى كل قطر عن التوظيف وسبل إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة وكيفية تطوير الموارد البشرية المحلية ومشاركتها بعملية التنمية وأصبحت قضية السياسات السكانية مطروحة من جوانب عدة، إذ يسكن معظم سكان مجلس التعاون فى المدن الرئيسية التى سوف يتأثر نموها وبيئتها المدنية ومستويات الخدمات فيها بالتوقعات المستقبلية لنمو السكان والنمو الاقتصادى من جهة وبالعلاقات والسياسات المرتبطة بهما من جهة أخرى[2]. وان توفر الأيدى العاملة الأجنبية وسهولة استقدامها إلى جانب توافر الثروة المادية والطموح الربحى إلى تنشيط العائدات الاستهلاكية البذخية والمظهرية وتوجية نشاطات اقتصادية بهذا الاتجاه، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبى فى جانب أساسى من الانتاج المحلى[3].

نجد أن الآثار اليساسية والأمنية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية فى جانب كبير منها هى تحصيل حاصل لجملة الآثار فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وثمة أسباب سياسية خارجية قد تتصل بالأوضاع السياسية الداخلية لبلدان المنشأ، ذلك أن بعض حكومات دول المنشأ المصدرة للعمالة لا تتردد فى توجيه سياستها

---

1 ـ د. انور قرقاشى ـ المرجع السابق ص16.

2 ـ ماجد عبدالله المنيف ـ مجلس التعاون ص538.

3 ـ خالد محمد القاسمى ـ العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجلس التعاون ص62.

الخارجية لمعالجة أوضاع مواطنيهـا العاملين فى بلدان الاستقبال بالشكل الذى حقق لها مصالح أمنية واقـتصادية لأنظمتها، وبذلك فهى تربط بين أوضـاع جاليتها فى المنطقة وأوضاعهـا الأمنية، وهناك أكثر من 15٪ من قوة العمل الآسـيوية موجودة بصورة غير شرعـية أو قانونية وهم من جنسيات إيرانية وهندية وباكـستانية، ورغم مخالفة هؤلاء للقوانين فإنهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم واحتجاجها إذا ما تعرضوا للعقوبات من قبل أقطار مجلس التعاون[1]. وإن وجود العمالة الأجنبية تؤثر فى الأمن القومى العربى لأقطار مجلس التعـاون ويجلب المشكلات السياسية والاجتماعـية والتربوية ويؤدى إلى بروز مدن أجنبيـة تقطنها تجمعات وافدة شـبيهة بتجمعات جنوب أفريقيا وقـريبة من نظام «الأبرتايد» الفصل العنصرى ـ فيها وهذا التحدى سيخلق إشكالات وهواجس سياسية للمنطقة[2].

سيـزيد حجم التحـديات الداخلية فى المجتـمع العربى فى مجلس التـعاون وستكون مصادر هذا التحدى متعددة، فبعضها ردات فعل داخلية لعجز الدولة عن مجابهة التحـديات الخارجية مثل تآكل السيادة والاستقـلال وازدياد الهيمنة الأجنبية والتهـديدات أو الهزائم الخـارجية أو الضـغوط الاقتـصادية من النظام الرأسـمالى الغربى، ولكن مجموعة أخرى من مصادر التـحدى ستكون داخلية بحتة أى نتيجة التـفاعـلات والتطورات داخل كل مجـتمع من المجـتمـعات العـربية فى مـجلس التعاون. أما فى ما يتعلق بالمجتـمع والدولة، والعلاقة بينهما، فى ظل الاصلاح، فنتعرض لأهمها فيما يلى:

---

1 ـ خالد محمد القاسمى ـ نفس المرجع ص78.

2 ـ خليفة شاهين ـ مجلس التعاون ص57.

لابد أن نذكر، بداية، أن العوامل المحركة لهذا المشهد، هى قوى داخلية ضاغطة على الدولة ونخبتها الحاكمة، من أجل استجابة أكثر فعالية وإبداعًا، فى مواجهة مجمل التحديات الخارجية والداخلية. والنجاح النسبى لهذه القوى الداخلية فى تحريك الدولة ونخبتها الحاكمة فى اتجاه التنسيق والتعاون العربيين، هو فى الواقع نجاح لما درجنا على تسميتة باسم تكوينات المجتمع المدنى. وهى كما عرفناها، تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات، قد تكون متنافسة أو متعارضة، ولكن يجمع بينها أن رابطتها الداخلية هى معايير «إنجازية» حديثة، وليست معايير «إرثية» تقليدية، كما انها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة. وأهم هذه التكوينات الضاغطة (النقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والأحزاب السياسية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة، والروابط الفكرية والثقافية). وهذه المؤسسات المدنية الأهلية، حينما تدعو للضغط على الدولة من أجل التنسيق والتعاون العربيين، فهى لا تفعل ذلك من أجل مصلحة وطنية أو قومية فقط، بل تفعل ذلك، ربما فى المقام الأول، من أجل مصالحها الفئوية التى تعجز الدولة القطرية بوضعها السابق عن تلبيتها. لذلك فإن شكل التعاون والتنسيق وطبيعتهما فى هذا المشهد سيكونان فى الغالب تلبية وخدمة لمصالح أكثر فئات المجتمع المدنى قوة وتنظيمًا. وهذا، فى حد ذاته، سيدفع التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها فى شكل أحزاب أو نقابات أو روابط. أى أن إحدى نتائج النجاح المبكر للطلائع المؤسسية للمجتمع المدنى، ستؤدى إلى تكاثر منظمات هذا المجتمع المدنى. وبتكاثر منظمات المجتمع المدنى وفعاليتها، ستشعر أعداد متزايدة من أفراد مجتمعات الدولة القطرية بأن هناك بديلا وظيفيًا معقولا للتكوينات الارثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية. . إلخ) ولابد أن يؤدى ذلك تدريجًا لتقوية الولاء للأولى، واضعاف الولاء للثانية. لن

تختفى التكوينات التقليدية فى هذا المشهد خلال فترة الاستشراف، ولكنها ستتقلص، وتبدو أقل جاذبية للمواطن العادى. وأهم من ذلك سيصعب استنفارها بواسطة القيادات الغوغائية فى الصراع الاجتماعى. بتعبير آخر سيؤدى تكاثر وفعالية منظمات المجتمع المدنى إلى العودة لترشيد الجدل والصراع الاجتماعيين اللذين ربما يهددان النظام الحاكم ولكنهما لا يهددان كيان الدولة والمجتمع. وهذا ينقلنا إلى النتيجة الثانية المحتملة للمشهد الإصلاحى[1].

تبلور الطبقات وترشيد صراعها

لم تستطع سمات الحكم والسلطة فى المجتمعات التقليدية فى شرق الجزيرة العربية الإيفاء بمتطلبات الوضع الجديد وبخاصة بعد ظهور البنى الاجتماعية - الاقتصادية الحديثة وتقلص النفوذ الاستعمارى المسيحى الغربى فكان لابد لها، لضرورة تاريخية، أن تلج نحو بناء الدولة وتحدد موقفها من الهدية أى تحديد هوية محددة للدولة، والتكامل الاجتماعى بمعنى محاولة تذويب الفوارق العرقية والطائفية القبلية فى المجتمع الواحد لخلق مجتمع دولة، التوزيع أى محاولة التوزيع الاقتصادى العادل عن طريق الإنفاق وتوزيع الثروة، والمشاركة وتعنى المشاركة السياسية فى إطار قانونى محدد، فكان لابد لهذا المجتمع العربى فى الجزيرة العربية أن يلج ما ذكرناه سابقا فى تحولها من القبيلة إلى الدولة[2] وان تبلور الطبقات وترشد صراعها.

إن السياسات الإصلاحية، وبخاصة فى المجال الاقتصادى، هى ملمح أساسى من ملامح هذا المشهد. ولأن مجمل تداعيات المشهد ستعطى فرصة بقاء

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص392.

2 - د. محمد الرميحى - المرجع السابق ص11.

وحياة للدولة القطرية، سواء فى تنويعه التنسيق العربى العام أو تنويعه التجمعات الإقليمية، فإن هذه السياسات الإصلاحية ستأخذ فرصة مناسبة للتطبيق، إلى أن تستنفذ الشوط المقدر لها فى نهايته. وهذا من شأنه أن يعيد مؤشرات النمو، سواء فى القطاعات الانتاجية السلعية أم الخدمية إلى سابق عهدها (فى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات). وفى فترة رواج مالى ثان فى المنطقة العربية، سينصرف بالتالى جزء كبير منه إلى مجالات استثمارية سلعية. وهذا من شأنه أن يرفع من معدلات نمو الطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة الحديثة، ويبطئ من معدل نمو طبقة البروليتاريا الهلامية، وبخاصة مع تشجيع انسياب رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود القطرية، ونمو الرأسمالية العربية، وتحولها تدريجًا إلى «طبقة برجوازية» بالمعنى الغربى لهذا المصطلح. هذه النتيجة المحتملة، تعنى بتعبير آخر أن المجتمع العربى فى ظل هذا المشهد سيسرع من خطاه فى بلورة تكويناته الطبقية الحديثة. فنمو البرجوازية، ونمو الطبقة الوسطى الجديدة، ونمو الطبقة العاملة الحديثة، هذا النمو سيكون على حساب تقليص طبقة البروليتاريا الهلامية. وحتى هذه الأخيرة، ستتحول تدريجًا إما إلى طبقة «برجوازية» ترتبط بالسياق الوطنى والقومى والعالمى، وتعتمد أساليب التنظيم والتكنولوجيا الحديثة. هذا التبلور الطبقى لن يعنى، حتى فى أحسن ظروف التوسع الاقتصادى، غياب التوتر والصراع الاجتماعى. ولكنه يعنى أن هذا الصراع سيدار بطرق مؤسسية رشيدة - المساومة الجماعية، الاضرابات، وضغط أصحاب المصالح (Lobbies) على الهيئات التشريعية وعلى السلطة التنفيذية، أكثر مما سيأخذ شكل الانتفاضات الحضرية والعشوائية العنيفة (والتى يكون عمادها فى العادة البروليتاريا الهلامية)[1].

---

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص393.

مدن مكتظة ولكنها أقل تفجراً

نمو السكان والمدن سيستمر، وعلى معدلات ارتفاعها فى العقدين الأخيرين، وبالتنوع الاتجاهى ولكن مع استمرار النمو والتكدس الحضرى، فإنه سيكون أقل قابلية للتفجر، وذلك للأسباب التالية:

بطء نمو البروليتاريا الهلامية، والتى هى مصدر التفجر الرئيسى فى المدن. وهذا البطء بدوره ناتج عن التوسع الاقتصادى، الذى هو أحد ملامح هذا المشهد، والذى يتيح مزيداً من فرص العمالة فى القطاعات الحديثة. من ناحية أخرى، سيكون من شأن تقليص واحتواء الحروب الأهلية والإقليمية فى هذا المشهد، تجنب الاقتلاعات السكانية الكبيرة، التى تقذف بعشرات الآلاف إلى المدن، وإلى صفوف البروليتاريا الهلامية. اتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية. من شأن نمو وتكاثر منظمات المجتمع المدنى، أن معظم لتكوينات الاجتماعية الرئيسية ستستطيع التعبير عن مصالحها، كما عن غضبها وسخطها، بوسائل مؤسّسية أكثر جدوى وفعالية. وما دام ذلك مستمراً، فإن هذه التكوينات المنظمة نفسها ستكون، مثلها مثل الدولة، بمثابة كابح البروليتاريا الهلامية. فالدولة ومنظمات المجتمع المدنى ستكون لها مصلحة مشتركة فى حماية الاستقرار الداخلى. لذلك سيقل الاغراء فى هذه الحالة أمام عناصر الطبقة الوسطى فى استغلال هذه البروليتاريا الهلامية بالشكل الغوغائى. اتساع قنوات الهجرة والحركة عبر الأقطار العربية. الآلية الثالثة التى تقلل من احتمالات التفجر الحضرى، حتى إذا لم تتوافر شروط (أ) و(ب) أعلاه، هى وجود متنفس اقليمى واسع، بحثًا عن العمل والرزق أمام عناصر البروليتاريا الهلامية، وأما الساخطين من عناصر الطبقات الأخرى (وبخاصة الوسطى) باختصار، لا تتيح ملامح هذا المشهد لسياسات سكانية وحضرية رشيدة أن تتبلور أو تأخذ مداها فى التطبيق. ومن ثم ستستمر معدلات النمو السكانى والتكدس

الحضـرى. وستظل هناك قابلية للانـفجار الحضـرى. ولكن الجديد فى هذا هو أن الملامح الأخرى وتداعياته سمقلل من هذه القابلية.

تخفيف التوتر الإثنى

السياق الإصـلاحى ؛ ٠ام لهذا المشهد، وبما ينطوى عـليه من زيادة منظمات المجتـمع المدنى، والنمو الاقـتصـادى، والتبلور الطبـقى، وإشباع قنوات التـعبـير والمشاركة السياسية نسبـيًا، من شأنه أن يخفف من التوتر الإثنى فى الأقطار الأكثر تنوعًا (لبنان والعراق والسـودان وسوريا وأقطار شرق الجزيرة العربية ومـوريتانيا) فمن ناحية، تمثل زيادة التبلور الطبقى منافسًا حقيقـيًا لاستقطاب واستغلال العصبية والولاء الأثنى. ومن ناحية ثانية، فإن مشـهد التنسيق والتعاون العربى ينطوى على كبح نزعات الأنظمة القطرية فى استغلال الخـلافات والصراعات الاثنية بين بعضها البعض. كـما أن التنسيق والتعـاون نفسـهما من شأنهمـا أن يعطيا قوة نسبـية فى التعامل الخـارجى، تجعل من تدخل أطراف خارجية فـى الشؤون الداخلية، بما فى ذلك استغلال المسألة الاثنية، أمرًا مـحفوفًا بالمخاطر أو باهظ الثمن. مع ذلك، لن يسحب زخـم هذا المشهد الفـتيل تمامًـا من المسألة الاثنيـة. ولكن مجـمل ملامح المشهـد تعطى للدولة قوة نـسبيـة فى التعـامل مع احتـمالات التمـرد والعصـيان والمواجهة المسلحـة من ناحية، وتعظم من القنوات والبدائل المتـاحة أمام التكوينات الاثنية بالمحافظة على الحـد الأدنى من مصالحها والمطالبة بحقـوقها بشكل سلمى. وأخيرًا، فإن نجاح أى من الأقطار أو مجلس التعاون فى بلورة صيغة فعالة للتعامل مع المسألة الاثنية من شأنه أن ينتقل، بالمحاكاة، إلى الأقطار والتجمعات الأخرى.

احتمالات التنافس والصراع والاحتواء

من النتائج السلبية المحتملة لهذا المشهد ما يلى:

ظهور التنافس، وربما الصـراع، بين البيروقراطيات والتكنوقـراطيات القطرية

والإقليميـة والقومية، على مناطق نفوذ وظيـفية، أو حماية لمصالح فـئوية وذاتية. وهناك احتمال أن يتلازم التبلور الطبقى مع أصـول قطرية أو أقليمية خارج موطنها الأصلى. ونعنى بذلك أن يؤدى، مثلا، انسياب حركـة عوامل الإنتاج عبر الحدود القطرية إلى هيمـنة فئة معـينة من قطر معـين على المقادير الاقتـصادية فى قطر أو إقليم آخر. من ذلك هواجس البـحرينيين من الاجتـياح السعودى لجـزيرتهم، بعد انشاء الجـسر البحـرى بين البلدين، ومن ذلك أن تهيـمن البرجـوازية فى مجلس التعاون على المقدرات الاقتصادية فى مصر أو تونس أو السودان، دون أن يكون لها شركـاء محليون رئيـسيون. هنا يمكن بسـهولة تحويل الصـراع الاجتمـاعى المعاد طبقـيًا، إلى صـراع قطرى شوفـينى، يستـعدى فـيه الرأى العام المحـلى، لا ضد الممارسة الطبقية لهذه الفئة أو تلك، بصفتها الطبقية، ولكن بصفتها القطرية. وهذا يمكن أن ينتكس بالمشـهد أو بـبعض أهم مـلامحـه. وأخيـراً لابد من التنويه بأن الطبيعـة الاصلاحية لهذا المشهد بمـستوييه (التنسيقى والتـجمعى) تنطوى بشكل أو بآخر على المصادر الجزئية أو الـكلية لاحتمالات التغيير. فـحسن الجوار، ومحاولة إشاعة الطمأنينة على مصالح كل نخبة حاكمة، تنطوى على عدم التدخل لتأييد أو دعم أى قطر لجـماعات أو حـركات فى أقطار أخـرى. ومن المحتـمل، أن تكون الأجهزة الأمنية الداخلية فى الأقطار العربية هى أول القطاعات وأكفأها فى التنسيق والتعاون لاجهاض مثل هذه الحركات. لقد وصفنا هذا المشهد بأنه اصلاحى، وبأنه مشـهد وقف الـتدهور والتـقاط الانفـاس، بالنسبـة إلى الدول القطرية ونخـبتـها الحاكمـة. إنه أكثر المشاهد فى احتمـال حدوثه خلال فترة الاسـتشراف. إن البطل الحقيقى، أو الفاعل الرئيسى، فى هذا المشـهد هو طلائع منظمات المجتمع المدنى، وهى المستفيد الثانى منه. أما المستفيد الأول فهو الدولة القطرية ونخبتها الحاكمة[1].

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص395.

التحديات الجيو ـ سياسية

تعتبر الغرائز البشرية وحب التملك عاملان رئيسيان يحكمان سلوك البشر وهذا ما ينعكس على الدول وسياساتها تجاه المجتمعات الأخرى وذلك عن طريق محاولة بعض الدول السيطرة على مناطق لاستغلال موارد شعوبها الاقتصادية والبشرية وزرع القلاقل وافتعال الأزمات المحلية بغرض منع المجتمعات من الاستقرار والتقدم والازدهار، إضافة إلى دعم بعض العناصر المأجورة ضد المجتمعات لخلق حالة من عدم الاستقرار، ومحاولة فرض الايدلوجيات عن طريق إقامة عناصر موالية تعمل على بث القلاقل الداخلية وإشعال الصراعات الطائفية أو الطبقية وغيرها من وسائل عرقلة مسيرة المجتمع، وتعمل بعض الدول لاستغلال الفئات المختلفة داخل المجتمع لبث مبادئها وفرض نظمها حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادئ وزرعها فى التربة المناسبة خاصة فى ضوء نقص الوعى الاجتماعى والسياسى لدى المجتمع، مما يجعله غير قادر على تحليل النظم الاجتماعية لاختيار المناسب لها.

ستكون التأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولى فى المجال الجيو ـ سياسى خطيرة من أهمها مزيد من الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز فى غياب نظام أمن قومى عربى جماعى فى الوقت الذى ستشهد دول مجلس التعاون بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجمًا والأقل يسرًا من إيران مثلا وتسعى للحماية المباشرة أو غير المباشرة من الدول الغربية. ومن هنا لابد من دفع الثمن سياسيًا واقتصاديًا، كما ستأتى التحديات الجيو ـ سياسية من النظام الاقليمى الإيرانى فيأخذ شكل الهيمنة السياسية ـ الايديولوجية على العراق والبحرين والإمارات اضافة إلى الابتزاز الاقتصادى لدول مجلس التعاون إما فى شكل مساعدات ـ إتاوات ـ أو بفتح أبوابها للعمالة والبضائع الإيرانية، كما هناك تحديات من النظام العربى نفسه، ونقصد بها استخدام القوة المسلحة أو التلويح بها من قطر

عربى ضد قطر آخر، فاحتواء النظام العربى نفسه وتدنى مستوى التضامن بين أقطاره وغياب الكوابح والضوابط التى تنظم علاقات هذه الأقطار وضعف الجامعة العربية وتباعد انعقاد القمم العربية لن يغرى القوى الغربية بمحاولات الاختراق والهيمنة على هذه الأقطار فقط ولكنه سيغرى هذه الأقطار نفسها باستخدام القوة المسلحة أو التهديد بها فى مواجهة بعضها البعض ولأن النظام العربى نفسه مخترق ومهيأ لمزيد من الاختراق بواسطة القوى الغربية ربما تشهد أطرافًا عربية تتحالف مع أطراف غير عربية ضد قطر عربى هنا أو هناك[1].

أبرز التحديات للمجتمع العربى فى مجلس التعاون هو تحدى التحول من منطقة تجارة حرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركى وما يرتبط به وينتج عنه من تحديات الانتقال فنيًا واقتصاديا لان هذه العملية تتطلب الكثير من الاجراءات الفنية والاقتصادية ويواجهها تحد سياسى فى مجال الوصول إلى سياسة تجارية واحدة وفى مجال انشاء اتحاد جمركي وهذا يعنى التنازل عن السيادة فيما يخص الجمارك من أجل الوصول إلى سلطة جمركية واحدة، وسوف تدخل منظمة التجارة العالمية فى جولة من التفاوض الدولى حول عدد من الإجراءات والنظم الاقتصادية وتحرير الاستثمار والتجارة والخدمات وغيرها، ويفرض جانب الاندماج العالمى تحديًا كبيراً على المجتمع العربى فى مجلس التعاون فى التكيف مع متطلبات الاندماج العالمى، وكذلك تواجه تحديات التعاون والمفاوضات مع التكتلات الاقتصادية الدولية مثل الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة واليابان ومجموعة الآسيان، وهناك تحد فى كيفية مواجهة متطلبات التفاوض التجارى والاقتصادى مع هذه التكتلات الاقليمية الأخرى وكيفية التعامل والتفاوض ككتلة مع هذه التكتلات[2].

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ نفس المرجع ص353.

2 ـ خليفة شاهين ـ المرجع السابق ص61.

يتطلب تحدى العولمة بكل ما تعنيه من انفتاح بين دول العالم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا، اقتصاديات تمتلك هياكل اقتصادية متطورة ومتنوعة ذات قواعد انتاجية متكاملة بترابطها الأمامى والخلفية وتتطلب عناصر انتاج ذاتية من قوى عاملة متعلمة معدة اعداداً جيداً لمواكبة التطور التقنى الذى تفرضه الظروف الحالية، وتتطلب استثمارات رأسمالية فى أنشطة انتاجية ذات استمرارية وقابلية للتجدد والتطور، وتعتبر اقتصاديات مجلس التعاون أحادية الإنتاج وتعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد قابل للنضوب، وهى ذات أسواق محدودة الحجم وموارد بشرية قليلة، فقد وصل عجز موازنات بعض أقطار المجلس إلى 13٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ووصل عجز موازينها التجارية إلى أكثر من 7٪، ونسبة استثماراتها فى الناتج المحلى الإجمالى منخفضة بالمقاييس العالمية فى المتوسط حيث لا تتجاوز 16٪. ولذلك فإن الخيار الأمثل هو تعميق التكامل من أجل خلق فرص أفضل لتحقيق التنمية ، والحد من ازدواجية المشروعات الاقتصادية التى تقود إلى تبديد الموارد وتؤدى إلى التنافس فى الأسواق العالمية[1].

تفرض العولمة والانفتاح على العالم الخارجى قيداً جديداً على المجتمع العربى فى مجلس التعاون يتعلق بتبنى المعايير الدولية فى مجال العمالة والعمل، وتعتبر العولمة من أهم تحديات الأمن الاجتماعى الساقط من المحيط الخارجى الذى قد يهدد عن طريق استحقاقاتها على أكثر من صعيد ومجال بحيث أصبحت تعولم الجوانب الروحية قبل الجوانب المادية وتفرض مظاهرها على جميع الأصعدة دفعة واحدة أمنية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وقيمية وسلوكية ومعرفية ولا يبقى شىء إلا ويكون مستهدفًا فى غمار هذه الحضارة الجديدة[2] وبغض النظر عن

1 ـ فاطمة سعيد ـ المرجع السابق ص83.

2 ـ محمود على حافظ ـ المرجع السابق ص8.

البعد السياسى والاجتماعى لتبنى مثل هذه المعايير، فإن البعد الاقتصادى يشمل زيادة الأجور وتوفير الخدمات الاجتماعية وظروف العمل-الصحية وتحديد ساعات العمل وضمان حقوق العمال فى التنظيم والمفاوضة الجماعية، فإن ذلك سيترتب عليه أن تفقد أقطار المجلس المزية المتمثلة فى انخفاض تكاليف الإنتاج مما قد يؤدى إلى تشويه المنافسة الحرة عالميًا، فإن هذا يتطلب ضرورة التوجه إلى توحيد السياسات من أجل تطوير الموارد البشرية الوطنية، وان تقوية وتطوير صيغة مجلس التعاون يمكن ان يشكل رافدًا لتكتل عربى أوسع وهذه هى الوسيلة للتعامل مع اتجاه العولمة وتحرير الأنشطة الاقتصادية، فالمشروعات المشتركة فى مجلس التعاون يمكن ان تستفيد من وجود الأسواق العربية الكبيرة ذات القدرة الاستيعابية العالمية ويؤدى ذلك أيضا إلى دفع القطاع الخاص نحو خلق المؤسسات الكبيرة القادرة على المنافسة عالميًا[1].

التحديات التكنولوجية

يعتبر هذا النوع من التحديات ذا تأثير بعيد المدى وإن كان بعضه غير محسوس مباشرة، وهو يتجاوز التداعيات الاقتصادية - السياسية للفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم المتقدم، وهى تداعيات من شأنها أن تكرس تبعية المجتمع العربى فى مجلس التعاون واختلال تعاملهم السياسى - الاقتصادى مع الخارج والجانب الآخر غير المحسوس فى هذا التحدى التكنولوجى هو الجانب الاتصالى منه وهو شبكة الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية والقادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الإعلامية والثقافية ومنها إلى اختراق الجدران والعقول فى كل عائلة عربية. ومرة أخرى فى غياب مشروعات حضارية قومية وفى غياب حرية الإبداع والتعبير والتنظيم فإن المجتمع سيكون مهيأ لاستقبال ما يتساقط عليه

---

1 - فاطمة سعيد - المرجع السابق ص84.

من مواد إعـلامية وثقافـية خارجـية بخاصـة إذا كانت جيدة الانتـاج والاخراج. وسيغذى هذا التهيؤ ويدعمه توافر هوائيات الاسـتقبال المتقدمة التى سيستطيع أفراد المجتمـع الحصول عليهـا بسهولة نسبـية فى المستقـبل مما يجعلهم نهبا لإرسـاليات فضائية اتصالية وثقافية أجنبيـة تعوض عن هزل أو تفاهة أو جفاف ما تقدمه أجهزة الإعلام الوطنية، ولكن التأثير الأبعد مدى هو تحلل الثقافة العربية وإضعاف الهوية والانتـماء ونمو عـادات وأنماط استـهـلاكـية تكرس التـبـعيـة للخـارج على كل المستويات[1].

نجد ان التحدى التكنولوجى لم يدع مجالاً للجمود فى عصر ثورة المعلومات وزوال الحواجـز وتبنى التقنيـة، وإن ثورة التعليم التى يشـهدها العـالم تدعو إلى مراجعة كاملة للفلسفات التعليمية السابقة وتبنى واقع الارتباط بالعلم والبحث عن المعرفـة وذلك بالانفتـاح ودعم التفوق وتشـجيع الإبداع وإعادة النظـر فى منظومة التعليم القـديمة وجعلهـا منسجمـة مع متطلبات المجـتمع والدفع نحو الانضـباط الاجتماعى والانفتاح الفكرى والإنتاج الإنسانى[2].

تعتـبر ضريـبة الكربون من التحـديات المتسـاقطة على المجتمـع العربى فى مجلس التعاون وذلك ضمن السياسات المالية التى اتخذتها الدول الصناعية، ويقوم مبدأ فرض ضريبة الكربون على تضمين تكـلفة التدهور البيئى فى السعر من خلال فرض ضريبـة على استهلاك النفط، ويـفترض أن تؤدى الضريبة إلـى زيادة أسعار أنواع الوقود، وسوف تتـداخل عوامل عدة فى تشكيل أسواق الطاقـة وتفاعلها مع التوجهـات البيئـية العالمية خلال العقـود القادمة مما يؤثر فى أسعـار النفط وعوائده للدول المصدرة، واحتمال تعميم سياسات وبرامج ومعايير البيئة عالميًا[3].

---

1 ـ د. خلدون النقيب ـ المرجع السابق ص354.

2 ـ سعاد عبدالله ـ مستقبل مجلس التعاون ص55.

3 ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص555.

رؤية مستقبلية للأمن الاجتماعى

يتضح مما سبق أن الأمن الاجتماعى والتحديات التى يتعرض لها المجتمع العربى فى مجلس التعاون يوجب تخطيط استراتيجية ورسم أولوياتها ومتابعة تنفيذها بأسلوب التنسيق والتشاور فيما بين أقطار مجلس التعاون، وبرغم التطور المضطرد للمجتمع العربى فى مجلس التعاون وازدهاره اقتصاديا، إلا ان المحصلة النهائية للأمن الاجتماعى نضعها فى المرتبة المتوسطة من الدول المتخلفة فى العالم الثالث، وقد يرجع ذلك إلى التخلف فى الأمن الاجتماعى بصفة عامة مع وجود بعض الاستثناءات فى بعض أقطار مجلس التعاون وفى بعض المجالات، وكذلك بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى والصبغة الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المصيرية، وهناك أيضا مجموعات تعانى الفقر والجهل والتخلف الاجتماعى، وهناك مجموعة تتمتع بقدر من العلم والتمدين والقدرة المالية، وقلة من ذوى الموارد المالية الكبيرة بالغناء الفاحش، ونسبة كبيرة تعانى من التخلف السياسى ـ الاجتماعى ومجموعة من النخبة الثقافية ذى التعليم العالى تعانى من التخلف السياسى.

وضع وتنفيذ السياسة العامة للمشاركة السياسية للأجيال الصاعدة يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسى ويضمن الشفافية فى تنفيذ السياسة العامة، وتحقيق الأمن الاجتماعى بكل جوانبه والعمل على تطويره بما يتناسب مع التطورات والمتغيرات المستقبلية وغرس الثقافة السياسية فى نفوس أبناء المجتمع حتى تساعدهم على اتخاذ وضع القرارات السياسية مستقبلا، وإعداد منهج وطنى متكامل لتعليم الأجيال الثقافة السياسية والدور السياسى ومفهوم صنع القرار ودور السياسيين ويكون الزاميًا فى المدارس والجامعات، وان تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على طبيعة وأبعاد المشاركة السياسية المطلوبة واعطاء القدوة والمثل، وأهمية حل

مشكلات الحدود القائمة باعتبارها تؤثر فى الأمن الاجتماعى، والنظرة الجدية لتنويع مصادر الدخل القومى والتعامل الواعى والجدى مع التركيبة السكانية[1].

نفترض، هنا، أن النخبات الحاكمة فى الدول القطرية العربية، ترى وتعى حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها، وأن ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية الواسعة فى الداخل وفى علاقاتها الإقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات. وقد تكون النخبات الحاكمة هذه هى نفسها القائمة فى الوقت الحاضر، أو نخبات جديدة تتولى السلطة خلال العقد المقبل. المهم أن من فى السلطة يرى ويعى حجم الكارثة بين الكوارث التى ينطوى عليها المشهد الأول، كامتداد للأوضاع العربية فى منتصف الثمانينيات. لا يفترض هذا المشهد أن تغييرات جذرية بالمعنى المعهود ستحدث. ولكنه يفترض أن حركات إصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة فى عدد من الأقطار العربية الكبيرة، تؤدى إلى حركات إصلاحية مماثلة فى الأقطار العربية الأصغر. ويعبر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الجزيرة العربية تفوق - فى كمها وكيفها، واستقرارها واستمراريتها - ما يرد من حالات تعاون الافتراض هو أن يمثل هذا استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية - فى فرضية الوحدة وفى غيرها - بالقدر الذى لايؤثر على مصالحها المباشرة سلبًا. هذه الافتراضات تجعل من هذا المشهد الرئيسى الثانى أقرب ما يكون إلى ما يسمى فى الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاصلاحى». يقوم هذا المشهد على افتراض أن مترتبات وتداعيات الأوضاع الحالية تدفع إما إلى قيام اثنتين أو أكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات إقليمية، وإما إلى تنسيق جماعى عربى (فى مجال أو أكثر)، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الآتية[2]:

---

1 - محمد العيسوى - مستقبل مجلس التعاون ص113.

2 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص377.

إدراكها لتهديد جاد لمصالحها، أو شرعيتها داخليًا أو خارجيًا. إدراكها أن آفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد. تردى مستوى الأداء الاقتصادى والسياسى، أو سوء إدارة الموارد المتاحة على المستوى القطرى. زيادة تبعيتها لطرف أجنبى يجد من مصلحته، استراتيجيًا أو اقتصاديًا، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار العربية ومن يدفعها أو يشجعها فى هذا الاتجاه. تصاعد الضغوط الشعبية (أو من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية. كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار فى اجزيرة العربية التى تدخل فى أشكال وسيطة للتعاون، بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات، وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى بعض السياسات الترشيدية، بسبب إدراك الفئات الحاكمة أن الميزات التى تجنيها من مثل هذا الالتزام تفوق ثمن التنازلات. وينطوى ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلى التدريجى. ولا يعنى ذلك تعبيرًا جذريًا فى طبيعة الفئات الحاكمة، ولكنه يعنى بالتأكيد بعض التعديل فى التوازنات بينها، استيعابها لبعض الدروس والنكسات. ويفترض هذا المشهد أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين (تفريعتين) رئيسيين، ومتقاطعين فى بعض الأحيان هما: تجمعات إقليمية من أقطار متجاورة فى الغالب، وتنسيق عربى عام فى واحد أو أكبر من المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية. أما الملامح والافتراضات التى تحكم هذا المشهد، فتنطوى على ما يلى(ا):

فى ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرس فكرة الولادة لكيانات أكبر. سيستمر المضمون الاجتماعى والسياسى لهذه التوجهات والممارسات، مشابهًا لما كان سائدًا

ا د. غسان سلامة ـ المرجع السابق ص377.

فى حال التجزئة. ورسم معالم التوجيه العلمى المقارب للمجتمع العربى فى مجلس التعاون حول التحديات الأساسية التى تواجهها فى ملفات الأمن الاجتماعى الذى يشمل الطفولة والأسرة والشباب والتنشئة السياسية وتحديات العلم والتكنولوجيا وغيرها وذلك فى إطار من الترابط الجدلى المتفاعل مع خصوصية المجتمع العربى لمجلس التعاون[1].

ستستمر التوجهات التنموية نفسها، ولو على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبيًا للموارد مما كان سائدًا فى حال التجزئة. وبالتالى سيتحسن الأداء العام للاقتصاد، وتقل نسبيًا الاختناقات الحادة ـ وإن كانت لن تختفى ـ وبخاصة فى المشهد الفرعى التجمعى. ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها من حيث الجوهر. سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة فى مجالات الإنتاج والأمن والقوة العسكرية، ريبدو هذا الارتفاع أكثر وضوحًا فى المشهد الفرعى للتجمعات الإقليمية التى تتم بعيدًا عن مخططات قوى خارجية. سيرتفع تدريجًا مستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التى لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة أو دعائم النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى القائم. ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات، أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه فى مشهد التجزئة، وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش، والأجهزة الأمنية. كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالا أوسع، نسبيًا، لتأثيرها فى إطار بعض التجمعات الإقليمية. يحتمل أن تقل النزاعات بين الأقطار وتزيد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلا سلميًا تنافسيًا، وتتطور آليات جديدة لفض هذه النزاعات. سيظل نمط التبعية فى علاقات أقطار الجزيرة العربية بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وإن كان سيتعدل من حيث الدرجة؛ فسيزيد هامش الحركة

ا ـ محمود حافظ ـ المرجع السابق ص8.

والمناورة والمساومة فى النظام العالمى القائم، بخاصة فى النواحى الاقتصادية وشروط التبادل التجارى وسيظل النظام القيمى الغربى مهيمنًا على مفاهيم وأنماط سلوك الفئات الحاكمة والطبقات الوسطى، بخاصة فى مجالات الاستهلاك والتكنولوجيا، والانبهار الحضارى بالغرب.

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشهد، لطبيعته الوسيطة، يقبل مزيداً من التفريعات، أو احتمالات التدهور. وإذا كان الفاعل الرئيسى والمستقل هو القوى الدولية والإقليمية (دول الجوار)، وكانت الدولة القطرية العربية ومجتمعها المدنى مجرد متغيرين تابعين مفعول بهما، ولا حول لهما ولا قوة، فإننا فى التنسيق والتعاون، نلمس قدراً لا بأس به من فاعلية قوى الداخل فى مواجهة مشكلات دولتها ومجتمعها، وفى مواجهة قوى الخارج. ولذلك، فإن الجديد فى المشهد ليس هو «كم» و «كيف» التحديات المحيطة بالدولة والمجتمع فى الجزيرة العربية، ولكن الاستجابة التى تواجه بها الدولة القطرية ومجتمعها المدنى هذه التحديات. فالاستجابة هنا لن تكون استسلامًا أو إذعانًا للأمر الواقع، ولكن محاولة دؤوبة، وإن كانت متوسطة الفعالية، فى التعامل مع هذا الواقع بهدف تقليص معظم تداعياته السلبية.

عوامل تزايد التحدى والاستجابة الفعالة

إن قوى مجتمعية متباينة ستستشعر خطر تلك الخلفيات والبدايات فى الوقت المناسب، وستحاول أن تفعل شيئًا أو أشياء أكثر جدية من المعتاد فى ممارساتها لوقف التدهور، ثم لتصحيح العديد من الأوضاع الداخلية والإقليمية قبل فوات الأوان. وتتداعى أحداث وتفاعلات كما يلى[1]:

---

1 ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص379.

تصاعد ضغوط الرأى العام الوطنى

سيؤدى الاخفاق فى مواجهة بعض الأزمات والمشكلات الحادة بالممارسات المعتادة للأنظمة الحاكمة، إلى احتجاجات واسعة، بأشكال متعددة وتؤدى هذه الاحتجاجات الواسعة إما لاستجابة الأنظمة الحاكمة فى الدول القطرية لمعظم المطالب الشعبية، وستعبر المطالب الشعبية المذكورة عن أمور عديدة، أهمها مطلبا العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. مطلب العدالة الاجتماعية هو فى الواقع مطلب مركب، ينطوى على توسيع الفرص المتاحة لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا والتكافؤ أو المساواة فى توزيع هذه الفرص. ومطلب المشاركة السياسية ينطوى بدوره على مطالب فرعية عديدة، لعل أهمها هو عودة الحياة الديمقراطية أو توسيع وتنويع النخبة الحاكمة. والنجاح المبدئى لضغوط الرأى العام، سيجعل منه قوة دائمة خلال اللحظات المتتالية.

توسيع إطار النخبة الحاكمة وتنويع عناصرها البشرية

إن مجرد تحقيق مطلب المشاركة السياسية بتوسيع النخبة الحاكمة وتنويعها - سواء بالطريق الديمقراطى الليبرالى المعتاد - يعنى أن وعاء الخبرة والإبداع السياسى سيتسع بدوره، ويعنى أن مزيداً من البدائل ستطرح على الساحة لمواجهة التحديات، وفى مقدمتها مطلبا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن توسيع المشاركة السياسية سيجنب مجتمع الدولة القطرية نشوب صراعات أهلية ممتدة، وبخاصة من النوع المسلح. أى أن المجتمع سيهنأ بمستوى معقول من الاستقرار، يتيح لنخبته الحاكمة اختيار عدد من البدائل المطروحة لإقرار العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية، دون هزات داخلية حادة، ودون خطر الاختراق الخارجى بالتحالف مع احدى الجماعات المحلية الغاضبة. ولكن المشاركة السياسية والاستقرار النسبى لن يكونا بديلا لتحقيق معدلات تنمية حقيقية تتواءم

مع زيادة السكان، أو تلبى ثورة التطلعات للطبقات والأجيال الجديدة. لذلك، فإن مثل هذا الاستقرار يتوقف دوامه على معدلات تنمية حقيقية مرتفعة (5 إلى 7 بالمائة سنويًا). وبما أن قاعدة الموارد محدودة فى معظم أقطار الجزيرة العربية ماعدا النفط، فإنه مع افتراض حسن التنظيم والاستغلال لهذه الموارد، فإنها ستصل إلى طريق مسدود أو نصف مسدود، فى خلال الفترة القادمة على الأكثر من بداية محاولات التنمية الجادة.

ضغوط الرأى العام من أجل التعاون مع دول الجوار

يمكن التغلب على محدودية قاعدة الموارد، وخطر الوصول إلى طريق تنموى مسدود، باستخدام التكنولوجيات المتقدمة بكثافة. ولكن هذا الاحتمال غير وارد خلال مدة الاستشراف. فالاستخدام المكثف لهذه التكنولوجيات يفترض أسبقية وشيوعًا لقيم علمية وسياسات علمية وتكنولوجية، ينبغى أن تكون قائمة بالفعل مع بداية المدة الزمنية، ولما كان ذلك غير قائم الآن فى أى من الدول القطرية، فإننا، نستبعد اكتمال هذا البديل لمعالجة معضلة محدودية الموارد فى معظم الأقطار العربية فى مجلس التعاون. وعلى افتراض حسن تخطيطها وتنظيم استغلاله، ستواجه عقبات من نوع آخر، مثل محدودية الطاقة البشرية المدربة والعليا، أو محدودية الأسواق الوطنية وحدة المنافسة الدولية. لذلك كله، يشير هذا المشهد إلى احتمال جولة أخرى من ضغوط الرأى العام الوطنى، للتعاون والتنسيق والتكامل مع بلدان عربية أخرى، وبخاصة المجاورة منها، فى المجالات الاقتصادية المختلفة كاليمن. سيدعم من هذه الضغوط نحو هذا البديل، حركة الاتصال والتواصل البشرى والإعلامى بين الأقطار العربية، والتى تتسع مع شيوع وكثافة استخدام أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. ستكون المسألة الاقتصادية التنموية، إذًا، هى أحد أسباب ضغوط الرأى العام الوطنى من أجل

حسن الجوار والتعاون مع أقطار عربية أخرى. ولكن هذه الضغوط قد تحفزها أيضًا عوامل أخرى، مثل الإحساس بتهديدات خارجية للأمن الوطني. ويمكن أن تتقاطع هذه العوامل جميعًا في الوقت نفسه[1].

استجابة النخبات الحاكمة للتعاون والتنسيق العربيين

استجابة النخبات الحاكمة لضغوط الرأى العام من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار الجوار العربية سيتوقف على إحساسها بالخطر، لا على أقطارها فقط، ولكن على مصالحها هى ذاتها أيضًا، بما فى ذلك استمرارها فى السلطة، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة. كما أن إمكانية الاستجابة تكون أكثر احتمالا إذا كانت هناك نماذج تعاون وتنسيق ناجحة فى مناطق عربية أخرى، وإذا كان هذا التعاون وهذا التنسيق لا يؤديان فى الأجل القصير إلى خسارة واضحة أو محسوسة لمزايا النخبة الحاكمة. ويدعم من استجابة النخبات الحاكمة للمضى فى هذا الطريق، احتمال زيادة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خارج المنطقة العربية، وتقليص الفرص المتاحة أمام كل قطر عربى على حدة، للتعامل العادل منها. والأمر نفسه سوف يحدث إذا ما تعاظمت القوة العسكرية والاقتصادية لبعض دول الجوار غير العربية مثل إيران.

منع التفاعل بين التحديات الداخلية والخارجية، أو تقليصها

يتوقف نجاح النخبات الحاكمة فى إدارة مجتمعاتها فى هذا المشهد، على قدرتها على منع التفاعل السلبى بين التحديات الداخلية والخارجية أو تقليصها، أهمية هذا الاعتبار تنبع من حقيقة أن الدولة القطرية تبدأ من نقطة الأزمة الخانقة. وستحتاج عادة إلى لحظات طويلة من الاستقرار والتقاط الأنفاس، حتى فى ظل

1 ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص381.

المشاركة السياسية لقطاعات أوسع، وفى ظل جهود تنموية جادة، وفى ظل إجراءات عدلية ملحوظة. فكل هذه الإصلاحات تحتاج إلى فترة قبل أن تؤتى ثمارها المرجوة. فى الوقت نفسه لن تتوقف التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة الأخيرة. المهم أن تنجح النخبة الحاكمة لا فى منع هذه التحديات، وإنما فى تحييد التفاعل المكثف السلبى بينها.

التعبئة الداخلية

إحدى الآليات الفعالة فى تحييد التفاعل السلبى بين التحديات، هى تعبئة المجتمع سياسيًا لمجابهة هذه التحديات. ويتأتى ذلك من خلال تقوية وترشيد النسق التربوى والإعلامى، وتنظيم قطاعاته الشبابية وتكويناته العمالية والمهنية، وتوسيع هامش الحركة وحرية التعبير المتاحة لها. ويسهل من هذه التعبئة بلورة أنساق قيمية ومعيارية وسلوكية جديدة وتعميق الانتماء الوطنى والقومى، وتعلى من شأن العمل المنتج، وتقلص من نزعات الاستهلاك إلبذخى والترفى، وتشجع على الإبداع والتجديد فى العلوم والآداب، وتحارب التسيب والفساد. ونجاح النخبة فى تحقيق هذه التعبئة المجتمعية، يتوقف على مصداقيتها هى نفسها والتزامها وتجسيمها للأنساق القيمية والمعيارية والسلوكية الجديدة. وعن ضغوط الرأى العام الوطنى من أجل هذا الطلب، أو ذاك، وبخاصة ذلك المتعلق بالتعاون والتنسيق مع بلد عربى آخر. عماد الرأى العام الوطنى فى أقطار الجزيرة العربية هو الفئات المتعلمة، والقطاعات المنظمة وشبه المنظمة، وبخاصة فى المراكز الحضرية، وبالأخص فى المدن الكبرى، وفى مقدمتها العاصمة. وأن العنف هو من أهم التحديات وأخطرها التى تواجه الأمن الاجتماعى للأسرة فى مجلس التعاون وترتكز هذه الفكرة على قواعد علمية وشواهد واقعية أثبتت أن العنف بات خطراً يهدد أمن المجتمع واستقراره داخليا، والعنف ذو أنماط عديدة ومظاهر متنوعة حيث نلحظه تعسفًا داخل الأسرة وعنف المدارس وعنف الدولة وعنف المجتمع

ويزداد خطورة عندما يصل إلى مستوى الانحراف والجريمة وجنوح الأحداث، كما نلاحظه علنا فى الشوارع وفى حركة المرور وفى المتنزهات والحدائق العامة، إضافة إلى وجود أنماط أخرى دخيلة قد يتعدى خطرها الأمن الداخلى ليخترق جدران الأمن الخارجى عن طريق تدخل دول أو جهات أو جماعات لها علاقة وثيقة بقنوات العنف فى الداخل والمعنى هو عنف العمالة الوافدة وعنف بعض التيارات الدينية[1].

إن التحولات الاجتماعية الكبرى التى حدثت، خلال العقود القليلة الماضية وهى تغيرات، فى مجملها، تجعل من الممارسات المعتادة للنخبات الحاكمة الحالية، آليا، أقل فعالية فى ضبط المجتمع وإدارته. فتركيبة المدن وحدها، تجعل إمكانية السيطرة والضبط، ناهيك عن الإدارة الفعالة، أمراً صعبًا، إن لم يكن مستحيلا، بالممارسات التى عهدناها فى عقدى السبعينيات والثمانينيات.فأكثر من نصف سكان هذه المدن سيكون دون سن العشرين، وحوالى ربع السكان سيكون من الطقبات العاملة، وربع آخر من الطبقات المتوسطة، ونصف السكان من الطبقات الفقيرة والمعدمة. وهذه التركيبة تجعل من المدينة مادة قابلة للإثارة والالتهاب، وهى تركيبه غير مفهومة لمعظم النخبات الحاكمة على أى حال. وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، تجعل النخبات الحاكمة أكثر تهيؤاً للاستجابة للقطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأى العام الوطنى، مخافة الانفجارات الحضرية السهلة نسبيًا. ولكن ما هى هذه القطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأى العام الوطنى؟ وما هى حوافزها للضغط فى اتجاه مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع أقطار عربية أخرى؟[2].

حتمية الوصول إلى الاتحاد الفدرالى كنموذج دولة الإمارات العربية الاتحادية بكل جوانبه مع الأخذ بالتجربة الديمقراطية الكويتية ومجالاتها البرلمانية والمشاركة

---

1 ـ د. مها غنام ـ المرجع السابق ص8.

2 ـ د. غسان سلامة ـ نفس المرجع ص382.

الشعبية وحرية الصحافة والمجتمع المدنى والاتحادات النقابية المهنية، مع التجربة السعودية فى الإدارة والتصنيع وخاصة الصناعات الأساسية. وإذا ما تعزز الأمن الاجتماعى والسياسى والعسكرى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون فسيكون أداة ردع لكل طامع فيها.

يرتبط الأمن الاجتماعى بالمشاركة السياسية فى صنع القرار والإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فبدونهما لا يمكن أن يستتب الأمن والاستقرار، فمن الواضح غياب المشاركة السياسية وانعدام الديمقراطية. فلابد من رفع الحظر عن التنظيمات الحزبية والنقابية، وحرية الصحافة والتعبير، وان يكون الأمن الاجتماعى واضحًا ومقبولا ومستساغًا لأفراد المجتمع على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وأفكارهم فى وطن واحد وأن يكون مفهومًا مقبولا يحظى بالاقتناع الحقيقى وينال تأييداً واستحسانًا.

تقتضى الضرورة أن ينطوى مفهوم الأمن الاجتماعى فى النهاية على تصور واضح للتحديات والتهديدات الأساسية والثانوية، فإنه ينبغى فى الوقت ذاته ان يتضمن إدراكًا لا لبس فيه ولا غموض لمسألة أساسية، وهى الفهم للمصلحة العليا للمجتمع، وهو حقه المشروع فى الحياة السياسية والاجتماعية التى يرغبها ويختارها عن طريق ممثليه من النواب فى برلمان ديمقراطى منتخب انتخابًا مباشراً وبالتالى يحافظ على استقلالية قرار الفرد والمجتمع، وفى بناء مستقبل واعد. وهنالك علاقة قوية جداً وطردية بين الأمن الاجتماعى والأمن العسكرى، فكلما كان الأمن الاجتماعى ثابتا ومستقرا وقويا فإنه ينعكس إيجابيًا على الأمن العسكرى الذى يمد قوته من الأمن الاجتماعى وليس بالأسلحة والجيوش وأجهزة المخابرات الأمنية، ولكن ليس بالضرورة ان يكون الأمن العسكرى قويا وهناك ضعف فى الأمن الاجتماعى فهذا يؤدى إلى الانهيار بسرعة كلما تعرض الأمن الاجتماعى

للخطر، وهذا ما حدث فى الاتحاد السوفيتى الذى كان أقوى دولة عسكرية وأقوى أجهـزة أمن ومخابرات مـثل «كى. جى. بى» وكلها انهارت بُسـرعة لم يصدقـها العـقل البشـرى لأن الأمن الاجتـماعى كان مـفقـوداً ومعـتمـداً بدلا عنه بالأمن العسكرى والاستخباراتى، ويجب ان يعى جـميع أفراد المجتمع العربى فى مجلس التعاون هذا الدرس جيداً.

فهرس المحتويات

الصفحة

المؤلف في سطور

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية.
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971.
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ثم في جامعة الكويت 1993 - 2000 ثم في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2006-2002: الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا للاتصال الثقافي والتجاري في السويد من عام 2007 حتى الآن، وهو عضو في العديد من الجمعيات العلمية الإقليمية والدولية وعضو في الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن ورئيس تحرير مجلة دراسات روتردام الإسلامية.
- صدر له أكثر من اثنى عشر كتابا وأكثر من أربعين بحثا معظمها في الخليج العربي والدراسات العربية والإسلامية.

الفصل الأول: الرق بين الغرب والعرب.

الفصل الثاني: السوق في شرق الجزيرة العربية قبل النفط.

الفصل الثالث: تحديات الأمن الاجتماعي في الجزيرة العربية.

